التقرير العالمي حول
النزوح الداخلي

GRID
2020

iDMC internal displacement monitoring centre

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL NRC

النزوح الجديد الناجم عن النزاع والكوارث في 2019

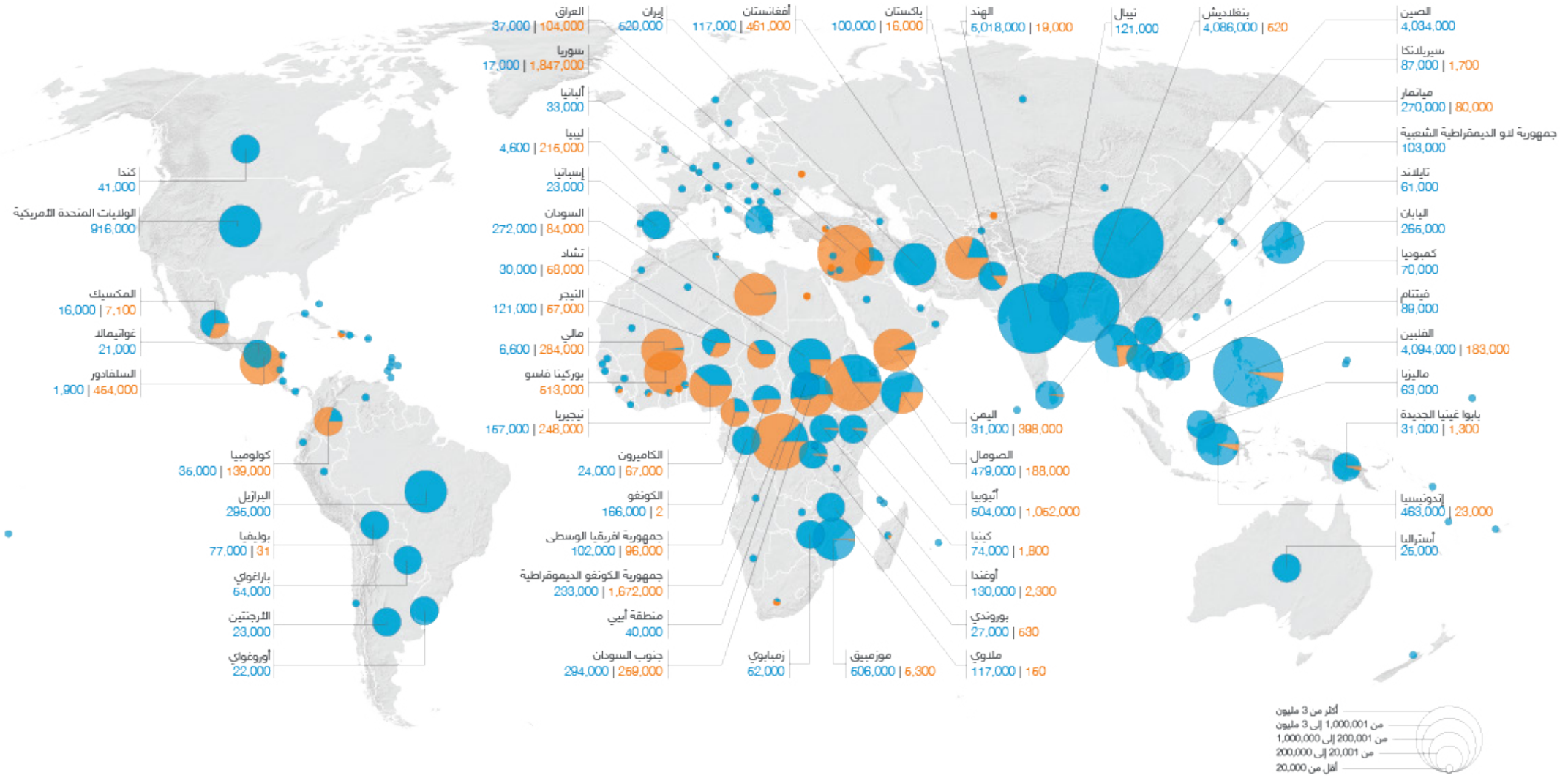

شرق آسيا والمحيط الهادي
288,000 | 9,601,000
(29.6%)

جنوب آسيا
498,000 | 9,629,000
(30%)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2,666,000 | 631,000
(9.6%)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
4,697,000 | 3,448,000
(24.1%)

أوروبا وآسيا الوسطى
2,800 | 101,000
(0.3%)

الأمريكتان
602,000 | 1,646,000
(6.4% من الرقم الإجمالي)

الكلي
8,663,800
نزوح جديد
بسبب النزاعات

24,866,000 |
نزوح جديد
بسبب الكوارث

تظهر أسماء الدول وإحصاءاتها فقط عندما يتجاوز عدد حالات النزوح الجديد 20,000. نتيجة لتقريب الأرقام اجمالي بعض الأرقام قد لا تتوافق مع الأرقام الفردية بالضبط.
لا تعني الحدود وأسماء الدول الواردة على هذه الخارطة أي اعتراف رسمي أو قبول من طرف مركز رصد النزوح النزوح الداخلي.

شكـــر

أصدر مركز رصد النزوح الداخلي التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام 2019 بتبرع كريم من شركاء التمويل: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ووزارة الخارجية الألمانية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، ومكتب السكان واللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية الأمريكية، والمفوضية الأوروبية، والمنظمة الدولية للهجرة، ووزارة الشؤون الخارجية السويسرية، ووزارة الشؤون الخارجية في ليخنيشتاين.

USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE

Sida

german humanitarian assistance
DEUTSCHE HUMANITÄRE HILFE

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

Australian Government
Department of Foreign Affairs and Trade

European Commission

IOM • OIM

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

REGIERUNG
DES FÜRSTENTUMS LIECHTENSTEIN

صورة الغلاف: مسجد النوري لا يزال في حالة خراب، كما هو الحال في أجزاء كثيرة من مدينة الموصل القديمة. وفي جميع أنحاء العراق، عاد العديد من النازحين داخلياً، وكان هناك انخفاض عام في حالات النزوح الجديدة خلال العامين الماضيين. وعلى الرغم من التحديات، فإن الحلول الدائمة في متناول اليد. الصورة: توم بيري كوستا/ المجلس النرويجي للاجئين، 2019

التقرير العالمي حول

النزوح الداخلي

أبريل 2020

فهرس المحتويات

كلمة شكر ix
تمهيد 1
الجزء الأول: النزوح الداخلي في عام 2019 7
حالات النزوح الجديدة 8
الأشخاص الذين يعيشون في وضع نزوح 11
النزاع والعنف 11
الكوارث 12
نبذة عن الأوضاع الإقليمية 13
أفريقيا جنوب الصحراء 15
في دائرة الضوء: منطقة الساحل 23
موزمبيق في دائرة الضوء: الآثار بعيدة المدى لإعصاري إيداي وكينيث 25
حوض النيل الأبيض في دائرة الضوء: آثار مزمنة، نزوح متكرر 27
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 29
سوريا في دائرة الضوء: لا مكان آمن للعودة إليه 35
العراق في دائرة الضوء: حلول النزوح في متناول اليد 37
شرق آسيا والمحيط الهادي 39
ميانمار في دائرة الضوء: أكبر نزوح منذ فترة طويلة 45
جنوب آسيا 47
الأمريكتان 52
فنزويلا في دائرة الضوء: الخطوات الأولى لسد نقص البيانات 59
جزر البهاما في دائرة الضوء: دوريان والأبعاد السياسية لمخاطر الكوارث 61
أوروبا وآسيا الوسطى 63

| الجزء الثاني: إنهاء النزوح الداخلي 67
|| دروس إيجابية للمستقبل 68
|| الالتزام السياسي كأساس للعمل 70
في دائرة الضوء - النزوح الداخلي ضمن أهداف التنمية المستدامة وإطار سينداي. 71
|| الحاجة إلى القدرات والموارد على كل المستويات. 75
|| يمكن أن يفضي توفر دلائل أكبر إلى سياسات وممارسات أفضل 80
الفلبين في دائرة الضوء: رسم صورة أشمل للنزوح الناجم عن الكوارث 83
| الخلاصة: السنوات العشر القادمة. 87
|| المعجم 89
|| ملاحظات 91
|| الجدول 1: موجز للأرقام الرئيسية. 102
|| الجدول 2: أكبر أحداث النزوح الناجمة عن الكوارث لكل منطقة في عام 2019 105
|| الجدول 3: التشريد حسب النزاع والعنف في عام 2019 107
|| الأوراق البحثية المرجعية 122
|| كلمة شكر وتقدير 125

نازحون بسبب إعصار إيداي ينزلون من قارب عند الفجر في ميناء بيرا، موزمبيق.
صورة © مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/أليسا إيفريت، مارس/آذار 2019

تمهيد

يظل عدد متزايد من النازحين داخلياً في وضع نزوح لفترات طويلة من الزمن، غالباً ما تدوم سنين عديدة بل عقوداً. ومع مرور الوقت، تصبح عودتهم إلى ديارهم حلا غير مناسب لوضعهم كنازحين. ولا توجد صيغة متفق عليها لتحديد متى تكون نهاية النزوح، لكن الحرص على تمتع النازحين داخلياً بصفتهم مواطنين بحقوق متساوية مع المواطنين الآخرين جزء مهم من المعادلة. وسنكون قد خطونا خطوة مهمة نحو حلول دائمة إذا تم تقديرهم على أساس مساهمتهم المحتملة في المجتمع، بدلا من اعتبارهم "عبئا".

ويُعتبر التبني الوطني والالتزام السياسي عنصران أساسيان لا يمكن فصلهما عن الحلول. إن التركيز الشديد على السيادة الوطنية قد يؤدي إلى إضعاف التعاون على المستوى العالمي، لكن يمكن للتبني الوطني أيضا أن يوفر فرصة إيجابية في هذا الشأن. وإذا ما اعتبر إيجاد الحلول للنزوح التزاماً وطنياً، فإن التبني الذي كان غائبا قد يأتي تبعا لذلك. لقد اغتنمت العديد من الدول هذه الفرصة بإدراجها لانشغالات النازحين واللاجئين العائدين ضمن خططها للتنمية الوطنية.

وبالرغم من أن وسائل الإعلام الدولية لا زالت تولي اهتماما ضئيلا نسبيا للنزوح الداخلي، إلا أن التغطية الإعلامية للعائلات الفارة بسبب القصف في سوريا، والفيضانات في الهند والعنف في نيجيريا، زادت من الوعي بأوضاعهم الصعبة لدى القادة الوطنيين والدوليين والعالم بأسره. ونتيجة لذلك، أضحت قضية النزوح أكثر بروزاً مما قد يشحذ إرادتنا الجماعية ويدفعنا للتحرك لإيجاد حل لها.

وهناك كذلك سبب آخر يدعو للأمل، إذ يبدأ هذه السنة "عقد العمل" الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة السيد "أنطونيو غوتيريس"، مما يتيح للعالم 10 سنوات ليثبت أنه جاد بشأن تحقيق المساواة والتنمية المستدامة عبر العالم. وقد بدأت لجنة رفيعة المستوى تابعة للأمم المتحدة معنية بالنزوح الداخلي عملها في وقت سابق هذا العام. واعتمدت سبع وخمسون دولة هذه المبادرة، مما يتيح فرصة فريدة للوقوف من جديد على العقبات السياسية والعملية التي تحول دون الوصول إلى حلول دائمة وإرساء أسس لإحراز تقدم حقيقي في مجال الوقاية من المخاطر والحد منها. ونأمل أن يصدر عن عمل اللجنة توصيات ملموسة وأكثر استشرافا للمستقبل لمعالجة النزوح الداخلي لارتباطه بظواهر عالمية أخرى مثل التمدن وتغير المناخ.

يُعد التقرير العالمي حول النزوح الداخلي لهذه السنة، وهو الإصدار الرئيس للمجتمع الدولي بشأن هذه الظاهرة، أساساً قائماً على الأدلة لا يمكن الاستغناء عنه في إطار الجهود الوطنية والعالمية المبذولة لمعالجة النزوح الداخلي. حيث يُبرز التقرير حجم النزوح عبر العالم وما يُبذل من جهود لمعالجته، ويقدم نظرة عامة عن أهم الأنماط السائدة والآثار والمخاطر المرتبطة بهذه الظاهرة على المستوى الإقليمي. كما يلقي الضوء على السمات الخاصة التي تتميز بها كل حالة نزوح ويناقش بعض خطوات التعاون والأدوات التي يمكن تطبيقها لمساعدة ملايين النازحين داخلياً على إيجاد حل دائم لمعاناتهم.

وسجلت سنة 2020 نهاية الاستراتيجية الحالية لمركز رصد النزوح الداخلي وبداية عهد جديد. وتحدد القرارات التي نتخذها اليوم ملامح الجهود الهادفة للحد من النزوح الداخلي ومعالجته خلال العقد القادم. هل سنعترف بالأسباب والدوافع الكامنة وراء النزوح وآثاره أم سنتجاهلها؟ هل سنستثمر أكثر في قدراتنا الجماعية للعمل؟ وهل سنجد، وذلك ربما هو الأهم، الالتزام السياسي لإحداث تغير دائم؟

وبصفتنا مستشارين لمركز رصد النزوح الداخلي، فإننا نجد في تركيز التقرير العالمي هذه السنة على الحلول للنزوح الداخلي تشجيعا لنا، إذ علينا أن نحدد المبادرات النابعة من مبادئ التنمية الشاملة وتكافؤ الفرص ونستثمرها، وأن نشجع الحلول البراغماتية والمتدرجة. فالآن هو الوقت المناسب للبدء في العمل بجد.

بيتر دي كليرك
بالنيابة عن مجموعة مستشاري مركز رصد النزوح الداخلي

ملخص

حالات النزوح الجديدة خلال 2019

33.4 مليون

أعلى رقم منذ 2012

8.5 مليون بسبب النزاعات والعنف

مدفوعاً بمستويات العنف المتزايدة في بوركينا فاسو واليمن وليبيا

24.9 مليون بسبب الكوارث

منها 23.9 مليون شخص تتعلق بالمناخ

حالات النزوح الجديدة بسبب النزاعات والعنف والكوارث في كل منطقة

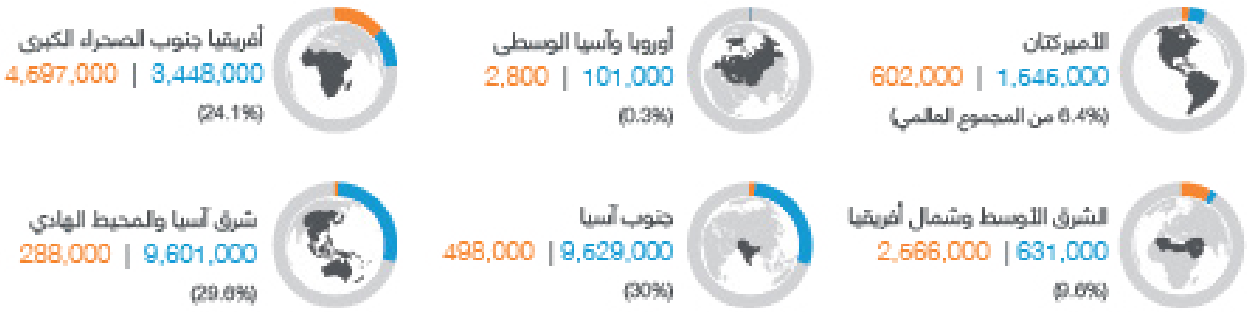

حالات نزوح جديدة بسبب النزاعات والعنف والكوارث في جميع أنحاء العالم (2009-2019)

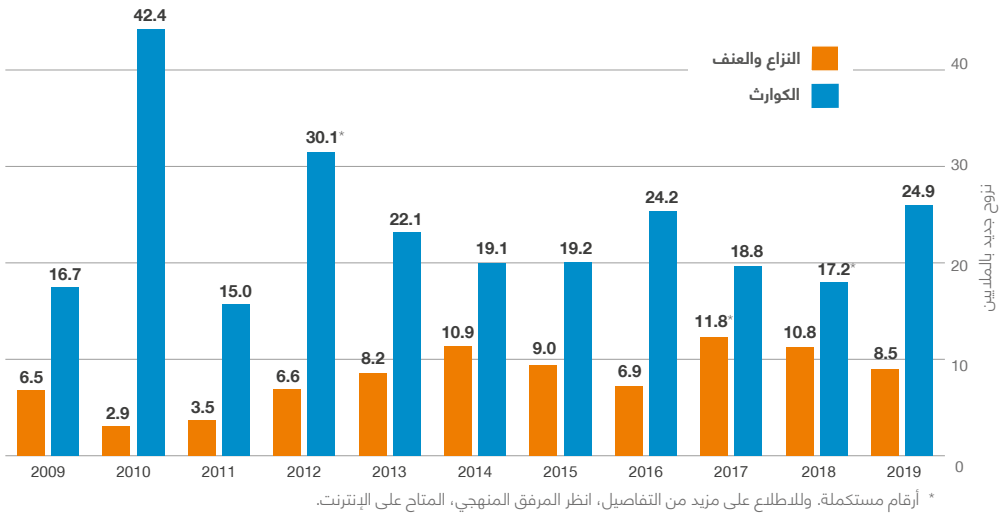

* أرقام مستكملة. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق المنهجي، المتاح على الإنترنت.

العدد الإجمالي للنازحين داخلياً

50.8 مليون

45.7 مليون
نتيجة للنزاع والعنف
أعلى مستوى على الإطلاق

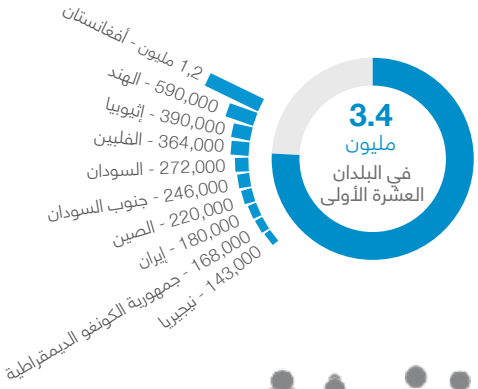

5.1 مليون
نتيجة للكوارث
أول تقدير على الإطلاق

18.3 مليون نازح هم من الأطفال دون سن 15 و

3.7 مليون أكثر من 60

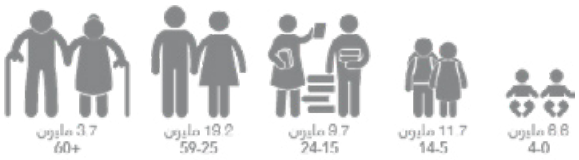

العدد الإجمالي للنازحين داخلياً في جميع أنحاء العالم حتى نهاية عام 2019، حسب الفئة العمرية

العدد الإجمالي للنازحين داخلياً في جميع أنحاء العالم في نهاية العام (2009-2019)

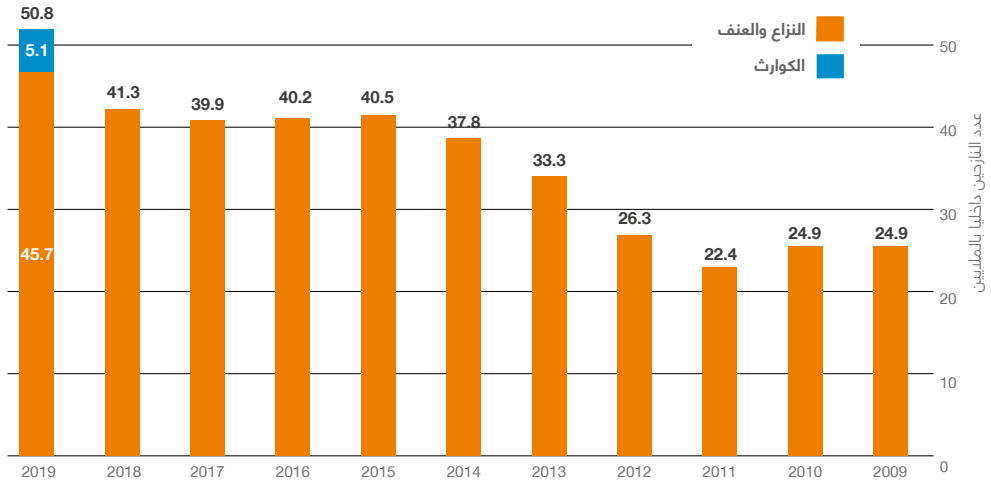

بسبب التقريب، قد لا تتوافق بعض المجاميع مع مجموع الأرقام المنفصلة.

النزوح الداخلي بسبب النزاع والعنف

سُجلت حالات نزوح جديدة في 50 دولة في عام 2019، وحدثت أغلبها في دول منخفضة أو متوسطة الدخل من بينها **سوريا** و**جمهورية الكونغو الديمقراطية** و**إثيوبيا**، والتي شهدت أكثر من مليون حالة نزوح جديدة في كل منها.

وسجلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أعلى أرقام النزوح. ويعود سبب العديد من حالات النزوح الجديدة إلى تصاعد العنف وتدهور الوضع الأمني بشكل عام في منطقة الساحل، لاسيما في **بوركينافاسو** و**مالي** و**النيجر**.

كما أجبر العنف المتواصل مئات الآلاف من الأشخاص على مغادرة ديارهم في **الصومال** و**جنوب السودان**.

كما أدت النزاعات طويلة الأمد في **سوريا** و**اليمن** و**ليبيا** إلى زيادة النزوح في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سواء تعلق الأمر بحالات النزوح الجديدة أو الأشخاص الذين مازالوا يعيشون في حالة نزوح مع نهاية العام.

8.5
مليون
نازح جديد

45.7 مليون نازح

لم يسبق أن وصل عدد النازحين داخلياً إلى هذا المستوى. ورغم أن النزوح بسبب العنف طال كل المناطق، إلا أنه يتركز بشكل كبير في عدد قليل من الدول. فمن إجمالي45.7 مليون شخص على مستوى العالم كانوا لا يزالون في وضع نزوح مع نهاية السنة، فإن ثلاثة أرباع هذا العدد أي 34.5 مليون شخص يتواجدون في 10 بلدان.

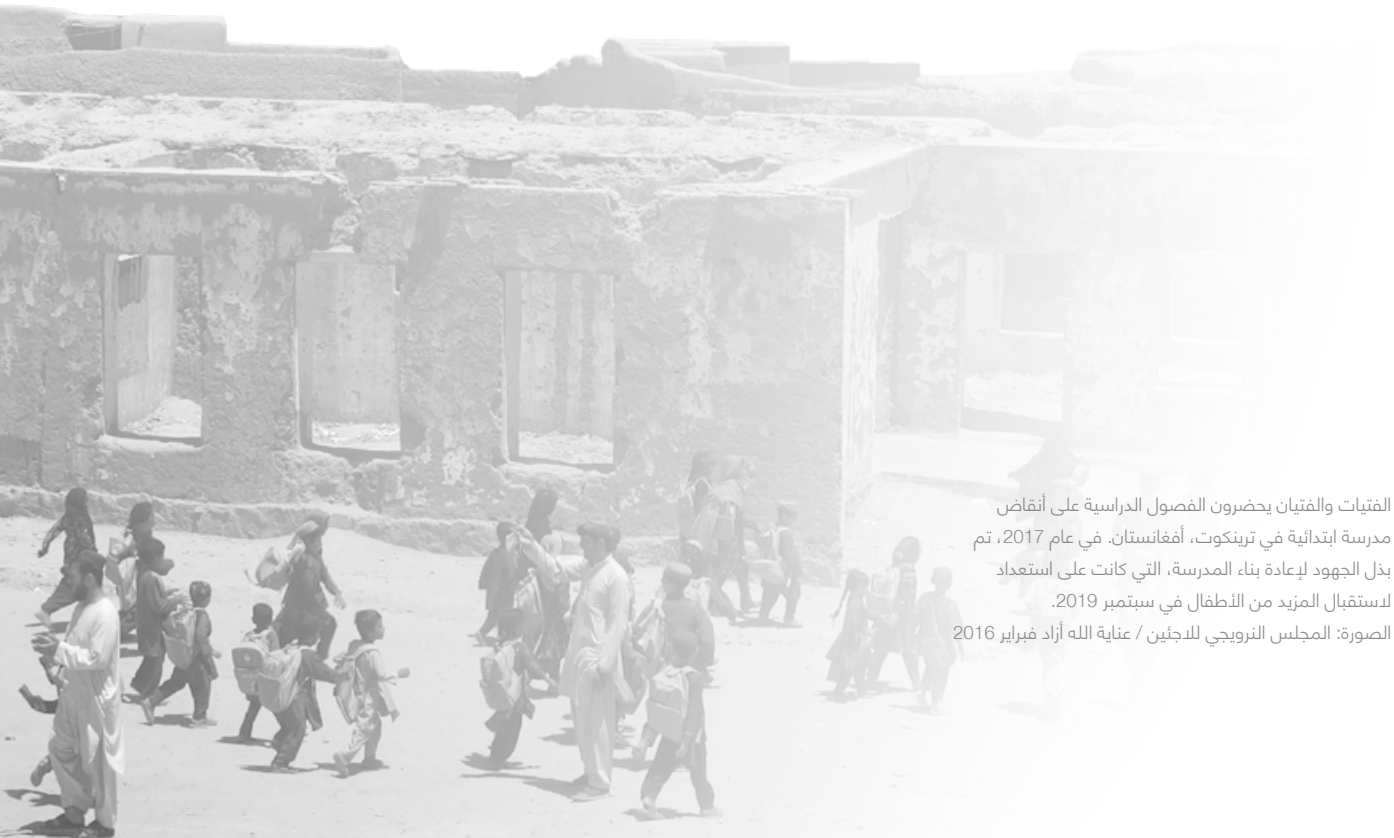

الفتيات والفتيان يحضرون الفصول الدراسية على أنقاض مدرسة ابتدائية في ترينكوت، أفغانستان. في عام 2017، تم بذل الجهود لإعادة بناء المدرسة، التي كانت على استعداد لاستقبال المزيد من الأطفال في سبتمبر 2019.
الصورة: المجلس النرويجي للاجئين / عناية الله أزاد فبراير 2016

النزوح الداخلي بسبب الكوارث

خلال 2019، تسببت 1,900 كارثة في 24.9 مليون حالة نزوح جديدة في 140 بلدا وإقليما، وهو أعلى رقم يسجل منذ 2012، وثلاثة أضعاف عدد النزوح الناجم عن النزاع والعنف.

وحدث النزوح من جراء الكوارث في البلدان ذات الدخل المنخفض والمرتفع على حد سواء، فقد اضطر مئات الآلاف في **موزمبيق** و**مالاوي** و**مدغشقر** و**زمبابوي** و**أرخبيل جزر القمر** و**مايوت** إلى مغادرة ديارهم بسبب إعصاري إيداي وكينث. كما أن الآثار التي خلفها إعصار دوريان في **جزر الباهاما** لم يسبق لها مثيل، وتسببت هذه العاصفة في النزوح في الجزر المجاورة وفي **الولايات المتحدة الأمريكية** و**كندا**.

24.9
مليون
نازح جديد

وخلف الأرقام المطلقة، أصابت الكوارث العديد من المجتمعات المحلية التي توجد أصلا في وضع هشاشة، مما تسبب في نزوح أشخاص ضعيفي القدرة على استعادة العافية. وأجبرت الفيضانات واسعة النطاق في جنوب السودان أشخاصا، سبق وأن فروا من العنف، على النزوح مرة ثانية. وكانت آثار إعصار كينث في جزر القمر مدمرة إذا ما قيست بحجم السكان.

وأخذ الجزء الأكبر من حالات النزوح الجديدة المسجلة في 2019 شكل إخلاءات وقائية. وتسبب إعصاري فاني وبلبل في نزوح أكثر من خمسة ملايين شخص في **الهند** و**بنغلاديش** لوحدهما. ومن الواضح أن الإجلاء ينقذ حياة البشر، لكن العديد من الأشخاص الذين تم إجلاءهم طالت مدة نزوحهم بسبب ما لحق ببيوتهم من أضرار ودمار.

5.1 مليون نازح

كان 5.1 مليون شخص يعيشون في وضع نزوح في 95 دولة بسبب الكوارث في نهاية السنة. ويشمل هذا العدد الفارين من الكوارث عام 2019 وخلال السنوات السابقة كذلك. ما بين 1.2 مليون نازح بسبب الجفاف والفيضانات في **أفغانستان** خلال السنوات القليلة الأخيرة و33,000 شخص لا يزالون يعيشون في وضع نزوح بعد مرور عقد عن زلزال **هايتي**، لا تمثل هذه الأرقام إلا الجزء المرئي لظاهرة أعظم.

البحث عن حلول للنزوح الداخلي

في عام 2019، بُذلت جهود ملموسة لمنع النزوح الداخلي والاستجابة له عند حدوثه، وأبرزت تطورات واعدة في عدد من الدول العناصر الأساسية للنجاح.

ظهرت مستويات أعلى من الالتزام السياسي من خلال مبادرات وطنية جديدة. وهكذا حسَّن النيجر والصومال من إطار سياستهما الخاصة بالنزوح الداخلي. وضمَّنت دول أخرى، مثل أفغانستان والعراق والفليبين، النزوح في خططها للتنمية وفي تقاريرها بشأن أهداف التنمية المستدامة، أو عند تحديث استراتيجيات إدارة المخاطر وفقا لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

وأدى تعزيز القدرات في مجالي العمل الإنساني والتنموي إلى تحسين التنسيق والزيادة في الاستثمار. كما مكّن إتاحة البيانات، بكم أكبر وجودة أفضل، من تحسين التقارير والتحليل، وهو ما أتاح بدوره زيادة فعالية الاستجابات ونجاعة تدابير التخفيف من المخاطر.

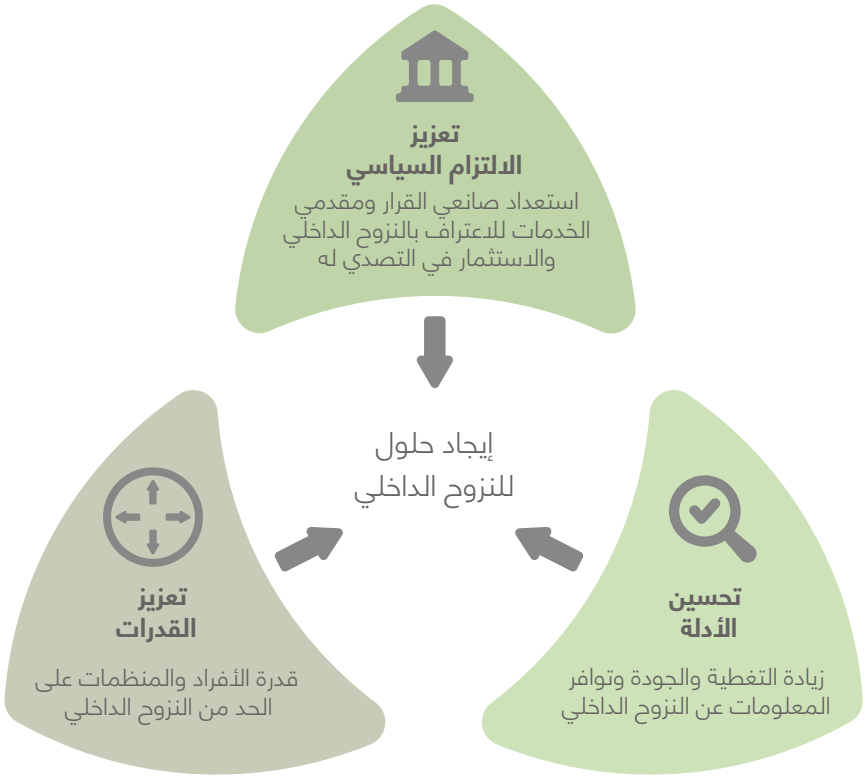

أنس، 10 سنوات، يقضي يومه في مساعدة عائلته في تربية المواشي. «أنا رجل البيت وأساعد عائلتي في العمل». هنالك 6.5 مليون نازح في سوريا حتى نهاية سنة 2019.
الصورة© مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطوان جنكدجي، أغسطس 2019

ما هي الدروس المستفادة؟

1. **يُمثل الإقرار بالنزوح الداخلي خطوة حيوية أولى لمعالجته.** وساهم تغيير طريقة فهم هذه الظاهرة في إحداث تحول مهم في السياسات الوطنية والممارسة في الصومال.

2. **يُمكن إدماج النزوح الداخلي في السياسات والبرامج أو جعلها مخصصة له، بشرط مواءمتها مع الأولويات الوطنية.** وتتناول الحكومة الأفغانية النزوح الداخلي على أساس أنه مسألة إنسانية وتنموية على حد سواء، وتُقر بأنه ناتج عن النزاعات والكوارث معا. وهذا من شأنه أن يعزز التنسيق والاستجابة المؤسسية.

3. **تعمل المبادرات الإقليمية والعالمية كمحفزات للالتزام الوطني والعمل على المستوى المحلي.** ومكنت الحوارات التي نظمها الاتحاد الافريقي واللجان الإقليمية من حشد الدعم السياسي عبر القارة. كما يمكن للمبادرات العالمية، مثل اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالنزوح داخلياً التابعة للأمم المتحدة، أن تحفز العمل على المستوى الوطني.

4. **تتطلب المبادرات المحلية الفعالة تمويلا يتسم بدرجة عالية من التوقع والاستدامة.** إذ مكن التمويل متعدد السنوات في هايتي من وضع إطار عمل للتخطيط على مدى أبعد وبشفافية أكبر، كما تم توجيه الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل حلول مستدامة في الصومال للمنظمات المحلية.

5. **يمكن استخدام الأدوات المتوفرة لمد المخططين وواضعي السياسات بمعطيات لا تقف عند الأرقام فحسب.** إذ ساعد الجمع بين الرصد الرسمي للأشخاص النازحين بسبب الكوارث في الفليبين واستخدام بيانات التتبع بالهاتف النقال وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي في تحسين التخطيط الخاص بالملاجئ وإعادة البناء لتحقيق الانتعاش من جديد وعلى مدى أطول بالمدن.

6. **بفضل التعاون أصبحت البيانات أكثر توفرا ويسرا للاستعمال.** كما أن المبادرات في إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية تُعزز التعاون والتنسيق وبالتالي تجعل البيانات أكثر اتساقا وجديرة بالثقة، كما تزيد من مستوى تملك الموردين والمستخدمين والمانحين لتلك المبادرات.

7. **تمثل المساءلة عن النزوح وانسيابية التقارير عن التقدم المحرز أداة حيوية تدفع نحو الالتزام السياسي واستمراريته.** فقد مكنت البيانات الاستراتيجية الوطنية والموازنات المخصصة في مالي والفليبين من تقديم تقارير منهجية ومنتظمة، مما يجذب بدوره مزيدا من الدعم الداخلي والخارجي لإيجاد حلول مستدامة.

الجزء الأول

النزوح الداخلي في 2019

عائلة سورية تمر بين أنقاض حيها في حمص.
صورة © مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/فيفيان توميه، مارس/آذار 2019

حالات النزوح الجديدة

تسببت النزاعات والكوارث في نزوح 33.4 مليون شخصا كنازحين جدد داخل بلدانهم في 145 بلدا وإقليما في 2019. ويعود سبب أغلب حالات النزوح بسبب الكوارث إلى العواصف الاستوائية والأمطار الموسمية في جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادي. وسجلت الهند والصين وبنغلاديش والفليبين كل واحدة منها أكثر من أربعة ملايين حالة، أغلبها حالات إجلاء استباقي قامت بها السلطات الحكومية. لكن تَمددَ نزوح العديد من الذين تم إجلاؤهم بسبب تضرر بيوتهم أو تهدمها.

وتواصلت النزاعات بلا هوادة في دول مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا، التي تتواجد بها كذلك بعض من أكبر أعداد الأشخاص الذين يعيشون في حال نزوح طويل الأمد. وزادت حدة العنف بشكل كبير في بوركينافاسو ومالي والنيجر، مما تسبب في حالات نزوح جديدة وبحجم كبير. وفي بلدان مثل نيجيريا وجنوب السودان واليمن، أجبرت الكوارث العديد من الأشخاص المتواجدين في وضع نزوح على الفرار بأرواحهم مرة أخرى.

الشكل 1: الدول والأقاليم الخمسون التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة في عام 2019

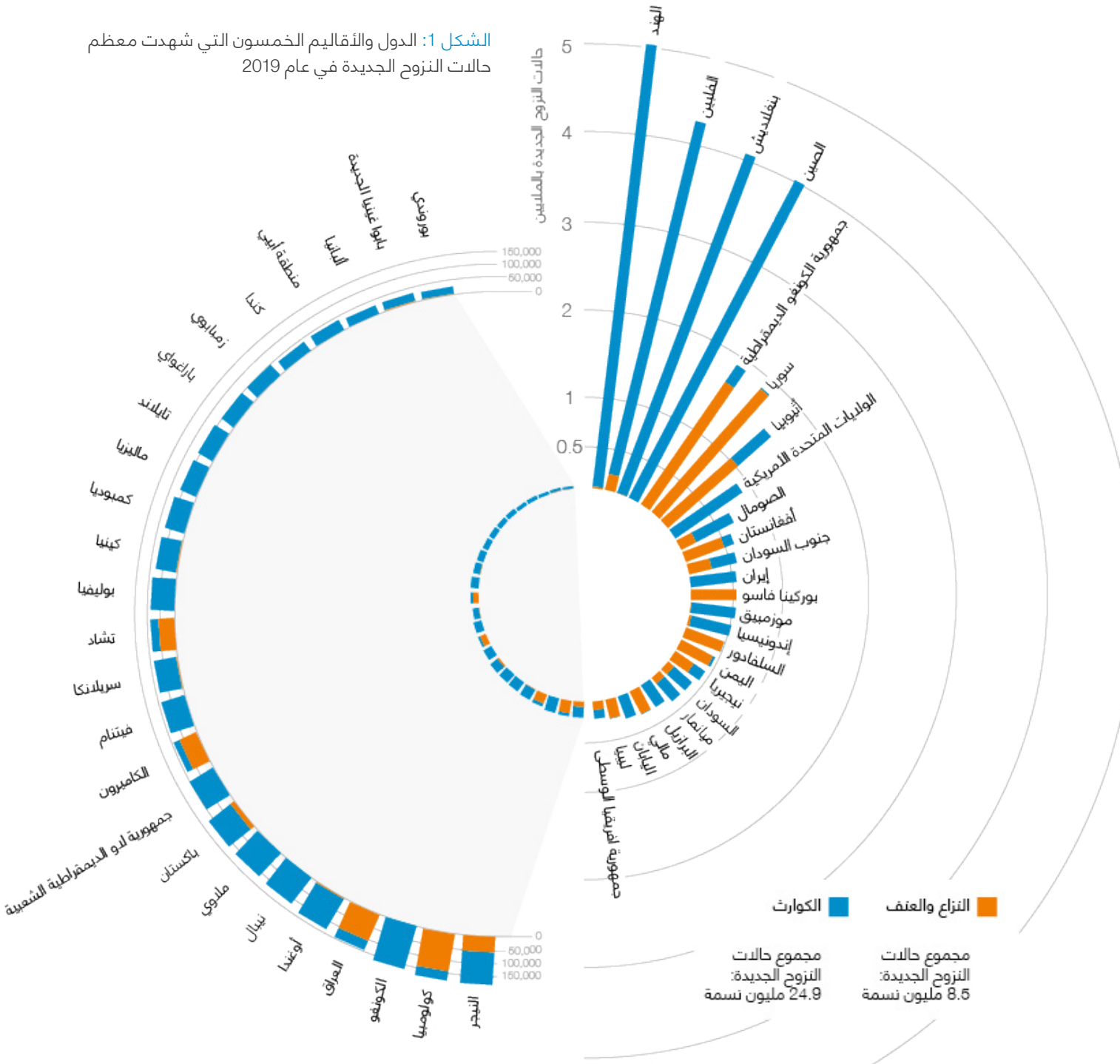

الشكل 2: حالات نزوح جديدة في 2019: تفاصيل النزاعات والكوارث

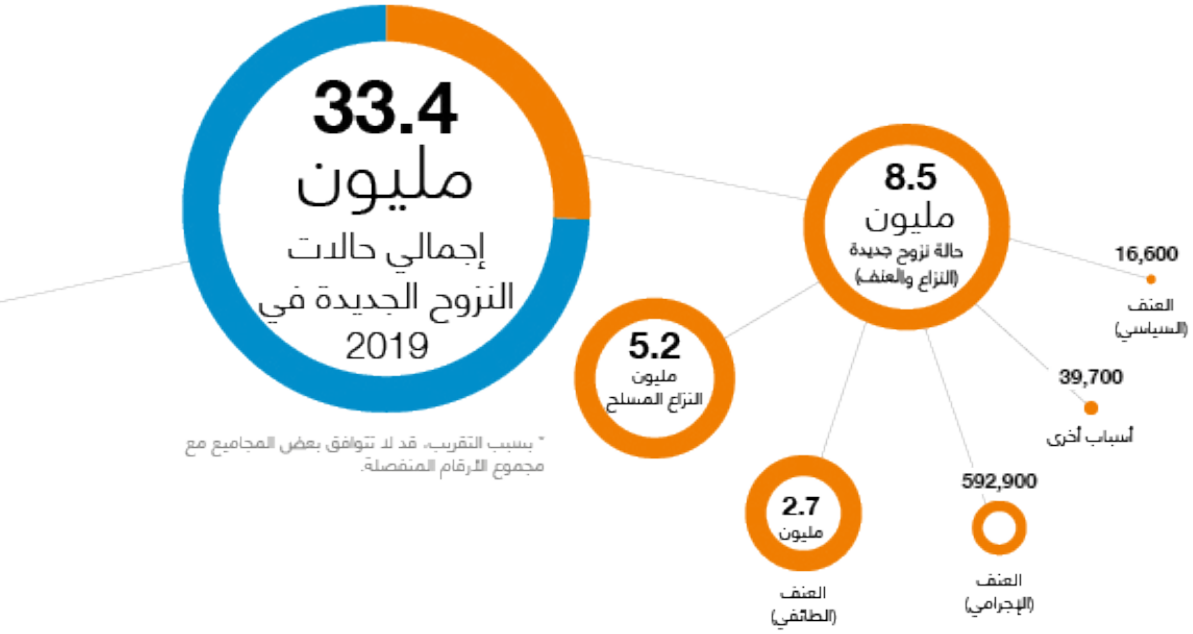

وكانت الكوارث الدافع وراء قرابة ثلاثة أضعاف ما سُجل من نازحين جدد عبر العالم في 2019 أي ما يعادل 24.9 مليون نازح، أزيد من 95 بالمائة منهم نزحوا لأسباب متصلة بأحوال الطقس كالعواصف والفيضانات. وتعزى غالبية حالات النزوح بسبب النزاع إلى النزاعات المسلحة، رغم أن العنف الطائفي كان وراء جزء مهم مما مجموعه 8.5 مليون من النازحين بسبب النزاع. (أنظر الشكل 2).

وتظهر بيانات التّموقع الجغرافي للنزوح الداخلي أن هذه الظاهرة، وإن كانت تمثل تحديا عالميا، إلا أنها تنحو للتركز في مناطق معينة. إذ يحدث النزوح بسبب النزاعات في بعض المناطق ذات المساحة المحدودة، بما فيها المحافظات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب الصومال وفي محافظات كولومبيا على ساحل المحيط الهادي (أنظر الشكل 3). وغالبا ما يحدث النزوح بسبب الكوارث في مناطق حضرية عالية الكثافة، كما هو الحال في الساحل الشرقي للصين والولايات المتحدة الأمريكية (أنظر الشكل 4). وعرفت الكثير من هذه المناطق حالات متعددة من النزوح خلال السنة. ومن المهم ألّا نتوقف عند عموم الصورة حول العالم وأن نلقي الضوء على الخصوصيات المحلية.

الشكل 3: نزوح النزاعات في عام 2019 حسب الموقع

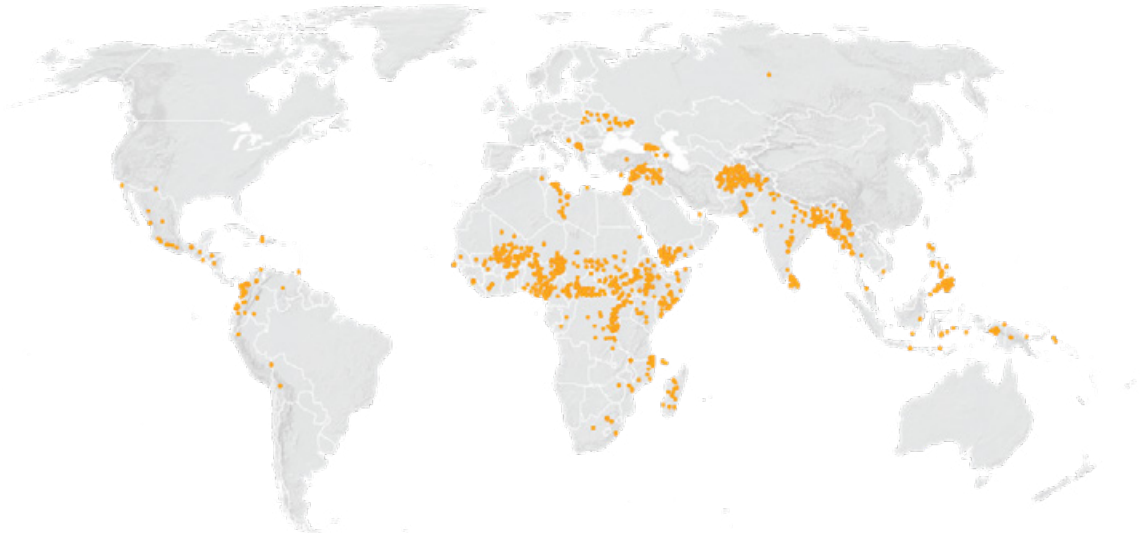

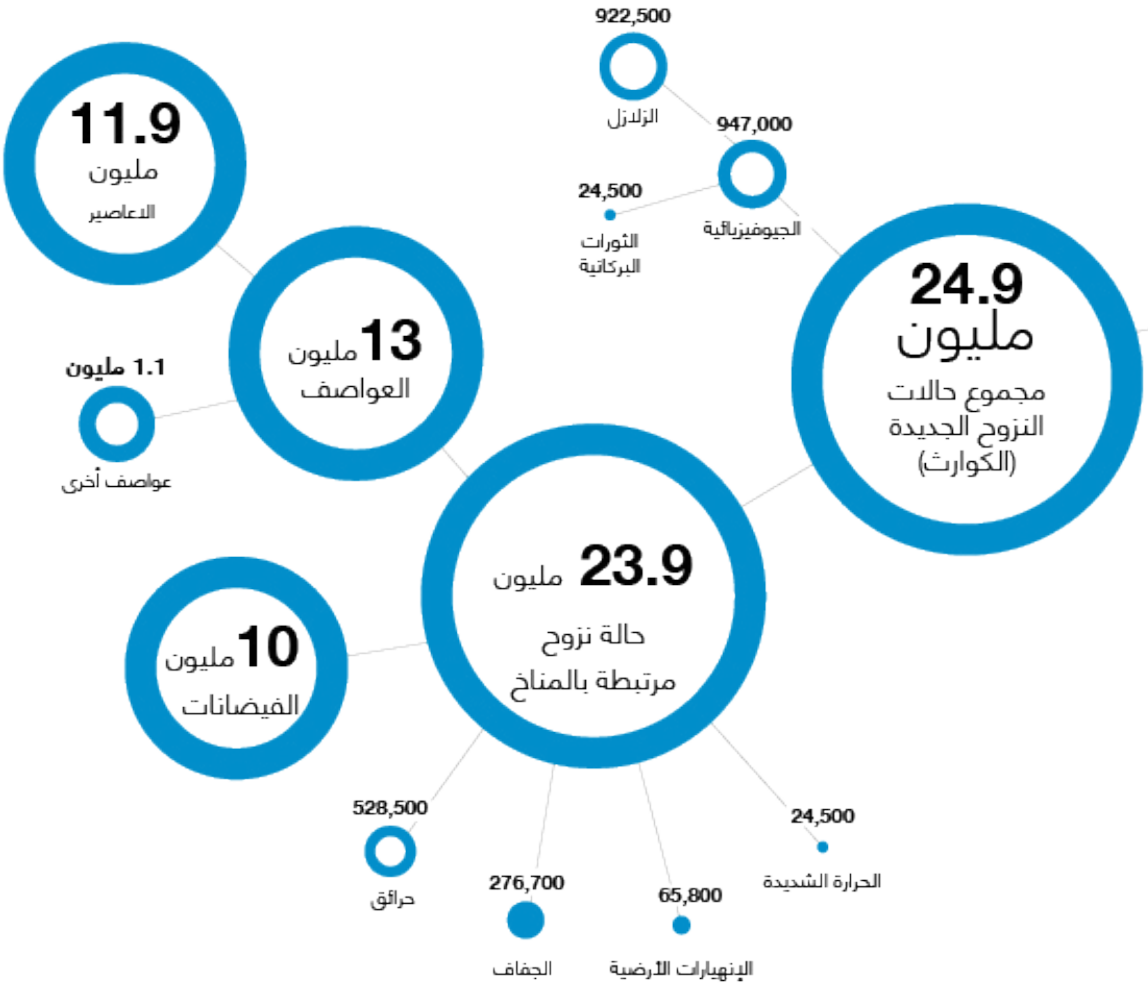

الشكل 4: حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في عام 2019 حسب الموقع

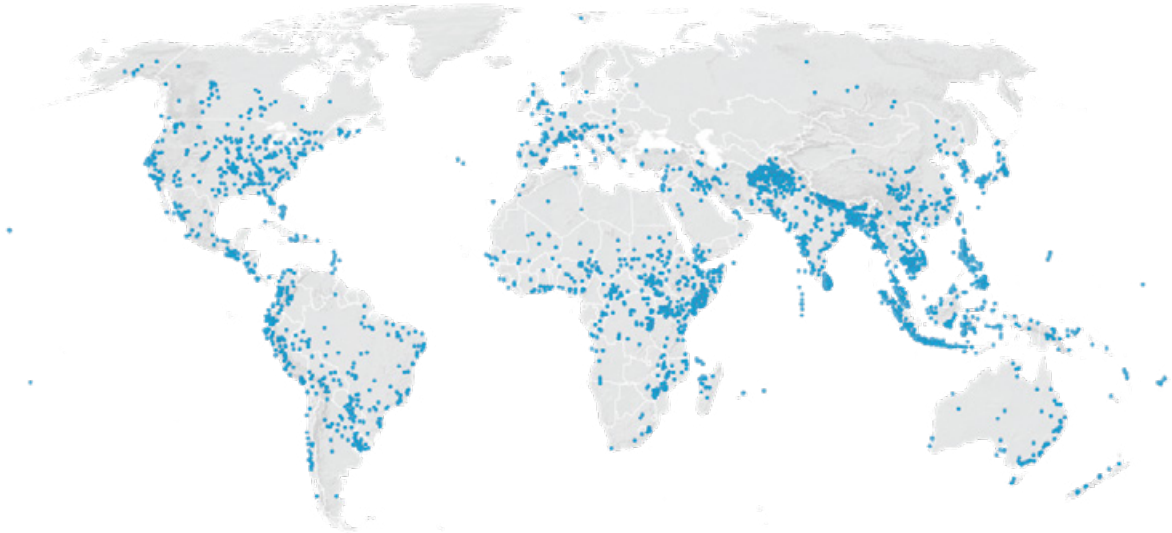

الأشخاص الذين يعيشون في وضع نزوح

النزاع والعنف

سجلت هذه السنة رقما قياسيا يتمثل في 45.7 مليون شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي نتيجة للنزاع والعنف في 61 بلداً وإقليماً حتى 31 ديسمبر 2019 (انظر الشكل 5). ويُعتبر هذا الرقم هو أعلى رقم سُجل على الإطلاق. كما أنه يذكرنا أن النازحين داخلياً يشكلون الأغلبية العظمى للأشخاص الذين فروا من النزاع والعنف عبر العالم. وزاد عددهم عن عدد اللاجئين بواقع 19.8 مليونا العام الماضي.[1]

ويتواجد أكثر من نصف النازحين عبر العالم في خمس دول وهي أفغانستان وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا واليمن.

قد يكون سبب نزوح الناس راجع لأحداث وقعت مؤخراً، لكن الأرقام تشمل كذلك الأشخاص الذين يعيشون في نزوح داخلي لعقود في دول مثل فلسطين وبيرو والفلبين والسودان (انظر الجدول 3 والملحق المنهجي المتوفر على الانترنت). ولا يزال الملايين من النازحين داخلياً يواجهون عقبات جسيمة وهم يحاولون إنهاء نزوحهم بشكل مستدام، وذلك ما يبرز الحاجة الملحة لتعزيز جهودنا الجماعية لرفع هذا التحدي المتنامي.

الشكل 5: العدد الإجمالي للنازحين بسبب النزاع والعنف حتى 31 ديسمبر 2019

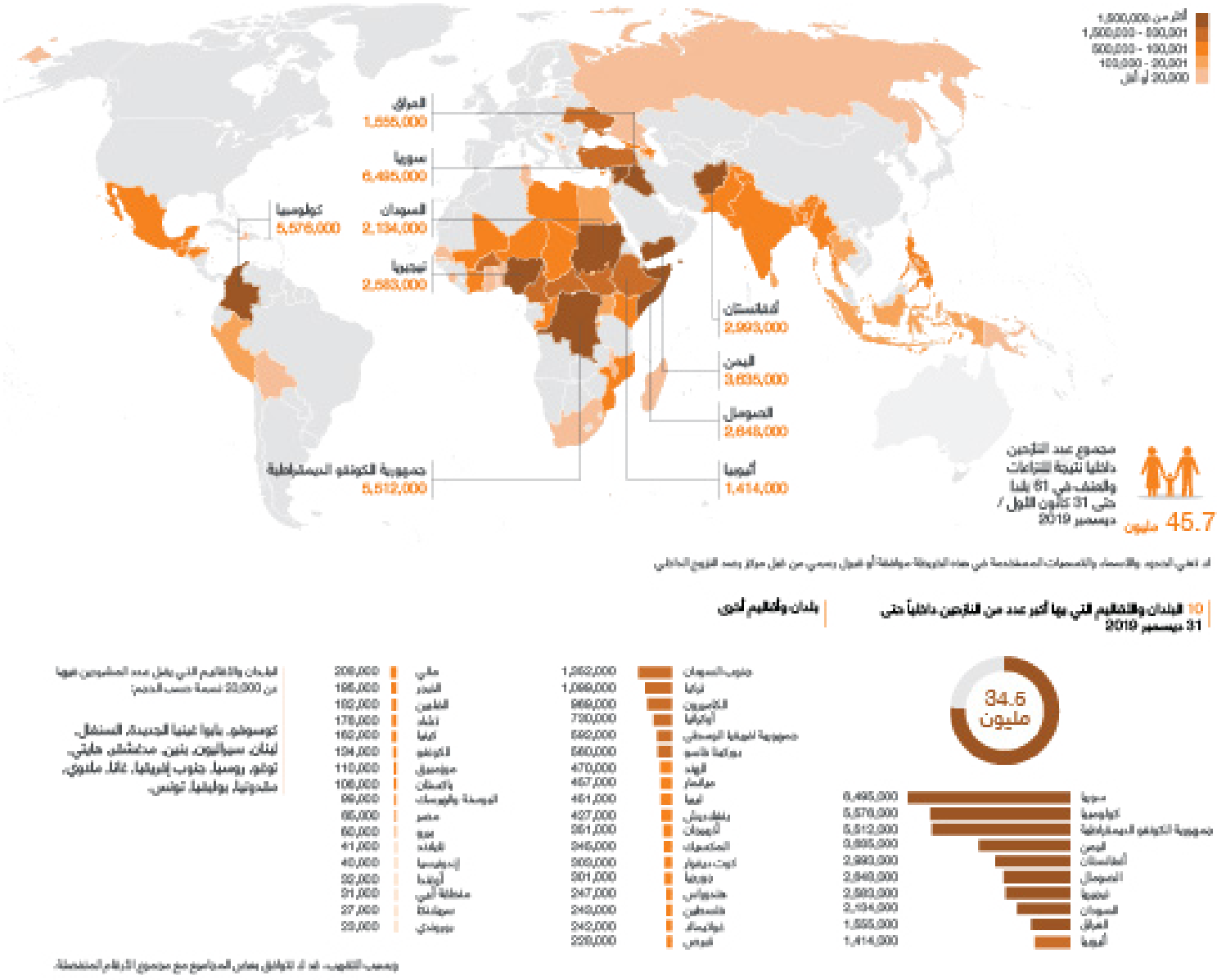

الكوارث

تسببت الكوارث في نزوح 5.1 مليون شخص داخلياً على الأقل عبر 95 بلداً وإقليما حتى 31 ديسمبر 2019 (انظر الشكل 6). وهذه أول مرة يُجمع فيها رقم عالمي بهذا الشكل. ويمثل النازحون خلال هذه السنة حوالي 90 بالمائة من المجموع. في حين نزح الآخرون خلال السنوات السابقة وأدرجوا في التقديرات عند توفر الدلائل على استمرارهم في وضع نزوح. ويُعتبر هذا الرقم الإجمالي دون ما عليه الأمر في الواقع، بسبب قلة البيانات المجمعة حول مدة نزوح الأشخاص عقب حدوث الكوارث (انظر الملحق المنهجي المتوفر على الانترنت).

سجلت أفغانستان أعلى رقم للأشخاص الذين لا يزالون في وضع نزوح بسبب الكوارث مع نهاية 2019، إذ فر 1.2 مليون نازح من الجفاف والفيضانات في السنوات الأخيرة (انظر الشكل 6). واستمرت أعداد أخرى قدرت بمئات الآلاف في وضع نزوح عقب كوارث أصابت هذه السنة دولا كالهند وإثيوبيا وجنوب السودان. وكان هناك حوالي 33,000 شخص لا يزالون يعيشون في وضع نزوح في هايتي بعد مرور عقد عن زلزال 2010 المدمر.[2]

ويصعب التوصل لفهم كامل لحجم وطبيعة النزوح طويل الأمد الذي تعود أسبابه للكوارث وآثار تغير المناخ، نظرا لندرة بيانات السلاسل الزمنية. وقد تدفع عودة النازحين داخلياً إلى ديارهم بعد وقت قصير من وقوع الكوارث إلى الافتراض غير الصحيح بأنهم تجاوزوا أوضاع الهشاشة المرتبطة بنزوحهم. فغالباً ما يكون الواقع أكثر تعقيداً، وتبقى هذه التقديرات الأولية، مهما كانت متحفظة، خطوةً أولى لتدارك هذا النقص الجوهري في المعرفة.

الشكل 6: العدد الإجمالي للنازحين بسبب الكوارث حتى 31 ديسمبر 2019

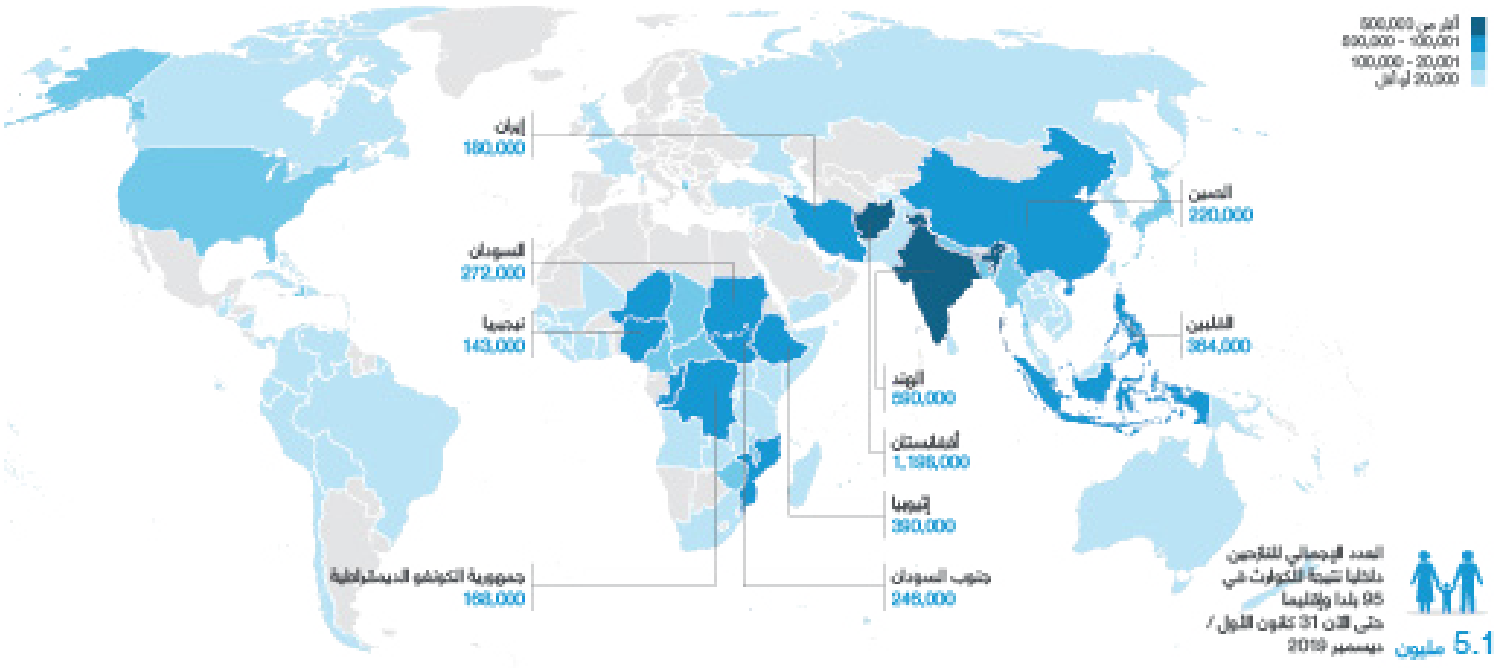

10 البلدان والأقاليم التي بها أكبر عدد من النازحين داخلياً حتى 31 ديسمبر 2019

أفغانستان	1,198,000
الهند	590,000
إثيوبيا	350,000
الفلبين	384,000
السودان	272,000
جنوب السودان	246,000
الصين	220,000
إيران	180,000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	168,000
نيجيريا	143,000

بلدان وأقاليم أخرى

موزمبيق	132,000
الصومال	121,000
الكاميرون	107,000
فنزويلا	104,000
جمهورية أفريقيا الوسطى	98,000
بنغلاديش	88,000
اليابان	88,000
مالي	84,000
هايتي	80,000
ميانمار	41,000
اليمن	57,000
أثيوبيا	32,000
تشاد	28,000
منطقة أبيي	28,000

البلدان والأقاليم التي يقل عدد النازحين داخلياً فيها عن 20,000 نسمة حسب التقدير:

جزر القمر، والصين، وكولومبيا، وأستراليا، وإفا، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - فيدرالية)، وإندونيسيا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الدومينيكان، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسوريا، وسويسرا، وسيراليون، وكوبا، وكوستاريكا، وغامبيا، وفنزويلا، وكوبا، وشيلي، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، والبرازيل، وإيران، ومدغشقر، وغواتيمالا، وكمبوديا، وتايلاند، وأفغانستان، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وجزر الباهاما، وغيانا، وليبيريا، والصومال، وتايوان، والكويت، وجيبوتي، وإيطاليا، وبيساو، وتايلند، واليمن، والعراق، وغواتيمالا، والإكوادور، وإسرائيل، ولبنان، وأذربيجان، وبوتسوانا، وموريشيوس، ومونتسيرات، والسنغال، وزامبيا، وتايوان، وجنوب زامبيا، وزامبيا، وتنزانيا، والولايات المتحدة، وتركمانستان، وجمهورية الدومينيكان، وغينيا، وجزر ملايا الشمالية، ليبيريا، وسانت لوسيا، وبوركينا فاسو، وبيلاروسيا الفرنسية وتايلند، وتايوان

يصعب التقديرات، قد لا تتفاعل بعض المجاميع مع مجموع الأرقام المدمجة.

نبذة عن الأوضاع الإقليمية

النزاع والعنف

الشكل 7: النزاع والعنف: حالات نزوح جديدة حسب المنطقة في عام 2019

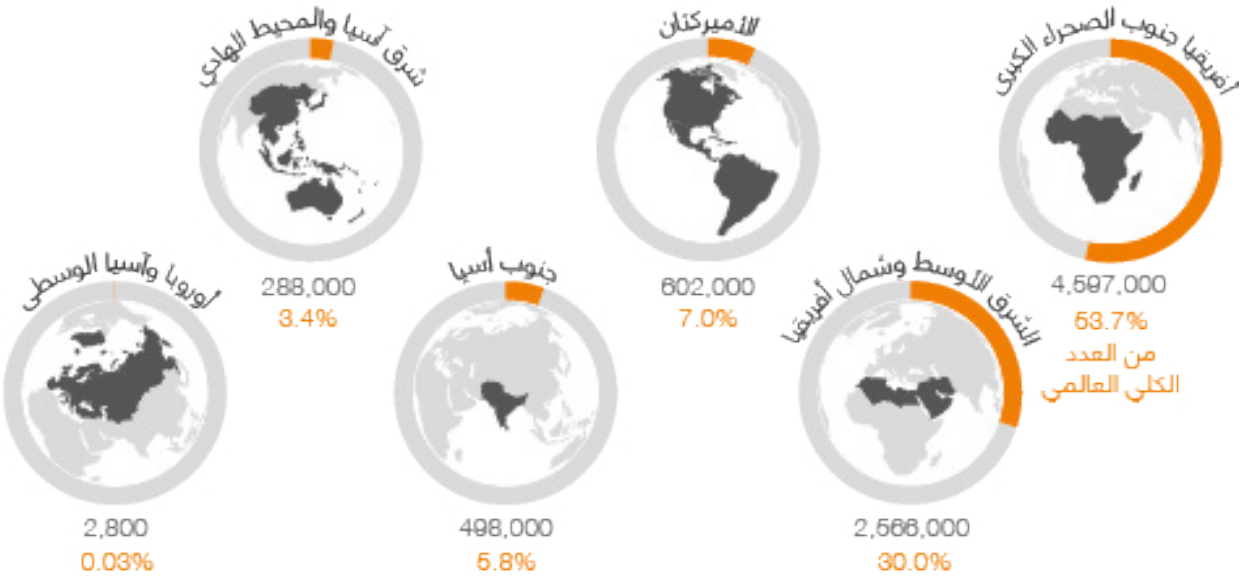

سُجلت معظم حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف في عام 2019 في إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحدثت أغلبها في سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا، على غرار السنوات السابقة. وسُجل عدد غير مسبوق في بوركينا فاسو، مع زيادة مهمة في أعداد النازحين في مالي وليبيا. وأدى مزيج من تحسن جمع البيانات واستمرار النزاع والعنف إلى ارتفاع عدد النازحين في بلدان مثل السلفادور واليمن.

وتراجع عدد النازحين في بعض البلدان بفضل اتفاقيات لوقف إطلاق النار ومبادرات لبناء السلام تُوجت بالنجاح، كما هو الحال في جمهورية إفريقيا الوسطى والعراق وجنوب السودان. لكن العديد من هذه الأوضاع لا تزال هشة، وتبقى الحاجة لمزيد من الجهود للتقليل من خطر تكرر حدوث النزاع والنزوح.

وتبقى المساعدات الإنسانية أساسية بالنسبة للنازحين داخلياً، لكن الأمر سيتطلب تدخلات في مجال التنمية على مدى أبعد لرفع التحديات الكامنة وراء استمرار نزوح ملايين الأشخاص.

الشكل 8: عشرة بلدان حدث فيها أكبر عدد من النزوح بسبب النزاع والعنف في عام 2019

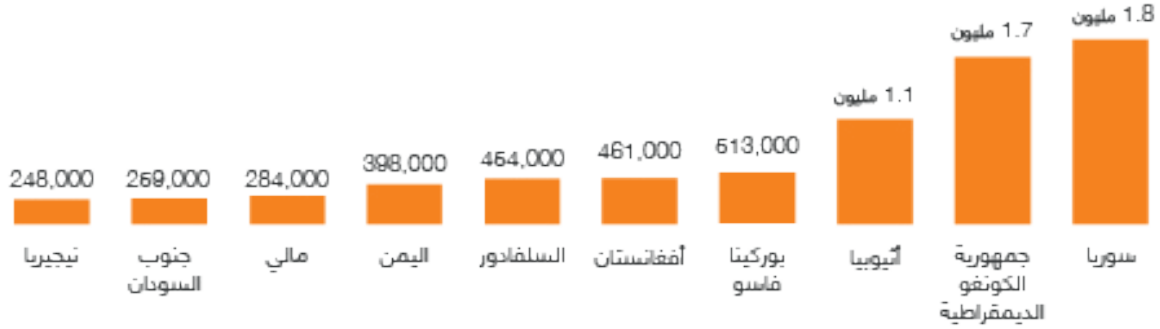

الكوارث

الشكل 9: الكوارث: حالات نزوح جديدة حسب المنطقة في 2019

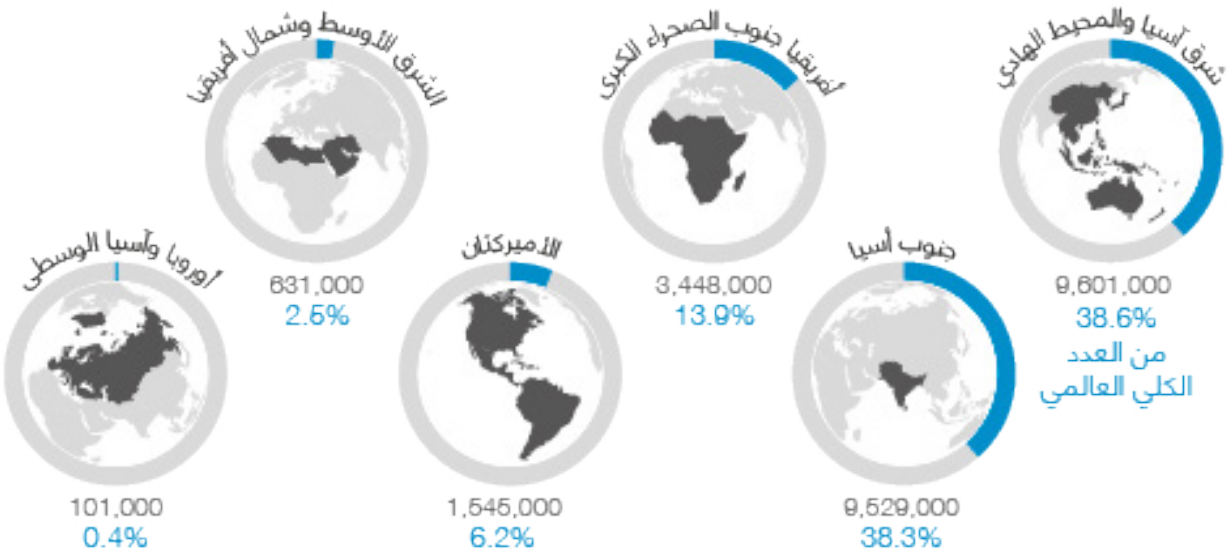

سُجلت أغلب حالات النزوح الجديدة بسبب الكوارث في 2019 في شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي، على غرار الأعوام السابقة. وضربت الأمطار الموسمية والفيضانات والعواصف الاستوائية مناطق معرضة بشكل كبير تأوي ملايين الأشخاص. وأخذت أغلب حالات النزوح الجديدة شكل عمليات إجلاء استباقي نفذتها السلطات الحكومية. وهو ما قلص من عدد القتلى بسبب الكوارث المهولة. كما يبرز ذلك أن حالات النزوح لا تكون جميعها سلبية.

وينبغي النظر إلى الأرقام مقارنة بحجم سكان البلدان وقدرتها على مواجهة الكوارث. وتُعتبر المجتمعات الفقيرة المهمشة، بما في ذلك الأشخاص المتواجدين في وضع نزوح، مصدر انشغال بشكل خاص. ومع مضي الدول في تنفيذ إطار سينداي للحد من خطر الكوارث، ينبغي أن تعتبر الدول النزوح جزءا من إطاراتها المخصصة للحد من المخاطر والاستجابة والتعافي.

الشكل 10: عشرة بلدان شهدت معظم حالات النزوح الداخلي الجديدة بسبب الكوارث في عام 2019

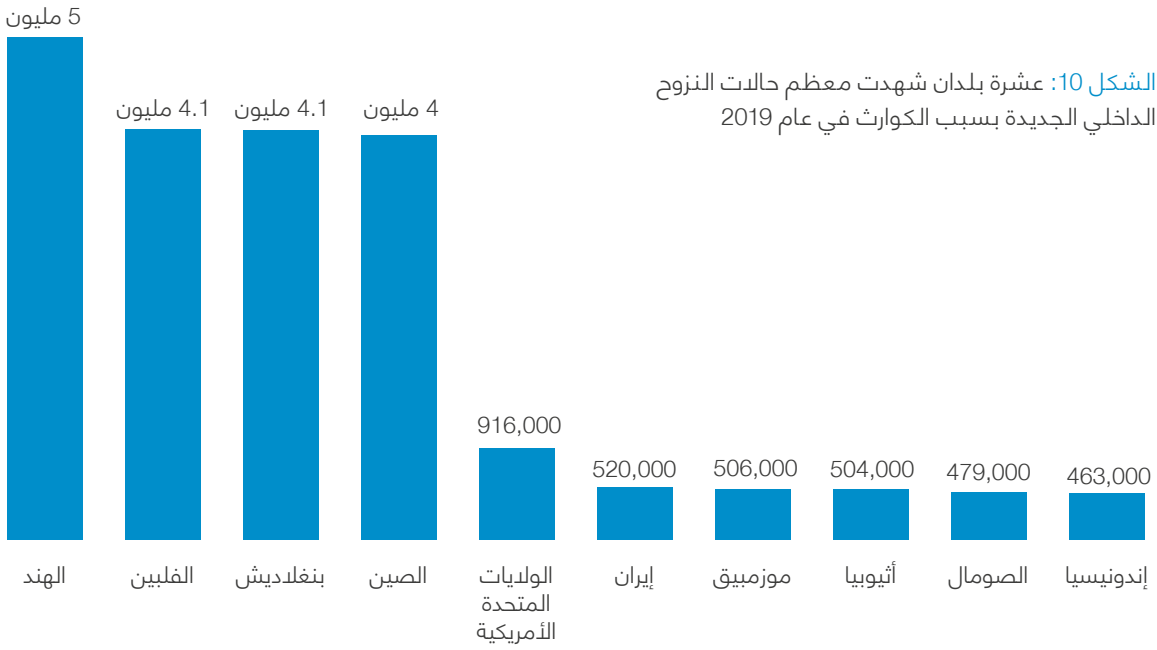

إفريقيا جنوب الصحراء

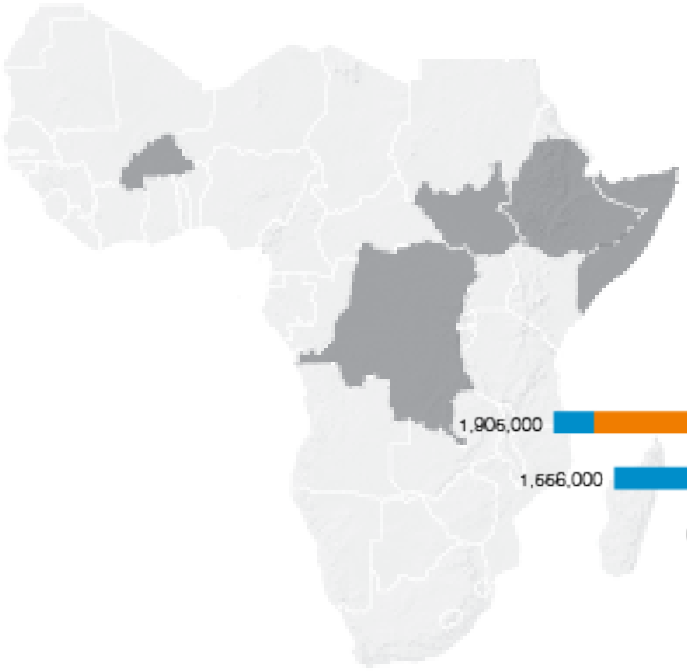

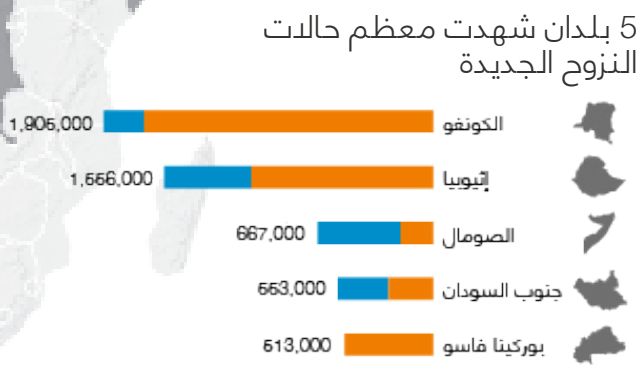

النزاع 4,597,000
الكوارث 3,448,000
24.1% من المجموع العالمي

مرة أخرى، كانت إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر تأثرا بحالات النزوح بسبب النزاعات في سنة 2019. حيث تواصلت النزاعات المسلحة والعنف الطائفي وهجمات الجهاديين في عدة دول بعضها يكافح في معالجة أزمات طويلة الأمد. ويعتبر انتشار الفقر على نطاق واسع والركود الاقتصادي المستمر منذ عهد طويل وغياب التنمية والتنافس على موارد ناضبة وآثار تغير المناخ من بين العوامل التي تزيد من احتمال وقوع النزوح. كما تُفاقم نفس العوامل من آثاره، وتزيد من هشاشة الأشخاص في وضع نزوح داخلي وتطيل أمده. وكان حوالي 19.2 مليون شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي جراء النزاعات والعنف مع نهاية 2019، وهو أعلى رقم عبر العالم وهو كذلك أعلى رقم يسجل في هذه المنطقة.

تشير البيانات التاريخية إلى أن حالات النزوح الداخلي المرتبطة بالنزاع والعنف قد تزايدت في إفريقيا جنوب الصحراء خلال العقد الأخير (أنظر الشكل 11). وسُجلت حالات نزوح جديدة بلغت 4.6 مليون شخص في 2019، مما يكاد يُمثل 54 بالمائة من المجموع على المستوى العالمي. وصعدت المجموعات الجهادية التي تتحرك في منطقة الساحل من هجماتها متسببة في نزوح كثيف في دول مثل بوركينافاسو ومالي والنيجر (أنظر الجزء المتعلق بأبرز الأحداث في الساحل من هذا التقرير، ص 23).

وبقي استمرار تمرد بوكو حرام، الذي دخل عامه العاشر، والعمليات التي تشن ضده سببا في حالات نزوح جديدة كبيرة الحجم مع إطالة مدتها عبر حوض بحيرة تشاد، وهي منطقة تعاني في الوقت ذاته من تدهور البيئة والتصحر.

واستمرت معاناة العديد من الدول في وسط إفريقيا من آثار النزاعات الطائفية في الوقت الذي أجبر فيه تضافر العاملان المرتبطان المتعلقان بالنزاع وتغير المناخ في شرق إفريقيا السكان على الفرار من ديارهم في إثيوبيا والصومال وجنوب السودان.

إن أرقام النزوح بسبب الكوارث في إفريقيا جنوب الصحراء هي أدنى من تلك المرتبطة بالنزاع والعنف لكنها تبقى مصدرا للقلق. وتمثل الحالات الجديدة لنزوح 3.4 مليون شخص في 2019 واحدا من أعلى الأرقام المسجلة على الإطلاق في المنطقة (أنظر الشكل 11). وقد تسبب الحجم غير المعتاد للأمطار الغزيرة في فيضانات على نطاق واسع في العديد من البلدان، حيث فاقم التراكم المزمن لأشكال الهشاشة والمخاطر من آثار تلك الفيضانات وأشعل عملية النزوح.

عرفت بلدان شرق إفريقيا والقرن الإفريقي أحد أغزر الفصول أمطارا منذ أربعين سنة.[3] وأجبرت الفيضانات في حوض نهر النيل الأبيض عددا كبيرا من الأشخاص في حالة نزوح بسبب النزاعات على الهرب مرة أخرى (أنظر أبرز الأحداث في حوض النيل الأبيض، الصفحة 27). وصب إعصارا إيداي وكينيث جام غضبهما على موزمبيق، مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص وتدمير البيوت والبنى التحتية والمحاصيل. كما لحق ضرر شديد بجزر القمر ومدغشقر وملاوي وزيمبابوي (أنظر أبرز الأحداث في موزمبيق، الصفحة 25).

ويُعتقد أن حوالي مليوني شخص كانوا يعيشون في وضع نزوح داخلي من جراء الكوارث في إفريقيا جنوب الصحراء مع نهاية السنة.

إفريقيا الوسطى

كانت **جمهورية الكونغو الديمقراطية** البلد الأكثر تأثرا في 2019 من بين بلدان المنطقة، حيث مثلت التوترات العرقية وتظلمات السكان المحليين والفقر المدقع الدوافع الرئيسية وراء النزوح الداخلي. وتم الإبلاغ عن حوالي 1.7 مليون حالة نزوح جديدة خلال السنة مقارنة بأكثر من 1.8 مليون حالة في 2018 و2.2 مليون في 2017.

وتسببت المواجهات بين الجيش والمجموعات المسلحة في المحافظة الشرقية من كيفو الشمالية في نزوح جديد طال 520,000 شخصا في إقليمي لوبيرور وتشورو بشكل خاص، وأدى احتدام العنف الطائفي بين مجموعتي هيما وليندو إلى نزوح 453,000 شخصا في الشمال الشرقي لمحافظة إيتوري. وتصاعد العنف الطائفي في جنوب كيفو حيث تم تسجيل نزوح 401,000 شخص، لاسيما في إقليمي موينغا وفيزي. وكان أغلب النازحين من النساء والأطفال.

ويبقى الوضع السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية متوترا، بالرغم من أن سنة 2019 سجلت أول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ البلاد.[4] وورثت الحكومة الجديدة وضعا يتسم بعدد من التحديات ليس أقلها أنشطة أكثر من 100 مجموعة مسلحة في شرق البلاد بالإضافة إلى نزاعات جارية في مناطق أخرى.[5] وكان ما يقارب 5.5 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي بسبب النزاعات والعنف مع نهاية السنة، مع توقع أن يحتاج 15.9 مليون شخص للمساعدات الإنسانية في 2020.[6] كما كان على البلد أن يواجه ثاني أكبر تفشٍّ لإيبولا، وتفشي مرض الحصبة وتفشي الكوليرا، حيث تضافرت هذه الأمراض لتحصد أرواح آلاف الأشخاص.

وطالت الأمطار الغزيرة والفيضانات اثنتي عشرة من محافظات جمهورية الكونغو الديمقراطية الست والعشرين ما بين شهري أكتوبر وديسمبر.[7] وسجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية 233,000 حالة جديدة من النزوح بسبب الكوارث في مجموع ترابها، وهو أعلى رقم يُسجل على الإطلاق. وتسببت الفيضانات في نزوح 137,000 شخص في محافظات شمال أوبانغي وجنوبها، ذات الحدود المشتركة مع جمهورية إفريقيا الوسطى، في الوقت الذي أصيبت فيه محافظة تشوبو بأضرار جسيمة، ويُعتقد أن 168,000 شخص كانوا يعيشون في وضع نزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب الكوارث مع نهاية السنة.

وقعت حكومة **جمهورية إفريقيا الوسطى** على اتفاق سلام مع 14 مجموعة مسلحة أوائل فبراير بعد سنتين من المفاوضات بتيسير من الاتحاد الإفريقي.[8] ويجري تقدم في تنفيذ الاتفاق رغم العديد من النكسات والاختلافات التي تم حلها بمساعدة المجتمع الدولي، مما جعل عدد الأشخاص النازحين الجدد بسبب النزاعات يتراجع من 510,000 في 2018 إلى 96,000 في 2019. لكن الوضع الأمني يبقى هشا، ولاتزال احتياجات الأشخاص في وضع نزوح داخلي في أغلبها غير موفرة لهم.

ووقعت أشد حالات العنف هذه السنة في بيراو في ولاية فاكاغا حيث تم تسجيل 24,000 نازح جديد في سبتمبر نتيجة الاصطدامات بين الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية إفريقيا الوسطى وحركة المحاربين الأفارقة من أجل الحرية والعدالة، وكلاهما طرف موقع على اتفاق السلام.[9]

الشكل 11: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاعات والعنف والكوارث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2009-2019)

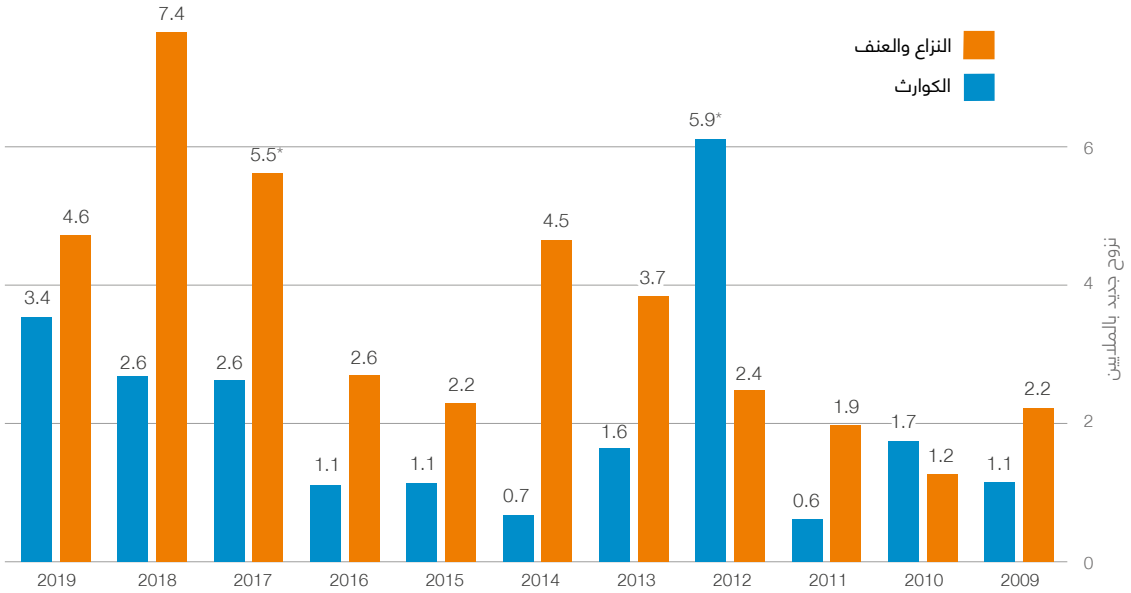

* أرقام مستكملة. لمزيد من التفاصيل، انظر المرفق المنهجي، متاح على الإنترنت.

وفي 2019، عاشت جمهورية إفريقيا الوسطى أسوأ حالات الفيضانات منذ 20 سنة، وكانت العاصمة بانغي من بين الأماكن الأكثر تضررا. وسجلت حوالي 102,000 حالة نزوح جديدة عبر البلد، وألحقت الفيضانات أضرارا جسيمة بالبنى الأساسية وسبل العيش. إذ دمرت أكثر من 10,000 منزل وفاضت الآبار والمراحيض.[10] كما غمرت المياه 6,700 هكتار من الأراضي الزراعية في ولاية أوهام، الأمر الذي فاقم انعدام الأمن الغذائي. وهكذا أصبح أكثر من ثلث سكان جمهورية إفريقيا الوسطى، البالغ عددهم 4.7 مليون نسمة، في وضع انعدام حاد للأمن الغذائي وفي حاجة للمساعدة العاجلة مع نهاية السنة.[11]

كما تعرضت **جمهورية الكونغو** لأسوء فيضانات لعقود، دمرت البنى التحتية والمحاصيل ومصادر الرزق. وفاض نهر أوبانغي ونهر الكونغو ما بين أكتوبر وديسمبر، وغمرت المياه مئات القرى، متسببة في نزوح جديد طال 163,000 شخص في محافظات كوفيت وليكوالا وبلاتو وسانغا.[12]

وتواصلت أنشطة نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة الإدماج في شرق البلاد عقب التوقيع على اتفاق سلام بين مليشيات نينجا والحكومة في ديسمبر 2017. [13] وعاد الاستقرار لهذه المنطقة منذ ذلك الوقت، إلا أنه ما يزال هنالك حوالي 134,000 نازح بسبب النزاعات مع نهاية السنة، منهم 79,000 شخص في محافظة بول.

وما فتئ الوضع الأمني يتدهور في المناطق الناطقة بالإنجليزية في الكاميرون خلال السنتين الأخيرتين. حيث تزايدت الاصطدامات بين الانفصاليين الناطقين بالإنجليزية وقوات الأمن في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، لتنتشر وتمتد للمناطق الغربية والساحلية في 2019.[14] وعرقلت صعوبة الوصول إلى تلك المناطق الحصول على تقييم دقيق لعدد حالات النزوح الجديدة، مما يدفع إلى اعتماد تقدير متحفظ بعدد 26,000 نازح. كما واصلت بوكو حرام أنشطتها في منطقة أقصى الشمال، متسببة في 40,000 حالة نزوح جديدة خلال السنة.

عائلة نازحة تقف إلى جانب خيامها في منطقة غوسي في تمبكتو، مالي.
الصورة: المجلس النرويجي للاجئيين / توغو مويسي، فبراير 2018

ورغم حجم النزوح وكثرة حاجات النازحين، فإن الأزمة في الكاميرون تعتبر من بين الأزمات الأكثر إهمالا على مستوى العالم. وكان قرابة مليون شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي مع نهاية السنة بما في ذلك المناطق التي يسودها الهدوء نسبيا في أداماوو ومنطقة الوسط، والتي أصبحت وبشكل متزايد وجهة للنازحين داخلياً الفارين من النزاعات في مناطق أخرى من البلد.

كما أن صعوبة الوصول إلى مناطق النازحين عرقلت كذلك الحصول على تقييم دقيق لوضع النزوح في الكاميرون، لكن هذا البلد، شأنه شأن بلدان أخرى في المنطقة، عرف فيضانات واسعة وانهيارات أرضية في 2019. وسُجلت حوالي 24,000 حالة نزوح جديدة، لكن ينبغي اعتبار هذا الرقم دون ما عليه الأمر في الواقع. وألحقت الفيضانات أضرارا بمخيمات النازحين في منطقة أقصى الشمال مما أجبر بعض النازحين داخلياً على النزوح ثانية.

لم تكن هناك أرقام متاحة مرتبطة بتمرد بوكو حرام في البلد المجاور تشاد حتى 2019 حيث وُضعت آليات مُحسنة للرصد في محافظة لاك. وتشير تلك المعلومات إلى حدوث 52,000 حالة نزوح جديدة خلال السنة.[15] كما أن الاصطدامات بين الرعاة والمزارعين في محافظات أخرى أجبرت السكان على الفرار من ديارهم، مما جعل عدد النازحين الجدد بسبب النزاعات يصل إلى 58,000 نازح عبر البلد.

كما سُجلت 30,000 حالة نزوح بسبب الكوارث، أسوأها الفيضانات التي ضربت محافظة سلمات خلال شهر أغسطس. حيث فاض نهر لوغون وبحيرة ماغا، مما ألحق الضرر ليس فحسب بالمناطق الجنوبية الغربية في تشاد ولكن كذلك بالمناطق الشمالية الشرقية في الكاميرون.

غرب إفريقيا

تواصلت النزاعات والعنف القائم منذ فترة طويلة عبر **نيجيريا** في 2019. وسُجلت حوالي 248,000 حالة نزوح جديدة بسبب النزاعات والعنف خلال السنة، ويُعتقد أن ما يقارب 2.6 مليون شخص كانوا يعيشون في وضع نزوح داخلي مع نهاية شهر ديسمبر. وأنشأت الحكومة الوزارة الفيدرالية للشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث والتنمية الاجتماعية في شهر أغسطس، وهي خطوة مهمة تهدف إلى تحسين التنسيق وتعبئة الموارد لتفادي الأزمات المتصلة بالأوضاع الإنسانية وحالات النزوح والاستجابة لها.[16]

وشنَّت بوكو حرام مجموعة من الهجمات في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي في الشمال الشرقي من البلاد خلال السنة، متسببة في نزوح جديد لأكثر من 105,000 شخص.[17] وكان أكثر من 473,000 نازح داخلي يعيشون في الخيام دون مأوى ملائم و34,000 آخرين يعيشون في العراء.[18] كما غمرت مياه الأمطار الطوفانية العديد من مخيمات النازحين، مُجبرة العديد من النازحين داخلياً إلى النزوح مرة ثانية. وعرقل انعدام الأمن وصول المساعدات الإنسانية، وزادت الضغوط على جهود الاستجابة بسبب وصول أعداد جديدة هائلة من النازحين داخلياً فاقت كثيرا القدرة الاستيعابية للعديد من المخيمات.[19]

وأدت النزاعات العرقية القديمة العهد بين الرعاة الفولانيين والمزارعين الهوسا في ولايات كتسينا وسوكوتو وزمفرا في شمال غرب البلاد إلى حالات نزوح جديدة في 2019، حيث تحولت هذه النزاعات لتأخذ شكلا جديدا متمثلا في قطع الطرق والعنف الإجرامي في المناطق الريفية. وكان 178,000 شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي في الولايات الثلاث مع نهاية السنة.[20] كما تصاعدت الاصطدامات بين المزارعين والرعاة في الولايات الوسطى خلال السنوات الأخيرة، مُتسببة في نزوح 53,000 شخص في 2019. بيد أنه ينبغي اعتبار هذا العدد دون ما عليه الأمر في الواقع. ويتطلب تعاظم العنف وتغير أنماطه في المنطقتين معا رصدا أفضل للتأكد من حقيقة حجم النزوح.[21]

وباعتبارها البلد الإفريقي الأكثر سكانا، تعتبر نيجيريا معرضة بشكل كبير للكوارث، والفيضانات منها بشكل خاص. إذ تعبرها أنهار كبيرة عديدة غالبا ما تفيض خلال موسم الأمطار. ولحقت بولايتي أداموا وبورنو، المتضررتين أصلا بسبب النزاعات، أضرار جسيمة بسبب الفيضانات في 2019 خلال موسم أمطار طويل بشكل استثنائي. كما دمرت الفيضانات في حوض نهر النيجر حوالي 2,700 بيت في ولاية نيجر خلال شهري أغسطس وسبتمبر. وتسببت الكوارث في 157,000 حالة نزوح جديدة عبر البلد ككل، ويُعتقد أنها أدت إلى تواجد 143,000 شخص في وضع نزوح مع نهاية السنة.

في 2019، تدهور الوضع الأمني في **بوركينافاسو**، وهو بلد عرف هدوءً نسبيا خلال السنوات الأخيرة، مما تسبب في عدد غير مسبوق من حالات النزوح الجديدة وصل إلى 513,000 حالة (أنظر أبرز الأحداث في منطقة الساحل، الصفحة 23).

وسارع الجهاديون، بما فيهم المنتسبون للقاعدة من مالي المجاورة، إلى استغلال الفراغ الذي عقب سقوط الرئيس بليز كومباوري في 2014، وظهرت مجموعة ترعرعت داخل البلاد تُعرف باسم أنصار الإسلام في أواخر 2016. وبعد أن كان المقاتلون يتحركون في البداية في منطقة سوم الشمالية،

انتشروا مستغلين تظلمات السكان المحليين في شرق وجنوب البلاد.[22] وشنوا هجمات تكاد تكون يومية ضد قوات الأمن في 2019، وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة تصارع لحماية المدنيين، برز عدد متزايد من ميليشيات الدفاع الذاتي، الأمر الذي زاد من تفاقم الوضع.[23]

ظل العنف في وسط **مالي** في تصاعد منذ أوائل 2018 واستمر كذلك خلال السنة الماضية. وتعود جذوره إلى أزمة قديمة العهد في شمال البلاد حيث استولى الطوارق والمقاتلون الجهاديون الانفصاليون على مساحات شاسعة من الأراضي في 2012 عقب محاولة انقلاب في باماكو.[24] وأجبر تدخل عسكري قادته فرنسا المقاتلين على التراجع في السنة التالية، لكنهم تجمعوا من جديد وتوسعوا انطلاقا من الصحراء في الشمال نحو المناطق الخصبة في وسط البلاد (أنظر أبرز الأحداث في منطقة الساحل، الصفحة 23).

وقعت الحكومة على اتفاق سلام مع عدد من الميليشيات في 2015، لكن وبالرغم من بعض التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حال عدم الاستقرار السياسي دون تنفيذ الاتفاق. وتعاقب على البلد منذ ذلك الحين أربعة وزراء أولون، ولم تمكن التعديلات الحكومية من الحفاظ على الاستمرارية.[25]

كما تتسم مالي بالهشاشة لتغير المناخ، إذ عطلت تقلبات وتيرة التساقطات وتدهور الأراضي والتعرية مصادر رزق الكثير من الناس. ويعيش حوالي 60 بالمائة من السكان في المناطق الريفية ويعولون على الزراعة المطرية. ويُعتقد أن حوالي 400,000 شخص يتأثرون بالجفاف كل سنة و500,000 بالفيضانات.[26] وكانت هناك 6,600 حالة نزوح بسبب الكوارث في 2019، لكن محدودية البيانات تدفع لاعتبار هذا الرقم متحفظا ودون ما عليه الأمر في الواقع.

في البلد المجاور **النيجر**، ما تزال المنطقة الشرقية ديفا غير مستقرة بشكل كبير. إذ شنت بوكو حرام ومجموعات مسلحة غير نظامية عددا من الهجمات خلال هذه السنة، منها هجوم تسبب في 18,000 حالة نزوح جديدة أواخر مارس وبداية أبريل.[27] كما أن الوضع في الولايتين الغربيتين تاهوا وتيلابيري يُثير القلق بشكل كبير (أنظر أبرز الأحداث للساحل، الصفحة 23).[28]

وأعلنت الحكومة عن حالة الطوارئ في الولايات الثلاث جميعها أواسط مارس، وعلقت الأمم المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية عملياتها الإنسانية في بعض المناطق أوائل شهر مايو.[29] وتمكن بعضها من استئناف نشاطه، لكن في جو يسوده العنف وانعدام الأمن.

وتسببت الفيضانات الشديدة في 121,000 حالة نزوح جديدة في 2019، لا سيما في العاصمة نيامي وفي ولاية ديفا. كما يعتبر الجفاف سببا رئيسيا للنزوح، لكن يصعب الحصول على بيانات موثوق بها في هذا الصدد. وكما يصعب التمييز بين الجفاف والنزاع كأسباب للنزوح، في حين يوجد ترابط بينهما في العديد من المناطق. والمعلوم هو أن فترات الجفاف المتزايدة والمتعاظمة تُعطل مصادر رزق الرعاة إلى درجة تجعلها غير قابلة للاستدامة، وهو ما يجبر العديد من الأشخاص على النزوح. ولا يجد بعض المزارعين خيارا آخر غير الهجرة الموسمية إلى المدن بحثاً عن مدخول بديل.[30]

شرق إفريقيا والقرن الإفريقي

تراجع عدد النازحين في **إثيوبيا** بشكل كبير حيث تقلص من 2.9 مليون في 2018 إلى أكثر من مليون نازح في السنة الماضية. لكن العديد من الأشخاص في وضع نزوح داخلي يعيشون في مناطق غير آمنة، حيث تندر أو تنعدم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية المتاحة لهم، مع تعرض عدد منهم للنزوح أكثر من مرة. ووصل عدد الأشخاص في وضع نزوح داخلي بسبب العنف والنزاع مع نهاية السنة إلى حوالي 1.4 مليون، وهو عدد دون ما كان عليه الوضع في 2018 بكثير.

ويأتي هذا التراجع نتيجة لموافقة اللجنة التسييرية الوطنية، التي تقودها وزارة السلام، على خطة تتضمن ثلاث مراحل في شهر مارس لعودة النازحين لأماكنهم الأصلية في الأشهر التالية.[31]

وشُرع في التنفيذ بشكل يكاد يكون فورياً، ويُعتقد أن 1.2 مليون من النازحين قد عادوا مع نهاية السنة. وتمت إزالة معظم مواقع النزوح في جيديو وغرب كوجي وشرق ووليغاس وغربها.

بيد أنه لم يتطوع الجميع للعودة وواجه العديد من العائدين صعوبات جمة لإعادة تأسيس حياتهم. ووجد العديد بيوتهم قد تضررت أو دُمرت، أو واجهوا مشاكل أخرى وهم يُحاولون استرجاع ممتلكاتهم أو أرضهم. ولم يستفد من المساعدة والخدمات الأساسية إلا القليل، ولم يتلقى المزارعون وأصحاب المشاريع الصغيرة الذين عُطلت سبل كسب عيشهم دعما يُذكر. كما تسبب انعدام الأمن في بعض مناطق العودة في عدد كبير من حالات النزوح مرة ثانية.[32] ولجأ بعض النازحين للاختباء وسعوا للعيش في أماكن أخرى تفاديا لضرورة العودة لمناطقهم الأصلية.[33]

تسببت الكوارث في نزوح 504,000 حالة نزوح جديدة في 2019. وسُجلت 190,000 حالة في موسم الأمطار الأول ما بين شهري أبريل ويونيو، و177,000 حالة خلال الموسم الثاني في شهري أكتوبر ونوفمبر، حيث كانت الأمطار غزيرة على غير المعتاد. وتأثرت المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد بالجفاف، خاصة الأراضي المنخفضة الرعوية والمناطق الزراعية الرعوية من إقليم الصومال وإقليم أوروميا ومنطقة الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية وأجزاء من إقليم أفار.[34]

وشهد القرن الأفريقي هطول أمطار فوق المتوسط تسببت في فيضانات واسعة النطاق. فقد هذا الرجل وزوجته منزلهما ومتجرهما في لودوار، مقاطعة توركانا، كينيا.
الصورة© اليونيسيف/UNI250645/شينيزي، ديسمبر/كانون الأول 2019

ويُعتبر الوضع في إقليم الصومال مثيرا للانشغال بشكل خاص، حيث حدثت معظم حالات النزوح بسبب الجفاف المسجلة في إثيوبيا في السنة الماضية والتي بلغت 131,000 حالة. وكانت موجات الجفاف الأكثر تواتراً وشدة قد أثرت سابقاً على ما يقرب من 56,000 أسرة في الإقليم بين عامي 2015 و2017.[35]

ومن الواضح أن النزوح الداخلي يُمثل تحديا كبيرا للبلد، لكن رغم ذلك حدثت تطورات مهمة خلال السنة على مستوى السياسات لمعالجة هذه الظاهرة. حيث أطلقت الحكومة بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مبادرة للحلول المستدامة في شهر ديسمبر.[36] وتُقدم هذه المبادرة إطارا لتحقيق حلول مستدامة للنزوح، من مستوى السياسات والتشريع إلى مستوى التنفيذ. وتُقر المبادرة أن النزوح الداخلي أولوية تنموية ينبغي معالجتها من خلال التخطيط والعمل المنسقين بين القطاعات.[37] وباعتبار أن المبادرة أُطلقت مؤخرا، ستكشف سنة 2020 إلى أي مدى مكن تنفيذ المبادرة النازحين من العودة بشكل آمن وطوعي مع احترام كرامتهم. كما نظمت الحكومة كذلك سلسلة من المشاورات الوطنية تُوجت بمصادقة إثيوبيا على اتفاقية كامبالا في فبراير 2020.[38]

وتسبب العنف والنزاع في 188,000 حالة نزوح جديدة في 2019، خاصة في الجنوب الشرقي من **الصومال** حيث يتواجد معقل مليشيات الشباب التابعة للقاعدة. وتم تسجيل أكثر من نصف حالات النزوح في منطقة شبيلي السفلى بسبب الاشتباكات بين مجموعة الشباب والجيش الصومالي الذي تدعمه قوات الاتحاد الإفريقي. وعرقل استمرار انعدام الأمن في المناطق الريفية تقديم المساعدات الإنسانية، مما دفع الكثيرين إلى الفرار إلى المخيمات المكتظة في المناطق الحضرية، ولاسيما في مقديشو، بحثا عن الملجأ والمساعدة.[39] وعاد عشرات الآلاف ممن كانوا في حالة نزوح إلى ديارهم خلال هذه السنة، لكن العديد منهم عادوا بشكل مؤقت فقط للعمل في أراضيهم خلال موسمي الزرع والحصاد.[40]

وأدت الكوارث إلى 479,000 حالة نزوح جديدة. وعلى غرار دول أخرى في شرق إفريقيا، تعرضت الصومال إلى فيضانات واسعة النطاق في النصف الثاني من 2019 خلال موسم شديد المطر بشكل غير معتاد تحت تأثير ظاهرة إلنينو. وحدثت حوالي ربع حالات النزوح في مدينة بيليت وين في ولاية حيران.[41] وتأثرت مناطق أخرى من جراء الجفاف الذي تسبب في نزوح حوالي 60,000 حالة جديدة.

تختبر المجتمعات المتضررة من إعصار إيداي أول قطرات من المياه من نقطة مياه جديدة قام الصليب الأحمر الإسباني بتركيبها. وقد ترك الإعصار العديد من الناس في موزمبيق في خطر الإصابة بالأمراض. الصورة: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر/كوري بتلر، مايو 2019.

ويغذي النزوح الداخلي التمدن السريع بالصومال، حيث يبحث الأشخاص الذين يكدحون للبقاء على قيد الحياة وكسب ما يسدون به رمقهم في المناطق الريفية للبحث عن فرص في المناطق الحضرية.[42] غير أن العديد منهم يستقرون في مستوطنات غير رسمية حيث يُحتمل إلى حد كبير أن يتعرضوا للإخلاء. وتم إخلاء 264,000 شخص هذه السنة، معظمهم نازحون، مما جعل الإخلاء القسري واحدا من الأسباب الأساسية للنزوح مرة ثانية في البلد.

وللاستجابة للنزوح الجديد والممتد الأمد عبر البلد، أطلقت الحكومة مبادرة للحلول المستدامة بدعم من الأمم المتحدة في 2016.[43] كما أنشأت في 2019 أمانة بين وزارية للحلول المستدامة، كما صادقت على اتفاقية كمبالا ووافقت على سياسة وطنية للأشخاص في وضع نزوح داخلي وللاجئين العائدين.[44] وكانت مبادرة الصومال للحلول المستدامة محفزا كبيراً لهذه التطورات ولتطورات أخرى، مما جعل الحكومة تتبنى بشكل كامل استجابة البلد في معالجة النزوح، مقدمة مثالا ليحتذي به الغير.

تسببت فيضانات غير مسبوقة في شرق إفريقيا، خصوصاً في إثيوبيا، كينيا والصومال، ليس في نزوح واسع فحسب بل كذلك في إتاحة الظروف لغزو الجراد الذي ألحق الضرر عبر الإقليم. وزاد ذلك من تقويض مصادر الرزق وأثر سلبا على الأمن الغذائي.[45] وبعيدا عن عناوين الأخبار، تسببت الفيضانات كذلك في نزوح مئات الآلاف من الأشخاص ذوي الأوضاع الهشة على امتداد حوض نهر النيل الأبيض، وهو ما أجبر في أغلب الحالات الأشخاص في وضع نزوح، والذين سبق أن فروا من النزاعات إلى النزوح مرة ثانية (أنظر أبرز الأحداث في حوض النيل الأبيض ص 27).

كان **جنوب السودان** أكثر الدول تضررا من بين دول الحوض، حيث وُصفت الفيضانات بالأسوأ في تاريخ البلد.[46] وتسببت الفيضانات في 98 بالمائة من 294,000 حالة نزوح جديدة بسبب الكوارث سُجلت في 2019، ولايزال يعيش من جرائها 246,000 شخص في حالة نزوح مع نهاية السنة.

وانخفض النزاع والعنف بعد التوقيع على اتفاقية السلام التي تم إحيائها ما بين الحكومة وعدد من المجموعات المسلحة في سبتمبر 2018.[47] كما انخفض عدد حالات النزوح المرتبطة بالنزاع والعنف من 321,000 حالة في 2018 إلى 259,000 في 2019، لكن وبالرغم من ذلك، لا يزال 1.4 مليون شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي مع نهاية السنة. واتسم تنفيذ الاتفاق بالبطء وتزايد العنف والنزوح في النصف الثاني من

2019، غير أن تكوين حكومة وحدة في فبراير 2020 بعث الأمل من جديد في سلام دائم.[48]

زاد الوضع السياسي المتوتر في السودان من تفاقم النزاعات العرقية والطائفية حول الموارد النادرة خلال السنة. وتسببت الاشتباكات في شرق ووسط دارفور وولاية النيل الأبيض في 10,000 حالة نزوح جديدة في شهر مايو ويونيو. كما تسبب العنف بين قبيلتي "المساليت" و"العرب" في غرب دارفور خلال الأسبوعين الأخيرين من ديسمبر في نزوح أكثر من 46,000 شخص. وسُجلت 84,000 حالة نزوح جديدة بسبب النزاع عبر البلد ككل، ووصل عدد الأشخاص الذين يعيشون في وضع نزوح داخلي إلى 2.1 مليون شخص مع نهاية السنة. وكان عدد النازحين بسبب الكوارث في 2019 من بين أعلى ما سجل من أرقام في السودان، ويعود سبب أغلب هذه الحالات إلى الفيضانات في ولاية النيل الأبيض.[49] كما أدت الفيضانات إلى تفشي مرض الكوليرا في ولايات النيل الأزرق والجزيرة والخرطوم وسنار (أنظر أبرز الأحداث في حوض النيل الأبيض ص 27).[50]

وتسببت الكوارث في 130,000 حالة نزوح جديدة في **أوغندا** في 2019، لا سيما في أقاليم بوكيدي، سيرونكو وطيسو، وفي 74,000 حالة في **كينيا**. ويتضمن هذا العدد 10,000 حالة سُجلت في مقاطعة بوكو الغربية والتي تعرضت لانهيارات أرضية في شهر نوفمبر. وسجل البلدان 2,300 و1,800 حالة نزوح على التوالي بسبب العنف الطائفي المحلي.

مرت الدولتان الصغيرتان غير الساحليتين **بوروندي** و**رواندا** بحالات نزوح بأعداد كبيرة بسبب الكوارث. حيث أدت العواصف والأمطار الغزيرة والانهيارات الأرضية إلى 25,000 حالة نزوح جديدة في بوروندي، وصلت إلى ذروتها في نوفمبر وديسمبر. وتم إجلاء 6,000 شخص بشكل استباقي من المناطق الشديدة التعرض للخطر في رواندا في شهر ديسمبر لتجنب بدء هطول الأمطار الغزيرة.[51]

إفريقيا الجنوبية

تحملت موزمبيق العبء الأكبر من عاصفتين قويتين بشكل غير معتاد في 2019 تسببتا في مئات الآلاف من حالات النزوح الجديدة، وخلّفتا 132,000 شخص في وضع نزوح مع نهاية السنة. كما تأثرت جزر القُمر، مالاوي وزيمبابوي بإعصاري إيداي وكينيث (أنظر أبرز الأحداث في موزمبيق ص 25).[52]

تسبب إعصار كينيث في حوالي 24,000 حالة نزوح جديدة في محافظة كابو ديل غادو في موزمبيق حيث تفاقمت آثاره بسبب النزاع المتصاعد بين القوات الحكومية والمليشيات الجهادية. وتم شن 160 هجوما في 2019 مقارنة بـ 60 هجوما في 2018 وستة هجمات في 2017.[53] كما سجلت 5,300 حالة نزوح جديدة، لكن ينبغي اعتبار هذا الرقم دون الواقع بالنظر لصعوبات جمع البيانات حول أحداث عنف ذات طابع محلي إلى حد كبير. وفر العديد من الأشخاص إلى المحافظات المجاورة أو عبر الحدود إلى تنزانيا. واحتمى آخرون بملاجئ في جزر قبالة ساحل كابو ديل غادو.[54] وتزايد العنف والنزوح مع اقتراب وقت الانتخابات في أكتوبر، وهو ما منع بعض النازحين من التصويت في المراكز التي سُجلوا بها.[55]

ضرب إعصار كينيث **جزر القُمر** بقوة مدمراً حوالي 4,600 بيتا ملحقا الضرر بأشخاص يعيشون أصلا في فقر وهشاشة معظمهم يتواجد في جزر القمر الكبرى. وتم تسجيل 19,000 حالة نزوح بسبب الكوارث خلال السنة. ولم تولي وسائل الإعلام اهتماما كبيرا بالوضع في جزر القُمر، ولكن قدرت الأضرار والخسائر بـ 185 مليون دولار، في حين قد ترتفع كلفة الإنعاش وإعادة الإعمار إلى 277 مليون دولار.[56]

وضرب إعصار إيداي **مالاوي** قبل أن يتقوى ليصبح إعصارا استوائيا، لكنه لا يزال يتسبب في حوالي 110,000 حالة نزوح جديدة في المنطقة الجنوبية. وبعد أن بث الفوضى لاحقا في موزمبيق، تسبب في نزوح 51,000 في **زيمبابوي**، لا سيما في مقاطعتي تشيمانيماني وشيبينج الريفيتين في محافظة مانيكالاند. وازداد وضع الأمن الغذائي الهش تفاقما في المنطقة بسبب فقدان المحاصيل على نطاق واسع بعد فترة طويلة من الجفاف.[57] ولم يكن من الممكن الحصول على أعداد النازحين بسبب الجفاف لا بالنسبة لموزمبيق ولا لباقي المنطقة التي ما فتئت تعاني من فترات جفاف شديد خلال السنوات الخمس الأخيرة. لكن الدلائل تشير إلى أنه كانت لها آثار واسعة وأنها تلعب دورا في تزايد هشاشة الأشخاص.[58]

في دائرة الضوء

منطقة الساحل

أزمة متفاقمة ذات أبعاد إقليمية

عانت منطقة الساحل في أفريقيا جنوب الصحراء من زيادة حادة لأعمال العنف والنزوح الجماعي خلال عام 2019. وأصبح عدد من المجموعات الجهادية ينشط وبشكل متزايد في المناطق الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وهي المنطقة المعروفة باسم منطقة ليبتاكو غورما، حيث تشن هذه المجموعات هجمات وتؤجج العنف الطائفي والعرقي، الأمر الذي يثير مخاوف إزاء التحدي الأمني الكبير والمتصاعد والذي قد تكون له تبعات على مستوى المنطقة.

كما استمر تمرد بوكو حرام والهجمات العسكرية ضد الجماعة في إجبار السكان على إخلاء بيوتهم في منطقة حوض بحيرة تشاد.[59] وسُجلت حوالي 854,000 حالة نزوح جديدة عبر البلدان الثلاثة في عام 2019.

أمضت المجموعات الجهادية، المحلية الانتماء والعالمية التوجه، سنوات في استغلال مظالم السكان المحليين مما مهّد الطريق أمام ظهور التمرد المسلح وتوسعه. وترتبط النزاعات في بعض منها بالوصول إلى الأراضي والمياه، لكن العديد من الهجمات تدخل في إطار جهود استئصال الأشخاص الذين لهم علاقة بأي من المجموعات المتطرفة، أو أخذ الثأر بسبب أعمال عنف سابقة، كما استغل المقاتلون الفجوات وعدم تواجد القوات الحكومية للنفاذ عبر الحدود ومارسوا التجنيد الإجباري، وحاصروا القرى وأحرقوا البيوت ودمروا مصادر رزق جماعات سكانية بكاملها، وارتكبوا خروقات جسيمة لحقوق الإنسان.[60]

ما فتئ الوضع الأمني يتدهور في مالي منذ عام 2013،[61] حيث عاد المقاتلون الإسلاميون للتجمع من جديد في الصحراء شمالا وتوسعوا في الوسط الخصب من البلاد. كما أحرزوا تقدما من خلال تجنيد أفراد من المجتمع الفولاني المُكوّن من الرعاة الرحل الذين نسيتهم الحكومة ولم تشملهم برامجها الإنمائية التي تعطي الأولوية للزراعة. كما تفاقمت بشكل كبير المظالم القديمة بين المزارعين الدوجون والرعاة الفولانيين بسبب الأراضي والموارد.[62] وسُجلت أكثر من 290,000 حالة نزوح جديدة في عام 2019 أغلبها بسبب تصاعد العنف الطائفي في موبتي وغاو. ويتواجد في هاتين المنطقتين حالياً أكبر عدد من النازحين، منهم 208,000 في جميع أنحاء البلاد ككل حتى نهاية العام.

كما انتشر انعدام الأمن ليشمل الأقاليم الشرقية والجنوبية في البلدين الجارين النيجر وبوركينا فاسو، حيث تستعمل مجموعات مسلحة نفس الأساليب للتجنيد والتوسع. ويثير الوضع في النيجر قلقا خاصا بالنظر لتواجد البلد في مفترق طرق خطير ينتشر فيه العنف وتحيط به من كل الجهات دول تواجه أزمات أمنية. وعانت المنطقة الشرقية من ديفا من آثار تمرد بوكو حرام لعقود، واضطرت الحكومة إلى زيادة نشاطها العسكري وجهودها لتوفير الحماية في المنطقتين الغربيتين تيلابيري وتاهوا استجابة لتصاعد العنف والنزوح، لاسيما خلال العامين الأخيرين.[63]

هناك إشارات مقلقة إلى أن ديناميات بؤرتي النزاع المنفصلتين هاتين أصبحت أكثر تشابكا، وقد يصبح النيجر جسراً محتملاً يجمع بينهما.[64] وسُجلت 57,000 حالة نزوح داخلي جديدة بسبب النزاعات والعنف في البلد العام الماضي، منها 26,000 حالة في تيلابيري وتاهوا.

لكن، يبقى بوركينا فاسو البلد الذي يواجه الوضع الأمني الأكثر إثارة للقلق.[65] إذ انتشر العنف من المناطق الشمالية إلى المناطق الشرقية في عام 2019، مُتسببا في نزوح 513,000 شخصاً، أي بزيادة عشرة أضعاف مقارنة بعام 2018. ووصل عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي حوالي 560,000 مع نهاية السنة. ورغم أن المجتمعات المحلية أبانت عن كرمها باستضافة الأشخاص النازحين، إلا أن البنية التحتية للبلد تبقى ضعيفة، ولم يتم الاستجابة لحاجات النازحين إلى حد كبير رغم أن الحكومة بذلت جهودا جبارة من أجل ذلك، في حين لم يول المجتمع الدولي سوى القليل من الاهتمام للأزمة.[66]

تدهورت فرص الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم، ويظل النازحون في حاجة ماسة إلى الحماية. ويزيد عدد النساء النازحات ضعفين عن عدد النازحين من الرجال، ويتعرض العديد منهن لسوء المعاملة والعنف الجنسي. وهناك مخاوف خاصة لتوفير الحماية للنساء في المناطق التي يصعب الوصول إليها حيث يُمارس العنف من دون رقيب.[67]

لا يفتأ تواجد المجموعات المسلحة ونفوذها يتعاظم بكل من الدول الثلاث، ويصعب على الحكومات كبح جماح المتمردين منفردة بالنظر لتغير أنشطتهم وتعقد ديناميات الأوضاع، كما أن الجهود العسكرية لتنفيذ هذه المهمة تسببت في نزوح عدد كبير

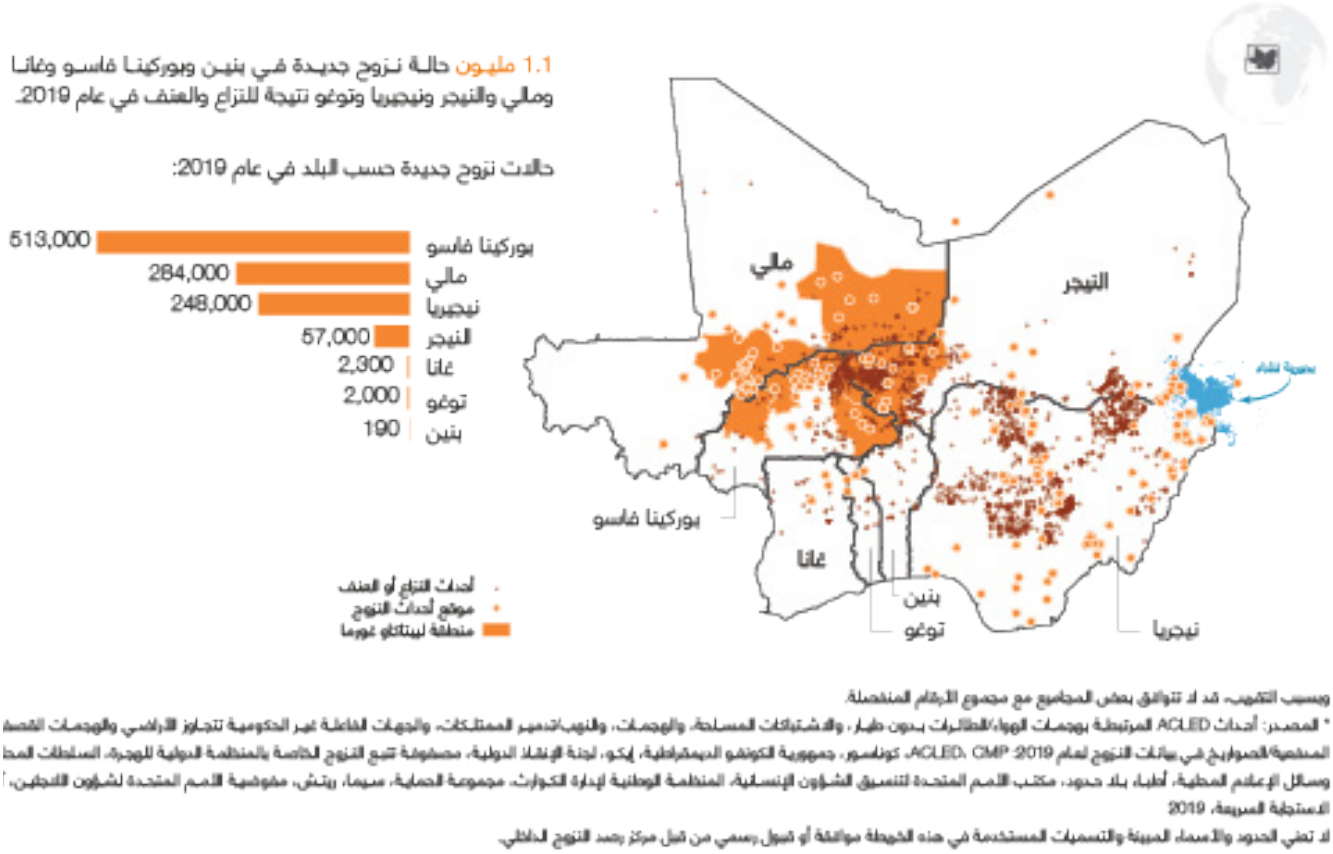

وبسبب التقريب، قد لا تتوافق بعض المجاميع مع مجموع الأرقام المتحصلة.

* المصدر: أحداث ACLED المرتبطة بهجمات الهواة/المتأثرات بدون طيار، والاشتباكات المسلحة، والهجمات، والذهاب/تدمير الممتلكات، والجهات الفاعلة غير الحكومية تتجاوز الإقليمي والهجمات التصعيدية/الصواريخ في بيانات النزوح لعام 2019. ACLED، CMP 2019، كونفسور، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إيكو، لجنة الإنقاذ الدولية، محفوظة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة. السلطات المحلية ووسائل الإعلام المحلية، أطباء بلا حدود، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المنظمة الوطنية لإدارة الكوارث، مجموعة الحماية، سيما، بيتش، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة السريعة، 2019

لا تعني الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة موافقة أو قبول رسمي من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

من الأشخاص. وبرزت مبادرات جديدة للاستجابة لهذه الأزمة بنجاعة أكبر، بما في ذلك إنشاء مجموعة القوات المشتركة لمنطقة الساحل في عام 2017 التابعة لمجموعة الدول الخمس لمحاربة عنف الجهاديين وانعدام الأمن في المنطقة بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي.[68] وبالرغم من ذلك، لا زالت هناك العديد من التحديات في الوقت الذي يتزايد فيه شعور المجتمعات المحلية بالخوف، ومن ضمنهم الأشخاص الذين أجبروا على النزوح، إدراكا منهم بأن العيش في منطقة نزاع أصبح هو الوضع الجديد المعتاد.[69]

وهناك كذلك تخوف متزايد من انتشار العنف وانعدام الأمن بشكل أكبر في اتجاه الجنوب ليطال دولا كبنين وغانا وتوغو. وتسببت الهجمات التي شنتها ميليشيات الفولانيين في حالات نزوح جديدة في منطقة أتاكورا شمال بنين في عام 2019. وفي اتجاه الغرب، أدى نزاع حول الأراضي بين مجتمعي الغانغان وتشوكوسي في شمال توغو إلى حالات نزوح جديدة وصلت إلى 2,000 حالة أواخر شهر يونيو، وأجبر العنف والاصطدامات العرقية السكان على الفرار من بيوتهم في شمال غانا ما بين شهري يناير ومايو.

وإذا تواصل العنف وانتشر ليطال بلدانا كانت تعيش في أمان في السابق، فلا يمكن إلا توقع المزيد من النزوح. كما ينبغي بذل جهود أكبر لمعالجة الأسباب الرئيسية والدوافع وراء النزاعات القائمة عبر منطقة الساحل إذا ما أردنا تفادي تفاقم الوضع وتحوله إلى أزمة إقليمية.

في دائرة الضوء

موزمبيق

الآثار بعيدة المدى لإعصاري إيداي وكينيث

بعد جفاف طويل الأمد أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بالنصف وتسبب في اتساع انعدام الأمن الغذائي، ألحق إعصاران استوائيان قويان أضرارا جسيمة عبر منطقة جنوب إفريقيا في عام 2019. كان إعصارا إيداي وكينيث غير مسبوقين في المنطقة، حيث نزح من جرَّائهما 640,000 ثم 45,000 شخص على التوالي. وتضررت دول أخرى منها جزر القمر ومدغشقر ومالاوي وزيمبابوي بشكل كبير، لكن موزمبيق كان هو البلد الأكثر تضررا والذي سجل الجزء الأكبر من حالات النزوح.[70]

كان إعصار إيداي أول من ضرب من الإعصارين نتيجة لانخفاض الضغط في المنطقة الاستوائية، متسببا في فيضانات واسعة ومجبرا عشرات الآلاف من الأشخاص على الفرار في المنطقة الشمالية من موزمبيق ومالاوي بداية شهر مارس. ثم توجه الإعصار صوب البحر، حيث تحول إلى إعصار استوائي شديد القوة من الفئة الثانية.[71] ثم التف إعصار إيداي حول الساحل الغربي لمدغشقر قبل أن يعود مجددا في اتجاه موزمبيق، حيث وصل إلى اليابسة في 15 من مارس بالقرب من مدينة بيرا الساحلية، والتي يقطن بها 500,000 شخص. ولحق الضرر بحوالي 90 بالمائة من المدينة ودمر منها الكثير. وينتمي أغلب النازحين إلى مجتمعات فقيرة وهشة تعيش في مساكن عشوائية غير مجهزة بما يكفي لمقاومة الآثار المدمرة للإعصار.[72]

ومع تحركه نحو الداخل، مر إيداي بمقاطعات منيكا وصوفالا وتيتي وزامبيزيا ثم زيمبابوي المجاورة، ملحقا الضرر بالمحاصيل ومتسببا في نزوح مجموعات سكانية قروية بكاملها.[73] ونزح من جراء الإعصار حوالي 478,000 شخص في موزمبيق وأصبح الملايين في حاجة للمساعدات الإنسانية. وحتى نهاية العام، كان أكثر من 93,500 شخص لا يزالون في حالة نزوح في 71 موقعا لإعادة التوطين داخل المقاطعات الأربع وسط البلاد.[74]

وبعد مرور شهر عن إعصار إيداي بقليل، حدث إعصار كينيث ما بين 23 و29 أبريل، وهو إعصار استوائي من الدرجة الرابعة. وقد نشأ الإعصار في المحيط الهندي وضرب جزر القُمر ومايوت قبل أن يصل إلى اليابسة في مقاطعة كابو ديلغادو شمال موزمبيق. وتسبب إعصار كينيث في عدد أقل بكثير من حالات النزوح مقارنة بإعصار إيداي، لكنه كان أقوى إعصار يضرب إفريقيا، منذ بدء تسجيل قوة الأعاصير، برياح وصلت سرعتها إلى 220 كلم/في الساعة.[75] وزاد النزاع المتواصل في كابو ديلغادو من حجم التحديات الناتجة عن الكارثة، حيث تشن عدة ميليشيات إسلامية هجماتها وتتسبب في نزوح السكان منذ عام 2017. كما أدى النزاع إلى تباطؤ تقديم المساعدات إلى المتضررين وعرقلة جهود الانتعاش وإعادة البناء.[76]

وتضافرت عدة عوامل جعلت إعصاري إيداي وكينيث من أكثر الكوارث التي عرفتها المنطقة تدميرا. وتوقعت مصالح الأرصاد الجوية الدولية قوة الإعصارين ومسارهما، وأعلنت السلطات الوطنية حالة الطوارئ، لكن نُظم الإنذار المبكر المحلية لم تكن ناجعة، إذ عدد قليل من الناس فقط هم من تم إجلاؤهم من المناطق عالية الخطورة قبل وصول أي من الإعصارين إلى اليابسة.[77] وحتى بعد أن صب إعصار إيداي جام غضبه، ليس هناك دلائل كثيرة تشير إلى حدوث نزوح استباقي مع اقتراب إعصار كينيث، إذ تحرك أغلب السكان خلال العاصفة أو بعدها، بعد أن لحق الضرر أو الدمار ببيوتهم.[78]

لقد ضرب الإعصاران معا أماكن كان الناس يعيشون فيها أوضاعا هشة، وتضررت المجموعات السكانية الفقيرة في المناطق الحضرية مثل بيرا بدرجة غير متناسبة دون أن تتوفر على إمكانات كبيرة للتعافي وإعادة البناء.[79]

وكان الملايين من الأشخاص في المناطق القروية يواجهون في ذلك الحين انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف، وجاءت العاصفتان لتفاقما الوضع. وهكذا تدمرت المحاصيل والمخزون من البذور، مما جعل المزارعين غير قادرين على ضمان استمرارية مصادر رزقهم. ويعول أغلب سكان المناطق المتضررة على الزراعة لكسب عيشهم.[80] وكان 67,500 طفل يواجهون سوء التغذية في البلد مع نهاية السنة، كما كان 2.5 مليون شخص أي 10 بالمائة من سكان البلد في حاجة إلى المساعدات الإنسانية.[81]

وحين خفت مرحلة الاستجابة الطارئة لإعصاري إيداي وكينيث، برزت تحديات جديدة، منها إعادة توطين النازحين داخلياً في مناطق أقل عرضة لخطر الكوارث في المستقبل. وحددت الحكومة، بدعم من منظمات دولية، مناطق ترى أنها مناسبة للسكن. وتمت إعادة توطين حوالي 89,000 شخص من مقاطعات مانيكا وتيتي وزامبيزيا في مواقع جديدة وخصصت لهم قطع أرضية ليبنوا عليها دورا ومزارع جديدة.[82]

لكن العديد من تلك القطع الأرضية لم تكن صالحة للزراعة، مما جعل الكثير من النازحين يعتمدون على المساعدات الغذائية.[83] كما أن العديد من مواقع إعادة التوطين تضررت عندما بدأ موسم الأمطار مع اقتراب نهاية السنة. ودمرت الأمطار الغزيرة المئات من الخيام وملاجئ الطوارئ متسببة في أكثر من 2,800 حالة نزوح ثانوي بين ديسمبر 2019 ويناير 2020.[84] وتواصلت الأحداث على نفس المنوال خلال الشهور الأولى من عام 2020.

ولم تكن قد تمت تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية كالغذاء والماء والإيواء عبر موزمبيق بعد مرور عدة شهور على حدوث الكارثتين. ولم يعرب إلا 11 بالمائة فقط من الأشخاص الذين

شملهم الاستطلاع في مواقع إعادة التوطين عن نيتهم العيش هناك بشكل دائم. وأشار أغلبهم إلى ظروف العيش غير المستقرة وغياب فرص كسب الرزق وصعوبة الاستفادة من الخدمات الأساسية كأسباب رئيسية لذلك. كما عانى الأطفال والشباب النازحون الذين يمثلون أغلبية المتواجدين في مواقع إعادة التوطين من صعوبات لاستئناف تعليمهم.[85]

وأظهر إعصارا إيداي وكينيث أن الأشخاص الذين يعيشون أصلا في ظروف هشة والمعرضين بشكل كبير للكوارث وغير المستعدين للاستجابة لها، هم أكثر تضررا وبقوة من آثار تغير المناخ وتقلبه. وتعتبر تدابير الحد من مخاطر الكوارث، بما فيها نظم أفضل للإنذار المبكر وخطط الطوارئ وإنشاء بنى أساسية مُقاومة للمناخ، تدابير حيوية إذا ما أردنا الحد من مخاطر النزوح في المستقبل.

ولازال عدد كبير من الأشخاص يعيشون في حالة نزوح بسبب الإعصارين، ومن الواضح أن المساعدات الإنسانية لوحدها لن تمكن من معالجة التحديات التي يواجهونها. وتخطط حكومة موزمبيق والمنظمات الدولية لنوع من الاستثمار بعيد المدى لإعادة البناء والبحث عن حلول دائمة.[86] وسنرى ما إذا كانت هذه الجهود ستؤتي أكلها، وهو ما سيتوقف على الالتزام المتواصل على كل المستويات.

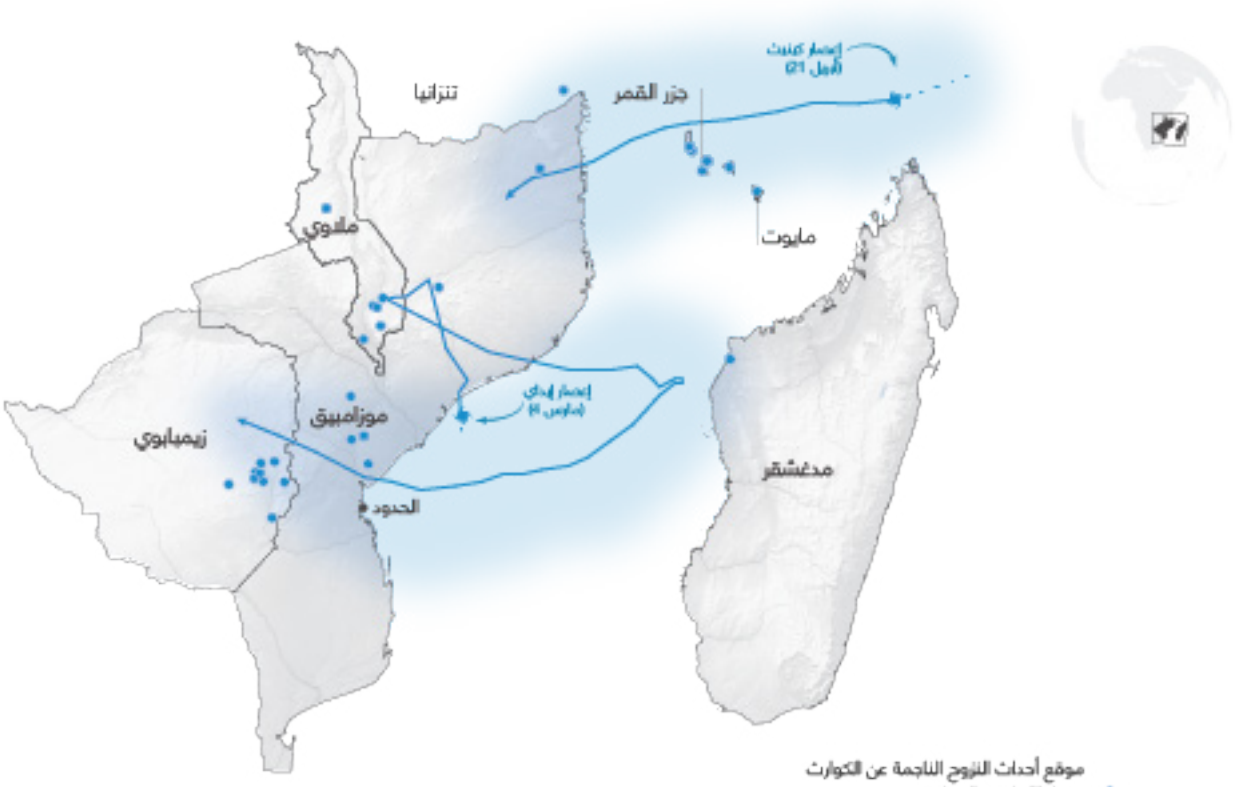

في دائرة الضوء

حوض النيل الأبيض

آثار مزمنة ونزوح متكرر

تسببت الفيضانات في 73 بالمائة من حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالكوارث والتي وصلت إلى 3.4 مليون حالة عبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2019. وسجلت إثيوبيا والصومال وموزمبيق بعضا من أعلى هذه الأرقام. ومع ذلك، ومقارنة مع حجم السكان، كان الوضع في العديد من مناطق حوض النيل الأبيض مصدر قلق بشكل خاص. وتشمل هذه المناطق أجزاء من أوغندا وجنوب السودان ومنطقة أبيي المتنازع عليها والسودان، حيث يتواجد الأشخاص المتضررون في وضع شديد الهشاشة أصلا على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

وأدت الأمطار الغزيرة إلى فيضان نهر النيل الأبيض وروافده مرات عديدة خلال السنة، وتسببت في حالات نزوح جديدة وصل مجموعها إلى 700,000 حالة، مما أجبر بعض السكان المتواجدين أصلا في وضع نزوح بسبب النزاعات والعنف على الهروب مرة أخرى من الفيضانات، وهي أحداث لم تغطها وسائل الإعلام إلا بشكل محدود ولم يولى اليها إلا القليل من الانتباه من قبل المجتمع الدولي بالرغم من آثارها الواسعة النطاق.

يمتد حوض النيل الأبيض على طول 3,700 كيلومتر ويغطي حوالي 1.8 مليون كيلومتر مربع. وتعرف الأراضي التي يمر بها النهر مواسم أمطار مختلفة، مما يجعل الفيضانات أمرا شائعا. وينساب النهر من مرتفعات أوغندا في اتجاه السهول الفيضية في جنوب السودان، والتي تعتبر موطنا لواحدة من أكبر الأراضي الرطبة في إفريقيا والمعروفة باسم "سد". ويسمح نظامه الإيكولوجي بممارسة أنشطة الزراعة والرعي بالإضافة إلى هجرة الحيوانات البرية على نطاق واسع.[87]

وتتداخل في هذه المنطقة الفرعية الهشة مجموعة معقدة من الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد عرف حوض النهر خلال عقود تحولات مهمة، بما فيها تلك المتصلة بسقي مساحات أوسع من الأراضي المزروعة، وبناء السدود المولدة للطاقة بالإضافة إلى التوسع العمراني، وكلها عوامل تزيد من خطر حدوث الكوارث.[88] كما يساهم النزاع المستمر، وضعف الحوكمة وعدم الاستقرار السياسي في العديد من المناطق في جعل حوض النيل الأبيض نقطة ساخنة لخطر النزوح.[89] ولم تتسبب فيضانات السنة الماضية في كارثة واحدة فقط، بل أخذت شكل أحداث متعددة ذات قوة متباينة وبآثار

مختلفة على المجتمعات التي تعيش على امتداد الحوض.

عند المنبع في أوغندا، تسببت الأمطار الغزيرة خلال موسم الأمطار في فيضانات وانهيارات أرضية محلية أدت إلى نزوح 130,000 شخص. وتهدف القوانين التي اعتمدتها الحكومة إلى تفادي بناء المنازل في المناطق عالية الخطورة، كما أن هناك خطط لإعادة التوطين في مناطق أخرى، لكن السكان واصلوا الاستقرار في مواطن تتواجد على منحدرات حادة حيث يكون خطر الانهيارات الأرضية عاليا. وحينما سقطت الأمطار اضطر الآلاف منهم إلى الهروب من جراء ذلك.[90]

أدت الفيضانات إلى نزوح 289,000 شخص في جنوب السودان، طالت أغلبها أشخاصا كانوا في وضع نزوح داخلي من قبل بسبب النزاع وأيضا لاجئين سودانيين نزحوا للمرة

الثانية وآووا إلى مناطق معرضة للخطر.[91] كما اضطرت المجموعات السكانية المحلية إلى الهروب من الفيضانات، ودُمرت المحاصيل وضاعت الماشية، وهو ما فاقم انعدام الأمن الغذائي في مناطق كانت مستويات سوء التغذية فيها مرتفعة.[92] ولوثت الفيضانات أغلب الموارد المائية مما زاد من خطر الأمراض التي تنقلها المياه كالكوليرا.[93] كما غمرت المياه بعض الطرق مما أخر تقديم المساعدات الإنسانية بشكل كبير.[94]

في 2018، وضعت وزارة جنوب السودان للشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث خطة استراتيجية على سنتين أقرت فيها بالحاجة لمعالجة التحديات الناجمة عن تضافر الكوارث والنزاع،[95] لكن أحداث 2019 أظهرت، رغم ذلك، أن الجهود المبذولة للوقاية من الكوارث والاستجابة لها في المناطق المتأثرة بالنزاع لاتزال محدودة. كما أعربت الوزارة عن انشغالها بشأن المدى الذي تتسبب فيه الأزمات الإنسانية في تأخير الاستفادة من المكاسب الأخيرة لجهود بناء السلام والتعافي.[96]

وفي اتجاه الشمال في منطقة أبيي المتنازع عليها، دمرت أمطار وفيضانات غير مسبوقة 5,000 بيت على الأقل وتسببت في أكثر من 40,000 حالة نزوح جديدة وهو ما يمثل ثلث السكان.[97] كما يعيش في منطقة أبيي 31,000 شخص في وضع نزوح طويل الأمد بسبب النزاعات. والعديد منهم يتواجد في هذا الوضع لسنوات وبعضهم لعقود. ويقيم أغلبهم في ملاجئ مؤقتة دون قدرة على الصمود في وجه الأمطار الغزيرة والرياح القوية التي تدوم أشهرا، وأُجبر الكثير منهم على النزوح مرة ثانية نتيجة لذلك. كما أن الأشخاص الذين سبق أن فروا من النزاع في جنوب السودان أصبحوا نازحين لمرة ثانية بل أحيانا لمرة ثالثة.[98]

ودمرت الفيضانات الطرق والجسور وبنى أساسية عمومية أخرى. كما ألحقت أضرارا كبيرة بالأراضي الزراعية، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي. وتسبب انقطاع طرق الوصول في عزلة العديد من المجموعات السكانية لفترات طويلة، كما تأثرت الأسواق المحلية. وكان أقل من عشرة بالمائة فقط من الأسر النازحة هي من تملك المواشي أو تتوفر على مخزون من المواد الغذائية، مما يعني أن الغالبية تضطر إلى الاقتصار على وجبة واحدة في اليوم.[99] كما أن عدم توفر المأوى المناسب وغياب الوصول إلى مصادر العيش بالإضافة إلى المخاطر المستمرة لمزيد من النزوح أدى إلى تفاقم ظروف عيش النازحين المتسمة أصلا بالهشاشة.[100]

وتسببت الفيضانات في السودان في 272,000 حالة نزوح جديدة سجلت أغلبها في ولاية النيل الأبيض خلال بضعة أسابيع. وتدمر أكثر من 16,500 بيت عبر الولاية.[101] كما عانى بعض الأشخاص الذين ليست لهم شبكات اجتماعية أو أسرية للعثور على مأوى، وبلغ أن بعض الأسر اضطرت للمبيت في العراء، وشمل النزوح كذلك الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين من جنوب السودان، كما تزايد انعدام الأمن الغذائي.[102]

وجاءت تلك الكارثة لتنضاف إلى عملية انتقال سياسي كبيرة. إذ تم خلع عمر البشير، الذي كان رئيسا للبلاد لمدة ثلاثة عقود، بعد شهور من المظاهرات بسبب الأزمة الاقتصادية. وفي نهاية المطاف، تم إنشاء حكومة انتقالية في شهر أغسطس في أوج الفيضانات، وهو ما أبطأ تنسيق جهود الاستجابة.[103] وفعّلت مفوضية العون الإنساني السودانية لجنة درء الفيضانات وفريق عمل خاص، لكنهما لم يستطيعا معالجة الوضع، وكان من الضروري أن تتدخل الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لتقديم الدعم للمتضررين.[104]

يُظهر النزوح الذي حدث على امتداد حوض النيل الأبيض في 2019 أنه يمكن أن تترتب عن الكوارث نتائج وخيمة عندما تطال مجتمعات ضعيفة في بلدان هشة سياسيا حيث تزيد الممارسات التنموية غير المستدامة وتغير المناخ وضعف الحوكمة من خطر النزوح بسبب الكوارث. وعندما ينضاف عاملا النزاع وانعدام الأمن، يمكن أن تصبح الآثار مستوطنة ومتكررة، كما أن هناك حاجة لتعزيز جهود بناء السلام ودعم التخطيط للتنمية المستدامة والحد من خطر الكوارث عبر الحوض لتفادي ما أصبح بالنسبة للكثيرين دوامة من الهشاشة وخطر النزوح.

الشرق الأوسط وشمال افريقيا

5 بلدان بها معظم حالات النزوح الجديدة

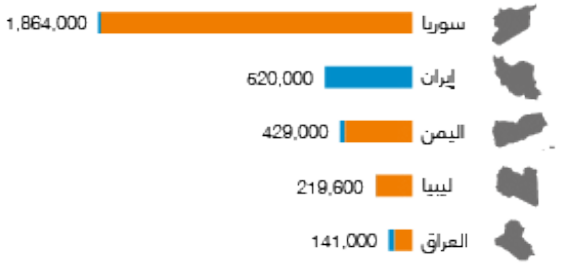

تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أكثر من ربع المجموع العالمي للأشخاص النازحين داخلياً بسبب النزاع والعنف، يتواجد الجزء الأعظم منهم في سوريا واليمن والعراق، ثلاث دول تواجه نزاعات طويلة الأمد تسببت في نزوح جماعي للسكان.

كما تستضيف دول أخرى في المنطقة لم تتأثر بالنزوح الداخلي أعدادا كبيرة من اللاجئين. وسواء كان النازحون يتواجدون داخل بلدانهم أو خارجها، فإن أغلبهم يعيش في أوضاع النزوح لفترة طويلة، كما يجعلهم العنف المتواصل والكوارث عرضة لخطر النزوح مرة ثانية. ويمثل هذا الوضع عائقا أساسيا لتحقيق التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وباعثا على مزيد من عدم الاستقرار والمخاطر.[105] وكان حوالي 12.5 مليون شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي بسبب النزاعات والعنف عبر المنطقة مع نهاية السنة.

وتم تسجيل زيادة في حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع والعنف بشكل عام في المنطقة خلال العقد الأخير، ولا سيما منذ الربيع العربي في 2011 (أنظر الشكل 12). وسجلت 2.6 مليون حالة في عام 2019. وكانت الأرقام أدنى بالنسبة للعراق مقارنة بمتوسط عدد النازحين خلال العقد المنصرم في ظل تراجع النزاع في العراق، لكن نهاية الاقتتال في سوريا مازالت بعيدة، كما سجلت حالات نزوح جديدة في 2019 بعدد أكبر مما سجل في 2018 (أنظر سوريا في دائرة الضوء، الصفحة 35).

كما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تتعرض للمخاطر الطبيعية، ولحق ضرر شديد بإيران بشكل خاص في 2019. فقد تسببت الفيضانات في أكثر من 600,000 نازح جديد في المنطقة. وأجبرت موجات البرد القارس والعواصف الثلجية السكان على مغادرة منازلهم في الجزائر ولبنان والسعودية، لكن البيانات حول النزوح بسبب الكوارث في المنطقة مشتتة وتبقى التقديرات حول حجمها دون ما عليه الأمر في الواقع.

وغالبا ما تلحق هذه المخاطر الضرر بالمجتمعات الهشة، بما فيها الأشخاص الذين يتواجدون أصلا في وضع نزوح بسبب النزاع. وعملت وكالات المساعدات الإنسانية لجعل مواقع النازحين أكثر قدرة على الصمود، لكن، وبالرغم من ذلك مازالت حالات نزوح ثان تحدث بسبب الفيضانات والعواصف في العراق وسوريا واليمن.[106]

سوريا

تسبب النزاع في سوريا، والذي دخل عامه العاشر حاليا، في 1.8 مليون حالة نزوح جديدة في عام 2019، نتيجة في أغلب الأحيان للهجمات العسكرية في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلاد. وكان حوالي 6.5 مليون شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي مع نهاية السنة. وفر 5.6 مليون آخرون، وهو ما يعني أن أكثر من نصف السكان في فترة ما قبل الحرب قد تعرضوا للنزوح.[107]

وأدت الاشتباكات بين القوات الديمقراطية السورية وداعش في "هجين" و"باغوز" في المحافظة الشرقية في دير الزور إلى نزوح جديد لحوالي 125,000 شخص خلال الربع الأول من السنة. وتوجه أغلب الفارين إلى مخيم "الهول" في الحسكة، وهو ما وضع ضغوطا هائلة على قدرات المخيم المحدودة.

كما أصبحت منطقة تخفيف التصعيد على الحدود بين إدلب وحماه، التي أنشئت في 2018 والتي فشلت حتى الآن في لعب دورها، بؤرة ساخنة للنزاع والنزوح في 2019.[108] وتسبب القصف في 100,000 حالة نزوح جديدة ما بين شهري يناير وأبريل عقب التصعيد الذي عرفه الاقتتال والذي تواصل خلال باقي السنة.

وأضحت محافظة إدلب المسرح الرئيسي للنزاع وموقعا لأزمة إنسانية كبيرة، نظرا للفرص المحدودة جدا للوصول إليها، ولأن الحدود مع تركيا كانت مغلقة وما تزال، مما جعل امكانية الفرار بالنسبة للسكان من مناطق الاقتتال ضعيفة إن لم تكن منعدمة.[109] وتسبب توغل تركيا في شمال شرق سوريا، والذي كان موضع تنديد واسع، في أكثر من 220,000 حالة نزوح خلال مدة لا تكاد تزيد عن أسبوعين، ولا سيما انطلاقا من المدن الكردية المتواجدة على الحدود (أنظر سوريا في دائرة الضوء، الصفحة 35).

وتسببت الفيضانات في مناطق متعددة من البلد في 17,000 حالة نزوح جديدة في شهر مارس وديسمبر، لا سيما في محافظتي الحسكة وإدلب.[110] وكان أغلب المتضررين من الأشخاص النازحين داخلياً الذين كانوا يعيشون في المخيمات والذين أجبروا على النزوح مرة ثانية عندما جرفت الفيضانات خيامهم وأمتعتهم الشخصية.

اليمن

تسبب النزاع والعنف في 398,000 حالة نزوح جديدة في اليمن في عام 2019، وهو ما يعادل تقريبا ضعف عدد السنة السابقة، ويُعزى ذلك جزئيا إلى تحسن جمع البيانات والوصول إليها. وحدثت أغلب حالات النزوح في محافظات الضالع وحجة والحديدة. وبالنسبة للجزء الأكبر من الأشخاص المتضررين، لم تكن تلك هي أول مرة يفرون فيها كما أن كل نزوح جديد يزيد من هشاشة وضعهم.

ساعدت الجهود المبذولة للوصول إلى حلول سياسية على التخفيف من شدة الأوضاع في بعض مناطق البلد. ووقعت الحكومة المعترف بها دوليا وأنصار الله، المعروفون كذلك تحت اسم حركة الحوثيين، على اتفاقية ستوكهولم في ديسمبر 2018 لإنشاء منطقة منزوعة السلاح حول ميناء الحديدة وهو أهم ميناء في اليمن.[111] ولم يبدأ المقاتلون في الانسحاب إلا في شهر مايو، ولكن حينما انسحبوا انخفض عدد النازحين الجدد من 31,000 في الشهور الخمسة الأولى من 2019 إلى 8,000 نازح خلال باقي السنة.[112]

وتجدد الأمل في نهاية السنة مع ظهور مؤشرات عن تراجع التصعيد في النزاع. حيث وقع المجلس الانتقالي الجنوبي، وهي مجموعة سياسية ظهرت في 2017 تطالب بإنشاء دولة فيدرالية مستقلة في جنوب اليمن، على اتفاق لتقاسم السلطة مع الحكومة في شهر نوفمبر. ووافقت السعودية بشكل منفصل على هدنة مع أنصار الله خلال نفس الشهر.[113]

وخففت الرياض من جهتها من القيود المفروضة على المجال الجوي اليمني للسماح بنقل الركاب جوا من العاصمة صنعاء التي يسيطر عليها المتمردون لتلقي العلاج في الخارج. وأعلن أنصار الله أنهم سيوقفون هجماتهم ضد السعودية مقابل ذلك، وكانت هناك مبادرة تجري بين الطرفين في ديسمبر لمزيد من تهدئة الوضع.[114]

وبالرغم من هذه التطورات الواعدة، مازالت الأزمة اليمنية الأكثر حدة في العالم. وكان ما يقارب 80 في المئة من السكان في

الشكل 12: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف والكوارث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2009-2019)

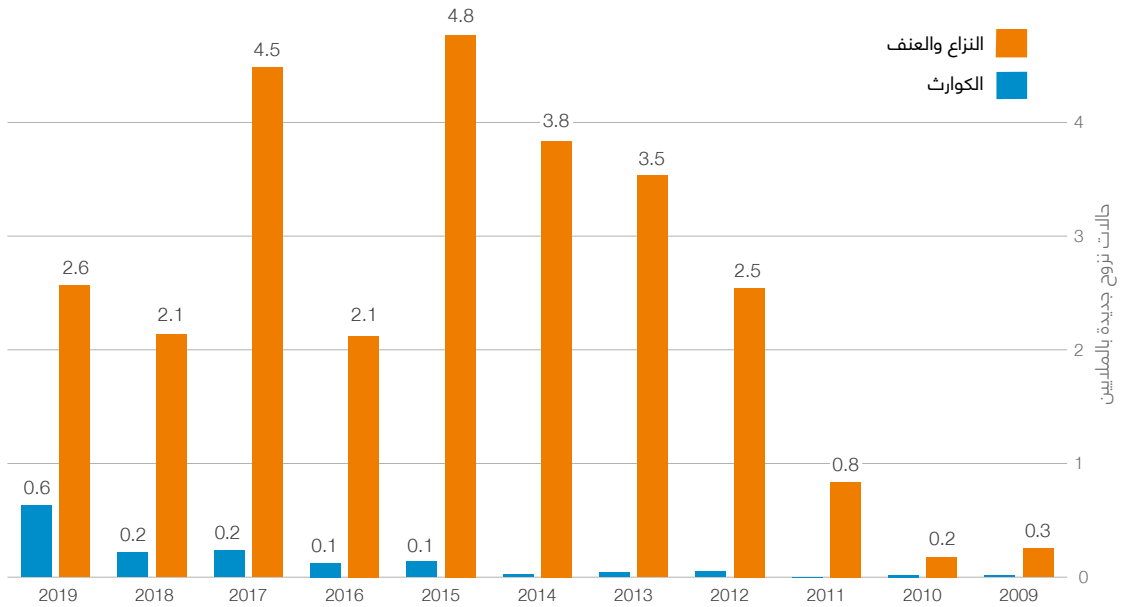

حاجة للمساعدات الإنسانية مع نهاية السنة، مع تواجد 3.6 مليون شخص في وضع نزوح داخلي، بزيادة تفوق ثلث العدد المسجل منذ 2018.[115]

ويعود جزء من ارتفاع عدد الأشخاص النازحين داخلياً إلى تغطية جغرافية أفضل في مجال جمع البيانات، لكنه يعكس أيضا حجم النزوح المتواصل في ظل المتطلبات التي فاقت قدرات الاستجابة المحلية، وفي ظل تدهور ظروف وصول المساعدات الإنسانية.[116] ويعيش أكثر من نصف الأسر النازحة في البلد في مساكن مؤجرة، لكن 35 في المائة يعيشون في ظروف هشة في مستوطنات عشوائية ومراكز جماعية، ومباني عمومية وخيام، بل يعيشون حتى في العراء.[117] كما تراجع الاقتتال في أجزاء من البلاد إلى زيادة خطر إجلاء النازحين داخلياً، كما حدث في مدينة مأرب[118].

وتسببت الكوارث في 31,000 حالة نزوح جديدة في 2019. وسجلت اثنتا عشرة محافظة من المحافظات الاثنتين والعشرين تساقطات قوية أدت إلى فيضانات في أواسط شهر مايو.[119]

ودمرت الفيضانات الخيام في مستوطنات النازحين، مما أدى إلى نزوح 3000 شخص للمرة الثانية. واشتدت الأمطار نهاية يوليو وتسببت فياضات إضافية في 13,000 حالة نزوح جديدة خلال الأسابيع التي تلتها. وتضررت أغلب المحافظات الغربية، لكن محافظتي الحديدة والمحويت كانتا الأكثر تضرراً. كما فقد الأشخاص النازحون داخلياً والمجتمعات المستضيفة لهم بيوتهم والملاجئ والماشية وسبل العيش.[120]

وألحقت الفيضانات الضرر بمواقع النازحين في مدينة عدن وتُبَن في محافظة لحج وخنفر في أبين في شهر سبتمبر، مما تسبب في نزوح 15,000 شخص مرة ثانية.[121] وضربت العواصف البلد في الجزء الأخير من السنة، لكن كان من الصعب معرفة أعداد النازحين. وحدث إعصار كيار في شهر أكتوبر وكان أقوى إعصار يضرب شبه الجزيرة العربية منذ 12 سنة. كما تعرض البلد لإعصار مها في شهر نوفمبر وإعصار بوان في شهر ديسمبر.[122]

ليبيا

زادت حدة النزاع بين الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني في طرابلس التي تدعمها الأمم المتحدة خلال عام 2019. وسُجلت حوالي 215,000 حالة نزوح جديدة من جراء ذلك، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف العدد في السنة السابقة والأعلى منذ 2014. ودارت أغلب الاشتباكات داخل العاصمة وحولها بعد الرابع من أبريل، حينما شن الجنرال خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، هجوما على المدينة.[123] وتسبب النزاع في حدوث حالات جديدة للنازحين وصل عددهم إلى 170,000 شخصا مع فرار السكان إلى أحياء أكثر أمانا، وإلى جبال نفوسة وأماكن أخرى متعددة على امتداد الساحل الشمالي الغربي. وكان سن حوالي نصف النازحين دون 18 سنة لجأ أغلبهم للإقامة مع أسر مضيفة.[124]

واحتد الاقتتال بين الطرفين ليطال مدينة مرزق الجنوبية في شهر أغسطس. وشمل ذلك القصف الجوي والعديد من الهجمات على الأحياء السكنية، مما تسبب في واحدة من أكبر الخسائر في أرواح المدنيين منذ سقوط معمر القذافي في 2011.[125] وفر من المنطقة جميع السكان تقريبا والبالغ عددهم 33,000 شخص. كما احتد الاقتتال حول مدينة طرابلس مع اقتراب نهاية السنة، وكان 451,000 شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي مع حلول 31 ديسمبر.

وتوحي أحداث عام 2019 أن الحرب في ليبيا دخلت مرحلة جديدة. إذ أصبح ما كان نزاعا منخفض الحدة نزاعا تستعمل فيه أسلحة متقدمة بما في ذلك الصواريخ الموجهة والطائرات بدون طيار، رغم الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة للبلد. كما رفع العدد المتزايد من المرتزقة الأجانب في الطرفين من القدرات العسكرية لكل منهما. ومع تزايد التصعيد، دعت العديد من الدول إلى وقف إطلاق النار وأعربت عن قلقها إزاء التدخل الأجنبي المتزايد.[126]

واستضافت الحكومة الألمانية قمة في برلين في شهر يناير 2020 في محاولة للحد من التدخل الأجنبي ودعم حظر الأمم المتحدة على الأسلحة. وتم التوصل إلى اتفاق بين القوى الأجنبية، لكن الوضع في ليبيا مازال شديد الهشاشة.[127]

وتسببت فيضانات قوية في بلدية غات ونواحيها في منطقة فزان الجنوبية الغربية في 4,600 حالة نزوح جديدة بداية شهر يونيو. وارتفعت مياه الفيضانات إلى علو مترين في بعض المناطق ملحقة الضرر بالبنى الأساسية والأراضي الزراعية الحيوية لسبل العيش.[128] ولجأ ثلث اللاجئين إلى ملاجئ جماعية وآوى الباقون إلى المدارس أو إلى بيوت الأصدقاء أو الأقارب.[129] ولم تتوفر أي معلومات إضافية حول ظروفهم.

إيران

تسببت الكوارث في أكثر من 520,000 حالة نزوح جديدة في إيران في 2019، وهو إلى حد بعيد أعلى رقم في المنطقة. وفاجأت الأمطار الغزيرة والفيضانات التي وقعت بين منتصف شهر مارس ومنتصف شهر أبريل السكان المحليين وسلطات إدارة المياه، لا سيما أنها هطلت بعد فترة طويلة من الجفاف.[130] وبدأت الأمطار في محافظة غوليستان الشمالية قبل أن تنتقل نحو الجنوب والغرب متسببة في وقوع فيضانات في 28 محافظة من مجموع 31 محافظة في البلاد.

ووصفت الكارثة بأنها الأسوأ مما عرفت البلاد منذ أكثر من 15 سنة. ولحق الضرر 2,000 مدينة وقرية يعيش فيها أكثر من 10 ملايين شخص.[131] وهطلت على محافظة غوليستان خلال 24 ساعة أمطار تعادل 70 بالمائة من مجموع التساقطات السنوية. كما تضررت بشكل كبير محافظة لوريستان ومحافظة خوزيستان الغنية بالنفط. وجهدت السلطات الحكومية للتدخل

فتاة تقف في موقع للنزوح حيث تقوم عائلتها ببناء كوخ في عبس بمحافظة حجة باليمن.
صورة © مفوضية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئين/ إبراهيم الجعدي | مايو 2019

بالسرعة الكافية لمواجهة خطر مياه الأمطار وأجبرت على إطلاق المياه من خزانات السدود، مما أدى إلى غمر الأراضي الزراعية وفي بعض الحالات مناطق سكانية ذات كثافة عالية.[132] ولا يزال حوالي 180,000 شخص يعيشون في وضع نزوح في نهاية السنة بسبب هذه الكارثة.

كما أن إيران معرضة للزلازل القوية والمتكررة بسبب تواجدها عند نقطة التقاء بين الصفائح التكتونية الأوراسية وشبه الجزيرة العربية.[133] وضربت ثلاثة زلازل كبرى البلد في 2019، متسببة في 14,000 حالة نزوح جديدة. ووصل الزلزال الأقوى الذي وقع في 8 نوفمبر إلى درجة 5.9 وأدى إلى 13,000 حالة نزوح جديدة في محافظة أذربيجان الشرقية.

فلسطين

تم تسجيل 1,500 حالة نزوح جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة في عام 2019، وهو ما يرفع عدد الأشخاص في وضع نزوح داخلي في فلسطين مع نهاية السنة إلى 243,000 شخص. وأجبر هدم البيوت وعمليات الإخلاء القسري ومصادرة الممتلكات وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون والجيش السكان على الهروب من بيوتهم في الضفة الغربية والقدس الشرقية، كما اندلع العنف في غزة في بداية شهر مايو ومنتصف نوفمبر، وهو ما أدى إلى هدم العديد من البيوت ونزوح مئات الأشخاص.[134]

كما كان عدد بيوت الفلسطينيين التي هدمت في القدس الشرقية في 2019 أكبر من عددها في أي من السنوات الخمس عشرة الأخيرة. ويواجه الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة ج والقدس الشرقية والخليل خطر الإخلاء إلى حد كبير.[135] كما تزايد الإبلاغ عن توسع المستوطنات وعنف المستوطنين والقيود المفروضة على حرية الحركة خلال السنة.[136] ويمثل إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين، بما في ذلك القدس الشرقية خرقا للقانون الدولي، لكن وبالرغم من ذلك، يتوقع أن يرتفع عدد هذه المشاريع.[137] ويثير المشهد السياسي في إسرائيل ومضمون خطة أمريكية للشرق الأوسط أعلن عنها بداية 2020 القلق إزاء الزيادة في حالات الطرد والنزوح في الضفة الغربية.[138]

العراق

تراجع النزاع في العراق في 2019 وانخفض عدد النازحين الجدد إلى 104,000 نتيجة لذلك. كما انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح من مليوني شخص في 2018 و2.6 مليون في 2017 إلى 1.6 مليون مع نهاية السنة،[139] وذلك دليل على الجهود الجديرة بالإشادة التي تبذلها الحكومة للحد من هذه الظاهرة.

ومع ذلك، يتواجد 78 بالمائة من الأشخاص النازحين داخلياً في البلد في هذا الوضع منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، كما تباطأت وتيرة العودة في 2019 بسبب انعدام الأمن والاضطرابات الاجتماعية وغياب فرص سبل العيش والخدمات الأساسية في بعض المناطق (أنظر في دائرة الضوء، الصفحة 37).[140]

وتسببت العواصف والفيضانات في نزوح 37,000 حالة جديدة على امتداد نهر دجلة خلال السنة. ويفيض نهرا دجلة والفرات وروافدهما وتغمر المياه السهول المحيطة بهما كل سنة. ويتوفر العراق على شبكة واسعة من السدود والقنوات التي تعتبر أساسية لتوليد الطاقة والري في مناطق كانت ستعتبر جافة وشبه جافة بدون تلك الشبكة، وهو ما قد يكون ساهم في الرفع من خطر الفيضانات.[141] كما ألحقت العواصف الضرر بالعديد من المحافظات على الحدود مع إيران.[142]

وتعتبر ندرة المياه في جنوب العراق مشكلة، حيث تتسبب في التلوث وتقوض سبل عيش السكان. ويُقدر أن 34,000 شخصا، ينحدرون من أربع محافظات وهي البصرة وميسان والمثنى وذي قار، كانوا يتواجدون في وضع نزوح في شهر يناير 2019 بسبب قلة المياه. وانتقل العديد من المتضررين إلى المناطق الحضرية، كما أثر حجم النزوح في تحديد معالم بعض المدن متوسطة الحجم. فعلى سبيل المثال، زاد النازحون الجدد من المناطق القروية من عدد سكان مدينة البصرة ومن توسعها خلال العقد الأخير مع اضمحلال موارد الرزق من الزراعة. كما عانت البنى الأساسية للمياه والصرف الصحي في المدينة من صعوبة مجاراة تلك الزيادة.[143]

نازح من بلدة حوجة في مخيم ليلان في كركوك، العراق.
تصوير: المجلس النرويجي للاجئين / آلان أيوبي، فبراير 2019

سوريا

لا مكان آمن للعودة إليه

استمرت الحكومة السورية في تحقيق مكاسب ترابية في 2019 في خضم الحرب الأهلية المتواصلة منذ تسع سنوات.[144] وتسببت سلسلة من الهجمات شنت على مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة في ارتفاع عدد النازحين الجدد المسجل خلال السنة إلى 1.8 مليون مقارنة بعدد 1.6 مليون في 2018 و2.9 مليون في 2017. وهو رقم من بين أعلى مجاميع الأرقام السنوية منذ بدء النزاع. وكان حوالي 6.5 مليون شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي مع اقتراب نهاية السنة، أغلبهم في ظروف صعبة.

وتم شن أقوى الهجمات في عام 2019 في شمال غرب محافظة إدلب وفي المناطق الشمالية الشرقية من البلاد على الحدود مع تركيا. وتسبب كل هجوم في نزوح مئات الآلاف من الأشخاص، الذين سبق وأن تعرض العديد منهم للنزوح عدة مرات. كان الوضع في إدلب أكثر الأوضاع إثارة للقلق. وكانت الحكومة قد خططت لاستعادة أجزاء من المحافظة بالقوة في 2018، لكن التخوف من الأزمة الإنسانية التي قد تترتب على ذلك دفع بإيران وروسيا وتركيا للتوسط للوصول إلى وقف إطلاق النار.[145] وبقيت إدلب واحدة من آخر المناطق الخاضعة لسيطرة القوات غير الحكومية، بما فيها هيئة تحرير الشام، المصنفة منظمة إرهابية.[146]

لكن الاتفاق لم يصمد، وتحولت المحافظة - التي يتواجد بها ثلاث ملايين شخص نصفهم من النازحين داخلياً – إلى مسرح هجمات بلا هوادة تسببت في نزوح كثيف. وتضررت بشكل خاص النساء والأطفال، الذين يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع سكان إدلب.[147] وكثف الجيش السوري من قصفه الجوي ومن الهجمات على الأرض مدعوما بحلفائه مع اقتراب نهاية السنة، وأُجبر العديد من الأشخاص على النزوح مرات عديدة بحثا عن الأمان.

وتم قصف عدة مستشفيات في خرق واضح للقانون الدولي، وضرب قصف جوي مخيما للنازحين في قاح بالقرب من الحدود التركية والذي كان يتواجد به حوالي 4,000 من الأشخاص النازحين داخلياً.[148] وسجلت حوالي 284,000 حالة نزوح جديدة عبر المحافظة في شهر ديسمبر لوحده. ومثل عدد 1.2 مليون نازح المسجل خلال السنة 67 بالمائة من المجموع الوطني، كما أن الوضع استمر في التردي أوائل 2020.[149]

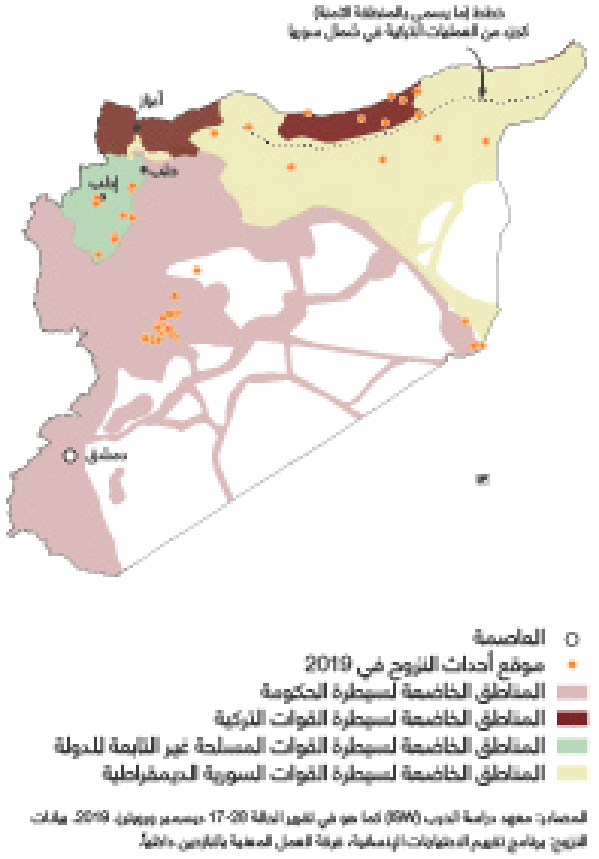

وحدث تطور مهم آخر في منطقة شمال شرق البلاد التي تأوي 710,000 نازحا داخلياً.[150] وبعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن سحب جنودها في أكتوبر، وجد مقاتلو القوات الديمقراطية السورية في المنطقة أنفسهم دون دعم عسكري أو دبلوماسي يذكر. وبعد فترة وجيزة بدأت تركيا عملية عسكرية عرفت باسم نبع السلام. وأعلنت أنقرة أن هدفها الرئيسي يتمثل في إنشاء "منطقة آمنة" داخل سوريا على مساحة بحوالي 3,600 كيلومتر مربع حيث يمكن إعادة اللاجئين الذين يعيشون في تركيا وتوطينهم فيها.[151]

وعبر الجيش التركي إلى سوريا في هجوم كان موضع تنديد واسع وتسبب في أكثر من 220,000 حالة نزوح داخلي جديدة، أغلبها لأشخاص يعيشون في المدن الكردية على الحدود، كما تسبب في 17,900 حالة نزوح عبر الحدود في اتجاه شمال العراق.[152] وكان لا يزال حوالي 75,000 شخص يعيشون في وضع نزوح في سوريا من جراء الهجوم حتى 26 نوفمبر. أغلبهم كانوا يعيشون داخل مجتمعات تستضيفهم، في حين كان آخرون يعيشون في مستوطنات غير رسمية وملاجئ جماعية.[153]

وكان الهدف كذلك من عملية "نبع السلام" هو حماية الحدود الجنوبية لتركيا من حزب العمل الكردستاني الذي تصنفه أنقرة ودول أخرى على أنه مجموعة إرهابية.[154] وتوفي الكثيرون خلال ذلك الهجوم، كما تم الإبلاغ عن ارتكاب القوات التركية لانتهاكات جسيمة في حق السكان المحليين.[155]

ولم يتم رفع التحديات المترتبة عن ذلك بعد. إذ سيعاني اللاجئون الذين تمت إعادتهم من تركيا إلى سوريا من صعوبات لإيجاد حلول مستدامة في منطقة لا ينحدر منها أغلب النازحين إليها، وحيث تسود ظروف شديدة الهشاشة بالنظر للأعداد الكبيرة من الأشخاص النازحين داخلياً والذين يعيشون في المنطقة منذ سنين عديدة.[156] وتدعي الحكومة التركية أنها لا تقوم بأية إعادة قسرية لكن يقول آخرون أنه يتم إعادة اللاجئين إلى منطقة الحرب.[157]

كما تم الإبلاغ عن حالات أخرى للإعادة القسرية من دول أخرى لكن من الصعب جدا رصدها. ويواجه الأشخاص النازحون داخلياً الذين يحاولون العودة إلى ديارهم في شمال شرق وشمال غرب سوريا العديد من التحديات بسبب التوغل التركي والتغيرات المترتبة على ذلك في ديناميات المجتمع المحلي وتركيبته الديمغرافية، وهو ما منع بعض الأشخاص من العودة.

عتمت هذه الأحداث على بدء تطبيق القانون رقم 10، الذي يهدف رسميا إلى التسريع بنزع ملكية الأراضي لإعادة الإعمار و"إعادة تصميم المناطق السكنية غير المسموح بها وغير القانونية".[158] وغالبا ما يكون اطلاع الأشخاص المعنيين على الإجراءات الإدارية الضرورية للمطالبة بحقوق الملكية الخاصة بهم محدودا.[159] كما يجد العديد من الأشخاص النازحين داخلياً الذين فقدوا العقود ووثائق أخرى خلال النزوح أن الأوان قد فات لاسترداد ممتلكاتهم نتيجة لذلك.[160] يؤدي عدم تمكنهم من الممارسة الفعلية لحقوق الملكية الخاصة بهم إلى عدم قدرتهم على العودة، أو على الأقل عدم القدرة على العودة بشكل مستدام، وإن كانت عملية إعادة البناء جارية في المناطق التي تأوي بيوتهم.

ولازال المدنيون، بما فيهم الأشخاص في وضع نزوح داخلي واللاجئون العائدون، يتحملون العبء الأكبر من جراء الحرب الأهلية السورية. ومع دخول الاقتتال عامه العاشر، لا يزال النزوح الجماعي مستمرا، ويفتقد ملايين الأشخاص المتواجدين سلفا في وضع نزوح إلى فرص كسب الرزق، كما أنهم لا يستفيدون من الخدمات الأساسية. وقد يتم إرجاء العودة الطوعية للاجئين إلى حين تحسن الوضع، لكن مئات الآلاف من الأشخاص النازحين داخلياً يعودون إلى ديارهم أو يحاولون ذلك، وهو ما يبرز الحاجة إلى توفير ظروف العودة بشكل آمن يحترم كرامتهم.

ولا زال التركيز حاليا على المساعدات الإنسانية لإنقاذ الحياة يعتبر أمرا حيويا، لكنه لا ينبغي أن يطغى على الحاجة لمبادرات لبناء السلام وتقديم الدعم على مدى أطول لفائدة الأشخاص الذين يحاولون إيجاد حلول مستدامة. فبدون حل للنزاع وبدون مصالحة تشمل كل المجموعات العرقية وكل الديانات في البلد، لن يكون من المتاح التوصل إلى حل مستدام للنزوح.

هربت إيمان مع عائلتها بحثاً عن الأمان قبل ثماني سنوات. قالت وهي تحدق في الشقوق في منزلها المتضرر وتأمل أن تتمكن في يوم من الأيام من العودة إلى المنزل: "إذا استطعنا العودة إلى ما كنا عليه".
صورة © مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/أنطوان شنكدجي، يونيو/حزيران 2019

العراق

حلول للنزوح في المتناول

جعلت عقود من الدكتاتورية والغزو الأجنبي وسنوات من النزاع الداخلي ومؤخرا الحرب ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، العراق واحدا من البلدان الأكثر تأثرا بالنزوح الداخلي في العالم. لكن، ومنذ أن انتهت المعركة رسميا ضد داعش في ديسمبر 2017، ظهرت علامات على تحسن الوضع وعلى عودة العديد من الأشخاص في وضع نزوح داخلي إلى ديارهم.

وانخفضت أرقام النزوح خلال السنتين الأخيرتين لتصل إلى مستوى غير مسبوق في 2019، حيث تم تسجيل 104,000 حالة نزوح جديدة مع أكثر من 1.6 مليون شخص لا يزالون يعيشون في وضع نزوح داخلي، وذلك يدل على الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لمعالجة هذه الظاهرة، جهود تقدم كمثال لتحتذي به الدول الأخرى.

لكن، وبالرغم من ذلك، تواصل انعدام الأمن والاضطرابات الاجتماعية، كما تباطأت وتيرة العودة في 2019 من جراء ذلك. ويتواجد أكثر من ثلاثة أرباع الأشخاص في وضع نزوح داخلي على هذه الحال منذ أكثر من ثلاث سنوات.[161] ولا تزال هناك عدة عقبات تحول دون توصلهم إلى حلول مستدامة في الوقت الذي تبرز فيه تحديات جديدة، وهو ما يزيد من الحاجة إلى تعزيز جهود بناء السلام وإعادة الإعمار.

وتواصلت العمليات العسكرية ضد الجيوب المتبقية من داعش عبر المحافظات الشمالية الوسطى والغربية في 2019، ردا على هجمات شنت ضد أهداف حكومية ومدنية على حد سواء.[162] كما أتلفت الحرائق مساحات زراعية شاسعة عبر 11 محافظة يعتقد أن داعش أضرمت فيها النار لردع الأشخاص في وضع نزوح داخلي عن العودة إلى ديارهم.[163] واستمر العنف الطائفي منخفض الحدة بين ميليشيات شيعية وسنية عبر البلد، كما استمر التوتر بين حكومة إقليم كردستان والسلطات في بغداد.[164] ولا زالت الحكومة الوطنية تجد صعوبات في فرض سيطرتها على بعض المناطق من البلد حيث يسود انعدام الأمن.

كما أن هناك شعور عام بخيبة الأمل وانعدام الثقة لدى السكان، وهو ما أدى إلى اضطرابات مدنية في شهر أكتوبر.[165] وتجمع المتظاهرون في شوارع بغداد وفي مدن أخرى مطالبين بإقالة الحكومة. وقبل الوزير الأول، السيد عادل عبد المهدي، بأن يستقيل أوائل شهر نوفمبر، لكن المظاهرات لم تتوقف. وطالب المتظاهرون بإسقاط الحكومة برمتها والتسريع بالإصلاحات

الاقتصادية ووضع حد للتدخل الإيراني في السياسة في العراق. وقُتل 467 متظاهر على الأقل وجُرح أكثر من 9,000 شخص مع حلول 30 يناير 2020.[166]

ولا يتيح انعدام الأمن وتقلب الأوضاع العودة بشكل قابل للاستمرار، كما زاد غلق عدد من المخيمات من تعقيد وضع العديد من الأشخاص في وضع نزوح داخلي. ومع أن الحكومة قد حددت هدفا يتمثل في عودة كل الأشخاص النازحين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية مع نهاية 2020، لا تزال العديد من مواطن ديار النازحين غير آمنة وتفتقد للخدمات الأساسية.[167]

وفي مثل هذه الظروف، أدى إغلاق أكثر من عشر مخيمات في 2019 إلى نزوح العديد من الأشخاص داخلياً مرة ثانية، في اتجاه مخيمات أخرى أو نحو المناطق الحضرية أو تلك المتواجدة في ضواحي المدن حيث يعيشون في ظروف أكثر هشاشة.[168] كما يمثل فقدان الوثائق المدنية حاجزا مهما يعرقل جهود الأشخاص في وضع نزوح داخلي لتجاوز هشاشتهم، بما في ذلك الاستفادة من الحماية القانونية والخدمات الأساسية.[169] ونقدر أنه من مجموع 462,000 حالة نزوح أبلغ عن عودتها في 2019، وجد 456,000 شخصا حلولا جزئية لنزوحهم، لكن 6,000 منهم وجدوا أنفسهم في وضع نزوح من جديد بالرغم من الجهود التي بذلوها للاستقرار مجددا في ديارهم الأصلية.[170]

وسيكون من الحيوي إعادة التلاحم الاجتماعي، الذي غالبا ما يتم تجاهله خلال فترة ما بعد النزاع المسلح، لإيجاد بيئة يمكن للمجموعات ذات الأصول العرقية والانتماءات الدينية المختلفة

أن تتعايش فيها. وسبق أن استغل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تآكل التلاحم الاجتماعي في العراق لزيادة نفوذه وتوسيعه، وستساعد معالجة ذلك على تفادي ظهور العنف من جديد ودعم جهود إعادة الإعمار وضمان تمكين النازحين داخلياً والعائدين من إيجاد حلول مستدامة.[171]

كما بذلت الحكومة جهودا تستحق الإشادة لقياس وفهم واحدة كانت من أكبر أزمات النزوح على المستوى العالمي والتحرك لمعالجتها.[172] وقامت الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، بتقييم الضرر والحاجات لتقدير أثر النزاع وتحديد متطلبات التعافي وإعادة الإعمار في سبع محافظات.[173] وبيّن التقييم أن ما تم تكبده من أضرار وصل إلى 45.7 مليار دولار أمريكي. كما تم تحديد قطاعات السكن والصحة والتعليم على أنها القطاعات الأكثر تضررا، وهو السبب الذي يفسر استمرار العديد من الأشخاص في وضع نزوح داخلي في العيش في حالة نزوح طويل الأمد. كما يتم بذل جهود للاستثمار في تعافي المجتمع واستقراره.[174]

أعدت مؤخرا المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها مؤشر العودة الخاص بالعراق، والذي ساعد على فهم الأولويات الأساسية للأشخاص النازحين حينما يفكرون في العودة والعراقيل التي تواجههم، وتحديد المناطق الجغرافية التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمار.[175]

وتؤكد المنظمة في استنتاجاتها أن تدمير المساكن يعتبر العائق الرئيسي وإلى حد كبير أمام العودة. حيث أن حظوظ العودة إلى الأماكن التي دمر نصف مساكنها على الأقل تكون أقل ب 15 ضعفا من الأماكن التي لم يلحق بمساكنها نسبيا أي ضرر. كما تمثل البطالة عاملا أساسيا اضافيا. اذ أن احتمال عودة الأسر إلى المناطق التي لا يستطيع السكان أن يجدوا فيها عملا يكون 10 مرات أقل، مقارنة بالأماكن التي يتوفر فيها ما يكفي من فرص العمل. كما تم تحديد تواجد المجموعات المسلحة كعائق مهم أمام العودة وأمام إيجاد أشكال أخرى من الحلول القابلة للاستمرار.

أطلقت الحكومة برنامجا للانتعاش والصمود في فبراير 2018. وساعد هذا البرنامج، الذي تدعمه الأمم المتحدة، على تسريع الجهود لمعالجة الأبعاد الاجتماعية لإعادة البناء وخلق الظروف التي من شأنها أن تشجع العودة في أمان وكرامة وبشكل طوعي. وقد شمل ذلك إزالة الذخائر غير المنفجرة، وتوفير الدعم القانوني للأشخاص في وضع نزوح داخلي وتعزيز قدرات المؤسسات المسؤولة عن الوثائق والتعويض وإعادة الممتلكات وجمع شمل الأسر.[176]

كما تم إنشاء شبكة العراق للحلول المستدامة وأمانة لجنة العودة للمحافظات نهاية 2019. وانطلاقا من مكاتبها في بغداد وأربيل والموصل، تسعى أمانة اللجنة إلى تحقيق هدف شامل يتمثل في تنسيق عودة قابلة للاستمرار ودعم لجان العودة التابعة للمحافظات، والتي تركز على تجميع المخيمات وإغلاقها. ويمكن أن تلعب هذه المؤسسات دورا حيويا في ضمان أن تكون العودة وكذلك أشكال الحلول الأخرى قابلة للاستمرار بشكل حقيقي.[177]

ويوحي الانخفاض المطرد لأرقام النزوح خلال السنتين الأخيرتين أن هذه المبادرات تؤتي أكلها وأن الحلول في المتناول. وإذا ما أردنا الحفاظ على هذا الزخم لا بد من أن نضمن استمرارية المبادرات الجارية التي صممت لتحقيق استقرار وأمن دائمين. ومع تواصل عودة النازحين إلى مواطن ديارهم عبر البلد ومحاولة آخرين الاندماج محليا، فإنه من الحيوي أن يتم كذلك رصد ظروف عيشهم وتحسينها. وسيكون من الأساسي الاستثمار في التلاحم الاجتماعي والاستجابة المجتمعية، وذلك وحده هو الذي سيجعل العودة وإعادة التوطين والاندماج المحلي يعني نهاية النزوح بشكل دائم.[178]

شرق آسيا والمحيط الهادي

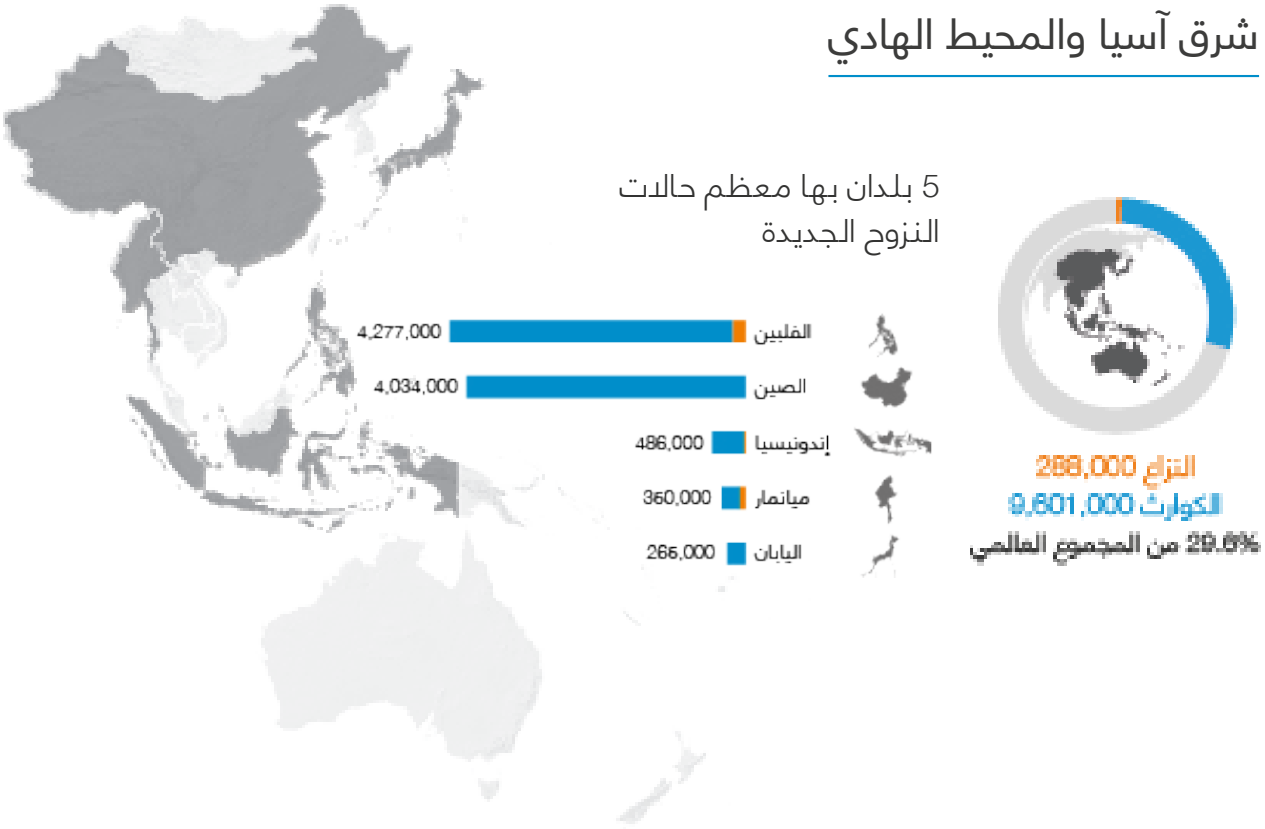

تم تسجيل أغلب حالات النزوح بسبب الكوارث عبر العالم في 2019 في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، كما كان الشأن في السنوات السابقة. وهو أمر غير مفاجئ نظراً لأن المنطقة تضم عدداً كبيراً من المراكز الحضرية عالية الكثافة السكانية والمعرضة للمخاطر بما فيها الأعاصير والفيضانات والزلازل وموجات تسونامي والانفجارات البركانية.[179] وتسببت الكوارث في حوالي 9.6 مليون حالة نزوح جديدة عبر المنطقة خلال السنة الماضية، وهو رقم دون متوسط العقد والذي بلغ 11 مليون نازح (أنظر الشكل 13).

وأدى عدد من الكوارث الكبرى إلى نزوح كثيف في المنطقة منذ بداية القرن الحالي، بما في ذلك إعصار هايان الذي ضرب الفلبين في 2013، والفيضانات في الصين في 2010 وزلزال سيشوان في 2008 على سبيل المثال لا الحصر. وتذكرنا هذه الأحداث أنه من المحتمل أن تحدث من جديد كوارث بنفس القوة، وأنه ينبغي أن نستمر في إيلاء الأولوية للتقليص من خطر النزوح بسبب الكوارث. وتجاوزت أحيانا الأعداد الهائلة للأشخاص المعرضين أو المتواجدين في وضعية هشة إزاء تلك المخاطر قدرات بعض الدول على الحد من الأخطار وإدارة آثار المخاطر، ولكن، وبالرغم من ذلك، تحقق تقدم كبير عبر المنطقة في مجال وضع نظم الإنذار المبكر وتدبير عمليات الإخلاء الإستباقي. وكانت عمليات الإخلاء وراء العديد من حالات النزوح بسبب الكوارث التي سجلت في شرق آسيا والمحيط الهادي.

وتقدِم نظم الإنذار المبكر وبروتوكولات الإخلاء في الصين وجزر فيجي واليابان والفلبين كأمثلة للممارسات الجيدة. وتعمل دول جزرية مثل بابوا غينيا الجديدة وتيمور ليستي وفانواتو على تحسين صمودها في وجه الكوارث من خلال تعزيز قدراتها للإنذار المبكر،[180] ولكن لا يمكن أن يخفف هذا النوع من الإجراءات من القوة المدمرة لبعض المخاطر، فعندما تتضرر البيوت أو تدمر يزيد ذلك من مدة نزوح العديد ممن تم إخلاءهم. وتتباين بشكل كبير آثار الكوارث والنزوح الذي ينتج عنها عبر هذه المنطقة الشاسعة. ولا تمتلك كل الدول نفس القدرات المالية والبشرية في مجال إدارة مخاطر الكوارث، وإذا ما قيست على أساس حجم السكان، قد تصبح الآثار مدمرة. وقد تبدو أرقام النزوح المطلقة في الدول الجزرية الصغيرة منخفضة جدا مقارنة بأرقام دول أخرى في المنطقة، وإن كان جل سكان تلك البلدان قد تضرروا بسبب الكوارث. وبالنسبة للجزر المرجانية الاستوائية المنخفضة المستوى والتي تعاني من هشاشة كبيرة إزاء آثار تغير المناخ كزيادة درجة الملوحة وارتفاع مستوى البحر، ستكون للنزوح تبعات مختلفة تماما خلال الأعوام والعقود القادمة.[181]

كما تسبب النزاع والعنف كذلك في وقوع حالات نزوح في عام 2019 في إندونيسيا وميانمار والفلبين وبابوا غينيا الجديدة. وتم تسجيل حوالي 288,000 حالة نزوح جديدة عبر المنطقة ككل، وكان حوالي 734,000 شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي جراء النزاع والعنف حتى نهاية السنة.

شرق آسيا

تسجل الصين بعضا من أعلى أرقام النزوح من جراء الكوارث عبر العالم كل سنة، بسبب عدد سكانها الكبير وتعرضها لمجموعة من المخاطر الطبيعية. ومع استحكام التمدن المتسارع خلال العقود الأخيرة، ابتلعت المدن الكبيرة مدنا صغيرة كانت تابعة لها دون تخطيط يأخذ بالاعتبار تبعات ذلك التوسع المرتبطة بمخاطر الكوارث.[182] وتسجل العديد من الكوارث التي تحدث في الصين في المناطق الحضرية نظرا لأن 60 بالمائة من سكان البلد يقطنون بها.[183] وتسببت العواصف والفيضانات والزلازل والانهيارات الأرضية في نزوح أكثر من أربعة ملايين حالة نزوح جديدة في 2019. وتم تسجيل 1.6 مليون حالة على الأقل خلال موسم الأمطار في شهري يونيو ويوليو. ومع اقتراب إعصار لكيما في شهر أغسطس، أصدر المركز الوطني للأرصاد الجوية إنذارا من الفئة الحمراء وتم إخلاء أكثر من مليوني شخص.[184] ووصلت العاصفة إلى اليابسة في محافظة زجيانغ برياح بلغت سرعتها 185 كلم/ الساعة دمرت أكثر من 15,000 بيت وتسببت في مزيد من النزوح مع تقدمها داخل البلاد.[185] وكان إعصار لكيما من بين الكوارث التي تسببت في أغلب حالات النزوح عالميا في 2019. كما كان إعصار لكيما الأكثر فتكا في شرق آسيا والمحيط الهادي هذه السنة وكذلك الأكثر كلفة، حيث قدرت الخسائر الاقتصادية بنحو 10 مليار دولار.[186]

كما ضرب زلزال بقوة 6.0 محافظة سيشوان شهر يونيو مدمرا 3,500 بيتا ومتسببا في 95,000 حالة نزوح.

ولا تزال هناك فجوات عديدة بشأن البيانات الخاصة بالظاهرة الأوسع للنزوح في الصين. إذ لا تتوفر معلومات عن عدد الأشخاص الذين يفرون من العنف السياسي ولا يتوفر منها إلا القليل حول النازحين بسبب مشاريع التنمية. بيد أنه من المحتمل أن تتسبب هذه المشاريع في نزوح كبير بالنظر للوتيرة السريعة للتحديث والتمدن في البلاد. وتسببت العواصف والزلازل في أكثر من 265,000 حالة نزوح في اليابان في 2019. وكان إعصار هاجيبيس أكبر كارثة حدثت خلال السنة، وأجبر السكان على اللجوء إلى ملاجئ مؤقتة في 30 من 47 محافظة في البلد. وتم إجلاء 237,000 شخص، لكن هذا الرقم يمثل 3 بالمائة فقط من ثمانية ملايين تقريبا تلقوا أمراً بالإجلاء أو تم حثهم على ذلك.[187] ولا يزال تحدي إجلاء السكان يشكل مصدر انشغال كبير بالنسبة للسلطات.[188] وضربت الزلازل محافظات فوكوكا وهوكايدو وكوماموتو وياماغاتا خلال السنة، لكنها لم تتسبب إلا في حالات نزوح قليلة. ولا يتوفر إلا القليل من المعلومات عن النزوح الداخلي في بلدان مثل منغوليا، لكن هذا البلد تضرر بشكل متزايد بآثار ظاهرة "دزود" التي تأتي بظروف طقس قاسية تؤدي إلى نفوق الماشية بأعداد كبيرة وتعرقل سبل كسب عيش آلاف الأشخاص من مجتمعات الرحل.[189]

الشكل 13: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاعات والعنف والكوارث في شرق آسيا والمحيط الهادي (2009-2019)

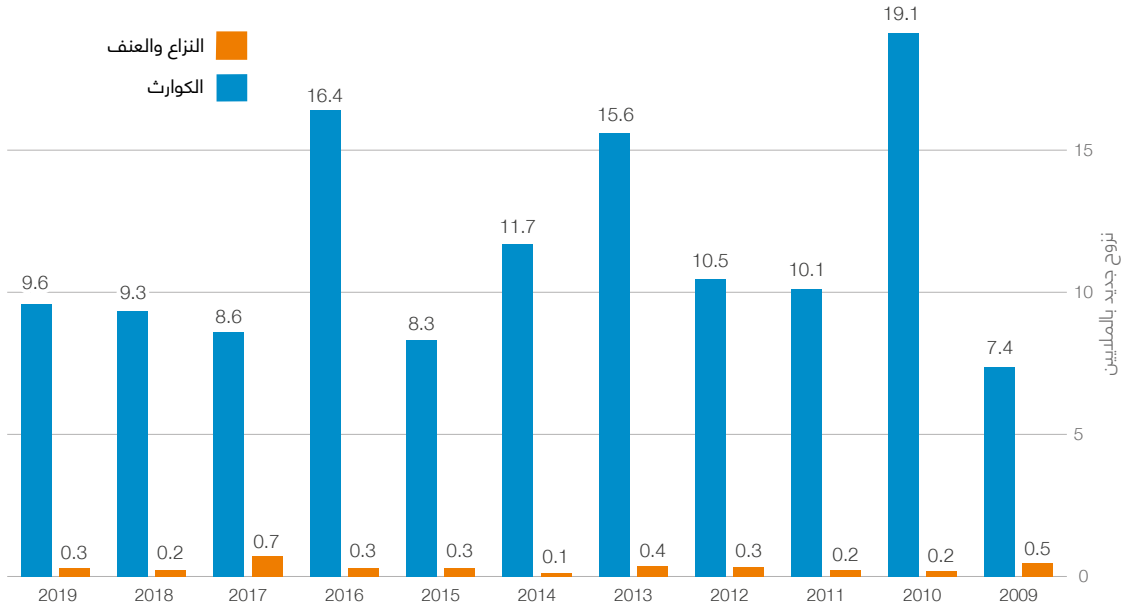

رجل نازح يقف إلى جانب أنقاض منزله في بالروا، بالو، إندونيسيا، بعد عام من زلزال وتسونامي سولاويسي الوسطى. كان أكثر من 104,000 شخص لا يزالون نازحين نتيجة للكوارث في إندونيسيا حتى نهاية عام 2019.
الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ بيير بيرون، سبتمبر

جنوب شرق آسيا

تعد الفلبين، إلى جانب الصين والهند، من بين الدول التي تسجل معظم حالات النزوح بسبب الكوارث عبر العالم كل سنة. وتصل إلى أراضيها ما بين ستة وتسعة أعاصير كبرى سنويا، كما أن البلد يتواجد في حلقة النار في المحيط الهادي مما يجعله عرضة للزلازل والانفجارات البركانية.[190] وتسببت العواصف والزلازل في 4.1 مليون حالة نزوح جديدة في 2019.

وأدى الإعصار الاستوائي أوسمان إلى نزوح أكثر من 550,000 شخص عبر تسع محافظات أوائل يناير وتسبب إعصار لكيما المعروف محليا تحت إسم هانا في 38,000 حالة نزوح في شهر أغسطس قبل أن يتحرك وينشر الدمار في الصين.

كما حدثت أكثر من 1.4 مليون حالة نزوح جديدة عبر المناطق الوسطى في الفليبين في ديسمبر بسبب إعصار كاموري المعرف محليا تحت اسم تيسوي. وقد كان هو الإعصار العشرون الذي ضرب البلد في 2019، مما جعل هذه السنة سنة العواصف بشكل غير معتاد.

كما كان كذلك من بين الكوارث التي تسببت في معظم حالات النزوح على المستوى العالمي.[191] وكانت العديد من حالات النزوح التي سببتها تلك الأعاصير في شكل عمليات إخلاء استباقية. وضربت الزلازل إقليمي كوتاباتو ودافاوا دل سور الجنوبيين خلال شهري أكتوبر وديسمبر.

وتسببت هذه الزلازل وزلازل أخرى أقل قوة في حدوث حالات نزوح وصلت في مجموعها إلى 413,000 حالة.

وبقي العديد من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى الملاجئ الحكومية نازحين لبعض الوقت لأن منازلهم تضررت أو دمرت أو خوفاً من الهزات الارتدادية. وأتاح جمع الحكومة للبيانات، وهو مجهود جدير بالثناء، إلى جانب استخدام بيانات مستخدمي فيسبوك Facebook دون الكشف عن هويتهم، معرفة مصدر النزوح وجهته ومدته (أنظر الفليبين في دائرة الضوء الصفحة 83، الجزء 2).

وتعتبر البيانات المتينة من هذا النوع بيانات حيوية لتوجيه جهود الاستجابة في الفليبين التي عليها أن تتعامل مع آثار الكوارث، بما فيها النزوح الكثيف، عبر أرخبيل يتكون من أزيد من 7,500 جزيرة. وتشهد مينداناو، وهي أبعد جزيرة من جزر الفليبين في اتجاه الجنوب، نزاعا بين الحكومة والمجموعات الانفصالية منذ أربعة عقود.

إذ قتل أكثر من 120,000 شخصا خلال هذه السنوات بسبب الاقتتال بين الجيش والجبهة الإسلامية لتحرير مورو والجيش الشعبي الجديد ومجموعات جهادية أصغر كمجموعة أبو سياف ذات الصلة بداعش، إلى جانب مجموعات أخرى.[192] وينزح عشرات الآلاف من الأفراد كل سنة، كما كان حوالي 182,000 شخص يعيشون في وضع نزوح حتى نهاية 2019. وشهدت السنة الماضية حدثا مهما وبارزا في إطار جهود إحلال السلام في المنطقة مع مصادقة الحكومة على قانون ينشأ بمقتضاه نظام للحكم الذاتي في إقليم بنغسمورو في مينداناو المسلمة، وذلك ما سيساعد على ايجاد حل لواحد من الأسباب الجوهرية للنزاع من خلال منح الحكم الذاتي والاستقلال لأكثر من 3.5 مليون مسلم من الميندانواويين.[193] كما يخول القانون للمنطقة إدارة انتقالية ستتكفل بنقل السلطة إلى المقاتلين السابقين للجبهة الإسلامية لتحرير مورو والذين سيتولون الحكم حتى تنظيم الانتخابات في عام 2022.

وتعد الإدارة الجديدة لإقليم بنغسمورو في مينداناو المسلمة استراتيجيات وتنشئ هيئات للاستجابة للحاجات الإنسانية والتنموية للسكان، بما في ذلك حاجات الأسر النازحة، لكن لا تزال العديد من التحديات قائمة.[194] إذ تستمر مجموعات مسلحة لم تكن طرفاً في المفاوضات في نشاطها، كما أن 95 بالمائة من حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع في الفليبين في عام 2019 حدثت في مينداناو.

سجلت **ميانمار** 270,000 حالة نزوح بسبب الكوارث خلال السنة، من جراء الفيضانات والانهيارات الأرضية التي حدثت بسبب الأمطار الموسمية. وكانت ولاية مون الأكثر تضررا مع 77,000 حالة إخلاء.[195] وبقي السكان في العديد من المناطق داخل الملاجئ لأيام بل لأسابيع عديدة في بعض الحالات في انتظار انحسار مياه الفيضانات. وتضرر المزارعون بشكل خاص بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمحاصيل. كما سجل البلد 80,000 حالة نزوح جديدة بسبب النزاع، وهو أعلى رقم يسجل منذ 2012 (أنظر ميانمار في دائرة الضوء، الصفحة 45).

تعرضت **إندونيسيا** لأكثر من 400 كارثة متباينة الحجم والقوة في 2019، تسببت في 463,000 حالة نزوح. وبسبب موقعها عند تلاقي ثلاث صفائح تكتونية وفي منطقة التقارب بين المداري، يتعرض البلد بشكل كبير إلى مخاطر الزلازل وتلك المتعلقة بالطقس حيث تتسبب في نزوح مئات الآلاف من الأشخاص كل سنة.[196]

ضرب زلزال بقوة 6.8 محافظة ملوكو في شهر سبتمبر ودمر 6,108 بيتاً متسبباً في 231,000 حالة نزوح، وهو أكبر حادث نزوح سجل خلال السنة. وأدت الإشاعات حول حدوث تسونامي بالإضافة إلى مخاوف السكان من هزات ارتدادية إلى بقاء العديد منهم في الملاجئ لمدة تجاوزت الفترة المباشرة لما بعد الزلزال.[197] وتسبب عدد من الفيضانات المحلية في 140,000 حالة نزوح إضافية خلال السنة.

تلعب درجة قوة المخاطر دورا أساسيا في وقوع الزلازل في إندونيسيا، إلا أن التوسع الحضري السريع وغير المنظم وكذلك الممارسات البشرية الأخرى تزيد من مخاطر الكوارث. وتعتبر مدينة جاكرتا، التي يقطنها حوالي 10.5 مليون شخص، مثالا على ذلك. حيث أن العاصمة تغرق بشكل أسرع من أي مدينة في العالم، بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر بشكل أساسي، والبناء على أراض معرضة للانخفاض، وضخ المياه بشكل غير قانوني. ويقع 40 بالمائة من المدينة تحت مستوى سطح البحر، وعندما تسقط الأمطار غالباً ما تغمر المياه أحياء بأكملها، بل يبدو أن بعض الأنهار تبدأ في التدفق في أعلى مجرى النهر.[198]

أعدت السلطات المحلية خطة عمل للمناخ ووضعت إجراءات للحماية من الفيضانات، وهناك خطط على مدى أبعد لنقل العاصمة إلى موقع آخر.[199] لكن وبالرغم من ذلك، مخاطر الكوارث في تزايد. وإذا لم تتخذ التدابير الضرورية، سيصبح 80 بالمائة من شمال جاكرتا مغمورا بالمياه في غضون عشر سنوات.[200]

كما سجلت إندونيسيا حالات نزوح بسبب النزاع والعنف في 2019. وسجلت أغلب هذه الحالات في محافظة بابوا أواخر شهر سبتمبر، عندما تسببت احتجاجات عنيفة بين الطلبة من إندونيسيا وبابوا في نزوح أكثر من 17,000 حالة نزوح. كما أجبرت أعمال الشغب المحلية والتوترات الاجتماعية السكان على الفرار من بيوتهم في شرق جافا، شرق كالمانتان، بابوا وسولاويسي.

وضربت العاصفة الاستوائية بودل والإعصار الاستوائي كاجيكي **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية**، **كامبوديا**، **التايلاند** و**فيتنام** خلال السنة. وكان سكان لاو هم الأكثر تضررا، حيث حدثت فيضانات في ست محافظات في وادي نهر الميكونغ.[201] وتضررت سافاناخيت وشمباساك كثيرا وبشكل خاص، وتسببت العاصفتان معا في ما يقارب 103,000 حالة نزوح جديدة في 2019. كما أن عاصفتي بودل وكاجيكي كانتا وراء نزوح 13,000 شخص من مجموع 89,000 حالة نزوح سجلت في فيتنام و29,000 حالة من 61,000 حالة سجلت في تايلاند.

المحيط الهادي

سجلت أكثر من 25,000 حالة نزوح **بأستراليا** في 2019 حدث معظمها خلال موسم الحرائق التي طالت مدتها وشدتها بشكل غير معتاد. وكان 15,000 شخص على الأقل يعيشون في وضع نزوح مع نهاية السنة نتيجة لذلك، وتواصلت الحرائق في بعض مناطق البلاد خلال شهري يناير وفبراير 2020. وكانت ولاية نيو ساوث ويلز الأكثر تضررا.

حيث سجلت أكثر من 9,000 حالة نزوح جديدة بين شهري أغسطس وديسمبر، تليها ولاية استراليا الجنوبية والتي سجلت 4,200 حالة في شهري نوفمبر وديسمبر. كما انتشرت الحرائق لتطال ولاية فكتوريا في شهر ديسمبر، متسببة في 2,000 حالة نزوح جديدة تُضاف إلى 1,500 حالة حدثت خلال موجة سابقة من الحرائق في شهر مارس. وتقع الحرائق كل سنة في أستراليا لكن موسم نهاية 2019 وصف بأسوء ما سجل مع الاقرار أن تلك الحرائق ناتجة عن تغير المناخ.[202] كما حدثت معظم حالات النزوح في شكل عمليات إخلاء.

وتسببت الحرائق في 1,400حالة نزوح في تاسمانيا في شهر يناير، وخلفت عاصفة قوية 1,300 شخص بلا مأوى في كوينزلاند في نهاية الشهر. وتسبب إعصار تريفور في حوالي 1,800 حالة إخلاء في شرق أرنهيم لاند والإقليم الشمالي في شهر مارس. ووصلت العاصفة إلى اليابسة بقوة تعادل إعصار الفئة الرابعة، مما دفع المسؤولين إلى إعلان حالة الطوارئ. كما أدت الفيضانات من جراء إعصار فيرونيكا كذلك إلى 1,100 حالة إخلاء بالقرب من بورت هيدلاند غربي أستراليا خلال شهر مارس.[203]

وأدت اثنتا عشرة كارثة، أغلبها في شكل انفجارات بركانية، إلى أكثر من 31,000 حالة نزوح جديدة في بابوا غينيا الجديدة. وانفجر بركانا جبلي أولادون ومانام في مقاطعتي غرب نيو بريتن ومادانغ في شهر يونيو، وتسببا في إخلاء 16,000 و4,000 شخص على التوالي.

كما دمرت الانفجارات البيوت، المحاصيل والآبار، تاركة سكان القرى بدون غذاء أو ماء، وعرقلت أعمدة الرماد المتصاعدة حركة الطيران الداخلي.[204] وتسبب انفجار ثان لبركان جبل أولادون في شهر أغسطس في 3,000 حالة نزوح جديدة.

ولجأ الناس إلى مراكز كانت لا تزال تستضيف أسراً نزحت على إثر الانفجار الأول.[205] كما تتعرض المجتمعات الساحلية والجزرية للعواصف خلال موسم الأمطار من شهر نوفمبر إلى شهر أبريل، وكثيرا ما تحدث الفيضانات والانهيارات الأرضية في المناطق الداخلية.

وقد تسببت الأمطار الغزيرة المتواصلة خلال شهر أبريل في انهيارات أرضية أدت إلى حوالي 5,000 حالة نزوح جديدة في مقاطعة وسترن هايلاندز.[206] وأدى إعصار تريفور، الذي تكون في الساحل الشرقي في شهر مارس، إلى أكثر من 400 حالة نزوح، كما ألحق الضرر بالمحاصيل وترك 15,000 شخصا يواجهون نقص الأغذية.[207] كما سجلت بابوا غينيا الجديدة 1,300 حالة نزوح جديدة في 2019. وأدت أعمال الثأر بقتل النساء والأطفال في إطار نزاع قبلي طويل الأمد في محافظة هيلا إلى نزوح عدد وصل إلى 800 شخص في شهر يوليو، كما كان أكثر من 14,000 شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي حتى نهاية السنة. وكان معظمهم قد فر من الصدامات العرقية، والنزاعات القبلية والمنازعات العنيفة على الأراضي.

سجلت فيجي كذلك حالات نزوح بسبب الكوارث في عام 2019. حيث تسبب إعصار استوائي في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية في شهر يناير، مما دفع 2,300 شخص للبحث عن مأوى في 43 مركز إخلاء. ولم تتسبب العاصفة إلا في ضرر طفيف، وتمكن أغلب السكان من العودة بسرعة إلى ديارهم.[208] ودفع إعصار سراي الذي يعادل في قوته إعصارا استوائيا من الفئة الثانية، إلى تنظيم 2,500 عملية إخلاء أخرى في شهر ديسمبر.

وقد تمكن العديد من الأشخاص من العودة بعد فترة وجيزة من حدوث العاصفة، لكن انقطاع الكهرباء استمر في أجزاء كبيرة من فيجي، بما ذلك في جزيرة فيتي ليفو الكبرى، ولعدة أيام. وحالما استعاد البلد عافيته بعد إعصار سراي، ضرب إعصار استوائي آخر طال بدوره توفالو وأجزاء من ساموا وتونغا.[209] ليس من غير المألوف أن تحدث العواصف الاستوائية في فيجي وغالبا ما تكون آثارها مدمرة، وذلك ما قاد الحكومة إلى وضع نظام للإنذار المبكر خاص بالأعاصير في شهر نوفمبر.

وهو أول نظام من نوعه في منطقة المحيط الهادي، ويهدف لإنقاذ الأرواح وحماية الممتلكات في المناطق الساحلية المنخفضة. كما يمكن أن يدفع هذا النظام إلى مزيد من النزوح في شكل عمليات إخلاء، لكنه سيساعد على التقليل من خطر الوفيات بسبب الكوارث. كما تتأثر دول أخرى في المنطقة وبشكل منتظم بالكوارث، وهي بصدد تعزيز قدراتها في مجال الإنذار المبكر.[210]

يعد الحصول على البيانات الخاصة بالنزوح بسبب الكوارث في منطقة المحيط الهادي أمراً صعباً، لاسيما بالنسبة للأحداث بطيئة الوقوع أو الصغيرة الحجم فجائية الوقوع. وسيساعد إدماج البيانات، بشأن عمليات الإخلاء الاستباقية والنزوح في نظم المحاسبة الوطنية الخاصة بالأضرار والخسارة التي تتسبب

فيها الكوارث، على تحسين فهم هذه الظاهرة. كما سيمكن ذلك من رصد تدابير الحد من مخاطر الكوارث.

وتوجد الجزر المرجانية والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي في وضع شديد الهشاشة إزاء ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة الملوحة، وقد تصعب العودة وبشكل متزايد على النازحين في مثل هذه الظروف. يجري تنفيذ برامج مخطط لها لإعادة التوطين في فيجي وجزر سليمان منذ 2014، ويتم وضع سياسات ومبادئ توجيهية في كل من فيجي وفانواتو.[211]

يقوم الجيش الأسترالي بإجلاء الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل في مالاكوتا، فيكتوريا، بعد أن اجتاحت حرائق الأدغال البلدة في 30 ديسمبر 2019.
الصورة :جوستين ماكمانوس / ذي إيدج / فيرفاكس ميديا عبر غيتي ايميدجز، يناير 2020

في دائرة الضوء

ميانمار

أكبر نزوح منذ فترة طويلة

أجبر النزاع المسلح والهجمات المباشرة على المواطنين لعقود من الزمن سكان ميانمار على الفرار من بيوتهم، كما أن النزوح يعتبر آلية أساسية للتكيف مع الوضع بالنسبة للمدنيين الذين يجدون أنفسهم يواجهون الاقتتال الدائر بين الحكومة والمجموعات الانفصالية. في 2019، فشلت قرارات وقف إطلاق النار من طرف واحد وعملية السلام الجارية في تفادي تصعيد النزاع الذي أدى إلى 80,000 حالة نزوح داخلي جديدة، وهو أعلى رقم يُسجل منذ 2012 (أنظر الشكل 14).[212] وهناك إشارات تدل على أن الوضع يتحسن في بعض الولايات، إلا أن العديد من النازحين داخلياً لا يزالون يواجهون تحديات كبيرة في بحثهم عن حلول مستدامة.

وكانت ولاية راخين مسرحا لنزوح جماعي واسع في الماضي، لا سيما في عام 2012 بشكل خاص، ومؤخرا في عامي 2016 و2017 عندما لجأ 800,000 نازح من مجموعة الروهينغا العرقية إلى بنغلاديش المجاورة. وفي السنة الماضية، أدى تصعيد النزاع بين القوات المسلحة وجيش أراكان، وهي مجموعة قومية عرقية مسلحة، إلى نزوح جديد كبير.[213] وتتواجد هذه المجموعة منذ 2009، إلا أن أنشطتها السابقة كانت مقتصرة على تنفيذ عمليات صغيرة الحجم في ولاية تشين وتقديم الدعم لمجموعات عرقية مسلحة أخرى في شمال شرق البلاد.[214]

ولم تمر سوى أربعة أيام من عام 2019 حتى شُنّت هجمات منسقة ضد الجيش، الأمر الذي تسبب في نزوح تواصل طيلة السنة.[215] ووصل عدد النازحين داخلياً إلى 48,000 يعيشون في 136 موقعا عبر راخين وتشين بحلول 16 من ديسمبر.[216] وعلى غرار السنوات السابقة، مُنعت المنظمات الإنسانية من الوصول إلى العديد من الأشخاص النازحين داخلياً في المناطق المتضررة من النزاع حيث كانت الاحتياجات عالية،[217] مما ساهم في حدوث نقص في الأغذية في مواقع النزوح.[218]

وفي ولاية شان، ذات الحدود المشتركة مع الصين ولاووس وتايلاند، قام تحالف الأخوة الذي يتكون من جيش أراكان وجيش التحرير الوطني تانغ وجيش التحالف الديمقراطي الوطني في ميانمار بشن هجوم واسع على قوات الأمن في شهر أغسطس ردا على إقصاء التحالف من محادثات السلام الوطنية خلال الخمس سنوات السابقة.[219] وأدت الاشتباكات إلى حوالي 10,000 حالة نزوح خلال الشهر التالي. وفي شهر سبتمبر، أعلن التحالف عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، إلا أن المناوشات استمرت وتسببت في حالات نزوح حتى نهاية السنة.[220]

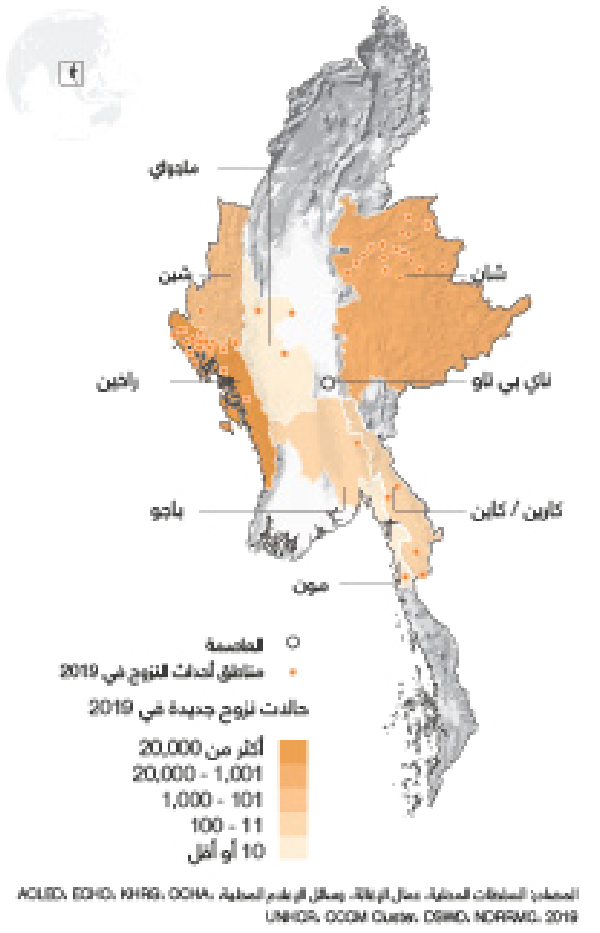

المصدر: السلطات المحلية، دعل الإغاثة، ومقاطعة السلطة، UNHCR, OCHA, OCHA Cluster, DSWD, NDRRMC, 2019

وأدى تصعيد النزاع في شان إلى تسجيل أعلى عدد لحالات النزوح الجديدة في الولاية منذ سنوات. وينحو النزوح إلى أخذ طابع مؤقت، لكنه ينحو كذلك لأخذ طابع دوري مع تكرر نزوح نفس الأشخاص مرات متعددة من الأماكن ذاتها. كما صدرت تقارير متكررة من ولايتي راخين وشان في 2019 عن أشخاص يفرون من ديارهم بشكل استباقي بسبب وصول جنود إلى قراهم مع ما رافق ذلك أحيانا من أعمال النهب. وفي حالات أخرى، أمر الجيش النازحين الفارين من العنف بالعودة إلى بيوتهم بعد وصولهم إلى مواقع جديدة بحثا عن الأمان.[221]

وبقيت أوضاع أخرى للنزوح طويل الأمد بدون حل حتى نهاية السنة. وكان ما يزيد عن 107,000 يعيشون في وضع نزوح داخلي في ولايتي شان وكاشين نتيجة تصاعد النزاع في 2011. ووصل عدد الأشخاص في وضع نزوح داخلي في المخيمات وسط راخين، والذين فروا من العنف الطائفي في 2012 و2013، إلى 131,000 نازح من الروهينغا والكامان، منهم من يكون قد تمكن من الانتقال إلى مكان آخر منذ 2015، إلا أن حريتهم للحركة والاستفادة من الخدمات الأساسية لا تزال مقيدة، شأنهم شأن الروهينغا الآخرين.[222]

ولم يولي المجتمع الدولي إلا القليل من الانتباه إلى 163,000 شخص آخر في وضع نزوح داخلي في جنوب شان وولايات

الشكل 14: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف في ميانمار (2012-2019)

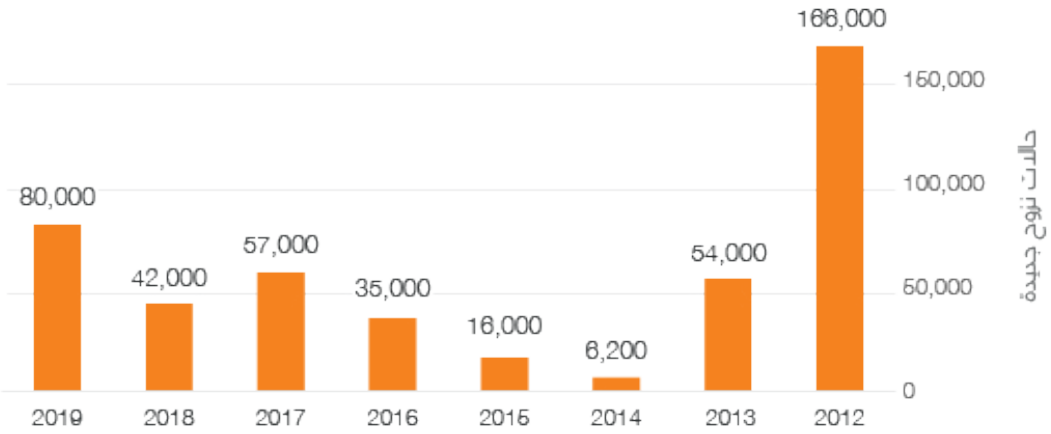

كرين وكارني ومون وإقليمي باغو وتانينثاري. وهي مناطق يسود فيها الهدوء نسبيا مقارنة بمناطق أخرى من البلاد، إلا أن المنازعات على ترسيم الحدود والسيطرة على الأراضي أدت بدورها إلى حالات نزوح جديدة خلال السنة.[223]

وبالرغم من بعض التطورات الواعدة، اندلع الاقتتال في شهر نوفمبر بمناطق في كاشين سبق للأشخاص في وضع نزوح داخلي أن غادروها لكنها تتواجد بالقرب من المكان الذي يعيش فيه العائدون. ولم يُسجل أي نزوح في ولاية كاشين في 2019 لأول مرة منذ سنين، إلا أن هذه الاشتباكات تظهر هشاشة الوضع الأمني التي تعتبر عائقا يحول دون الوصول إلى حلول مستدامة.[224]

وأعربت الحكومة والمجموعات العرقية المسلحة ومنظمات المجتمع المدني عن رغبتها في تيسير عودة 97,300 شخص لا يزالون نازحين عبر الولاية.[225] وتعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية لضمان أن تتم عمليات العودة بشكل آمن ويحفظ الكرامة، إلا أن النازحين لا يزالون في حاجة للمساعدة والحماية إلى حد كبير. كما ينبغي التركيز أكثر على إزالة الألغام وعلى جهود التوعية بمخاطرها.[226]

كما ينبغي إيجاد حل لمسألة الحيازة غير الآمنة للأراضي.[227] وهناك كذلك موضوع آخر يثير القلق يتعلق بمشاريع التنمية في مجالات التعدين والزراعة وقطع أشجار الغابات، الأمر الذي ما يعوق عودة الأشخاص النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية.[228]

وحددت الحكومة إغلاق مخيمات النازحين في المناطق المتضررة بالنزاع كأولوية، واعتمدت استراتيجية وطنية لهذا الغرض في عام 2019.[229] ورحبت الأمم المتحدة بهذه الخطوة، لكنها نبهت إلا أنه لا تزال هناك قيود تعوق حرية حركة النازحين داخلياً ووصولهم للخدمات الأساسية.[230] كما تبعث على القلق النزاعات التي لم تحل بعد والفصل المتواصل، لا سيما في حق مجتمعي الروهينغا والراخين.[231]

وطالما استمر النزاع المسلح في ميانمار، سيبقى النزوح آلية للتكيف بالنسبة للسكان المدنيين. ولا تمثل عمليات عودة النازحين ونقلهم إلى أماكن أخرى حلا مستداما في حد ذاتها، وسينبغي مرافقة إغلاق المخيمات في المستقبل بالرصد المُمنهج لضمان إنهاء النزوح بشكل مستدام.

جنوب آسيا

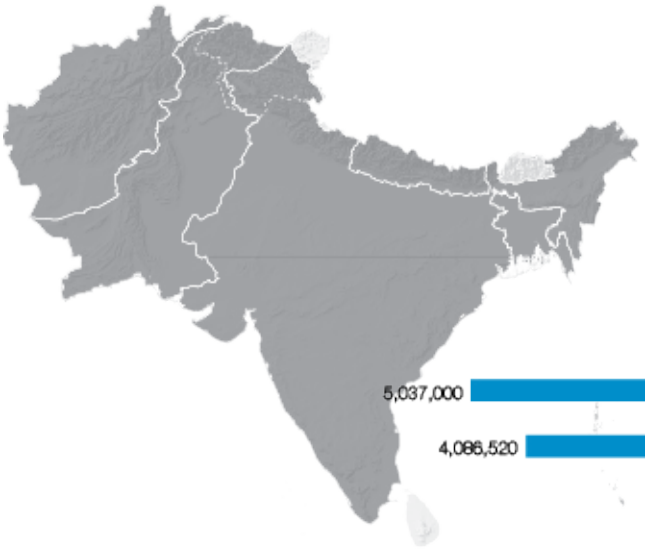

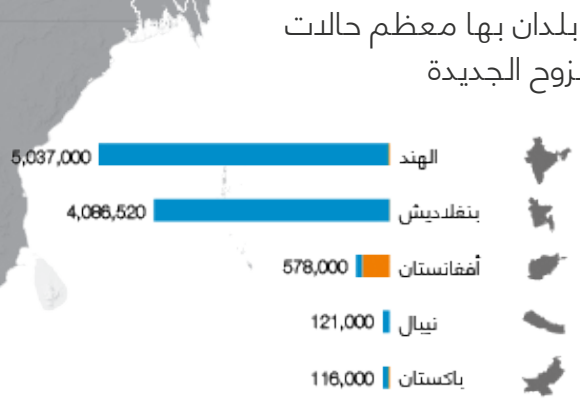

سجلت منطقة جنوب آسيا 9.5 مليون حالة نزوح جديدة من جراء الكوارث في 2019، وهو أعلى رقم يسجل منذ 2012. وكانت الفيضانات التي تسببت فيها الأمطار الموسمية في الهند وبنغلاديش وإعصارا فاني وبلبل من بين العوامل التي أجبرت أغلب السكان على الفرار من ديارهم سواء كان ذلك داخل المنطقة أو خارجها.

وخلال العقد الأخير، سُجلت 6.5 مليون حالة نزوح بسبب الكوارث التي ضربت منطقة جنوب آسيا، مما يجعلها إحدى المناطق الأكثر تضررا من ظاهرة النزوح على المستوى العالمي (انظر الشكل 15). فمن أفغانستان إلى بنغلاديش ومن الهند إلى سريلانكا، لم تكن الكوارث هي السبب الوحيد وراء النزوح بأعداد كبيرة كل سنة، بل هناك كذلك النزاع والعنف. وتختلف الأسباب والدوافع والآثار المتعددة من بلد إلى آخر، إلا أنه عادة ما يكون الفقر وعدم المساواة عاملين شائعين يؤديان إلى حالات النزوح الجديدة وإطالة مدة الهشاشة وتفاقمها لدى الأشخاص في وضع نزوح داخلي.

يعيش في جنوب آسيا ربع سكان العالم تقريباً وتشهد المنطقة عملية تمدن متسارعة.[232] وبالرغم من النجاح الملموس الذي تحقق في الحد من الفقر خلال العقود الأخيرة، لا يزال حوالي 16 في المائة من السكان يعيشون بأقل من 1.90 دولارا في اليوم.[233] وهناك أعداد متزايدة تعيش في مدن معرضة لمخاطر الطبيعة مثل الأمطار الموسمية والفيضانات والعواصف الاستوائية والزلازل والانهيارات الأرضية. كما تتسبب الظواهر بطيئة الوقوع مثل الجفاف وتعرية ضفاف الأنهار والسواحل في النزوح، إلا أنه يصعب الحصول على البيانات المتعلقة بها.

وخلال السنوات الأخيرة، قامت مجموعة من البلدان، التي تواجه بشكل متكرر كوارث مميتة ومدمرة، بتقوية أنظمتها الخاصة بإدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث وتعزيز قدراتها في مجال الرصد المبكر. وليس من المتاح بعد الحصول على أرقام مفصلة للتمييز بوضوح بين حالات الإخلاء الاستباقية وحالات النزوح التي تلي الكوارث، لكن تشير الأدلة إلى أن أغلب حالات تنقل السكان كانت بسبب أحداث أكبر حجما. كما أنه ليست لدينا بيانات تمكننا من معرفة المدة التي سيستغرقها النزوح، إلا أنه وحسب تقديرنا المتحفظ لايزال حوالي 1.9 مليون شخص يعيشون في وضع نزوح من جراء الكوارث مع نهاية السنة.

وتسببت النزاعات والعنف في نزوح السكان في كل من أفغانستان، الهند وباكستان وبشكل أقل في سريلانكا خلال عام 2019. وتم تسجيل حوالي 498,000 حالة نزوح جديدة في المنطقة برمتها. كما انخفض المجموع السنوي لعدد النازحين خلال العقد الأخير نظرا لانخفاض تصعيد العنف في باكستان بشكل أساسي. ومع ذلك ليس هناك ما يشير الي تراجع حدة النزاع في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع على طرفي خط السيطرة في منطقة كاشمير المتنازع عليها يبقى غير مستقر. وكان حوالي أربعة ملايين شخص يعيشون في حالة نزوح بسبب النزاع والعنف حتى نهاية السنة، مع العلم أن أفغانستان تضم 75 في المائة من مجموع النازحين بالإقليم.

الهند

سُجلت خمسة ملايين حالة نزوح جديدة بسبب الكوارث في الهند عام 2019، وهو أكبر عدد على المستوى العالمي والذي يعود إلى تضافر تزايد قوة المخاطر وتعرض السكان لها بشكل كبير وارتفاع معدلات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية. ويعيش ما يقارب 22 في المائة من السكان تحت خط الفقر الوطني.[234] وجاءت تلك السنة في الرتبة السابعة من حيث ارتفاع درجة الحرارة المسجلة منذ 1901، كما كانت فترة الأمطار الموسمية كذلك الأكثر رطوبة منذ 25 سنة.[235] وزادت هذه الظروف من القدرة التدميرية للعواصف الاستوائية الثمانية التي ضربت البلد خلال العام.

وكان إعصار "فاني" هو الأشد حيث خط طريقه عبر ولايات أوديشا وأندرا براديش والبنغال الغربية في أوائل شهر مايو قبل أن يتوجه نحو الشمال في اتجاه بنغلاديش. ويعتبر إعصار فاني الذي يُصنَّف في الدرجة الرابعة أقوى إعصار يضرب البلد خلال الخمس سنوات الأخيرة وأشد إعصار يتكون في خليج البنغال منذ عام 1999.[236] ومع اقترابه من ساحل أوديشا بسرعة رياح قصوى متواصلة وصلت إلى 240 كلم في الساعة، أجلت الحكومة أكثر من 1.8 مليون شخص. وتمت الإشادة بالسلطات المكلفة بإدارة الكوارث على ما قامت به من عمليات الإنقاذ.[237] كما أُجلي289,000 شخص في غوجارات خلال شهر يونيو تحسبا لإعصار فايو الذي غير مساره وخفت حدته ووصل إلى اليابسة بشكل متأخر عما كان متوقعاً.[238]

وتسببت الرياح الموسمية الجنوبية الغربية في أكثر من 2.6 مليون حالة نزوح خلال الشهور التي تلت. وكظاهرة أرصاد نادرة، توقفت الأمطار في اليوم الذي بدأت فيه الرياح الموسمية الشمالية الغربية.[239] وتواصلت حالات النزوح بسبب الأمطار الموسمية الشمالية الغربية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر بالموازاة مع إعصار ماها الذي ضرب كيرالا وجزر لاكشواديب في 31 أكتوبر. كما ضرب إعصار بلبل منطقة أوديشا وغرب البنغال بعد عشرة أيام من ذلك متسببا في نزوح 186,000 شخص.

كما سُجلت حالات نزوح بسبب الجفاف في ولايتي اندرا براديش وماهاراشترا. وليس هناك إلا القليل من البيانات المتينة المتاحة لتقدير حجم النزوح، إلا أن ندرة المياه في ماهاراشترا بين شهري مارس ويونيو أجبرت حوالي 50,000 مزارع وأسرهم على اللجوء إلى "مخيمات الماشية" وهي مواقع تديرها منظمات غير حكومية حيث يقدم فيها الكلأ والماء للماشية.[240] ويعتقد أن ما يقرب من 590,000 شخص يعيشون في وضعية نزوح داخلي من جراء الكوارث التي شهدتها البلاد حتى 31 ديسمبر، إلا أن هذا الرقم يتسم بالتحفظ إلى حد كبير بالنظر إلى العدد المرتفع لحالات النزوح الجديدة واعتباراً للأضرار والخسائر المسجلة خلال السنة.

وعلاوة على ذلك، أدت النزاعات والعنف إلى حوالي 19,000 حالة نزوح جديدة في الهند في عام 2019. وتسبب العنف السياسي والانتخابي في تريبورا وغرب البنغال خلال النصف الأول من السنة في ما يزيد عن 7,600 حالة نزوح. وتواصلت الاضطرابات والعنف الطائفي بدرجة أقل متسببة في حالات نزوح خلال النصف الثاني من السنة.

وفي أعقاب الهجوم الانتحاري الذي أودى بحياة 40 جنديا هنديا في الجزء من كشمير المتواجد تحت الإدارة الهندية في شهر فبراير، قامت الهند بشن غارات جوية انتقامية وعمليات قصف متفرقة بالقرب من خط السيطرة بين الأراضي التي تسيطر عليها الهند وباكستان، واستمرت العمليات إلى غاية شهر مارس.[241] وسُجلت 2,600 حالة نزوح على الأقل من جراء ذلك، لكن كان من الصعب الحصول على أرقام شاملة. وجرت عمليات قصف أخرى عبر خط السيطرة خلال خريف العام رفعت عدد النازحين ليصل المجموع إلى 5,300 حالة.[242]

وألغت الحكومة الهندية الوضع الخاص الممنوح للجزء من كشمير المتواجد تحت الإدارة الهندية في أغسطس، وفرضت حظر التجول مما أدى إلى احتجاجات ووجهت بالقوة.[243] كما أغلقت وسائل الاتصال والتواصل وشبكة الانترنت، الأمر الذي صعَّب الحصول على المعلومات بما فيها تلك المتعلقة بالنزوح.

الشكل 15: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاعات والعنف والكوارث في جنوب آسيا (2009-2019)

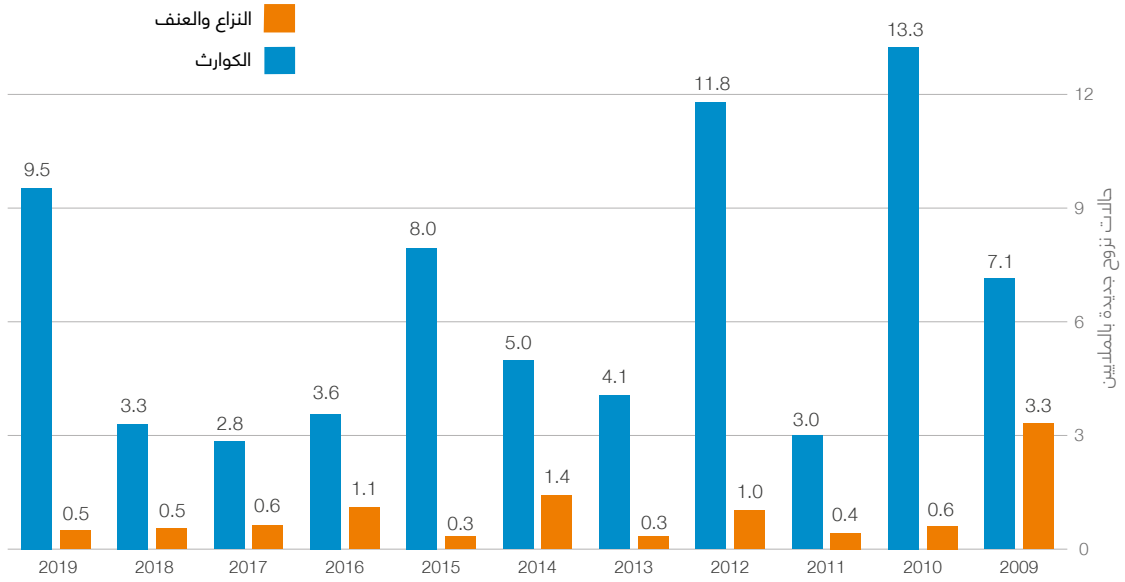

بنغلاديش

إلى جانب الصين والهند والفلبين، كانت بنغلاديش ضمن البلدان التي سجلت أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة في عام 2019، حيث وصل عدد النازحين بها إلى أكثر من أربعة ملايين. وهو أكبر عدد يسجل على مستوى البلاد منذ بداية توفر البيانات في سنة 2008. وأخذت أغلب حالات النزوح شكل عمليات إجلاء استباقية، وهو ما يدل على الجهود التي بذلتها الحكومة في مجال الجاهزية. إذ وُضعت أنظمة فعالة للإنذار المبكر يتلقى السكان المحليون بواسطتها إنذارات سريعة بعد إصدارها من قبل الهيئة الوطنية للإرصاد الجوية، مما يمكنهم من الإجلاء وهو ما مكن من إنقاذ حياة العديد من الأشخاص.[244]

وفي شهر مايو، أدى إعصار فاني إلى إجلاء 1.7 مليون شخص على امتداد المحافظات الساحلية.[245] بالإضافة إلى الأعاصير الأخرى التي ضربت الهند، تسبب إعصار فاني في حوالي 3.5 مليون حالة نزوح وهو أعلى رقم سُجل خلال حدث واحد في عام 2019. وبعد ذلك، تسبب إعصار بلبل في إجلاء 2.1 مليون شخص خلال شهر نوفمبر. وقد عاد جل السكان إلى ديارهم بعد هدوء العاصفة.[246] ويعتبر عدد حالات الإجلاء الاستباقية التي نظمت في الهند وبنغلاديش قبل وصول إعصاري فاني وبلبل إلى اليابسة العدد الأكبر الذي يُسجل في سنة واحدة. كما تسببت فيضانات الأمطار الموسمية في ما يزيد على 307,000 حالة نزوح في أقل من ثلاثة أسابيع خلال شهر يوليو.[247]

وفي عام 2019، لم يسجل إلا عدد قليل من حالات النزوح بسبب النزاعات. وسُجلت حالات للعنف الطائفي ضد المسلمين الأحمديين بشكل متقطع خلال العام في مقاطعة رانجبور، كما اندلعت أعمال عنف بين الخصوم السياسيين في أعقاب الانتخابات. وأدت المواجهات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين الروهينغا في كوكس بازار إلى تدمير ملاجئهم في شهر أغسطس.[248] وكان حوالي 427,000 شخص يعيشون في وضع نزوح من جراء النزاعات والعنف حتى نهاية السنة.

أفغانستان

تصاعد القتال بين الجيش وطالبان في عام 2019 كما تواصلت هجمات داعش، مما تسبب في ارتفاع عدد حالات النزوح المرتبطة بالنزاع في أفغانستان إلى 461,000 حالة أغلبها حدثت في الشرق والشمال وشمال شرق البلاد. وكان هناك حوالي ثلاثة ملايين شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي بسبب النزاعات والعنف حتى نهاية السنة وهو أعلى رقم يسجل في أفغانستان.

وكانت حركة طالبان قد سيطرت في 2019 على أكبر مساحة من الأراضي منذ أن بدأت الولايات المتحدة تدخلها العسكري عام 2001. وأدت هجمات داعش-إقليم خراسان على مواقع طالبان في محافظة شابادارا إلى حوالي 25,000 حالة نزوح جديدة خلال شهر مارس. ورغم دعوات الحكومة لوقف إطلاق النار ومحادثات السلام بين طالبان وممثلي الإدارة الأمريكية، شنت مجموعة طالبان هجوما جديدا في شهر أبريل.[249] وأدى النزاع بين قوات الأمن وحركة طالبان إلى 36,000 حالة نزوح في محافظة تاخار خلال شهر يونيو. ومع حلول شهر يوليو، ارتفعت حصيلة القتلى المدنيين إلى أعلى مستوى لها منذ أن بدأت عملية التسجيل عام 2009. وبلغت نسبة الضحايا من الأطفال والنساء 41 في المائة من الضحايا.[250]

وانتشر الاقتتال العنيف ليطال مدينة كوندوز خلال شهر أغسطس متسببا في ما يقارب 22,000 حالة نزوح، الأمر الذي زاد من تفاقم الأزمة الإنسانية التي تشهدها المنطقة بسبب تقييد تنقل مقدمي المساعدات والتشويش على الاتصالات.[251] كما ساهم انعدام الأمن في البلاد بشكل عام في انخفاض عدد المصوتين خلال الانتخابات الرئاسية التي نظمت نهاية شهر سبتمبر. ولم يقبل المرشحون بنتائج الانتخابات، كما لم يتم نشر أية نتائج إلى غاية نهاية السنة.[252] أجّج هذا الوضع غير المستقر، وانهيار جولة أخرى من المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان في شهر سبتمبر، النزاع في أفغانستان وجعله الأكثر دمويَّةً في العالم خلال السنة الماضية.[253] ونتيجة لذلك، كان أكثر من نصف النازحين من الأطفال.[254]

وفي سياق عدم توفر الأمن وتعاظم التحديات السياسية، عاد ما يفوق 3.3 مليون أفغاني من الخارج خلال الفترة ما بين 2012 و2019، معظمهم من باكستان وإيران.[255] ولم تكن كل حالات العودة طوعية، كما أصبح العديد من اللاجئين يعيشون في وضع نزوح داخلي لدى عودتهم. كما يمثل انعدام الحيازة الآمنة للأراضي وقضايا أخرى مرتبطة بها تحديا كبيرا لكل من اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً. كما تسبب ذلك في تكرر النزوح وتفاقم وضع الهشاشة المُستوطِنة الذي يعيش فيه السكان بالفعل.[256]

وعاشت أفغانستان عام 2018 أخطر جفاف شهدته منذ عقود، مما تسبب في أكثر من 371,000 حالة نزوح.[257] وبقيت تداعيات الجفاف مستمرة خلال 2019، مع زيادة انعدام الأمن الغذائي عبر البلاد بسبب ضُعف المحاصيل مما جعل عددا كبيرا من النازحين داخلياً يعانون من الفقر وسوء التغذية.[258] وسُجلت 4,200 حالة نزوح جديدة بسبب الجفاف. كما أجبر انعدام الخدمات والأسواق والحماية الاجتماعية السكان على الانتقال من المناطق القروية إلى المناطق الحضرية، مساهمين بذلك في التوسع السريع للسكن غير النظامي في المدن الرئيسية في البلد.[259]

لاجئون يشقون طريقهم عبر مخيم للروهينغا غمرته المياه في كوكس بازار، بنغلاديش. وفي وقت لاحق، أدت الاشتباكات بين المجتمعات المضيفة ولاجئي الروهينغا في كوكس بازار إلى تدمير الملاجئ في أغسطس/آب.
صورة © اليونيسف/UN0325318/براون، يوليو 2019

وأدت الفيضانات، بما فيها الفيضانات الخاطفة، إلى 111,000 حالة نزوح خلال السنة معظمها حدثت في شهر مارس. وكانت محافظات بادغيس وفرح وهيلماند وهِرات وقندهار الأكثر تضرراً.[260] كما أعاقت مياه الفيضانات عمليات الإغاثة. ويُعتقد أن حوالي 1.2 مليون شخص كانوا في حالة نزوح في نهاية السنة بسبب الكوارث.

باكستان

تم تسجيل أكثر من 16,000 حالة نزوح مرتبطة بالنزاعات والعنف في باكستان عام 2019، منها 15,000 حالة نتيجة تكثيف القصف عبر خط المراقبة الذي يفصل بين الجزء من إقليم كشمير الذي يوجد تحت إدارة الهند والجزء التابع لإدارة باكستان. وأقام الأشخاص الفارون عند الأسر المضيفة أو في المخيمات وعاد معظمهم إلى بيوتهم بعد أسبوع واحد.

وتسببت عمليات العنف الطائفي ضد المجتمعات الهندوسية في مدينة غوتكي وضد المجتمعات المسيحية في كراتشي في نزوح مئات الأسر من محافظة السند.[261] واندلعت مواجهات عبر الحدود بين القوات الأفغانية والقوات الباكستانية في شهر أكتوبر لكن كان من الصعب الحصول على أرقام تتعلق بالنازحين.[262] وفي عام 2017، انتهت النزاعات المسلحة في المناطق الحدودية بين أفغانستان وشمال غرب باكستان، إلا أنه لازال أكثر من 101,000 شخص يعيشون في حالة نزوح شمالي محافظة خيبر باختونخوا مع نهاية 2019 بسبب عمليات إنفاذ القانون.

كما ضرب عدد من الكوارث الطبيعية باكستان خلال السنة، لكن من الصعب الحصول على الأرقام الخاصة بحالات النزوح بسبب الكوارث، وهو ما يجعلنا نعتمد رقما متحفظا يصل إلى 100,000 حالة. ونزح 55,000 شخص من جراء الزلزال الذي ضرب شمال شرق البلاد في شهر سبتمبر، كما تسببت الأمطار الموسمية في 23,000 حالة نزوح خلال يوليو وأغسطس. وأدت الفيضانات وتعرية ضفاف الأنهار إلى إجلاء 10,000 شخص بشكل استباقي في إقليم بلوتشستان في شهر يونيو. وألحق إعصار كيار أضراراً بالمناطق الساحلية متسببا في أكثر من 1,100 حالة نزوح في شهر أكتوبر. كما ألحقت الفيضانات، بما فيها الفيضانات الخاطفة، أضراراً بمواقع النزوح في خيبر باختونخوا في شهر فبراير.[263] وكان أكثر من15,000 شخص يعيشون في وضع نزوح عبر باكستان من جراء الكوارث حتى نهاية السنة.

نيبال

في عام 2019، تم تسجيل121,000 حالة نزوح في نيبال بسبب الكوارث، أكثر من 98,000 منها حدثت بسبب الأمطار الموسمية والفيضانات والانهيارات الأرضية.

وغالبا ما تدفع الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، القادمة من خليج البنغال والتي تتحرك على امتداد السفوح الجنوبية لجبال الهيمالايا، بحوالي 80 في المائة من تساقطاتها السنوية نحو نيبال خلال فترة ثلاثة أشهر.[264] وقد جاءت الأمطار الموسمية لعام 2019 متأخرة على غير عادتها، إلا أنها تسببت منذ نهاية يونيو في أكبر نسبة من التساقطات سُجلت خلال عقد من الزمن. وقطعت الأمطار الغزيرة والفيضانات الطرق الرئيسية وعطلت شبكات الاتصالات، كما حالت دون الوصول إلى السكان المتضررين في السهول الجنوبية لمدهم بالخدمات الطارئة.[265]

كما ألحقت العواصف القوية التي ضربت المحافظات الجنوبية خسائر كبيرة بأقاليم بارا وبارسا وإيلام خلال شهر مارس متسببة في دمار البيوت ونزوح 6,200 شخص. وضربت عاصفة أخرى محافظة كيلالي الغربية في شهر يونيو وأدت إلى 9,500 حالة نزوح وعرقلت جهود الإغاثة.[266]

لايزال العديد من الأشخاص، من بين 2.8 مليون نازح بسبب زلزال جوركا الذي ضرب البلاد عام 2015، يعيشون في وضعية نزوح حتى نهاية 2019 وينتظرون إعادة بناء منازلهم.[267] ويزيد موقع نيبال في ملتقى الصفيحتين التكتونيتين الهندية والأوراسية من تعرضه لخطر الزلازل بشكل كبير. ويُذكّر زلزال جوركا وآثاره على المدى البعيد بالحاجة إلى الاستثمار بشكل كبير في آليات التخفيف من المخاطر خاصة من خلال تطبيق القوانين التنظيمية في مجال البناء وتحديد المناطق الصالحة له لمواجهة مثل هذه الحوادث الشديدة القوة.

سريلانكا

كانت معدلات الأمطار الموسمية في سريلانكا في 2019 أقل من المعتاد، وكان عدد النازحين أقل مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة لذلك.[268] كما تكونت مجموعة من العواصف الصغيرة ابتداءً من شهر سبتمبر وتسببت في فيضانات وانهيارات أرضية وحوالي 45,000 حالة إجلاء. كما ألحقت الأمطار الغزيرة الضرر بأكثر من 136,000 فرد في ست مقاطعات ودمرت العديد من البيوت.[269] وأدت الرياح الموسمية الشمالية الشرقية إلى فيضانات وانهيارات أرضية وإلى 34,000 حالة نزوح شمال، شرق والشمال الأوسط للبلاد وكذا في مقاطعتي سباراغاموا وأوفا خلال شهري نوفمبر وديسمبر.[270] وهطلت ببعض المناطق أمطار فاق معدلها المترين في اليوم الواحد.[271]

وسجلت سريلانكا عددا قليلا نسبيا من حالات النزوح المرتبطة بالنزاع والعنف سنة 2019. وأودت سلسلة من الهجمات الانتحارية المتزامنة نفذها إسلاميون متشددون على الكنائس والفنادق بحياة أكثر من 250 شخصاً خلال الاحتفالات بعيد الفصح في شهر أبريل.[272] وردا على ذلك، قام الجيش بعمليات لمكافحة الإرهاب أدت إلى 1,400 حالة إجلاء في محافظة أمبرا خلال نفس الشهر.[273] كما أجج العنف التوترات بين المجموعات العرقية والدينية المتواجدة في البلاد.[274] وأدت أعمال الشغب المناوئة للمسلمين إلى نزوح حوالي 300 شخص في مدن مينوواجودا ونيكومبو وكورونيغالا خلال شهر مايو ودُمّرت العديد من المساجد والمحلات التجارية والبيوت.

وقد دعت الأمم المتحدة كل الجماعات المعنية إلى العمل معا من أجل وضع حد للهجمات القائمة على الكراهية، وتفادي أية أعمال عنف أخرى في سريلانكا التي لا تزال تعيش وبصعوبة مسلسل المصالحة بعد انتهاء الحرب الأهلية سنة 2009.[275] وكان هناك حوالي 27,000 شخص يعيشون في حالة نزوح مع نهاية السنة من جراء النزاع والعنف، معظمهم يعيش في هذا الوضع منذ الحرب.

الأمريكتان

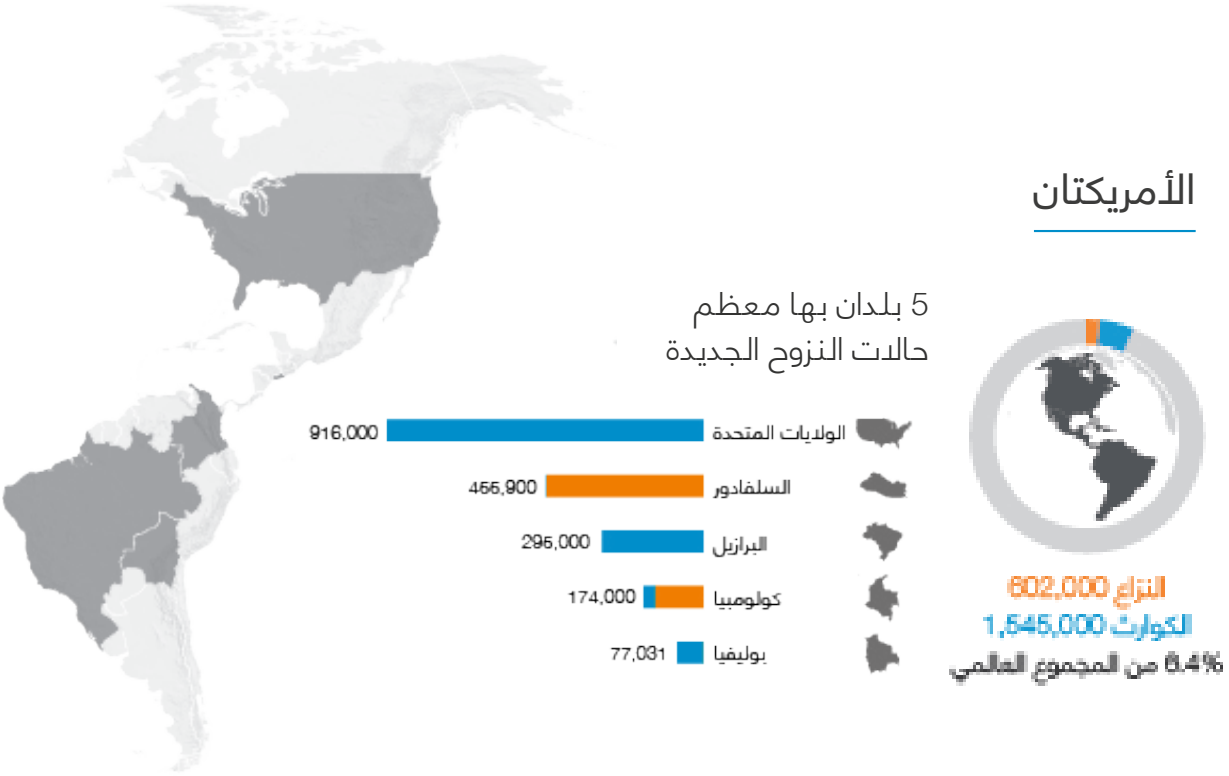

تسببت الفيضانات في أغلب حالات النزوح المرتبطة بالكوارث المسجلة في الأمريكتين في عام 2019 والتي وصلت إلى 1.5 مليون حالة، حيث فاضت الأنهار وأجبرت مجتمعات بكاملها على الفرار (أنظر الشكل 16). كما تسببت حرائق الغابات في نزوح أعداد كبيرة من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وتسببت في حرق مساحات واسعة من غابات الأمازون في كل من البرازيل وبوليفيا. ومن المحتمل جدا أن يكون السكان الأصليون قد نزحوا بسبب حرائق غابة الأمازون إلا أنه يصعب الحصول على معلومات بهذا الشأن.

الأمريكتان منطقتان حضريتان إلى حد كبير ويقطنهما ملايين السكان ممن يعيشون في ظروف ينتشر فيها الفقر وعدم المساواة. وعند وقوع الكوارث، يكون الفقراء والمهمشون الأكثر تضررا من آثارها، بما في ذلك النزوح، كما حدث مع إعصار دوريان عندما ضرب جزر البهاما السنة الماضية (انظر البهاما في دائرة الضوء، الصفحة 61).[276]

وأدى العنف والنزاع إلى 602,000 حالة نزوح جديدة عبر المنطقة، مسجلا رقما أعلى مما سُجل عام 2018 مدفوعا بشكل كبير بارتفاع العنف والإجرام المرتبط بالعصابات المسلحة في أمريكا الوسطى والجنوبية. ويقع جزء كبير من هذا العنف في الوسط الحضري ولا يتسبب في نزوح السكان من مدينة إلى أخرى فحسب، بل قد يؤدي إلى النزوح عبر الحدود.[277] كما تضررت المناطق القروية. وكان حوالي 6.5 مليون شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي نتيجة للنزاع والعنف مع نهاية السنة.

وتتوفر بعض البلدان على آليات للرصد لقياس أسباب ودوافع وآثار النزوح وفهمها، إلا أنه يصعب في بلدان أخرى تقديم صورة شاملة عن هذه الظاهرة.[278] وينبغي اعتبار جل الأرقام المتعلقة بالنزوح المرتبط بالعنف أنها دون الواقع، لاسيما الأرقام المتعلقة ببلدان أمريكا الوسطى، حيث تكون منظمات المجتمع المدني، في غالب الأحيان، هي التي تقوم بجمع البيانات في غياب مبادرات حكومية مُمنهجة. إلا أنه حدث بعض التقدم مؤخرا في بعض البلدان مثل السلفادور التي اعتمدت قانونا بشأن النزوح الداخلي في بداية 2020، كما هو الأمر بالنسبة للمكسيك التي تُعد حاليا قانونا مماثلا.

سيكون ردم الهوة في مجال البيانات عبر المنطقة أمرا حاسما، ليس فحسب لفهم النزوح الداخلي في حد ذاته، ولكن كذلك لفهم علاقته بحالات الهروب عبر الحدود وأشكال الهجرة الأخرى، كما هو الشأن بالنسبة لفنزويلا (أنظر فنزويلا في دائرة الضوء، الصفحة 59).

أمريكا الشمالية

سجلت **الولايات المتحدة الأمريكية** أكثر من 916,000 حالة نزوح جديدة مرتبطة بالكوارث في 2019، وهو ما يمثل حوالي 60 بالمئة من المجموع على مستوى الإقليم، وقعت معظمها بسبب العواصف وحرائق الغابات. وقد أدى إعصار دوريان إلى إجلاء أكثر من 450,000 شخص في ولايات كارولاينا الشمالية والجنوبية وفلوريدا وفيرجينيا وجورجيا ما بين أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر، وتسببت حرائق الغابات في نزوح 423,000 شخص، 400,000 منهم نزحوا داخل ولاية كاليفورنيا خلال شهر أكتوبر.

وتسبب حريق شب في مقاطعة سونوما في أكبر نزوح في الولاية، حينما تلقى 190,000 شخص الأمر بالإخلاء في 24 من أكتوبر. وقد دمرت النيران مع تقدمها 176 بيتا.[279] وأدى حريق في مقاطعة لوس أنجلوس إلى نزوح أكثر من 100,000 شخص

في وقت سابق من الشهر. وتعلمت السلطات من الحرائق المدمرة التي حدثت في 2017 و2018، ووضعت عددا من التدابير لمساعدة رجال المطافئ على احتواء النيران.[280] وبالنظر إلى أن الأجهزة الكهربائية سبق وأن تسببت في اندلاع الحرائق خلال السنوات السابقة، تم قطع الكهرباء على 940,000 بيت ومنشأة اقتصادية في كاليفورنيا الشمالية للحد من ذلك الخطر.[281]

وتسببت الفيضانات في 20,000 حالة نزوح من نبراسكا إلى ميشيغان ومن إلينوي إلى أوكلاهوما خلال النصف الأول من السنة، حيث أدت تساقطات تكاد تكون قياسية إلى فيضان أنهار ميسوري ومسيسيبي وأركنساس.[282] وهطل ما يزيد على كمية شهر من التساقطات في يوم واحد في بعض الولايات. وغمرت المياه ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية.[283] كما طلبت 11 ولاية على الأقل الاستفادة من التمويل الفدرالي المخصص للكوارث لفائدة أكثر من 400 مقاطعة.[284] وضربت أربعة أعاصير ولاية أوهايو في شهر مايو ودمرت أكثر من 2,000 بيت متسببة في نزوح 5,800 شخص. وكان 2,000 شخص لا يزالون يعانون من صعوبات للعثور على مكان يأويهم بعد مرور ثلاثة أشهر.[285]

وغالبا ما تكون معظم حالات النزوح في الولايات المتحدة الأمريكية في شكل عمليات إجلاء استباقية تنظمها وكالات إدارة مخاطر الكوارث على المستوى الفدرالي أو على مستوى الولايات. كما توجد برامج دعم متنوعة لفائدة الأشخاص المتضررين من الكوارث، بما في ذلك النازحين. وعلى سبيل المثال، تقدم الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ الدعم في شكل مساكن مؤقتة ومساعدات مالية.[286] إلا أن الأشخاص الذين دمرت بيوتهم لا يزالون يواجهون آثار الكوارث على المدى البعيد، ويجد الكثيرون منهم صعوبات كبيرة لتحمل تكلفة إعادة البناء إلى درجة أن بعضهم لا يستطيع القيام بذلك قبل حدوث الكارثة التالية.[287] ومع نهاية عام 2019، كان هناك 37,000 شخص لا يزالون يعيشون في وضع نزوح في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الكوارث.

وأدت ثمان وثلاثون كارثة، أغلبها في شكل عواصف وفيضانات وحرائق غابات، إلى نزوح أكثر من 41,000 شخص في **كندا** عام 2019.

ما تسبب ذوبان الثلوج في فصل الربيع والأمطار الغزيرة في فيضان الأنهار الكبيرة والبحيرات في مقاطعة كيبيك، وغمرت المياه أكثر من 9,000 بيت وأدت إلى إجلاء أكثر من 10,000 شخص في 310 بلدية.[288]

وأججت الرياح القوية حرائق الغابات الشديدة في مقاطعة ألبرتا الوسطى في شهر مايو، متسببة في 11,000 حالة إجلاء.[289] وأتى أكبر تلك الحرائق، وهو حريق شكيغ كريك، على حوالي 280,000 هكتارا من الأراضي. وبدأ السكان يعودون إلى ديارهم بعد إطفاء الحرائق، إلا أنه تم إغلاق المدارس في بعض المناطق خلال باقي السنة.[290] وضرب إعصار دوريان شبه جزيرة نوفا سكوتيا على الساحل الأطلسي في شهر سبتمبر، ولكن بقوة أقل بكثير منه في دول أخرى. وتم تسجيل حوالي 200 حالة نزوح.

وقد تم تسجيل ثلث حالات النزوح بسبب الكوارث في كندا لدى مجتمعات الأمم الأولى. وتتوفر الحكومة الفدرالية على خطط للعمل مع مجتمعات الأمم الأولى وحكومات المقاطعات والحكومات الإقليمية لتحسين تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارة عمليات الإجلاء الاستباقية.[291] كما تشمل ميزانية 2019 كذلك حوالي 300 مليون دولار كندي (215 مليون دولار أمريكي) على خمس سنوات لمساعدة مجتمعات الأمم الأولى على الاستعداد للطوارئ والتخفيف منها والتصدي لها.[292]

الشكل 16: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاعات والعنف والكوارث في الأمريكتين (2009-2019)

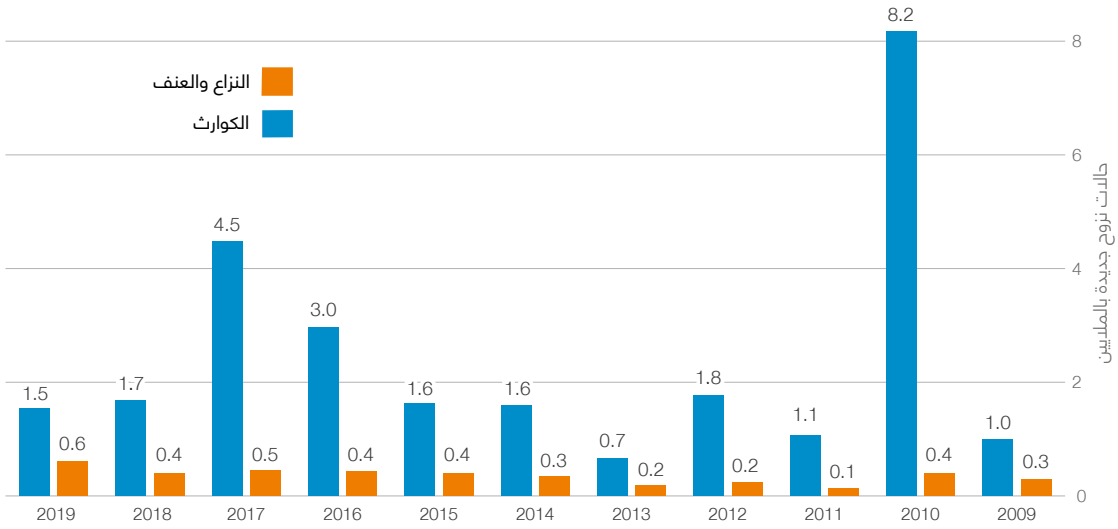

منطقة بحر الكاريبي

كان إعصار دوريان أقوى إعصار يضرب **جزر البهاما** منذ أن بدأ تسجيل قوة الأعاصير، والأعتى على مستوى العالم في عام 2019.[293] وأحدثت هذه العاصفة المصنفة من الدرجة الخامسة دمارا غير مسبوق وتسببت في 9,800 حالة نزوح جديدة عبر الأرخبيل. وتضررت بشكل خاص المجموعات المهمشة المنحدرة من هايتي التي تعيش في تجمعات سكنية غير رسمية (أنظر جزر الباهاما في دائرة الضوء، الصفحة 61).

وزاد تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في **هايتي** في 2019.[294] وأدى تظافر الشعور بالاستياء إزاء الحكومة وارتفاع الأسعار بسبب خفض قيمة العملة الوطنية الغورد وتراجع مستوى المعيشة إلى تأجيج المظاهرات والاضطرابات الاجتماعية على مستوى البلد ككل، الأمر الذي أدى إلى 2,100 حالة نزوح جديدة. وكانت تلك أول مرة يُسجل فيها النزوح المرتبط بالنزاع والعنف بالبلد.[295] ووُضعت المتاريس في الشوارع، وهوجمت البيوت والمتاجر، كما وقعت اصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين في العاصمة، بوروبرانس، ومحافظة أرتيبونيت، ومحافظات الشمال والغرب والجنوب.[296]

كما استغلت العصابات الإجرامية انعدام الأمن وظروف قوات الأمن، التي تعمل فوق طاقتها، لتوسيع نشاطها وشن مجموعة من الهجمات أدت إلى حدوث حالات نزوح.[297] وتدهور الوضع أكثر في الجزء الثاني من السنة، وادعت منظمات حقوق الإنسان أن للحكومة يد في أعمال العنف وحذرت كل الأطراف من مغبة التصعيد.[298]

وأدت الكوارث، لاسيما منها العواصف والفيضانات، إلى 1,200 حالة نزوح في 2019، بعدد أقل مقارنة بالسنوات السابقة. إلا أن عشرات الآلاف كانوا لا يزالون يعيشون في وضع نزوح مع 31 ديسمبر من جراء الكوارث التي حدثت في السنوات السابقة. كما استمر حوالي 33,000 شخص في وضع نزوح عبر 22 موقعا بعد زلزال 2010 المدمر، بسبب تأخر الإعمار بالنسبة للعديدين منهم.[299]

ويثير الوضع الإنساني العام في هايتي القلق بشكل بالغ. ولا تستطيع المستشفيات وخدمات الطوارئ والحماية المدنية ودور الأيتام أن تشتغل بكامل قدراتها بسبب نقص الوقود، والمياه الآمنة، وخدمات أساسية أخرى. كما عرقل استمرار انعدام الأمن والاحتجاجات وصول وكالات المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.[300]

أمريكا الوسطى

أدى عنف عصابات تجارة المخدرات ومجموعات شبه العسكرية والحراس غير النظاميين إلى 7,100 حالة نزوح جديدة في **المكسيك** في عام 2019، إلا أنه ينبغي اعتبار هذا الرقم دون الواقع. وحدثت معظم حالات النزوح في ولايات تشياباسوشيوا واودورانجو وغيريرو وميتشواكانو واكساكا وسينالوا. ووقع واحد من أهم أحداث النزوح في غيريرو في شهر يناير، عندما بدأت مجموعة إجرامية، تعرف باسم لوس كويرنودوس، في إطلاق النار والقيام بعمليات النهب في مدينة كواهيوتلا، متسببة في أكثر من 1,100 حالة نزوح.[301]

كما زاد عدد الأشخاص الذين يصلون لحدود الولايات المتحدة الأمريكية فارّين من العنف.[302] وكان الوضع في كويدادخواريس مثيرا للقلق بشكل كبير، نظرا لأن العديد من الأشخاص الذين يرغبون في طلب اللجوء كانوا يعيشون في الخيام في الشوارع. وأزالت السلطات المحلية الأشخاص الذين نصبوا خيامهم بالقرب من الجسور الدولية الثلاثة مشيرة إلى أنهم تم إيواؤهم في ملجأ جماعي تديره مؤسسة خيرية دينية.[303] وكان نصف هؤلاء الأشخاص من الأطفال والشباب دون سن 18، وأغلبهم أتوا من ولاية ميتشواكان.[304]

لا تتوفر المكسيك على سجل للأشخاص النازحين داخلياً، ونظرا لغياب التقييمات والبيانات يصعب فهم أنماط النزوح فهما كاملا وتقييم حوادث النزوح صغيرة الحجم وتفكيك العلاقة بين النزوح الداخلي وعمليات التنقل عبر الحدود والعودة. كما أن منظمات المجتمع المدني ترصد أحداث النزوح الأكبر حجما استنادا إلى تقارير وسائل الإعلام.[305]

إلا أن الجهود لإنشاء قاعدة بيانات أقوى تعززت خلال السنة الماضية عندما نشرت الحكومة تقريرا شاملا يعرض التحديات الوثيقة الصلة بتقييم النزوح الداخلي المرتبط بالعنف في البلد. كما أن التحليل ألقى الضوء على فرص تحسين قياس حجم النزوح وأنماطه وآثاره باستعمال السجلات المتوفرة.[306]

ويعتبر هذا التقرير دليلا على التزام الحكومة بشكل أكبر لفهم ومعالجة ظاهرة النزوح التي تمثل دينا تاريخيا تجاه مئات الآلاف إن لم يكن الملايين من الأشخاص في وضع نزوح داخلي. ويأتي هذا التقرير ليضاف لمناقشة البرلمان لقانون فدرالي حول النزوح الداخلي، وهي مناقشة متواصلة منذ أبريل 2018.[307] وينبغي السير قدما انطلاقا من هذا الزخم الذي يعد بتغيير إيجابي بعد عقد من الزمن زاد خلاله حجم التحدي بوتيرة أسرع من وتيرة المبادرات السياسية لمعالجته.[308]

جيريمياس ضحية أخرى للنزاع طويل الأمد في كولومبيا. وبعد أن نزح من مزرعته، انتقل إلى مدينة كالي، حيث تلقى تعويضاً حكومياً وبدأ عملاً تجارياً صغيراً.
الصورة: UARIV، كولومبيا، 2019.

حدث القليل من الكوارث نسبيا في المكسيك في 2019 بالمقارنة مع السنوات السابقة، وتم تسجيل 16,000 حالة نزوح جديدة. وكان ربعها في شكل إجلاءات استباقية للتصدي لإنذار خاطئ بوقوع تسونامي في ولاية تشياباس الجنوبية في شهر نوفمبر. وأدى كل من إعصار لورينا والعاصفة الاستوائية ناردا على التوالي إلى نزوح 2,200 و2,000 شخص على ساحل المحيط الهادي. كما تسببت حرائق الغابات في إخلاء 2,100 شخص في ولاية فيراكروز في شهر مارس، و1,600 شخص في باخا كاليفورنيا في شهر أكتوبر.

أثارت أزمة النزوح في **المثلث الشمالي** من أمريكا الوسطى ووضع حقوق الإنسان انتباه وسائل الإعلام بشكل متزايد في 2019، لاسيما بعد توقيع غواتيمالا والسلفادور وهندوراس على اتفاقيات "البلد الثالث الآمن" مع الولايات المتحدة الأمريكية.[309] وبمقتضى هذه الاتفاقيات، لا يمكن لأي شخص أن يسعى للذهاب إلى الولايات المتحدة لطلب اللجوء هناك قبل أن يطلبه في إحدى هذه الدول. وهو ما يثير الانشغال بخصوص الحماية، لأن الأشخاص الفارين من العنف في بلدانهم الأصلية قد يتم إعادتهم إلى مناطق غير آمنة قد لا يتاح لهم فيها خيار آخر غير العيش في حالة نزوح داخلي.[310]

ولا يتوفر إلا القليل من البيانات المتينة للاستناد إليها في تحليل أسباب ودوافع النزوح الداخلي وآثاره، والتحركات عبر الحدود وحالات العودة إلى **المثلث الشمالي من أمريكا الوسطى**، وهناك حاجة ملحة لتدارك هذه النواقص.[311] فلا الحكومات ولا وكالات المساعدات الإنسانية في غواتيمالا تجمع أو تنشر المعلومات المرتبطة بالنزوح الداخلي بسبب النزاع والعنف بشكل مُمنهج، إلا أن الدلائل تشير إلى أن العنف، المرتكب من طرف العصابات الإجرامية والمجموعات المسلحة المجهولة الهوية ضد أصحاب الحقوق من ملاك الأراضي والنشطاء السياسيين، قد أجبر السكان على الفرار من بيوتهم.[312]

ولا يتوفر السلفادور على سجل وطني، إلا أن منظمات المجتمع المدني تجمع البيانات حول النزوح الداخلي، للاسترشاد بها في برامجها للمساعدات والدعم بشكل خاص. ويبدو من النتائج المستخلصة من إحدى الدراسات أنه تم تسجيل 454,000 حالة نزوح جديدة في 2019. وتعتبر التهديدات والابتزاز والاغتيالات على أيدي العصابات الإجرامية الأسباب الرئيسية وراء ذلك.[313] ويعزى هذا الارتفاع الكبير، مقارنة بالسنوات السابقة، في جزء منه إلى تغير في المنهجية.

اعتمدت الحكومة قانونا حول النزوح الداخلي في أوائل 2020، وهو ما أعطى الأمل في تدارك بعض النواقص في مجال البيانات.[314] وجاءت هذه الخطوة بعد قرار أصدرته المحكمة الدستورية في يوليو 2018 أقر رسميا بوجود الظاهرة في البلد وأمر الحكومة بإعداد التشريع الملائم. ويقضي القانون بوضع سجل للأشخاص النازحين وهو ما سيحسن من قدرة الحكومة على قياس وفهم هذا التحدي المتعاظم والتحرك لمعالجته.

كما أقرت حكومة **الهندوراس** منذ فترة طويلة بوجود النزوح الداخلي، وأنشئت في 2013 اللجنة المشتركة بين الوكالات لحماية النازحين بسبب العنف.[315] كما أن البلد في طور إعداد قانون حول النزوح الداخلي منذ 2016، لكن لم تتم المصادقة على النسخة النهائية منه بعد.[316] وتقضي مسودة القانون بإنشاء سجل، وهناك حاجة ماسة إليه، للأشخاص النازحين داخلياً وللممتلكات المهجورة، بالنظر إلى استحالة الحصول على أية بيانات حول حالات النزوح الجديدة خلال السنة الماضية، رغم وجود ما يبرهن على حدوث العنف. كما أنه لا يمكن الجزم بعدد الأشخاص الذين التحقوا بما سمي "بالقوافل" والذين قصدوا حدود الولايات المتحدة الأمريكية والذين كانوا نازحين داخلياً في وقت سابق.

وتصاعدت الأزمة السياسية والأمنية التي بدأت في أوائل عام 2018 في **نيكاراغوا**. وقتل مئات الأشخاص وجرح الآلاف، كما تم اعتقال المتضررين بشكل تعسفي وتم الإبلاغ عن العديد من الأشخاص كمُختطفين.[317] وقد وردت تقارير متعددة على مر الأعوام حول مجموعات مسلحة تهاجم مجتمعات السكان الأصليين لدفعهم للنزوح ومصادرة أراضيهم لاستخدامها لأغراض زراعية غير قانونية.[318] وتسبب العنف وانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان في موجات من التحركات عبر الحدود نحو دول أخرى في المنطقة، إلا أنه يستحيل تقدير عدد الأشخاص النازحين داخلياً.

أمريكا الجنوبية

بالرغم من التوقيع على اتفاق سلام في 2016 في كولومبيا بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، وهي أهم مجموعة لحرب العصابات، تواصل النزوح الداخلي بلا هوادة في عام 2019. وتم تسجيل 139,000 حالة نزوح جديدة مقابل 145,000 في عام 2018 و139,000 في عام 2017. وكانت محافظتا تشوكو ونارينيو الأكثر تضررا، تليهما قرطبة ونورتي دي سانتاندير وفالي ديل كاوكا.

وتشارك في النزاع الجاري مجموعات شبه عسكرية يمينية ومجموعات تجار المخدرات كمجموعات الدفاع الذاتي غيت أنيستا وغالف كلان، وجيش التحرير الوطني اليساري بالإضافة إلى المنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية، والذين يقاتلون للسيطرة على الأراضي والموارد وممرات تجارة المخدرات. كما أُجبر 28,000 شخص على البقاء معزولين في أماكنهم خلال السنة، حيث وجدت مجتمعات بكاملها نفسها محاصرة بين النيران وغير قادرة على التحرك.[319] وتعيش معظم هذه المجتمعات في محافظة تشوكو على ساحل المحيط الهادي المتنازع عليها بقوة.

وفي بعض الأحيان، سُجلت حالات للنزوح والعزل على الرغم من الإنذارات التي أصدرها مكتب أمين المظالم بوقوع هجمات وشيكة، مما يكشف عن فداحة الثغرات في مجال الإجراءات الاستباقية والاستجابة للإنذارات المبكرة من هذا القبيل.[320] وهو ما يدل أيضا على حجم التحدي الذي لا تزال كولومبيا تواجهه لبناء الأمن والاستقرار. كما أن الحكومة ليس لها وجود في العديد من مناطق البلاد، وهو ما استغلته الجماعات المسلحة لتوسيع سيطرتها على المزيد من الأراضي. وتتواصل عمليات اغتيال الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بلا هوادة، إذ سُجلت 253 عملية اغتيال عام 2019 ليرتفع عددها إلى 817 اغتيالا منذ توقيع اتفاق السلام.[321]

وتسببت الفيضانات والانهيارات الأرضية وحرائق الغابات والعواصف في أكثر 35,000 حالة نزوح في كولومبيا سنة 2019. وأدت الفيضانات في مقاطعة بوتومايو إلى إجلاء أكثر من 11,000 شخص خلال شهر يونيو، كما تضررت جراء ذلك كل من انتيوكيا وماغدالينا ونارينيو بين شهري سبتمبر وديسمبر. وتسببت الأمطار الغزيرة في تشوكو في نهاية فبراير في فيضان ستة أنهار ملحقة الضرر بما يناهز 31,000 شخصا، ولم يكن من الممكن التثبت من عدد النازحين.[322]

وبقي الوضع في **فنزويلا** مثير للقلق خلال عام 2019، وفر 4.9 مليون شخص من البلاد مع نهاية شهر مارس 2020.[323] ولم يكن ممكنا معرفة عدد النازحين داخلياً قبل عبور الحدود أو عدد النازحين داخل البلاد. ويحول هذا النقص، إلى جانب ثغرات أخرى كبيرة في البيانات، دون فهم دقيق للأسباب والدوافع والأنماط والآثار المترتبة عن أكبر أزمة للهجرة في تاريخ أمريكا اللاتينية الحديث (أنظر فنزويلا في دائرة الضوء، ص 59).

وتسببت أزيد من 500 كارثة في 295,000 حالة نزوح جديدة في البرازيل، وهو ما جعلها إحدى البلدان الأكثر تضررا في المنطقة. وحدثت معظم الحالات نتيجة للفيضانات والانهيارات الأرضية. كما حصلنا كذلك على إحصاءات حول الظواهر بطيئة التطور كظاهرتي الجفاف والتعرية الساحلية اللتان تسببتا على التوالي في 6,100 و240 حالة نزوح. ومع حلول موسم الجفاف، دمرت الحرائق ما يفوق 50,000 هكتار من غابة الأمازون الاستوائية. وليست هناك أرقام متاحة حول النزوح، إلا أن الدلائل تشير إلى أنه لحق ضرر كبير بالمجتمعات الأصلية من جراء الحرائق.[324]

وتمثل الكوارث في **البرازيل** تحديا مستمرا، إلا أن مقاربة البلد في إدارة هذه التحديات تغيرت بشكل كبير منذ 2011، حين غمرت مياه الفيضانات مدينة ريو دي جانيرو والمناطق المحيطة بها. حيث تم اعتماد سياسات وآليات ومعايير جديدة لتوجيه وتنسيق جهود الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها والاستجابة لها. كما اعتمد البرلمان في 2012 قانونا يتضمن السياسة الوطنية للحماية والدفاع المدني، الذي نص على وضع نظام متكامل لمعلومات الكوارث المعروف اختصار بـ (S2ID).[325] وهو ما حسن بشكل كبير من التنسيق والشفافية والوصول إلى البيانات الوطنية المجمعة. ويوفر هذا النظام بيانات حول البيوت المدمرة والنزوح والنزوح الداخلي، لكن المقومات التي يتيحها لم تستغل بشكل كامل لقياس النزوح الناجم عن الكوارث.[326]

كما يصعب تقييم أشكال النزوح الأخرى. ويعتقد أن العنف المرتبط بالإجرام والعصابات يتسبب في نزوح الأشخاص، لا أنه لا تتوفر أية أرقام في هذا الصدد.[327] كما أن هناك دلائل تشير إلى أن مشاريع التنمية تتسبب بدورها في النزوح لكن يكاد يكون الحصول على البيانات بنفس الدرجة من الصعوبة.[328]

تسببت الكوارث صغيرة الحجم في حدوث 10,000 حالة نزوح جديدة في **بيرو** في عام 2019. وأدى زلزال وقع في محافظة لوريتو الشمالية إلى نزوح حوالي 4,300 شخص خلال شهر مايو، كما نزح 2,600 شخص في شهر يناير بسبب الأمطار الغزيرة في محافظة سان مارتان الوسطى، بالإضافة إلى 1,200 حالة نزوح حدثت في شهر يوليو من جراء انفجار بركان أوبيناس في جنوب البلاد.[329]

وكان من المتوقع أن تمنح الانتخابات الرئاسية التي نُظمت في **بوليفيا** خلال شهر أكتوبر إيفو مورالیس ولاية رابعة على التوالي، لكن تم التنازع حول نتائج الانتخابات مما أدى إلى احتجاجات واسعة. وسرعان ما تصاعدت الاحتجاجات لتأخذ شكل مظاهرات وأعمال شغب وإضرابات أكبر حجما أجبرت مورالیس على تقديم استقالته في الشهر الموالي.[330] وكان من الصعب الحصول على أرقام بهذا الشأن، لكن العنف تسبب في على الأقل 30 حالة نزوح عندما تعرضت البيوت للتدمير.

منظر للأضرار الناجمة عن إعصار دوريان من الفئة الخامسة في مارش هاربور، جزيرة أباكو العظمى، جزر البهاما. الصورة: الأمم المتحدة.
صور/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/مارك غارتن، سبتمبر/أيلول 2019

كما أن البلاد تعرضت لظروف مناخية قاسية، شملت أمطار طوفانية وعواصف مصحوبة بالبَرَد والصواعق بين شهري يناير وأبريل. وهو ما تسبب في فيضانات واسعة أدت إلى 77,000 حالة نزوح في مقاطعات تشوكياساكا وكوشابامبا ولاباز. وتضررت آلاف المساكن أو دمرت، ولحق الضرر بالمحاصيل الزراعية والطرق والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي. وتلقت الأسر التي فقدت منازلها دعما لإعادة بنائها، مما مكنها من العودة بعد بضعة أشهر من نزوحها.[331] كما نشبت حرائق غابات في منطقة الأمازون إلا أن أرقام النزوح غير متوفرة.

ولحق ضرر كبير بالبلدان المتواجدة في اتجاه جنوب حوض ريو ديل لا بلاتا من جراء أمطار غزيرة وفيضانات غير معتادة في عام2019.[332] وبلغت مياه نهر **بارغواي** أعلى مستوياتها منذ حوالي 50 سنة،[333] وتسببت الفيضانات الناتجة عن ذلك، والتي طالت عدة أحياء من العاصمة أسونسيون، في جل حالات النزوح المسجلة على المستوى الوطني والتي بلغت 54,000 حالة.

وعزلت الأمطار والفيضانات كذلك آلاف الأسر في محافظة ألتو باراغواي بين شهر مارس وشهر يوليو.[334] وتضررت المحاصيل والبنيات التحتية وعطلت سبل العيش.[335] وفي الأجزاء التي استحال الوصول إليها برا من منطقة تشاكو كان من الضروري تقديم المساعدات الأولى باستخدام طائرات المروحية. كما لم تتوفر ملاجئ الطوارئ التي أتيحت للنازحين إلا على القليل من مرافق الصرف الصحي، وكانت بعض العائلات التي فقدت كل أمتعتها تعيش في ملاجئ مؤقتة في الساحات العمومية.[336]

وتضافرت عقود من قطع أشجار الغابات، وتحويل مجرى الأنهار وأنشطة بشرية أخرى لتزيد من حدة الفيضانات في البارغواي.[337] وشرعت الحكومة في بناء حواجز لحماية بعض المناطق المتواجدة على ضفاف الأنهار وتستثمر في آليات رصد الفيضانات وأنظمة الإنذار المبكر.[338]

كما تسببت الفيضانات في حوالي 23,000 حالة نزوح في **الأرجنتين**. وكانت الأقاليم الشمالية تشاكو وكوريانتيس وإنتريريوس وسانتافي وسانتياغو ديل إستيرو وتوكومان الأكثر تضرراً. وأعلنت الحكومة الإقليمية في سانتافي عن حالة الطوارئ الزراعية.[339]

وسجلت **الأورغواي** حوالي 22,000 حالة نزوح جديدة بسبب الكوارث في عام 2019، نتجت أغلبها عن الفيضانات وحرائق الغابات. ووُصفت الفيضانات في شهر يناير على أنها الأسوأ منذ 30 سنة. وتطلب تراجع مياه الفيضانات أكثر من 10 أيام في سبع مقاطعات وأكثر من 20 يوما في أربع مقاطعات أخرى.[340] وتسببت سلسلة من الكوارث أصغر حجما في النزوح عبر19 محافظة من مجموع 20 محافظة في البلد.[341]

وبفضل الآلية الحكومية للرصد الشامل لمخاطر الكوارث وآثارها، تتسم أرقام النزوح في الأورغواي بمتانتها. ويتتبع هذا النظام الأضرار والخسائر المترتبة عن الكوارث بما في ذلك عدد الأشخاص النازحين خلال عمليات الإجلاء الطوعية وتلك التي تمت بمساعدة الحكومة.[342]

في دائرة الضوء

فنزويلا

الخطوات الأولى لسد نقص البيانات

تتخبط فنزويلا في أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية منذ عام 2014، وهو ما دفع ما يقارب 15 في المائة من السكان إلى مغادرة البلاد في أكبر هجرة في تاريخ أمريكا اللاتينية الحديث.[343] ومع استمرار تفاقم الأزمة، يتواصل هروب السكان إلى البلدان المجاورة بحثا عن ظروف عيش أفضل. وهاجر أكثر من 4.9 مليون شخص مع حلول مارس 2020.[344]

ولا يُعرف عدد الذين عبروا الحدود بعد أن كانوا نازحين داخلياً، ولا عدد الذين قد يكونون أجبروا على النزوح ممن بقي منهم في فنزويلا. هناك معلومات أوفر عن ما يحدث خارج البلد، إلا أنه لا يزال من الصعب الوصول إلى فهم واضح لما يدفع السكان للهروب داخل الحدود وخارجها أو إلى أي مدى تكون هذه التحركات طوعية أو قسرية. وفي غياب توفر البيانات، يصبح من المستحيل أساساً تقدير حجم النزوح الداخلي أوحدته في فنزويلا. والدلائل الوحيدة المتوفرة دلائل غير موثوقة، إلا أن خطورة الوضع تستدعي إيلاء الموضوع اهتماما أكبر.

بدأت الأزمة في فنزويلا في عام 2010 خلال السنوات الأخيرة من حكم هوغو شافيز، واشتدت في 2014، عاما واحدا بعد أن أصبح نيكولاس مادورو رئيسا للبلاد. وفي بلد يعتمد على النفط بشكل كبير، ألحق انخفاض أسعار النفط الخام ضررا جسيما بالاقتصاد وأعاق ضُعف الصيانة والاستثمار الإنتاج بشكل متزايد.[345] كما أن العقوبات الدولية عمقت الأزمة وأدت إلى انتكاسة اقتصادية حادة اتسمت بالتضخم المفرط وانهيار في صادرات النفط وسلع أساسية أخرى. وانكمش الناتج المحلي الاجمالي من 323.6 مليار دولار سنة 2015 إلى 70.1 مليار دولار مع نهاية 2019، كما ارتفعت نسبة التضخم بأسرع وتيرة عرفها تاريخ العالم الحديث.[346] ورافق ذلك أزمة سياسية واجتماعية وإنسانية ما فتئت تزداد تفاقما وتدفع بالسكان للتنقل بأعداد كبيرة (أنظر الشكل 17).[347]

وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل مهول متسببة في مستويات عالية لسوء التغذية. كما تضاعفت نسبة نقص التغذية حوالي أربع مرات من 6.4 بالمائة بين 2012 و2014 إلى 21.2 بالمائة بين 2016 و2018.[348] كما تنتشر كذلك حالات ندرة المياه. إذ تتزود فئات عريضة من المجتمع بالماء أقل من مرة واحدة في الأسبوع، ولذلك أثر غير متناسب على الفئات الهشة كالأطفال والنساء الحوامل والنساء المرضعات والأشخاص المسنين.[349] كما تسببت قلة الدواء وضعف الخدمات الصحية في ارتفاع معدلات الوفيات وعودة بعض الأوبئة مثل الخناق والحصبة والملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية.[350]

كما أثرت حالات انقطاع الكهرباء بشكل مستمر على الرعاية الصحية وعلى خدمات أخرى، وتركت ملايين السكان أحيانا بدون كهرباء، وبدون ماء صالح للشرب أو خدمات الاتصال، مما أدى إلى انتشار الفوضى في المدن.[351] وكان حوالي سبعة ملايين شخص، أي 21.7 بالمائة من سكان البلد، في حاجة للمساعدات الإنسانية مع نهاية شهر أغسطس 2019.[352]

كما أن الإحصائيات حول العنف في فنزويلا لا تبعث على الاطمئنان. إذ صنفت فنزويلا على أنها البلد الأكثر عنفا في أمريكا اللاتينية والكاريبي منذ 2017، وتسجل أعلى معدلات جرائم القتل في المنطقة.[353] وفي بعض المناطق، لا سيما المناطق التي لها حدود مع كولومبيا، تلجأ الجماعات المسلحة غير النظامية بما فيها الجماعات شبه العسكرية والعصابات الإجرامية ومجموعات حرب العصابات الكولومبية، إلى استخدام العنف والتخويف لإحكام سيطرتها على السكان.

ويمثل كل ما سبق سياقا يدفع إلى النزوح الكثيف داخل حدود فنزويلا وخارجها، لكن ندرة المعلومات حول تحركات السكان داخل البلد تحد من فهمنا للدور الذي يلعبه كل واحد من هذه العوامل. ومن الممكن تماما، بل من المحتمل إلى حد كبير بأن يكون هناك نزوح داخلي بأعداد كبيرة يتم دون أن يُبلغ عنه.

الشكل 17: الناتج المحلي الإجمالي لفنزويلا مقابل اللاجئين والمهاجرين

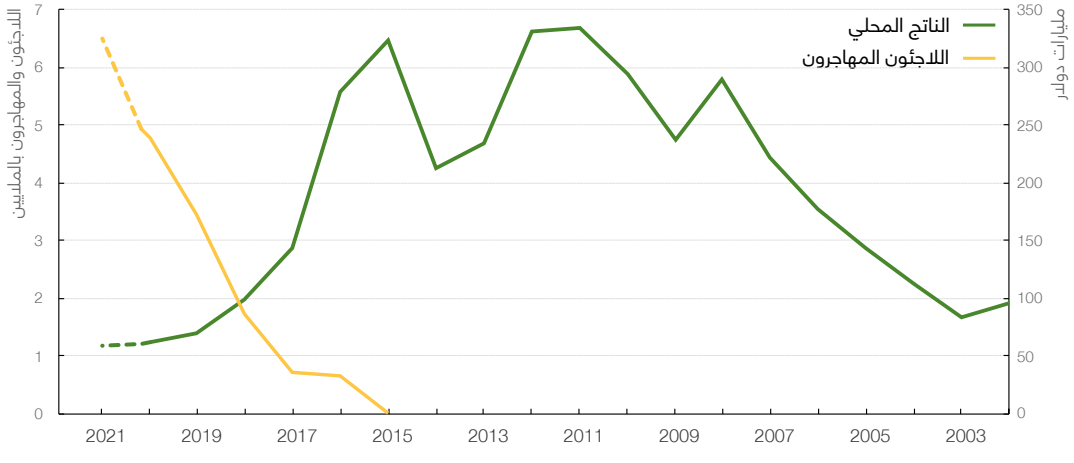

المصدر: R4V, https://r4v.info/es/situations/platform, IMF 2020

الشكل 18: أزمات النزوح الكبرى على الصعيد العالمي واللاجئين والمهاجرين الفنزويليين للمقارنة

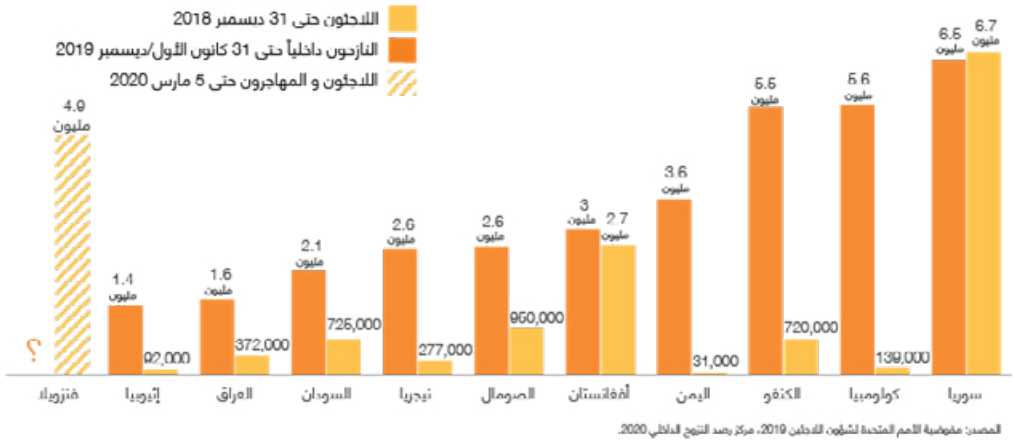

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2019، مركز رصد النزوح الداخلي 2020.

إلا أن حجم التنقل عبر الحدود، الموثق بشكل جيد، وصل إلى مستوى غير مسبوق. ومن الجدير بالذكر أن رقم أكثر من 4.9 مليون نازح مع نهاية مارس 2020 لا يشمل العديد من الذين لم يُسجلوا أنفسهم لدى السلطات ويعبرون حدود فنزويلا السهلة الاختراق بشكل سري كل يوم.[354] وإذا ما استمر نفس التوجه، سيكون 6.5 مليون شخص قد غادروا البلاد مع نهاية 2020.[355]

ومقارنة بفنزويلا تبقى سوريا، التي تعاني من حرب أهلية منذ تسع سنوات، البلد الوحيد الذي يسجل عددا أكبر من الأشخاص الذين يفرون من بلدهم، وهو ما يعكس الوضع الفريد من نوعه لفنزويلا كأزمة من بين أكبر أزمات النزوح القسري في العالم. ففي دول أخرى، مثل أفغانستان وميانمار ونيجيريا وجنوب السودان، تكون أغلب حالات النزوح الداخلي والعابر للحدود ناتجة عن النزاعات الجارية في مناطق محددة عوض أن تكون نتيجة لوضع أشمل يتسم بالانهيار الاقتصادي وانعدام الأمن (أنظر الشكل 18).

بالنسبة للبلدان التي تتوفر فيها بيانات حول الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين، يقارن الرسم البياني بين حجم النزوح الداخلي والتنقل عبر الحدود. وقد أدرجت فنزويلا لأغراض المقارنة، إلا أنه من غير الممكن القيام بنفس التمييز لعدم توفر البيانات الخاصة بالنزوح الداخلي. كما يصعب التمييز بين اللاجئين والمهاجرين من بين الأشخاص الذين فروا من البلد. ويختار العديد من مواطني فنزويلا، والذين قد يستوفون شروط الحصول على وضع اللجوء، عدم التسجيل ويفضلون عوض ذلك طرقا قانونية بديلة تُعجل من حصولهم على العمل والخدمات الصحية والتعليم. ويحتاج أغلب النازحين الذين يعبرون الحدود للحماية الدولية بغض النظر عن وضعهم القانوني.[356]

وتُظهر المعلومات القليلة المتوفرة حول الوضع داخل البلد المتناثرة في تقارير المنظمات الدولية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن هناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى اقتلاع الناس من مواطنهم، منها ضعف الخدمات وفرص سبل العيش والنقص الحاد في الغذاء والدواء والعنف المتفشي والتضخم المفرط.[357]

وهناك جهود تبذل لجمع مزيد من المعلومات. حيث بدأت المنظمات الدولية في جمع البيانات حول الحماية والتنقل. كما ضمَّنت الجامعات الوطنية والمؤسسات الأخرى أسئلة ذات صلة في المسح الوطني حول ظروف المعيشة.[358] وستقوم هذه الدراسة، التي أطلقت عام 2019، بإلقاء الضوء على عدد السكان الذين فروا من ديارهم منذ سبتمبر 2018 وعلى الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك. وستساعد بهذا الشكل على الشروع في رسم صورة أدق للنزوح الداخلي في البلد.

ومع استمرار تدهور الوضع وتزايد عدد الأشخاص الفارين عبر الحدود، من المهم التوفر على بيانات متينة حول حجم وأسباب النزوح الداخلي في فنزويلا ودوافعه، والظروف التي يواجهها الأشخاص الذين أجبروا على الفرار. ومن الضروري السماح للهيئات التي تقدم المساعدات الإنسانية بجمع البيانات في الميدان لفهم دوافع الهجرة والنزوح والتمييز بينها وبين فهم الحاجات المرتبطة بكل منهما. فبدون توفر هذه المعلومات، ستبقى هذه الهوة الهائلة تعوق إنجاز تقييم موضوعي لواحد من أكبر تحركات السكان في العالم في القرن الحادي والعشرين.

في دائرة الضوء

جزر البهاما

إعصار دوريان والأبعاد السياسية لمخاطر الكوارث

كان إعصار دوريان من بين الكوارث التي تسببت في معظم حالات النزوح الداخلي عام 2019. إذ ضربت عاصفة من الفئة الخامسة بسرعة رياح وصلت إلى 295 كيلومترا في الساعة العديد من البلدان في جزر الأنتيل الصغرى والولايات المتحدة وكندا خلال الفترة من 26 أغسطس إلى 7 سبتمبر، مما أدى إلى تسجيل أكثر من 464,000 حالة نزوح جديدة. وكانت جزر البهاما الأكثر تضررا من هذه العاصفة التي تعد أقوى عاصفة ضربت البلد منذ بدء التسجيل،[359] حيث تسببت في دمار واسع خلال ثلاثة أيام وأدت إلى 9,800 حالة نزوح.

وصل إعصار دوريان إلى ساحل إلبوكاي في الأول من سبتمبر، ثم توجه نحو جزيرة أباكو ليضرب باهاما الكبرى في اليوم التالي، مغرقا المطار الدولي ومدمرا كل شيء تقريباً في طريقه. وكان الضرر الذي ألحقه الإعصار واسعا نظرا لتزامنه مع مد مرتفع بشكل استثنائي يُعرف باسم "المد الهائل"، والذي يحدث عندما تجتمع قوى جاذبية القمر والشمس وتكون في ذروتها، ونتج عن ذلك جدار مائي بلغ ارتفاعه عدة أمتار غمر مناطق ساحلية بأكملها.[360]

ولم تكن البلاد على استعداد لكارثة من هذا الحجم، وهو ما يفسر فداحة الأضرار. وقد قدرت الخسائر الاقتصادية بنحو 3.4 مليار دولارا وتضرر 73,000 شخص أي خمس السكان.[361] وكانت جزيرة أباكو وباهاما الكبرى الأكثر تأثرا، حيث لحق الضرر بنحو 9,000 منزل ودمر 2,900 منها،[362] كما فر معظم النازحين إلى جزيرة نيو بروفيدنس الرئيسية، فيما لجأ آخرون إلى إلبوكاي وإليوثيرا، حيث استأجر بعضهم مساكن مؤقتة، في حين أقام جلهم مع أقاربهم أو في ملاجئ جماعية. وخلافا لما يحدث عادة عند حدوث كوارث مماثلة، تسبب إعصار دوريان أيضاً في عمليات نزوح عابرة للحدود، لا سيما في اتجاه فلوريدا في الولايات المتحدة ونوفا سكوتيا في كندا.[363]

أثر إعصار دوريان تأثيراً غير مسبوق على جزر البهاما، إلا أن الأوضاع التي واجهها النازحون بسبب العاصفة كانت متباينة،[364] حيث تضرر بشكل خاص المواطنون الهايتيون والمواطنون البهاميون من أصول هايتية، وهو ما يعكس التهميش الذي يتعرضون إليه عبر التاريخ. وغالباً ما تلمح السلطات والسكان إلى أن المجتمعات الهايتية ليست مجتمعات مواطنة، وبالتالي لا ينبغي اعتبارها من الناحية الفنية مجتمعات في وضع نزوح داخلي ولا يحق لها الحصول على الدعم والتعويض، إلا أنه بالنسبة لمعظمهم، تعتبر جزر البهاما مكان إقامتهم المعتاد منذ سنوات بل منذ أجيال بالنسبة للعديدين منهم.[365]

ويشكل المواطنون الهايتيون ومواطنو البهاما من أصول هايتية ما بين 10 و25 في المائة من السكان،[366] إلا أنه لا يمكن تقديم رقم أكثر دقة لأن العديد من المهاجرين لا يتوفرون على وثائق وبالتالي فهم غير محسوبين. وتربط البَلَدانِ أواصر قوية تعود إلى القرن الثامن عشر، عندما استقر العديد من العبيد وملاك العبيد الهايتيين في جزر البهاما. كما هاجرت أعداد كبيرة من الهايتيين إلى الأرخبيل في النصف الثاني من القرن العشرين إثر التدهور التدريجي للظروف المعيشية في بلدهم. وقد بلغت حركات التنقل هذه ذروتها في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي مع ازدهار اقتصاد جزر البهاما بفضل السياحة.[367]

وواجه الهايتيون المستقرون في جزر البهاما الوصم والتمييز والتهميش لسنوات، إذ يُنظر إليهم على أنهم عبء على الاقتصاد. كما يعيش معظمهم في الفقر ولا يحصل أطفالهم على تعليم جيد إلا في حالات قليلة أو قد لا يحصلون عليه. كما أنفرص الاستفادة من الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء متاحة بدرجة أقل بكثير للأسر الهايتية مقارنة بغيرها من الأسر.[368] بالإضافة إلى عدم اعتراف الحكومة باكتساب الجنسية كحق عند الولادة،[369] وغالباً ما تستغرق معالجة طلب الحصول على الجنسية عدة سنوات، وقد يفضي التأخير في بعض الحالات إلى الترحيل.

وقبل أن يضرب إعصار دوريان، كان 41 بالمائة من الهايتيين الذين يتوفرون على وثائق و20 في المائة من المهاجرين بدون وثائق يعيشون في مستوطنتين غير رسميتين تُعرفان باسم "ماد أند بيجونبيز"، وهي مناطق منخفضة في أباكو دمرتها العاصفة بالكامل،[370] ولم يبق منها شيء يُذكر بحلول 19 من سبتمبر، وأُبلِغ على أن أكثر من 300 مواطن هايتي ومواطن بهامي من أصول هايتية أصبحوا في عداد المفقودين.[371]

وتركت العاصفة آخرين بأعداد كبيرة عرضة لمزيد من مخاطر الوصم والفقر والترحيل. وقد كان الهايتيون ضمن 5,500 شخص قدموا من أباكو وباهاما الكبرى ليقيموا في ملاجئ تديرها الحكومة عبر العاصمة ناسو التي نجت نسبيا من إعصار دوريان.[372] بيد أنه وبمتم شهر نوفمبر، عاد الآلاف إلى أباكو ولم يتبق منهم في الملاجئ سوى 585 شخصاً.[373] وغادر الكثيرون حالما بدأ ترحيل الأشخاص غير القادرين على إثبات إقامتهم بشكل شرعي فيجزر البهاما. وتُظهر أرقام المنظمة الدولية للهجرة الصادرة في 4 أكتوبر، على سبيل المثال، انخفاضاً ملحوظاً في عدد الأشخاص المتبقين في الملاجئ في اليوم الموالي لترحيل 100 مواطن هايتي.[374]

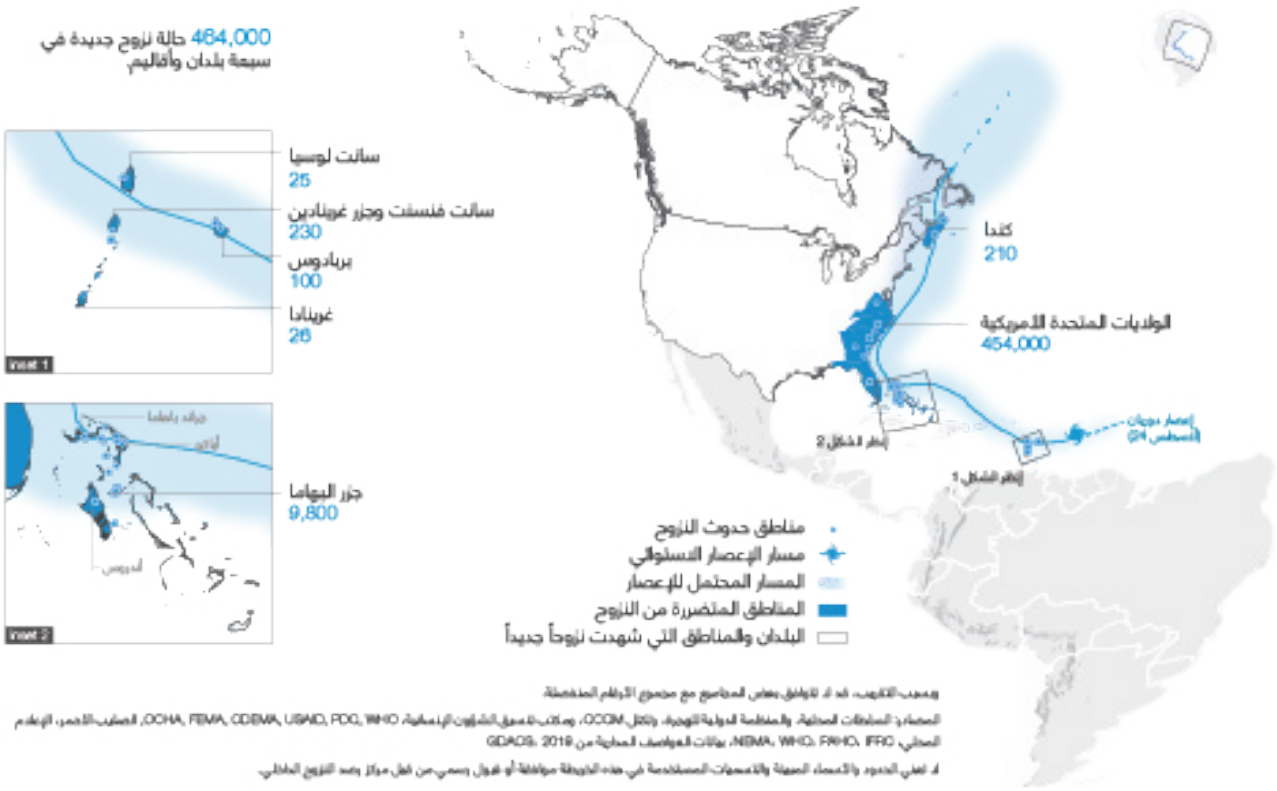

وأبلغت الحكومة الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم نتيجة الإعصار أنه يتعين عليهم مغادرة البلاد حتى لو كانوا يتوفرون على إذن للعمل ساري الصلاحية. واستغلت السلطات هذه الكارثة لفرض سياستها في مجال الهجرة (2014). وأعلن وزير الهجرة أن: "إعصار دوريان لم يمنح العفو لأي شخص. فمن كان وضعه غير قانوني قبل العاصفة فسيظل كذلك بعدها".[375] كما صرح واحد وثلاثون بالمائة ممن يعيشون بالمستوطنات المتضررة بأباكو أن مصالح الهجرة اتصلت بهم ونفذت اعتقالات في حقهم.[376] وهو ما حذا بمئات الهايتيين إلى اللجوء إلى الكنائس وغيرها من المواقع الجماعية غير الرسمية خوفاً من الترحيل إلى بلد قد يكون مجهولا بالنسبة للكثيرين منهم.[377]

إن آفاق الحلول المستدامة للشتات الهايتي غير واضحة. وتعتزم الحكومة منح البهاميين إمكانية إعادة تأسيس حياتهم من جديد في مناطق آمنة والحد من مخاطر الكوارث بتشييد بنية تحتية مقاومة للأعاصير. كما ينبغي تطبيق شروط البناء بشكل صارم أثناء إعادة الإعمار.[378] وكانت الحكومة قد نفذت مشروعاً بغلاف مالي قدره 6.4 مليون دولار أطلق عليه اسم مركز إغاثة الأسر في أباكو لتوفير مساكن مؤقتة للمتضررين من إعصار دوريان، وقد حصل العديد من البهاميين على منازل منخفضة التكلفة، فيما مُنح آخرون قطعا أرضية.[379] غير أن الحكومة أفادت أن المهاجرين بدون وثائق غير مؤهلين للاستفادة من تلك المشاريع، مما قد يزيد من تعقيد أوضاعهم وتعريضهم لخطر النزوح طويل الأمد.[380]

وصرح وزير سابق للمالية في هايتي بأن سياسة الحكومة لترحيل الهايتيين يمكن أن تقوض جهود إعادة الإعمار في أباكو،[381] التي هي في أمس الحاجة إلى مهارات الهايتيين في البناءوالزراعة.[382] وعوض ذلك قد تتواصل معاناة من تبقى منهم جراء التهميش والفقر المستوطن. وستتم إزالة المستوطنات العشوائية بأكملها من مارش هاربر بسبب موقعها المنخفض حيث اعتاد العديد من الهايتيين العيش في هذه المستوطنات، إلا أنه لا يزال من غير الواضح أين سيتم إعادة توطينهم إذا ما حصل ذلك.

تبين انعكاسات إعصار دوريان على المجتمعات الهايتية في جزر البهاما الأبعاد الاجتماعية والسياسية لمخاطر الكوارث وكذا الآثار الهائلة التي يمكن أن تخلفها الكوارث على المجتمعات المهمشة. ومع استمرار مرحلة إعادة الإعمار، من الأهمية بمكان ألا يُترك المواطنون الهايتيون والمواطنون البهاميون من أصول هايتية خلف الركب، وإلا فقد تظهر آثار إعصار دوريان مرة أخرى وتتسبب في مسلسل جديد من المخاطر والنزوح.

أوروبا وآسيا الوسطى

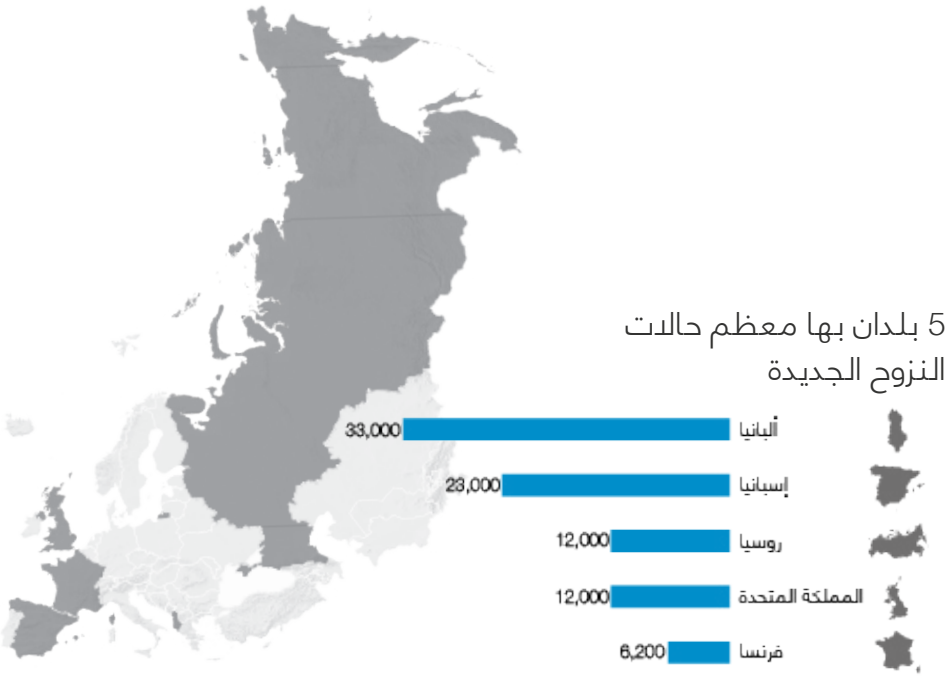

لم تسجل إلا حالات قليلة من النزوح نسبياً في أوروبا وآسيا الوسطى مقارنة بمناطق أخرى في عام 2019، وهو ما ساهم في الحفاظ على نفس المَنْحى الذي شهدته السنوات السابقة. لقد كان عدد عمليات النزوح الجديدة بسبب النزاع هو الأدنى منذ سنة 2014، ويعزى ذلك على العموم إلى تراجع التصعيد في شرق أوكرانيا. وكان الرقم المسجَّل في البلد نفسه هو الأدنى منذ بدء النزاع خلال السنة ذاتها. (أنظر الشكل 19).

إلا أنه لا يزال بالمنطقة أكثر من 2.8 مليون شخص في حالة نزوح داخلي نتيجة للحرب في أوكرانيا والنزاعات السابقة في أذربيجان والبوسنة والهرسك وقبرص وجورجيا وكوسوفو وروسيا وتركيا. وتتفاوت مدة نزوح الأشخاص وصعوبة ظروفهم من حالة إلى أخرى، لكن بعض الأشخاص يعيشون في وضع نزوح داخلي منذ عشرين سنة. ويصعب في كثير من الحالات التأكد مما إذا كانوا قد توصلوا إلى حلول مستدامة أم لا.

تسببت الكوارث في حدوث 101,000 حالة نزوح جديدة عبر المنطقة خلال سنة 2019، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل في العام السابق، نتج معظمها عن الفيضانات وحرائق الغابات الصيفية، غير أن ثلاثة زلازل ضربت ألبانيا وأدت إلى نزوح أكبر عدد من الأشخاص مرة واحدة. ويتباين مدى توفر وجودة البيانات المرتبطة بالنزوح بسبب الكوارث من بلد إلى آخر، مما يجعل التقديرات محط تحفّظ. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر أدلة كافية حول حجم الكوارث ومدى تأثيرها في آسيا الوسطى.

أوروبا الشرقية

سجلت **ألبانيا** 33,000 حالة نزوح جديدة بسبب الكوارث في عام 2019، وهو أعلى رقم في المنطقة. وفي شهر يونيو، دمر زلزال بقوة 5.2 درجة أكثر من 50 منزلاً وتسبب في نزوح حوالي 250 شخصا بالقرب من مدينة كورتشي الواقعة في الجنوب الشرقي للبلاد، في حين أدت هزات ارتدادية بقوة 5.8 درجة إلى نزوح قرابة 500 فرد في شهر سبتمبر.[383]

إلا أن أقوى زلزال شهدته ألبانيا منذ عقود بلغ 6.4 درجة، والذي ضرب المناطق الساحلية بالقرب من مدينة دوريس في شهر نوفمبر.[384] وألحق أضراراً بأكثر من 95,000 منزل، كما تسبب في نزوح حوالي 32,000 شخص وإغلاق تسعين مدرسة نتيجة الأضرار التي لحقت بها. وقد كان معظم الذين أجبروا على الفرار من منازلهم لا يزالون نازحين مع نهاية السنة.[385]

وسجلت **روسيا** 12,000 حالة نزوح بفعل الكوارث سنة 2019 نجم معظمها عن الفيضانات. إلا أن أهم حدث تم تسجيله كان في منطقة إيركوتسك في شهر يونيو حينما تسببت الأمطار الغزيرة في فيضان نهر أنجارا،[386] وبالتالي تدمير 1,200 منزلا في 50 قرية مما أدى إلى نزوح أكثر من 10,000 شخص. كما غمرت المياه المنطقة نفسها مرة أخرى في الشهر الموالي، مما أدى إلى إخلاء 1,100 شخص.[387] وترك هذان الحدثان حوالي 5,000 منزلا في وضع لا يصلح للسكن.[388]

ونجم عن درجات الحرارة المرتفعة والعواصف الرعدية والرياح القوية نشوبُ حرائق مهولة في الغابات الواقعة في جنوب شرق البلاد. وأدت الحرائق في إقليم ترانس بايكال إلى تدمير أكثر من 100 منزل ونزوح 340 شخصاً في شهر أبريل.[389] كما تسببت حرائق أكثر قوة في شهر يوليو وأغسطس في تخريب حوالي 4.5 مليون هكتار من غابات سيبيريا، بيد أنه لا تتوفر أية معلومات بشأن عمليات النزوح المفترضة.[390]

ولم يتم تسجيل أي حالات نزوح جديدة ناتجة عن النزاعات خلال السنة، إلا أن حوالي 1,800 شخص كانوا لا يزالون يعيشون مع نهاية شهر ديسمبر في حالة نزوح بسبب نزاعات يعود تاريخ اندلاعها إلى تسعينيات القرن الماضي.

وانخفض عدد حالات النزوح الجديدة المسجلة التي نجمت عن النزاعات في أوكرانيا بشكل كبير سنة 2019 نتيجة تراجع الاقتتال في شرق البلاد. ولم تسجل إلا 60 حالة فقط على طول خط التماس، الذي يقسم المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون وتلك التي تسيطر عليها الحكومة، بسبب العنف والأضرار التي لحقت بالمنازل وانعدام الخدمات والإخلاء القسري.[391] غير أنه ومع نهاية السنة، كان هناك حوالي 730,000 شخص لا يزالون يعيشون في حالة نزوح بسبب النزاع المتواصل منذ خمس سنوات.

واتخذت الحكومة مجموعة من التدابير لمساعدة النازحين داخلياً وحمايتهم، بما في ذلك اعتماد قانون بشأن النزوح الداخلي عام 2014.[392] كما اعتمدت سنة 2017 استراتيجية مدتها ثلاث سنوات لإعادة إدماج النازحين وتسهيل بحثهم عن حلول على المدى الطويل، فضلا عن تنفيذ برامج بالشراكة مع المنظمات الدولية لدعم وإعادة توطين النازحين وحمايتهم.[393] واستفاد العديد من النازحين من هذه الإجراءات، إلا أنه لا يزال العديد منهم يعيشون في ظروف غير مستقرة.

اجتمع ممثلون عن أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شهر أكتوبر 2019 لمناقشة الخطوات التالية المتعلقة بتطبيق اتفاقية مينسك، حيث أجمعوا على تنفيذ عملية متعددة المراحل تُعرف باسم صيغة شتاينماير.[394] تنص هذه الصيغة على تنظيم انتخابات وإيجاد وضع خاص محتمل للأراضي المحتلة في دونيتسك ولوهانسك، غير أنه لم تُحدَّد بعد سبل إجراء هذه الانتخابات التي كان من المزمع تنظيمها طبقا لمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبما يتوافق مع التشريعات الأوكرانية.

أوروبا الغربية

سجلت **إسبانيا** أكثر من 23,000 حالة نزوح جديدة ناتجة عن الكوارث سنة 2019، وهو أعلى رقم يسجل في أوروبا الغربية. فقد نزح حوالي 18,000 شخصا بسبب الحرائق الصيفية للغابات التي أتت على ما يناهز 90 ألف هكتار من الأراضي. وتعد الحرائق التي نشبت في جزر الكناري، وهي المنطقة الأكثر تضرراً، الأسوأ منذ عشر سنوات،[395] إذ ترتب عنها إجلاء حوالي 10,000 شخص في شهر أغسطس، جلهم من بلديات أرتينارا وفاليسكو بكناريا الكبرى.[396] وتمكن معظم الأشخاص من العودة إلى منازلهم في الأيام التي أعقبت إخماد الحرائق.[397] وزادت الظروف المناخية الحارة والجافة على نحو غير معتاد من إذكاء النيران، لكن آثارها تفاقمت أيضا بسبب زيادة الأنشطة التنموية والسياحية، الأمر الذي أجبر رجال الإطفاء على التعامل مع الحرائق على نطاق أوسع.[398]

وضربت العواصف الرعدية والسيول الغزيرة شرق وجنوب شرق البر الرئيسي الإسباني في شهر سبتمبر.[399] وتسببت الفيضانات التي أعقبتها في نزوح حوالي 5,000 شخص عبر فالنسيا ومورسيا المتمتعتين بالحكم الذاتي. وقد شملت عملية الإجلاء 2,200 شخصا من بلدة سانتوميرا بمورسيا خوفا من احتمال فيضان السد المحلي.

الشكل 19: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف والكوارث في أوروبا وآسيا الوسطى (2009-2019)

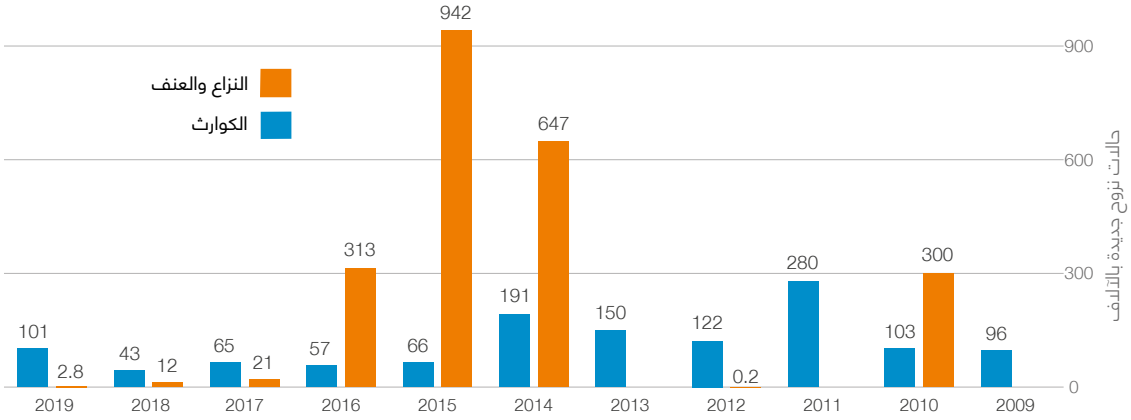

تسببت اثنان وثلاثون كارثة في حدوث أكثر من 6,200 حالة نزوح جديدة في فرنسا، 3,400 منها نجمت عن سلسلة من الفيضانات التي ضربت المناطق الجنوبية من البلاد في شهر نوفمبر نصفها كان مرتبطا بعمليات إجلاء. كما تسببت الأمطار الغزيرة والرياح العاتية في جنوب البلاد وغربها في نزوح 635 شخصاً في شهر ديسمبر.

إلا أن أكبر حدث نزوح منفرد وقع بسبب الزلزال الذي ضرب مقاطعة أرديش في نوفمبر، حيث دمر أكثر من 800 منزل وأدى إلى نزوح 2,000 شخص. وكان الأشخاص المتضررون لا يزالون يعيشون في حالة نزوح مع متم السنة. وتتواجد مقاطعة أرديش في منطقة منخفضة المخاطر بالنسبة لنشاط الزلازل، إلا أن الزلزال كان الأقوى في فرنسا منذ 15 عاماً على الأقل.400 كما أُجبر السكان على الفرار من مساكنهم من جراء حرائق الغابات والانهيارات الأرضية التي وقعت في البلاد خلال السنة.

وفي **المملكة المتحدة**، تسببت الكوارث المحلية في عام 2019 في حوالي 12,000 حالة نزوح. وأدت الأمطار الغزيرة إلى طفحان خزان تودبروك في دربيشاير لدرجة أن حجم المياه ألحق أضرارا بنيوية بالسد،[401] وتم إجلاء أكثر من 6,500 شخصا خوفاً من انفجاره مع استمرار تهاطل الأمطار. وعملت السلطات المحلية ورجال المطافئ ووكالة البيئة معاً على الحد من خطر الانهيار، وذلك عن طريق ضخ المياه من الخزان لتخفيف الضغط على السد.[402] وكان ذلك الحادث بمثابة تذكير بالحاجة إلى صيانة البنية التحتية الخرسانية المتقادمة للسد وضرورة تعزيزها.

وتهاطل في يوم واحد على بعض أجزاء مقاطعة جنوب يوركشير في نوفمبر ما يعادل شهرا من التساقطات، مما أدى إلى فيضانات شديدة في مدينتي شيفيلد ودونكاستر ونواحيهما. كما أغلقت أكثر من 100 مدرسة ولحقت أضرار جسيمة بحوالي 1,800 مسكن ومنشأة اقتصادية.[403] ويظل واحد من كل ستة منازل في المملكة المتحدة معرضا لخطر الفيضانات، وتصل الخسائر المؤمن عليها سنويا إلى ما يناهز مليار جنيه إسترليني (1.2 مليار دولار). وتتضافر عوامل تغير المناخ وتقلبه وعدم التقيد التام بمعايير البناء لتزيد من المخاطر.[404]

تسببت الفيضانات في حدوث حوالي 2,400 حالة نزوح من أصل 3,400 تم تسجيلها في **إيطاليا** سنة 2019. إلا أن الحدث الأهم يتمثل في الكارثة التي ضربت في شهر يونيو مدنا بالقرب من بحيرة كومو شمال البلاد،[405] حيث أدت الأمطار الغزيرة إلى فيضانات مفاجئة دفعت إلى الإخلاء الوقائي لألف شخص في عدة بلديات.

وتسبب زلزال بقوة 4.8 درجة في شهر ديسمبر في نزوح حوالي 600 شخص بالقرب من فلورنسا بمقاطعة توسكانا. وقد تم إيواء معظم النازحين في مرافق للحماية المدنية.[406] كما أدى انفجار بركان في جزيرة سترومبولي في شهر أغسطس إلى نزوح حوالي 70 شخصاً. ويعد بركان سترومبولي واحداً من أكثر براكين العالم نشاطاً، إذ تواصلت انفجاراته بشكل منتظم منذ سنة 1932. ويقطن بهذه الجزيرة عدد قليل من السكان، إلا أن عددا من السياح يرتادونها يوميا.[407]

آسيا الوسطى والغربية

تسببت الهجمات ضد الجنود الأتراك والتي انطلقت من سوريا المجاورة في حدوث أكثر من 2,000 حالة نزوح جديدة في **تركيا** في شهر أكتوبر 2019.[408] وينبغي اعتبار هذا الرقم أقل مما عليه الحال في الواقع، إذ حدثت كذلك هجمات في مناطق حدودية أخرى، لكن المعلومات القليلة المتوفرة لا تكفي لتقدير حجم النزوح.

ظل حوالي 1.1 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح مع نهاية السنة نتيجة النزاع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني في تسعينيات القرن الماضي ونتيجة العمليات الأمنية في منطقة جنوب شرق الأناضول بين عامي 2015 و2016.

كما تم تسجيل حوالي 550 حالة نزوح بسبب الكوارث سنة 2019، وهي أرقام ينبغي اعتبارها أقل مما عليه الأمر في الواقع.

وليس من السهل الحصول على الأرقام المتعلقة بالنزوح في بلدان آسيا الوسطى. ولم نتمكن من تجميع سوى بعض البيانات التقديرية لعدد حالات النزوح الناجم عن الكوارث في **طاجيكستان**، حيث تم إجلاء 4,800 شخص في المقاطعات الجنوبية الغربية فوز وفاركور في شهر يونيو بسبب الأمطار الغزيرة والسيول الطينية والفيضانات واسعة النطاق.[409] كما تضرر أكثر من 1,000 بيت أصيب 354 منها بأضرار جسيمة.[410] وتكبد المتضررون خسائر مالية كبيرة، علاوة على الحرمان من الغذاء والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 2,100 شخص كانوا لا يزالون نازحين مع نهاية السنة.

ولا يزال السكان في العديد من بلدان المنطقة يعانون من تبعات النزاعات وأعمال العنف السابقة. وقد أدى العنف الطائفي في جنوب **قيرغيزستان**، على سبيل المثال، إلى نزوح أكثر من 300,000 شخص سنة 2010،[411] واستمر حوالي 170,000 منهم في العيش في حالة نزوح بحلول السنة الموالية، إلا أنه لا تتوفر لدينا معلومات كافية حول أوضاعهم منذ ذلك الحين.[412]

وسُجلت حوالي 770 حالة نزوح جديدة في البلاد في عام 2019، حيث تم إجلاء السكان من قرية بالقرب من الحدود مع طاجيكستان بعد اشتباكات اندلعت في شهري مارس ويوليو.[413] وقد تحسن الوضع الحقوقي في قيرغيزستان في السنوات الأخيرة، لكن لا تزال الأقليات تعاني من التمييز، ولا تتمتع إلا بقليل من فرص التعليم والعمل.[414]

منذ بدء النزاع في عام 2014، يعيش هذا الرجل وعائلته في منزل مهجور في مزرعة بالقرب من قرية نوفي دونباس في شرق أوكرانيا.

الصورة: المنظمة الدولية للهجرة/موسى محمد، آب/أغسطس

الجزء الثاني

إنهاء النزوح الداخلي

النازحون الذين أعيد توطينهم في أماكن أخرى يحصلون على إمدادات المياه في موقع عام جديد في بيدوا، الصومال.
الصورة: المنظمة الدولية للهجرة/هيونغبين ليم، يوليو 2019

دروس إيجابية للمستقبل

كلف النزوح الداخلي العالم حوالي 20 مليار دولار في 2019،[415] وهو عبء اقتصادي يتحمله الأشخاص النازحون أنفسُهم والمجتمعات التي تستقبلهم والوكالات الحكومية المكافحة على الخطوط الأمامية ونظام المساعدات الإنسانية المضغوط. لا يشمل هذا الرقم التكاليف بعيدة الأمد أو غير المباشرة، لكنه لا يزال يعادل متوسط مبلغ 390 دولار للفرد عن كل سنة نزوح فقط لتوفير الخدمات الأساسية مع الأخذ بالحسبان الفقدان المؤقت للدخل.

وعلى أساس هذه التقديرات التقريبية، كلفت الثماني سنوات الأخيرة من النزوح المتواصل في سوريا حوالي 43 مليار دولار. ويصل المبلغ في العراق إلى حوالي 20 مليار دولار منذ عام 2009، وهو ما يُمثل عبئاً ثقيلا على الاقتصادات الوطنية. كما تبلغ كلفة الاستجابة لحاجات الأشخاص النازحين في الصومال، البالغ عددهم 2.6 مليون، إلى ما يزيد قليلاً عن مليار دولار إذا ما تم احتساب فقدانهم للدخل لمدة سنة، وهو ما يقارب 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتبين هذه الأرقام بوضوح أنه لا يمكن للدول والمجتمعات المحلية أن تتحمل كلفة النزوح طويل الأمد، الأمر الذي يجعل من إيجاد حلول مستدامة وتوفير الدعم الدولي لها مسألة ذات أولوية.

مع تواجد 45.7 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعيشون في وضع نزوح داخلي بسبب النزاع والعنف، وحوالي 5.1 مليون بسبب الكوارث، من البديهي جدا أنه لا يمكن معالجة هذه الظاهرة من خلال التدخلات الإنسانية وحدها. وتعتبر الكلفة المترتبة على ذلك أكبر بكثير من ميزانية أغلب الوكالات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدات للأشخاص النازحين داخلياً. ويملأ المجتمع المدني بعض الثغرات، وكذلك يفعل العديد من الأشخاص النازحين ومضيفيهم عندما لا يتوفر دعم أشمل. وتعتبر آثار النزوح التي تتحملها هاتان المجموعتان متعددة الأبعاد وتكاد تطال كل جوانب حياتهم ومجتمعاتهم.

وبعد ما يزيد عن عقدين من الجهود المحلية والوطنية والدولية لمعالجة النزوح الداخلي كقضية إنسانية، تبقى الفجوة بين المبادئ والتطلعات الدولية وبين الواقع الحقيقي على المستوى المحلي والوطني شاسعة كما كانت دائماً، مما يُظهر الحاجة للبحث عن حلول للنزوح الداخلي في مواضع أخرى، وبالتحديد من خلال مبادرات التنمية طويلة الأمد والتمويل.

وسيتطلب الأمر تغيير مقاربات مقاس واحد يناسب الجميع للحلول المستدامة وتعويضها بعمليات أكثر تفصيلا، تتكيف مع الأوضاع الخاصة للمجموعات والأفراد المختلفين. فلكل فرد من النساء والرجال والأطفال والمسنين وذوي الإعاقات النازحين احتياجاته الخاصة وموارد ينبغي أن تُؤخذ في الحسبان عند تصميم سياسات وبرامج أفضل لدعمهم.

وحسب تقديرنا، يعيش 6.6 مليون طفل على الأقل دون سن الخامسة في وضع نزوح داخلي عبر العالم مع نهاية 2019 لهم حاجات خاصة تتصل بالنمو والتغذية. بالإضافة إلى مجموعة أخرى تتكون من 11.7 مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والرابعة عشرة، هم في حاجة إلى التعليم الابتدائي أو الثانوي. وقد تكون لفئات كبار السن حاجات خاصة بهم كالرعاية طويلة المدى أو الدعم المالي إذا لم يعودوا قادرين على العمل. وتجاوز 3.7 مليون من الأشخاص النازحين داخلياً سن الستين مع نهاية 2019 (انظر الشكل 20). ومن شأن المزيد من البيانات التفصيلية لعدد الأشخاص النازحين داخلياً، ليس فقط حسب العمر ولكن أيضاً حسب الجنس، حالة الإعاقة، المستوى الاجتماعي والاقتصادي ومعايير أخرى، أن يوفر معلومات لاستجابات طارئة وخطط تنموية أفضل استهدافاً وأكثر شمولاً.

الشكل 20: النازحون بسبب النزاعات والعنف والكوارث حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، حسب الفئة العمرية

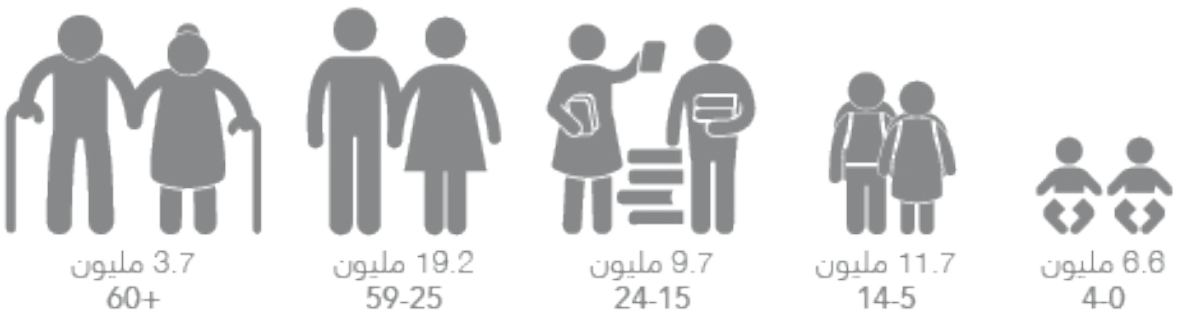

نادرا ما يتم إيجاد حلول للنزوح الداخلي من خلال خطوة واحدة. فبالإضافة إلى 50.8 مليون شخص يوجدون في وضع نزوح داخلي عبر العالم مع نهاية 2019، حقق 13.5 مليون نازح بسبب النزاع درجة معينة من التقدم نحو الوصول لحلول مستدامة. ربما يكون النازحون قد اختاروا العودة إلى مواطنهم الأصلية أو الإندماج محليا، أو إعادة التوطين في مكان آخر، لكنهم لم يتمكنوا من إعادة تأسيس حياتهم إلا جزئيا ولا يزالون يعانون من بعض أوجه الهشاشة بسبب وضعهم كنازحين. وقد أخذنا في الاعتبار واقع هذه المجموعة بشكل منفصل عن الأشخاص الذين لا يزالون يعيشون في وضع نزوح، إلا أن الاعتراف بأنهم لم يجدوا بعد حلولا كاملة لأوضاعهم يعني أن أكثر من 64 مليون شخص عبر العالم قد لا يزالون يعانون من آثار نزوحهم (أنظر الجدول 3، ص 105).

وبالنظر لتزايد حجم النزوح، أصبح البحث عن حلول وبيانات متينة للاسترشاد بها أكثر إلحاحا. ومن الأخبار السارة ظهور مقاربات واعدة خلال السنوات الأخيرة، من آليات فعالة ومدمجة للتنسيق في إندونيسيا ونُظم شاملة للرصد في مالي، إلى جعل النزوح الداخلي رسميا جزءاً واضحا من جهود التنمية في أفغانستان. وتُمكن هذه المقاربات، من بين أمور أخرى، من إبراز السمات الخاصة للأوضاع المحلية.

ويقدم هذا الجزء من التقرير العالمي حول النزوح الداخلي مزيدا من الأمثلة من دول تسعى لمعالجة هذه الظاهرة، كما يناقش العناصر الأساسية للممارسات التي تهدف إلى إيجاد حلول مستدامة وتغيير دائم. وتندرج هذه الممارسات في مجال أو مجالين ضمن المجالات الثلاثة التالية: تحسين الأدلة، وتعزيز القدرات والزيادة في الالتزام السياسي (أنظر الشكل 21). وبعبارة أخرى يتعلق الأمر بممارسات تساهم في معرفة ما يجب القيام به، القدرة على القيام به والاستعداد للقيام به الآن وفي المستقبل المنظور.

الشكل 21: ثلاثة مجالات للعمل اللازم لإنهاء النزوح والحد من مخاطر النزوح

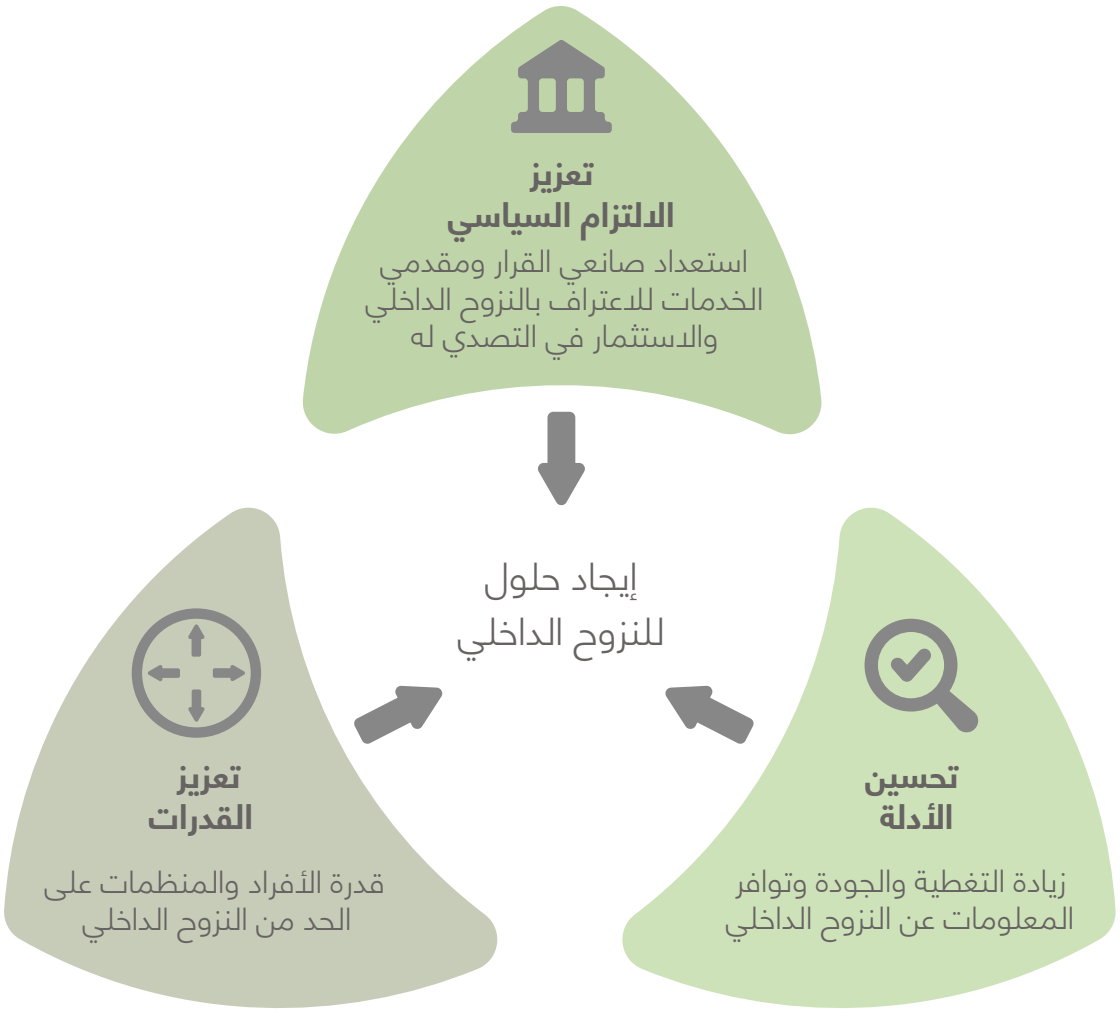

الالتزام السياسي كأساس للعمل

عندما يُطرح السؤال عما ينقصنا لإحراز تقدم مهم في مجال النزوح الداخلي، يجيب العديد من المعلقين: "الالتزام السياسي"، أو ما يصطلح عليه أيضا بالإرادة السياسية أو التبني المؤسسي أو التملك الوطني، وأيا كان المصطلح المستخدم للتعبير عن هذا المفهوم، ثمة اعتقاد عام بانعدامه، إلا أن هناك أمثلة على التزام ناشئ حديثاً يمكن العثور عليه.

ولعل ذكر البيانات الرسمية المتعلقة بالنزوح الداخلي أو الإشارة إليها في الخطابات والتقارير يعد شكلاً من أشكال الالتزام السياسي "المعبر عنه". بل ذهبت بلدان عدة إلى أبعد من ذلك لإبراز التزامها المعلن من خلال الإبلاغ عن النزوح الداخلي، في سياق أهداف التنمية المستدامة وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (أنظر الفلبين في دائرة الضوء، ص 83).

وقد يتحول الالتزام المعلن أيضاً إلى التزام مؤسسي أو مالي واضح من خلال تطوير السياسات وسن القوانين وتخصيص التمويل وتنفيذ البرامج.[424] وهو ما قد يتمثل في أدوات ومبادرات مكتملة خاصة بالنزوح الداخلي أو تدابير مدمجة في استراتيجيات تنموية وبرامج وميزانيات أوسع.

في هذا السياق، التزمت الحكومة الأفغانية، على سبيل المثال، بإتاحة الأراضي للاجئين العائدين والنازحين داخلياً، كما تعاونت مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لوضع إطار قانوني جديد بشأن حقوق ملكية الأراضي. وتوج كل ذلك بصدور مرسوم رئاسي في شهر أغسطس 2018 بشأن تحديد الأراضي المناسبة وتخصيصها وبناء مساكن منخفضة التكلفة للعائدين.[425]

أطلقت إثيوبيا، التي كانت تتوفر مسبقا على مجموعة معقدة من السياسات الخاصة بالنزوح، مبادرة الحلول المستدامة بهدف وضع مقاربة منسقة تحت قيادة وطنية مع نهاية 2019.[426] أما في منطقة المحيط الهادي، فقد أقدم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على خطوة غير مسبوقة للاعتراف بمخاطر النزوح الجديد وطويل الأمد المرتبط بآثار تغير المناخ، وذلك بتحديده للحالات التي يحق فيها للأشخاص المتضررين الحصول على الحماية الدولية.[427] وقررت دول أخرى مثل فيجي وفانواتو تطوير سياساتها المحلية ذات الصلة.[428]

الاعتراف بالنزوح الداخلي وتأطيره بشكل صحيح أمر ذو أهمية بالغة بالنسبة للعمل الحكومي

إن التعرف على النزوح الداخلي وتأطيره بدقة يمكّن من إحداث تحولات رئيسية في الاهتمام السياسي والالتزام المؤسسي. ففي الصومال، على سبيل المثال، كان للتغييرات في فهم الظاهرة دور هام في إعادة تشكيل السياسة والممارسات الوطنية ذات الصلة.

ولطالما فضل المسؤولون الصوماليون مسألة العودة كطريقة لحل مشكلة النزوح، إذ وُجّهت السياسات نحو عودة النازحين إلى أماكنهم الأصلية.[429] وأُجليت العديد من الأسر من منازلها وأراضيها المؤقتة لتلوذ بالمناطق شبه الحضرية حول مقديشو، مما عرضها بشكل أكبر لخطر النزوح.[430] بيد أنه طرأ تغيير في طريقة تفكير الحكومة بفضل المشاركة المتواصلة لمختلف المنظمات الإنسانية والتنموية. وهكذا بدأت تعترف بالاندماج المحلي ليس كحل قابل للتطبيق فحسب بل أيضاً باعتباره الخيار المفضل للنازحين في العديد من الحالات. ولتنفيذ سياستِها الجديدة، أطلَقت في هذا الصدد مبادرة الحلول المستدامة سنة 2016 تحت قيادتها، كما أنشأت الأمانة الإقليمية للحلول المستدامة بقيادة المجتمع المدني.[431]

واعترفت خطة التنمية الوطنية للبلاد لسنة 2017 بحقوق النازحين وتضمنت أحكاماً لدعم اندماجهم المحلي في المناطق الحضرية، حيث أنشأت إدارةُ بنادير الإقليمية لهذا الغرض وحدة الحلول المستدامة بمكتب عمدة بلدية مقديشو.[432] كما أطلقت سياسة للحلول المستدامة خاصة بالأشخاص النازحين داخلياً. وقد تولدت عن هذه المبادرة الإقليمية جهود على المستوى الفيدرالي، انبثقت منها سياسة وطنية جديدة للنازحين اعتمدها كل من مجلس الوزراء وأمانة الحلول المستدامة في البلاد، وحظيت بتأييد وقبول كبيرين من طرف المسؤولين السياسيين.[433] وتضم الأمانة التي ترأسها وزارة التخطيط 14 مؤسسة حكومية، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء والمفوضية الوطنية للاجئين والنازحين. كما صادقت الصومال كذلك على اتفاقية كمبالا.[434]

النزوح الداخلي ضمن أهداف التنمية المستدامة وإطارِ سينداي

نشرت سبع وأربعون دولة في عام 2019 تقاريرها الوطنية الطوعية، وهي آلية متابعة تُعنى بالإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تأثرت أربع عشرة دولة منها بالنزوح بسبب النزاع، لكن سبعا منها فقط -أذربيجان والبوسنة والهرسك والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وغانا والعراق- أدرجت الظاهرة في تقاريرها، وهو ما يشكل تحسنا طفيفا مقارنة بالسنوات السابقة، إذ لم تقم بذلك سوى ثلاثة من البلدان التي شهدت نزوحاً بسبب النزاع سنة 2016 وأربعة سنة 2017 وخمسة سنة 2018. كما اعترفت الفلبين بأهمية النزوح الناجم عن الكوارث ووضعت خيارات لمعالجته في تقريرها الوطني الطوعي لسنة 2019.

وقد تم التركيز بشكل أكبر على النزوح الداخلي في التقارير الوطنية الطوعية لسنة 2019، إذ كانت الدول المعنية بالأمر في السنوات السابقة تكتفي بمجرد ذكر المسألة أو الإشارة إلى عدد النازحين داخلياً في البلاد، غير أن التقارير الأخيرة ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال تحليل أسباب النزوح وطرح كيفية معالجتها باتخاذ التدابير الوقائية ودعم الحلول الدائمة. ويشدد التقرير الوطني الطوعي لسنة 2019 لأذربيجان على الحاجة إلى بيانات مفصلة وإشراك النازحين داخلياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير ذات الصلة.[416] كما أتى التقرير على ذكر التدابير الملموسة المتخذة لدعم النازحين داخلياً، مثل زيادة مخصصاتهم الشهرية من 40 إلى 60 مانات (من 24 إلى 36 دولار).

وأشار التقرير الوطني الطوعي للبوسنة والهرسك من جهته إلى ندرة فرص الشغل معتبرا إياها إحدى أبرز العقبات أمام العودة المستدامة للنازحين داخلياً واللاجئين.[417] كما ساق أمثلة للممارسات الجيدة في شكل التدابير الحكومية الموجهة لدعم الأعمال التجارية الصغيرة والأنشطة الزراعية والتكوين المهني لحوالي 1,000 أسرة عائدة.

وتصادف سنة 2020 الذكرى الخامسة لاعتماد أهداف التنمية المستدامة. ومن المرجح أن يتم تقديم عدد أكبر من التقارير الوطنية الطوعية بهذه المناسبة، خمسون منها قيد الإعداد بالفعل، من بينها تلك المتعلقة بتسع عشرة دولة نزح سكانها بسبب النزاع أو العنف. وستقدم جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا وسوريا وأوكرانيا أولى تقاريرها الوطنية الطوعية بالإضافة إلى الاتحاد الروسي.[418]

ويُكَمِّل إطار سينداي، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015، أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد سبع غايات وأربع أولويات لعمل الدول الأعضاء بغرض حماية مكاسب التنمية من مخاطر الكوارث،[419] إذ يُعترف بالنزوح كنتيجة بارزة للكوارث على المستوى العالمي، كما يهدف إطار سينداي إلى خفض عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث، بمن فيهم النازحون، بحلول سنة 2030.

ويهدف إطار سينداي كذلك إلى زيادة عدد البلدان التي التزمت باعتماد استراتيجيات وطنية ومحلية وتنفيذها للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار العمل بحلول سنة 2020. كما ذُكِر النزوح في أكثر من ثلث استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية البالغ عددها 69، والتي تمت مراجعتها، غير أن ربع هذه الاستراتيجيات فقط أصبح ساريا أو تم تنقيحه منذ سنة 2015، وبالتالي أصبحت متوافقة ولو جزئياً مع أحكام إطار سينداي.[420]

تعتبر استراتيجية فانواتو للحد من مخاطر الكوارث مثالا جيدا على ذلك. إذ تدعو إلى الاهتمام وتقديم الدعم لتلبية حاجات النازحين ووضع سياسة وطنية بشأن النزوح الداخلي لتعزيز ترتيبات التعافي من الكوارث.[421] وتشير استراتيجية الهند للحد من مخاطر الكوارث أيضاً إلى إطار سينداي، حيث تؤكد على الحاجة إلى تجنب النزوح مرة ثانية في أعقاب الكوارث وتدعو إلى تخصيص حُزَم لإعادة التوطين تدعم التعافي والوصول إلى موارد الرزق.[422]

وعلى غرار ما كان عليه الحال في عهد إطار عمل هيوغو الذي سبق إطار سينداي، يمكن للدول الأعضاء توثيق التقدم الذي أحرزته نحو الأهداف العالمية من خلال توفير بيانات تم التحقق من صحتها عن 38 مؤشراً مدرجاً في أداة الرصد عبر الإنترنت لإطار سينداي.[423] وقد قدمت ست وعشرون دولة بيانات عن المساكن التي دمرتها الكوارث سنة 2018، لكن 11 دولة فقط قامت بذلك سنة 2019، وهو أمر مؤسف، لأن هذه المعلومات تشكل مؤشرا استدلاليا مفيدا للنزوح وتوفر أساسا للمرافعة من أجل مزيد من الاستثمار في الحد من المخاطر.

الشكل 22: النزوح الداخلي وأهداف التنمية المستدامة

سيد، 13 عاماً، وعائلته حصلوا على أرض حكومية وتمكنوا من بناء هذا المنزل.

الصورة: المجلس النرويجي للاجئين/عناية الله آزاد، أكتوبر 2019

وتُظهر هذه التطورات كيف يمكن للتحول في طريقة تأطير النزوح الداخلي، واعتراف الدولة بحجمه وطبيعته والمخاطر والآثار المرتبطة به، أن يغير بشكل جذري المشهد المؤسسي وينشئ فرصا للتحرك.

وفي البرازيل، من المُتوقع أن تُقِر الأحكام المقترحة حديثاً في إطار الخطة الوطنية والسياسات المتعلقة بالدفاع المدني بوضع النزوح بسبب الكوارث، كما من شأنها أن تحسن كذلك من الجهود الواعدة للتصدي للظاهرة ومعالجتها.[435] وقد أنشأت الحكومة النظام المتكامل للمعلومات حول الكوارث سنة 2012 لتجميع بيانات رسمية عن خسائر الكوارث ونشر تقارير حول الأضرار المترتبة عنها.[436] وتُظهر الدروس المستخلصة من تجربة دولة سُجل بها أكبر عدد من حالات النزوح بسبب الكوارث في أمريكا اللاتينية، أن الاعتراف الوطني الكامل بالمدة المحتملة للنزوح وشدته وتعقيده قد يشكل جسرا بين الاستجابة لحالات الطوارئ والسياسات الأوسع نطاقا التي تتناول هذه المسألة بشكل أكثر شمولية عقب الكوارث.

سواء كانت السياسات مخصصة أو متكاملة، ينبغي أن تكون متطابقة مع الأولويات الوطنية

من شأن السياسات الوطنية، التي تعالج النزوح الداخلي بشكل شامل كمسألة إنسانية وتنموية، أن تحفز إنشاء مؤسسات وآليات مخصصة للوقاية والاستجابة للنزوح بطرق أكثر تنسيقا. كما أن سياسات وطنية أخرى تقر بالنزوح، بما في ذلك الخطط التنموية واستراتيجيات بناء السلام وأطر الحد من مخاطر الكوارث، من شأنها أن تساعد في إعداد الأرضية لتقديم الحماية والمساعدات بطريقة متماسكة وناجعة، والاستثمار في التأهب، وتقليل المخاطر والوقاية.[437]

وتتوفر أوغندا على سياسة وطنية مخصصة للأشخاص في وضع نزوح داخلي تشمل النزوح بسبب كل من النزاع والكوارث، وتتضمن تدابير تتروح ما بين الوقاية وتسهيل الوصول إلى حلول مستدامة والتخفيف من الآثار الاجتماعية الأوسع نطاقا.[438] وبالنظر إلى أن تلك السياسة اعتمدت، كما يحدث غالبا، استجابة لأزمة، فهي لا تولي إلا اهتماما محدودا للتقليص من مخاطر النزوح، بالرغم من أنها تبقى مثالا جيدا لسياسة مخصصة متينة تتضمن مقتضيات لمختلف أوضاع النزوح. كما أعد الإطار الوطني في جنوب السودان الخاص بالعودة وإعادة التوطين والإدماج في 2017 على إثر وقوع أزمة، لكن ربط ذلك الإطار للنزوح بالنزاع جعله يغطي مبادرات الحلول المستدامة للأشخاص الفارين من النزاع فقط.[439]

ويعتبر بوروندي الأشخاص في وضع نزوح داخلي كضحايا للحرب الأهلية التي عرفها البلد ما بين 1993 و2005 وبالتالي شملهم في الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي، لكن ليست هناك إشارة لأي تدابير وقائية.[440] إلا أنه وبالرغم من ذلك، تشمل هذه الاستراتيجية تدابير للتخفيف من الآثار السلبية للنزاع والنزوح لمجموعات من غير الأشخاص في وضع نزوح داخلي، وهو ما يمثل خطوة مهمة لتعزيز التلاحم الاجتماعي والحفاظ على السلام.

وقد تبين أن إنشاء روابط مباشرة بين الجهود الرامية لدعم الأشخاص في وضع نزوح وتحقيق أهداف التنمية الوطنية، كالحد من الفقر وتحقيق الاستقرار، يمثل سبيلا واعدا نحو تحقيق تقدم قابل للاستمرار. وتتضمن خطة التنمية الوطنية الأخيرة للصومال مقتضيات خاصة بالأشخاص في وضع نزوح داخلي ومجموعات هشة أخرى، كما أن أفغانستان يعتبر النزوح الداخلي تحديا أساسيا للحد من الفقر في إطار إبلاغه عن مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أنظر النزوح الداخلي في إطار أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي في دائرة الضوء، الصفحة 71).

كما يتزايد عدد الدول التي بدأت في إدراج هذه الظاهرة في سياساتها واستراتيجيتها الوطنية الخاصة بالحد من خطر الكوارث.[441] وأعدت بوركينافاسو وناميبيا خططا وطنية لتدبير الكوارث تشمل مخاطر النزوح وتدابير وقائية وتقديم المساعدة للأشخاص النازحين والمجتمعات المستضيفة لهم.[442] كما أعدت فيجي وتوفالو وفانواتو كذلك مجموعة من الأدوات المتصلة بالسياسات لمعالجة النزوح، بما في ذلك الخطوط الإرشادية لإعادة التوطين وسياسات الهجرة والخطط الوطنية للتنمية.[443]

يمكن للمبادرات الإقليمية والعالمية أن تلعب دورا يحفز الالتزام الوطني والعمل المحلي

وتلعب المبادرات الإقليمية والعالمية دورا حاسما لحشد الدعم السياسي بشأن قضايا يصعب معالجتها على المستوى الوطني. وبذل الاتحاد الافريقي وهيئات إقليمية ودون إقليمية أخرى في القارة جهودا كبيرة لتشجيع تنفيذ القوانين والسياسات الوطنية الخاصة بالنزوح الداخلي.[444] كما سبق لهيئات إقليمية أخرى كمنظمة الدول الأمريكية والمجلس الأوروبي، أن دعت دولها الأعضاء لإعداد تشريع وسياسات وطنية تتطابق والمعايير الدولية، لكن إفريقيا هي المكان الذي طُورت فيه أول أدوات إقليمية ملزمة قانونيا لحماية الأشخاص في وضع نزوح.[445]

ويتطلب ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام 2006، والذي يعرف كذلك بتسمية ميثاق البحيرات الكبرى، والبروتوكول الملحق به الخاص بحماية الأشخاص النازحين وتقديم المساعدة لهم، من الدول الأعضاء بأن يدمجوا المبادئ الإرشادية الخاصة بالنزوح الداخلي في تشريعهم الوطني.[446] واعتمد الاتحاد الافريقي في عام 2009 اتفاقية كمبالا التي تمثل حدثا بارزا وأداة مكنت من إنشاء معيار تنظيمي مشترك خاص بالأشخاص في وضع نزوح داخلي. كما تستند الاتفاقية إلى المبادئ التوجيهية وتُعتبر أول إطار إقليمي يحدد أدوار ومسؤوليات عدد واسع من المؤسسات والمنظمات التي تعمل في سياقات النزوح المختلفة.

وشجعت هيئات إقليمية اقتصادية كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والهيئة الحكومية للتنمية ومجموعة جنوب افريقيا للتنمية على بناء الحوار وإعداد السياسات الخاصة بالنزوح الداخلي من خلال جمع عدد واسع من الأطراف المعنية لتبادل الخبرة بهدف دعم صمود الأشخاص في وضع نزوح ووصولهم إلى حلول مستدامة.[447]

وحث اهتمام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حس التنافس بين الدول في القرن الافريقي لتجعل الجهود التي تبذلها لدعم الأشخاص في وضع نزوح أكثر بروزا.[448] وتبين الأمثلة من مختلف دول المنطقة أنه ليس هناك سبيل واحد لتسهيل الحوار بشأن النزوح الداخلي وأن زيادة الاهتمام به يمثل عملية على المدى البعيد. كما تمكن الاستشارات ذات الطابع الأقل رسمية من التعلم بين النظراء ورفع مستوى التملك.

واحتفلت القارة الافريقية بمرور 10 سنوات على اتفاقية كمبالا لسنة 2019، وهي السنة التي أعلنها الاتحاد الافريقي سنة اللاجئين والعائدين والأشخاص في وضع نزوح. ويبين استعراض الانجازات التي تحققت خلال السنة أن الاتفاقية لعبت دورا محفزا لتعزيز الأطر المعيارية الوطنية.[449] وصادقت غينيا الاستوائية والصومال وجنوب السودان جميعها على الاتفاقية. وإن كانت المصادقة لا تعادل التنفيذ، إلا أنها تمثل خطوة مهمة لإبراز النزوح على المستوى السياسي من خلال تقوية روح المسؤولية الوطنية. قد تكون الاجتماعات الإقليمية التي عقدت عبر القارة والتي شارك فيها عدد كبير من منظمات المجتمع المدني قد ساعدت على التوعية بموضوع النزوح عبر وسائل الإعلام ولدى عموم الناس.

وعلى المستوى العالمي، أعطى فريق الخبراء رفيع المستوى الخاص بالنزوح الداخلي، والذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غيتيريس في 2019، إشارة قوية على الاهتمام السياسي المتجدد من طرف نظام الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وتتمثل الأهداف الرئيسة لفريق الخبراء في تحديد الحلول الملموسة وبعيدة المدى للنزوح طويل الأمد، وإعداد أجندة واقعية لتفادي مزيد من النزوح مع التخفيف من آثاره السلبية.[450]

كما يقدم الإصلاح الجاري لنظام الأمم المتحدة في الجانب الخاص بالتنمية فرصة لمزيد من التنسيق الدولي لدعم الحكومات لمعالجة النزوح الداخلي على المستوى العملي. ويمكن أن تكون الأطر الجديدة للأمم المتحدة في مجال التعاون لتحقيق التنمية المستدامة منصة قوية لإبراز هذه الظاهرة بشكل أكبر على المستوى الوطني.[451] وتستند هذه الأطر إلى التقييمات القُطْرية المشتركة التي تستعرض البيانات الخاصة بالبلد بشأن المخاطر التي تهدد التنمية، بما فيها النزاع والنزوح وتغير المناخ والكوارث، بهدف تحسين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وتحديد الأولويات في مجال استخدام موارده.[452]

وتعتبر الاستعراضات الإقليمية الشهرية التي تقوم بها الأمم المتحدة فرصة لإدماج الاعتبارات المتصلة بخطر النزوح في عمليات مسح الأفق العالمي التي تنجزها الأمم المتحدة.[453] والتي يمكن أن تشجع دور المنسقين المقيمين، الذين يقودون فرق الأمم المتحدة في البلد والتابعين لمكتب التنسيق الإنمائي، لصياغة استراتيجيات شاملة بهدف معالجة النزوح الداخلي في انسجام مع الحاجات الوطنية وأولويات التنمية. وتتوفر بالفعل مكاتب المنسق المقيم في إثيوبيا والعراق والصومال والسودان على مستشارين وفرق مخصصة للحلول المستدامة، كما أن هناك أطرافا أخرى بدأت تُظهر اهتمامها بتقديم دعم مماثل.

إحدى العائلات النازحة التي تلقت مساعدة طارئة عند وصولها إلى جزيرة مايو، بعد إجلائها من منزلها في جزيرة أمباي بفانواتو.
الصورة: الصليب الأحمر الأسترالي/الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر/ ديليني بيريرا، مايو/أيار 2019

الحاجة إلى القدرات والموارد على كل المستويات

إن الدول التي تتمتع بآليات حكامة متينة، بما في ذلك توزيع واضح للمسؤوليات عبر القطاعات والمستويات الإدارية، والموارد البشرية والفنية والمالية المناسبة، والميزانية الشفافة، هي الأجدر على بناء قدرات قوية لمعالجة النزوح الداخلي. ويناقش هذا الجزء كيف ضاعفت الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية من جهودها لتعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ والرصد على المستويين الوطني والمحلي.

تؤثر آليات الحكامة الوطنية ومستويات اللامركزية بشكل مباشر على قدرات البلدان على معالجة النزوح الداخلي

يبين تحليل الاستجابات على المديين القصير والطويل عبر مختلف السياقات كيف تؤثر هياكل الحكامة المتواجدة، الرسمية منها وغير الرسمية، على قدرات البلدان على معالجة النزوح طويل المدى.[454] وينبغي أن تكون القدرات على رصد هذه الظاهرة والرد عليها قوية على كل المستويات الأمر الذي يتطلب في غالب الأحيان موارد إضافية، لا سيما على المستوى المحلي. وذلك يشمل إشراك الأشخاص في وضع نزوح داخلي والمجتمعات التي تستضيفهم في التخطيط وتقديم الخدمات الأساسية، ودعمهم لاكتساب مهارات جديدة. ومن البديهي أن الإدارات المحلية، في الدول التي تتمتع فعلا بنظم وميزانيات غير مركزية، هي التي تقوم بالتخطيط للمبادرات وتنفيذها ورصد التقدم المحرز، لكن هناك كذلك حاجة للقيام بعمليات التقييم وجمع البيانات في الدول التي لها نظم مركزية بشكل أكبر.

بالرغم من التقدم الذي أحرز في الصومال منذ إطلاق مبادرة الحلول القابلة للدوام التي أطلقت في 2016، أصبحت الحاجة واضحة بتفويض مزيد من الاستثمارات في القدرات من المستوى الوطني إلى مستوى البلديات.[455] وينبغي أن يشمل ذلك نقل المسؤوليات والميزانيات وسلطة اتخاذ القرار ليس فحسب بالنسبة للمراكز الحضرية كمقديشو وبايضوا أو كيسمايو، والتي تعرف حضورا دوليا قويا مع تواجد المساعدة الفنية، ولكن كذلك إلى المدن كبوركو وغالكايو وكاردو.[456]

تم الإقرار بمبادرة كولومبيا للحلول الانتقالية كممارسة جيدة حتى خارج حدود البلد.[457] وتم تنفيذ هذه المبادرة، التي جاءت ثمرة لجهد تشاركي بين الحكومة وشركائها لمعالجة النزوح طويل الأمد في بعض المناطق الأكثر تضررا في البلد، من

كان ما لا يقل عن 6.6 مليون طفل دون سن الخامسة يعيشون في حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء العالم حتى نهاية عام 2019. مشروع في تيغوسيغالبا، هندوراس، يدعم استمرار الطلاب في المدرسة.
الصورة: ماريبل أل uiña، 2019

2012 إلى 2016. لكنها، وبالرغم من ذلك، واجهت بعض التحديات على مستوى المشاركة المحلية كما أنها قد تكون زادت من تبعية السكان للمساعدة الخارجية وكادت تتسبب في توترات داخل مجتمعات محلية ذات نسيج اجتماعي تعرض للإضعاف.[458]

وهناك درس أساسي يستخلص من الاستثمار المهم الذي أنجزته الأطراف المعنية، ألا وهو الدور الكبير الذي لعبته اللجان المحلية. إذ جعلت هذه اللجان المجتمعات المحلية والبلديات والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية تلتقي في إطار اجتماعات تعقد كل أسبوعين، وهو ما يؤكد أهمية إشراك السلطات المحلية في صياغة وتنفيذ الاستجابة الدولية مع ضمان استمراريتها.

كما أقرت جورجيا بدورها بالحاجة إلى تنسيق أفضل بين أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والمحلي. وتم إنشاء آلية متينة في شكل وزارة مخصصة للأشخاص في وضع نزوح داخلي ولجنة تسييرية مكونة من عدة وزارات ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، اشتغلت حتى بداية عام 2019.

كما أعدت مؤخرا استراتيجية واعدة تستند إلى اللامركزية وتمتد على عدة سنوات من شأنها أن تمنح للهيئات المحلية التابعة للحكومة صلاحيات أوسع للتعامل مع قضايا النزوح الداخلي.[459] وتُظهر تجربة روسيا أن التنسيق الجيد بين جهة الاتصال الوطنية وأصحاب المصلحة الوطنيون والمحليون الآخرون أمر أساسي من أجل تنفيذ فعال، وأن هذا النوع من الآليات يمثل كذلك تعبيرا واضحا عن الالتزام السياسي.[460]

في إطار التمويل المخصص للحلول المستدامة يجب إعطاء الأولوية للمبادرات المحلية

تتطلب حلول النزوح المستدامة تمويلا قابلا للتوقع على المدى البعيد وعلى المستوى المحلي،[461] ولا سيما بالنسبة للمدن سريعة النمو التي أصبحت وجهة للعديد من الأشخاص في وضع نزوح داخلي، والتي قد لا تحظى بالأولوية في الميزانيات الوطنية.[462] وبالرغم من الإقرار المتزايد بالحاجة إلى ذلك، لا زالت هناك هوة هائلة بين مجموع التمويل المتوفر والنسبة المئوية الضئيلة الموجهة إلى من يقفون على "الخطوط الأمامية".[463]

وليست هذه المسألة حكرا على النزوح الداخلي بل يمكن أن نستخلص عددا من الدروس في هذا الباب من قطاعات أخرى. فمن مجموع التمويل العالمي المتاح والمخصص للمناخ لمساعدة الدول النامية على تقليص الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ، تم توجيه أقل من 10 بالمائة للعمل المحلي ما بين 2013 و2016.[464] وهناك عدد من العوامل تمنع وصول مزيد من التمويل إلى المستوى المحلي، منها طريقة قياس مدى النجاح المحقق وكلفة المعاملات التي تدخل في تدبير تدفقات التمويل الصغيرة مقارنة بالتدفقات الكبيرة.

كما أن هيمنة المنظمات الدولية الكبيرة وأبناك التنمية كوسطاء يحول دون تحقيق ذلك، لأنها أقل قدرة على تمويل أو دعم المشاريع صغيرة الحجم ولا تزال العديد من الدول المانحة تفضل آليات التمويل التي تتجنب المخاطر على حساب أدوات أكثر ابتكارا والتي يمكنها أن تفيد أو تتيح التمويل بشكل أيسر لأصحاب المصلحة.[465] نتيجة لذلك، "يقل عدد الصناديق التي تقدم الدعم لبناء القدرات المحلية، ونادرا ما تتيح تلك التي تفعل ما يكفي من الوقت لاكتساب المهارات الضرورية".[466]

وذلك ما تؤكده تجربة مبادرة الحلول المستدامة في الصومال. وتؤدي محدودية القدرات على المستوى المحلي إلى معاناة البلديات في تعاملها مع الأعداد المتزايدة للأشخاص في وضع نزوح داخلي الذين يرغبون في الاندماج محليا. وبالرغم من عدد من السياسات والمواد الإرشادية التي تم اعتمادها على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات خلال السنوات الأخيرة، لا زال الضغط على الخدمات والبنى الأساسية في عدة مراكز حضرية ومدن هائلة. كما تُبذل جهود من خلال مبادرة الحلول المستدامة لزيادة الاستثمار في قدرات المناطق القروية والأسواق والبنى الأساسية لتقليص الضغط على المناطق الحضرية، إلا أن الواقع على الأرض يشير إلى ضرورة توجيه مزيد من الاستثمار كذلك لتعزيز قدرات البلديات داخل المدن.[467]

ويتوفر عدد من أفضل الصناديق أداءً والتي تتوجه إلى المبادرات المحلية، كبرنامج المنح الصغرى التابع للصندوق العالمي للبيئة، على هياكل تشاركية "تتيح للمجتمعات المحلية المشاركة المباشرة في تصميم المشاريع المتصلة بالمناخ والتنمية وتقييمها".[468] إذ ينبغي أن يصل التمويل في نهاية المطاف إلى الأشخاص المتضررين بشكل مباشر، وهم، في إطار هذا التقييم، الأشخاص في وضع نزوح داخلي، وأن يصل للمجتمعات التي تستضيفهم ولممثليهم المحليين.

وتبين التجربة أنه حيثما يُقدم التمويل على المستوى المحلي، سواء لفائدة مبادرات موجهة مباشرة للأشخاص في وضع نزوح داخلي أو للمنظمات التي تدعمهم، أن ذلك التمويل يحقق درجة أعلى من النجاح حينما يستند إلى استراتيجيات متعددة السنوات وتمويل يربط العمل الإنساني بالتنمية.[469] وتستجيب بعض الدول، على غرار الدانمارك، إلى إدراك هذه الحقيقة. ويؤكد الإطار الذي وضعته للتعاون الدولي على الحاجة للربط بين العمل الإنساني والتنمية بحيث تتم الاستجابة للحاجات المباشرة والعمل في الوقت ذاته على مدى أبعد لإيجاد حلول قابلة للاستمرار.[470]

والأمل أن يمكّن التمويل الأطول أجلاً والقابل للتنبؤ من دعم التخطيط متعدد السنوات والمشاركة الاستراتيجية على مستوى البلد.

وكان التمويل والتخطيط متعدد السنوات عاملين حاسمين وراء نجاح برنامج التنمية الحضرية سيمون بولي في هايتي، والذي يسر عودة الأشخاص النازحين بسبب زلزال 2010. وقدمت منظمة الموئل من أجل الإنسانية وسبلها نحو الكفاءة، في إطار استراتيجيتها، تمويلا على فترة خمس سنوات قابلا للتوقع لفائدة هذا البرنامج، مما مكنه من تنفيذ استراتيجية لا تقتصر على تقديم الدعم للأشخاص في وضع نزوح فقط بل تشمل الاستثمار في البنى الأساسية للأحياء التي يقطن بها النازحون والتدابير الأمنية وتدابير الحد من مخاطر الكوارث. وكان ذلك أول مشروع على مستوى الحي ينفذ بتمويل من المانحين المؤسساتيين كالبنك الدولي ووكالة التعاون الدولي الكندية ووزارة الشؤون الخارجية الكندية من خلال قسم التدريب والتنمية.[471]

كما تشير عمليات تقييم برامج التمويل متعددة السنوات في دول كجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان إلى أن فوائد هذه الترتيبات لا تتوزع على نفس النحو، لكن وبالرغم من ذلك، هناك علامات واعدة تشير إلى أن اعتماد مقاربة طويلة المدى تساعد على تحسين جودة برمجة المساعدات وتشجع المنظمات على اعتماد استجابات أكثر تكاملا للنزوح طويل الأمد.[472]

ويخفف التمويل متعدد السنوات والقابل للتوقع من آثار فتور اهتمام المانحين. حيث تشير العديد من الأمثلة إلى التراجع الحاد لتمويل جهود إعادة البناء والإدماج على مدى أبعد بعد المراحل الأولى من التمويل.[473] وربما قد يعود ذلك إلى عزوف المجتمع الدولي ووكالات المساعدة الإنسانية عن "النظر إلى الأمور على المدى البعيد، وتعزيز قدرات الدول لمواجهة الطوابير الطويلة للعائدين والعمل على استقرارهم".[474]

من المناسب أن نعود إلى أجندة عمل أديس أبابا، والتي كانت ترمي إلى دعم تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة. إذ ينبغي أن يستند تمويل حلول النزوح الداخلي لاستراتيجيات تنمية مستدامة تكون "متناسقة ومُتملّكة على المستوى الوطني، تعززها أطر تمويلية متكاملة".[475] وقد يأخذ ذلك شكل أدوات جديدة أو أدوات متواجدة يتم تكييفها، بما في ذلك القروض.

وتبين الدروس المستخلصة من أوضاع اللاجئين أنه يمكن للقروض أن تكون مفيدة إذا ما منحت بشروط ميسرة. وقدمت الهيئة العالمية للتمويل تمويلا من هذا النوع بشروط ميسرة كجزء من اتفاق قرض أوسع لدعم جهود البلد لاستقبال اللاجئين من فنزويلا مما زاد فعلا من حجم المعاملة وخفض كلفتها.[476]

كما يعتبر تقديم الدعم للدول التي تحاول معالجة التدفقات الكبيرة من اللاجئين مصلحة عمومية عالمية قد تبرر تقديم قروض بشروط ميسرة. كذلك ينبغي اعتبار جهود تسهيل الحلول المستدامة للنزوح الداخلي على أنها استثمار يُدر منافع إقليمية وعالمية أشمل في مجال الاستقرار والسلم والحد من الفقر وعدم المساواة. وسيكون من المهم الاستفادة من أدوات التمويل الواعدة المستعملة فعلا لتغيير مشهد التمويل الموجه لمعالجة النزوح الداخلي وإيجاد حل له.

وقد يؤدي صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام دورا في إتاحة مزيد من التمويل على المستوى المحلي لمعالجة هذه الظاهرة. والصندوق على استعداد للمخاطرة في الاستثمار بدرجة أكبر مقارنة بالمانحين في مجال التنمية، وسبق أن قام بدور محفز لتوفير التمويل لعملية واسعة لإيجاد حلول مستدامة في مناطق محددة، كما وقع في الصومال.[477] كما أن البنك الدولي لعب دورا مشجعا وأكثر بروزا من خلال تمويل عمليات الاستجابة لأوضاع اللاجئين، ويمكن إتاحة المبالغ التي خصصها بحجم أكبر للدول المتأثرة بالنزاعات لتمويل المساعدات المقدمة للأشخاص في وضع نزوح.[478] بيد أنه غالبا ما توجه صناديق التنمية تمويلها على أساس الفقر والهشاشة عوض الصفة، لذلك يعتبر التوفر على معلومات أفضل عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص في وضع نزوح داخلي أمرا حيويا إذا أردنا أن يستفيد الاستثمار على المدى البعيد من دعم هذه الأدوات.

احتساب أعداد النازحين والإبلاغ عن التقدم المحرز

تعتبر قدرة البلد على احتساب أعداد الأشخاص في وضع نزوح على أراضيه ورصد المساعدات والإبلاغ عن التقدم صوب حلول مستدامة، أداة قوية لحث الالتزام على كل المستويات وضمان استمراريته. كما تكون الدول التي تتوفر على استراتيجية وطنية خاصة بالبيانات تُمكن من القيام بالإبلاغ بشكل منتظم، مع ميزانية مخصصة وفي انسجام مع الإطار القانوني، قادرة على التعريف بجهودها ونواياها بطرق يمكن أن تجذب الدعم الداخلي والخارجي بدرجة أكبر.

وذلك ما يعني أن الاستراتيجيات الوطنية لبناء القدرات تحتاج لإشراك ليس فحسب من يقوم بجمع المعطيات وتحليلها بل كذلك العاملين من الهيئات التي ستستخدم تلك البيانات والنتائج. وتشمل هذه الهيئات الوزارات الوصية التي تشارك في تقديم الخدمات، ووزارات العمل والتشغيل، وأقسام التصميم الحضري وهيئات الحماية المدنية. وتتباين القدرة على إنتاج بيانات متينة وتحليلها بشكل كبير من بلد لآخر، إلا أن هناك وبالرغم من ذلك عدد من الممارسات الواعدة.[479]

غالباً ما تتسبب الأمطار الموسمية في حدوث فيضانات ونزوح في سريلانكا. وتنشر السلطات تقارير يومية عن الأحوال الجوية، وتحذيرات مبكرة، ومستجدات عن أرقام النزوح الناجم عن الكوارث.

هذه معلومات قيّمة للاطلاع على جهود الإنعاش والتعمير.

الصورة: إيشارا س.كوديكارا / وكالة الصحافة الفرنسية عبر غيتي صور، مايو 2017

ما فتئ الوضع الأمني في مالي يتدهور منذ 2013 مع ازدياد عدد حالات النزوح الجديدة بشكل كبير في 2019. لكن ذلك يُعزى جزئيا إلى اعتماد البلد لنظام شامل نسبيا لجمع البيانات والتأكد منها وتقاسمها.[480] إذ تمكن آلية الاستجابة السريعة من التدخل في حالات الأزمات المفاجئة والحادة، كما تعتبر المصدر الأول للمعلومات حول حالات النزوح الجديدة في البلد.[481] وتقدم هذه الآلية تنبيهات تم التأكد منها حول تحركات السكان التي تقوم الآلية بتتبعها لاحقا. ويتم استخدام هذه الآلية حاليا في المناطق الشمالية والوسطى من البلد، وهي شبكة تتكون من نقاط الاتصال تتقاسم المعلومات فيما بينها من مستوى البلديات إلى المستوى الإقليمي. ويتم ذلك في إطار شراكة وثيقة مع سلطات التنمية الاجتماعية الإقليمية والإدارات المحلية.[482]

وهناك فرق كبير بين جمع المعلومات المتصلة بالنزوح بسبب الكوارث وتلك الخاصة بالنزوح من جراء النزاع أو أشكال أخرى للعنف، مما يشير إلى تباين مدى تملك الحكومات لعملية جمع البيانات والتأكد منها حسب نوعية السبب.[483] ويستند أكثر من 70 بالمائة من أرقام النزوح بسبب الكوارث المتوفرة لنا إلى بيانات مصدرها هيئات حكومية أغلبها تمثل وكالات وطنية أو إقليمية مخصصة للكوارث أو تصلنا من السلطات المحلية.[484]

وتصدر وكالة سريلانكا الحكومية للحد من مخاطر الكوارث تقارير يومية حول الطقس، والإنذارات المبكرة، ومعلومات يتم تحديثها يوميا حول الخسائر من جراء الكوارث، بما في ذلك الأرقام الخاصة بالنزوح.[485] كما ينجز مركز إدارة الكوارث في سريلانكا أبحاثا لدعم جهود التخفيف والتخطيط للجاهزية، والاستجابات في حالة الطوارئ وتنسيق جهود الإغاثة والانتعاش بعد حدوث الكارثة.[486]

وتطبق إندونيسيا نفس البروتوكول، حيث تسجل البيانات التي تشمل صنف الكارثة وعدد الأشخاص المتأثرين أو النازحين، وعدد البيوت المتضررة أو المدمرة. وأغلب هذه المعلومات متاحة في قاعدة البيانات "ديس إنفنتار".[487] ويمثل هذا المصدر المفتوح والشامل سجلا كليا فريدا من نوعه مخصصا للبيانات حول الخسارة المترتبة عن الكوارث. وتعتبر عدم قدرة البلدان على تسجيل مدة النزوح ثغرة حرجة، لكنها ثغرة يمكن نسبيا ردمها بسهولة.

وتقدم الفليبين مثالا جيدا بشكل خاص للتملك المحكم للبيانات الخاصة بالنزوح من طرف السلطات العمومية. ويعتبر مصدر الرصد والإعلام الخاص بعمليات التصدي للكوارث واحدا من أكثر النظم الوطنية موثوقية سواء تعلق الأمر بالكوارث أو بالنزاعات (أنظر الفليبين في دائرة الضوء، الصفحة 83).

ويمكن اعتبار هذا البلد حالة استثنائية باعتبار أن كم بيانات النزوح بسبب النزاعات المسجلة في النظم المحلية الوطنية تنحو إلى أن تكون أقل حجما بكثير. وعادة ما تكون للسلطات العمومية سجلات للسكان، لكن البيانات الأكثر إتاحة للنزوح الداخلي ينتجها في غالب الأحيان الشركاء الدوليون الذين يقدمون المساعدات الإنسانية. وتعتبر هذه البيانات مصدرا ثمينا للمعلومات عندما لا تكون السلطات الوطنية قادرة على إعدادها بنفسها، لكن غياب ريادة الحكومة أو مشاركتها قد يؤدي إلى انعدام الربط بين البيانات المنتجة واتخاذ القرار على المستوى الوطني.[488]

وبالفعل، تنشئ السلطات المحلية، في بعض الدول التي يحتل فيها النزوح بسبب النزاعات مكانا بارزا على الأجندة السياسية والعمومية، سجلات أو قواعد بيانات متعددة المصادر. وتم الإقرار منذ عدة سنوات أن جمع كولومبيا المُمنهج للمعلومات الخاصة بأشخاص في وضع نزوح، لتُضمَّن في سجل ضحايا الحرب الأهلية التي عاشتها البلاد، يعتبر ممارسة فضلى. فهو نظام يستند إلى موارد جيدة وله مهمة واضحة خصصت في إطارها وحدة الضحايا التابعة للحكومة للحفاظ على سجل الضحايا الذي أنشئ في يناير 2012 وتقديم الخدمات للأشخاص في وضع نزوح بالتعاون مع الوزارات والأقسام الوصية.[489]

وأُنجز أول تسجيل رسمي شامل للأشخاص في وضع نزوح في البوسنة والهرسك بعد حرب البوسنة أواخر سنة 2000، وتطور ليصبح في 2005 قاعدة للبيانات مخصصة للأشخاص النازحين واللاجئين، والمصدر الرئيس للبيانات الكمية حول النزوح الداخلي. وبالرغم من المنهجية الجيدة المعتمدة، يجعل تعقد الإجراءات الإدارية جمع البيانات أمرا مستعصيا. إذ على الأشخاص النازحين أن يتقدموا أو أن تمنح لهم سمة النزوح طبقا للقانون حتى يتم إدراجهم في البيانات. لكن، وبالرغم من ذلك، يُمكن إتاحة التغيير في الصفة على مستوى البلديات من توجيه المساعدات للمستفيدين بشكل أنجع.[490]

ويمكن استخلاص دروس عديدة من تجارب مختلفة متواجدة حتى الآن والقائمة على احتساب عدد النازحين. ومن أبرز هذه الدروس أنه، وحتى تشتغل هذه النظم وتكون مفيدة للمخططين ومقدمي الخدمات، ينبغي أن تشتمل على مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي تمكن أصحاب المصلحة من الاطلاع على الوضع والخروج باستنتاجات. ولن يكون لنظام صِيغَ فقط لاحتساب النازحين الداخليين نفس مفعول نظام يقدم معلومات لأبعاد مختلفة وعبر الزمان والمكان. كما يمكن أن يمثل الاستثمار في نظم الإحصاءات والبيانات نقطة انطلاق لتكامل المعلومات حول النازحين الداخليين، لاسيما إذا كانت الرغبة أو القدرات أو الموارد محدودة لإنجاز أنشطة أكثر تخصصا.

وتبين الدروس المستخلصة من المبادرات الهادفة إلى تحسين الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة أن هناك حاجة إلى تحقيق التناسق بين أجندة النزوح الداخلي والأولويات الوطنية الأوسع نطاقا، لاسيما فيما يخص نظم جمع البيانات.[491] وحتى يكون بناء القدرات عملية متواصلة ويأخذ زخمه ويستحق ما تستثمره فيه الحكومات والمانحون من وقت وتمويل، لا بد من إدماجه في آليات دعم متواجدة.

وأطلقت المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة مؤخرا شراكة مع المبادرة الخاصة بالقدرات على الحد من الكوارث في غرب ووسط إفريقيا والتي تهدف لمعالجة النزوح بسبب الكوارث من خلال تعبئة أصحاب المصلحة الإقليميين وبناء القدرات الوطنية.[492] وتعتبر هذه الشراكة، التي تستند إلى تعاون قائم بين أكثر من 20 منظمة، مثالا واعدا يبين كيف يمكن للجهود التشاركية أن تعزز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية في مجال النزوح الداخلي. وباعتبار أن كلا من الكوارث الفجائية والكوارث البطيئة الحدوث تعتبر من بين الأسباب الرئيسية للنزوح في المنطقة، يمكن لمبادرات كالمبادرة الخاصة بالقدرات للحد من الكوارث بأن توفر أدوات وخدمات من شأنها أن تساعد على تفسير الظاهرة والحد منها.

وينبغي أن لا تتوجه جهود بناء القدرات للأفراد، بل ينبغي أن تتوجه للمنظمات والمؤسسات الوطنية، كما يجب توفير الدعم السياسي لها. لأنه بدون الدعم السياسي قد تصبح هذه الجهود استثمارا على المدى القصير قد يتلاشى قبل إنشاء أنظمة جديدة، ويبوء بالفشل. ومن الأساسي كذلك، أن يتوفر فهم واضح للقدرات المتواجدة وللتحديات القائمة حسب السياقات المختلفة.

يمكن أن يفضي توفر دلائل أقوى إلى سياسات وممارسات أفضل

خلال العقود الأخيرة، تحسنت البيانات حول النزوح الداخلي بشكل ملموس، ليس فحسب على مستوى الكم بل كذلك على مستوى النوع. إلا أنه لابد من مزيد من العمل لتحسين التغطية والموثوقية بالرغم من إحراز بعض التقدم. إذ تنشأ الممارسات الجيدة من المقاربات الجديدة والتكنولوجيات والشراكات التي تساعد على تحسين فهمنا لحجم وطبيعة وآثار النزوح ومخاطره.

بيانات أفضل يسترشد بها في البحث عن حلول دائمة

نُشرت أول دراسة استقصائية حول الأشخاص في وضع نزوح داخلي في 1998 لتُصادف إطلاق وثيقة المبادئ التوجيهية. وهمت الدراسة 56 بلدا حيث قدرت أن ما بين 20 و22 مليون شخص كانوا يعيشون في وضع نزوح بسبب النزاع وأعمال العنف.[493] وقد تم إحراز تقدم كبير منذ ذلك الوقت في طريقة توثيق النزوح الداخلي عبر العالم ليشمل، في بعض الحالات، الجمع المُمنهج للبيانات الخاصة بالبلدان وأحداث النزوح وأوضاعه ومسارات النازحين. كما اتسعت التغطية بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة، حيث تزايد كم المعلومات المتوفرة في قاعدتنا العالمية لبيانات النزوح الداخلي بمعدل 274٪ منذ عام 2016.[494]

كما تحسنت كذلك دقة أرقامنا وثقتنا بها. فلم يتزايد عدد أحداث النزوح المضمنة في قاعدة البيانات فقط، بل تزايد كذلك عدد الحالات المسجلة للعديد من الأحداث. ومع اتساع نطاق المصادر، ازدادت قدرتنا على تثليث البيانات الخاصة بحالات النزوح الجديدة والأشخاص الذين يعيشون في وضع نزوح مع التثبت من صحتها (انظر الشكل 23).[495]

الشكل 23: زيادة الثقة في التقديرات العالمية للنزوح الداخلي

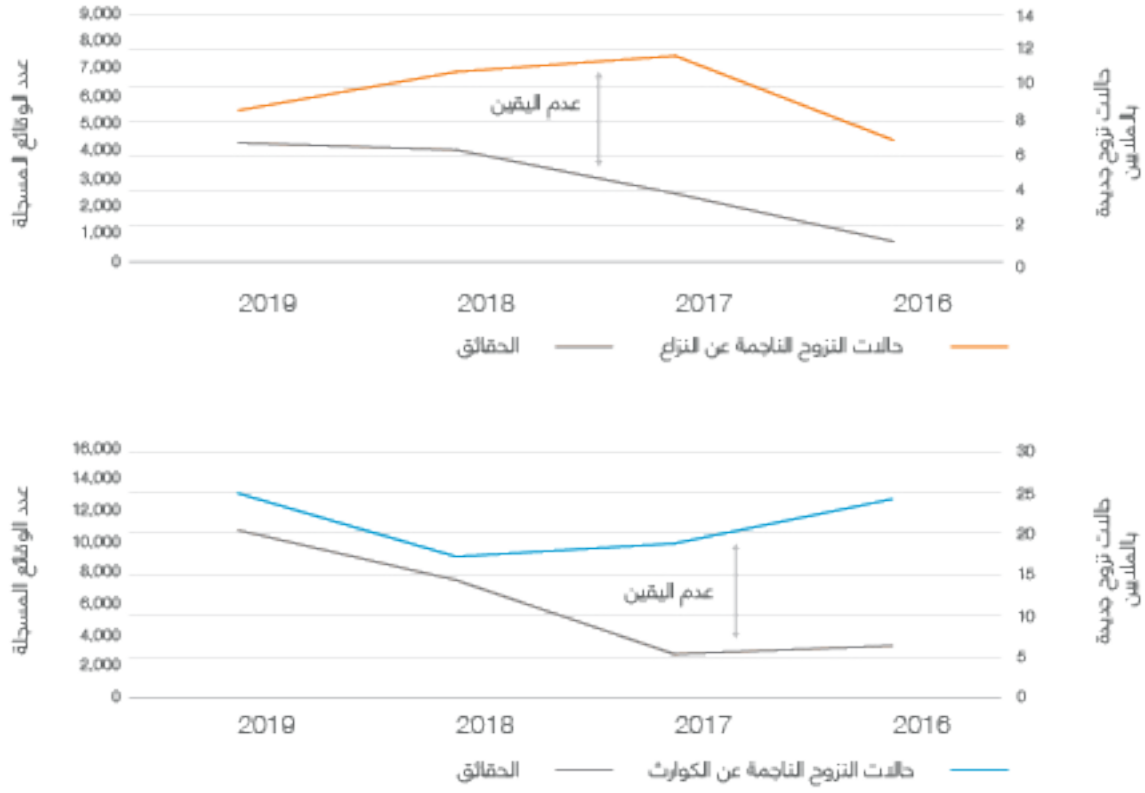

بيد أنه يتعين القيام بأكثر من ذلك لتوفير بيانات موثوقة حول مواقع النازحين وتركيبتهم السكانية وكذا أنماط نزوحهم ومدته، إذ بدونها، لن يكون بمقدور الحكومات ولا أصحاب المصلحة، في مجالي المساعدات الإنسانية والتنمية، التخطيطُ لتدخلات فعلية كفيلة بالحد من آثار النزوح أو خطر حدوثه في المستقبل.[496]

فعلى أساس توفر المعلومات الخاصة بالتوزيع المجالي للنزوح، على سبيل المثال إذا ما كان النازحون داخلياً أو مجموعات فرعية معينة يتركزون في المناطق الحضرية أم ينتشرون عبر المناطق القروية، يمكن توجيه الخدمات والاستثمارات في البنية التحتية بشكل أفضل. وكما هو موضح في الجزء الأول من هذا التقرير، يكتسي هذا النوع من المعلومات في مناطق النزوح الحضري بكل من أفغانستان والصين وإندونيسيا والعراق ونيجيريا والصومال طابعا حيوياً، حيث ينبغي تقديم الدعم خارج المخيمات وعبر قنواتٍ تتوقف على البنية التحتية الحضرية القائمة ووسائل إيصال الخدمات.[497]

وينزح بعض الأشخاص مرات عديدة، بينما يتكرر تنقل آخرين بين مواطنهم الأصلية والملاجئ. وغالبا ما تتزايد هشاشة النازحين الاقتصادية والاجتماعية والنفسية مع كل نزوح جديد، لذلك تساعد معرفة عدد المرات التي يُجبر فيها الأشخاص على الهروب في التخطيط للدعم وتحديد أولوياته وفقاً لذلك.

إن فهم مخاطر النزوح في المستقبل يدعم الجهود المبذولة لمنع حدوثه. وتشير تقديراتنا إلى أن حوالي 13.9 مليون شخص معرضون عبر العالم لخطر النزوح بسبب الكوارث المباغتة كل سنة.[498] وتقع ثمانية من البلدان العشر الأكثر عرضة لخطر النزوح وفقدان المساكن في المستقبل في جنوب وجنوب شرق آسيا، حيث تتضافر حدة المخاطر مع تعرض أعداد كبيرة من السكان في بنغلاديش والصين والهند وإندونيسيا وميانمار وباكستان والفلبين وفيتنام لتُفاقم خطر النزوح.

وتعد المخاطر المرتبطة بالمياه والأرصاد الجوية أهم أسباب النزوح بشكل كبير، كما تعتبر أكبر تهديد بحدوث النزوح في المستقبل، ومن المتوقع أن يزداد هذا الخطر مع ارتفاع عدد السكان وتغير المناخ الذي يتسبب في تكرر حدوث هذه المخاطر والزيادة في حدتها. إلا أن إمكانية التوقع للمخاطر كالفيضانات والأعاصير واشتغال نُظم الإنذار المبكر يعتبران أمراً إيجابياً. كما يمكن استخدام المعلومات المتعلقة بحجم وموقع النزوح المتوقع وطبيعته لاتخاذ تدابير وقائية عن علم تخفف من المخاطر وتحسن مستوى الجاهزية، وهو ما يحد من آثار الكوارث عند وقوعها.[499]

ويساعد هذا النوع من المعلومات في التخطيط لتدخلات واسعة النطاق، بيد أنه لا يعيش كل النازحين داخلياً النزوح بنفس الشكل، حتى في حالة نزوحهم في نفس الوقت ولنفس السبب. وهناك حاجة لبيانات مفصلة على أساس الجنس والعمر والإعاقة وسمات أخرى لوضع برامج أكثر فعالية تجعل الموارد المحدودة مطابقة لاحتياجات محددة.[500] كما نحتاج كذلك تلك البيانات لاعتماد سياسات مستنيرة والقيام بتقييم هادف للتقدم المحرز في الحد من النزوح.

وغالبا ما يتم سد الثغرات في البيانات المفصلة بدلائل نوعية ودلائل غير مثبتة، مع بعض الاستثناءات البارزة. ويمكن استخدام المعلومات الديموغرافية الخاصة بعموم السكان لتقدير عدد النازحين على اختلاف جنسهم وفئتهم العمرية. وقد استخدمنا هذه المنهجية وقمنا بعملية حسابية أظهرت أن حوالي 21 مليون امرأة وفتاة يعشن في وضع نزوح داخلي عبر العالم بسبب النزاع وأعمال العنف في نهاية عام 2018.[501] ويمكن تفصيل هذا الرقم أكثر حسب الفئة العمرية لتحديد النازحين الذين قد يحتاجون للدعم الغذائي، والأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، أو لتقديم خدمات أخرى في مجالي التعليم والصحة الإنجابية.

كما وضعنا كذلك منهجية لقياس حدة النزوح تستخدِم مؤشرات نوعية لتقييم الظروف المعيشية للنازحين وإبراز مجالات التدخل ذات الأولوية.[502] وعلى نفس المنوال، يُقيَم مؤشر حالات العودة، الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة والمعتمد في الاستقصاء الاجتماعي في العراق، ظروف العيش السائدة في المناطق الأصلية للنازحين، مع التركيز على سبل العيش والخدمات الأساسية والتماسك الاجتماعي والتصورات للأمان.[503]

كما تُقيَم دراسة طولية أنجزتها المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورجتاون التقدم المحرز للوصول لحلول دائمة بخصوص 4,000 نازح ولاجئ عراقي عائد، على مدى أربع سنوات وعلى أساس معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.[504] وقد سعى عمل مماثل في لبنان لفهم طيف عناصر حالات عودة النازحين والحلول الخاصة بهم، حيث تقدر نسبة العائدين منهم، منذ نهاية الحرب الأهلية، بأقل من 40 في المائة.[505] غير أن تقييم حالات العائدين بشكل أدق يبين أن العديد من المناطق شهدت حالات عودة جزئية، حيث عاد النازحون على أساس موسمي، أو عاد بعض أفراد الأسر مع الاحتفاظ بروابط قوية مع مناطق المأوى.

إن فهم الآثار قصيرة وطويلة الأمد للنزوح وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة على الأفراد والمجتمعات والأنظمة الاقتصادية يساعد على تقدير كلفة الاستجابات وفوائد الوقاية. وتُظهر الكلفة العالمية للنزوح الداخلي، المقدرة بنحو 20 مليار دولار كل سنة، الآثار الاقتصادية المأساوية المحتملة للنزوح. فبالإضافة إلى التحليل المعمق لآثار النزوح متعددة الأبعاد على الأفراد والمجتمعات المحلية، تقدم هذه المعلومات حجة قوية للعمل الوقائي والاستثمار في الحد من مخاطر النزوح في المستقبل.[506]

يمكن بل ينبغي أن تتجاوز عملية جمع البيانات وتحليلها تعداد النازحين فحسب

تم تحسين قاعدة الدلائل الخاصة بالنزوح الداخلي من خلال اعتماد طرق جديدة لجمع البيانات ومعالجتها وزيادة التعاون بين الجامعين والمحللين والمستخدمين. كما تم استعمال تكنولوجيا الهاتف المحمول وبيانات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تُستخدم بشكل أساسي لدعم عمليات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث، لفهم أنماط النزوح قبل وخلال الكوارث وبعد حدوثها، ومدته. ويمكن إضافة هذا النوع من البيانات إلى الأرقام الرسمية الخاصة بالإخلاء وشَغْل الملاجئ في الفلبين لتقديم رؤية دقيقة حول الظاهرة (أنظر الفلبين في دائرة الضوء، ص 83).[507]

وقد تم إحراز تقدم في تقييم النزوح من خلال مؤشرات بديلة، كدمار البيوت وحجم الفيضانات، حيث تُستقى المعلومات من صور الأقمار الصناعية والصور الجوية.[512] ويتناسب هذا المنهج بشكل خاص مع السياقات الحضرية، إذ يساعد توفر الصور كذلك على تتبع إعادة الإعمار كمؤشر غير مباشر لمدة النزوح، علما أن إعادة البناء لا تعني العودة دائماً.

تساعد التكنولوجيا الحديثة والتوقعات المُنَمذجة على إنتاج معلومات إجمالية وتقديرات عالمية، بيد أن هناك حاجة أيضاً إلى مزيد من البيانات المعمقة تُجمع مباشرة من المجتمعات المتأثرة. لقد أجرينا بحثاً في 15 دولة شمل أكثر من 2,800 مقابلة استقصائية و200 مقابلة مع مخبرين رئيسيين، مما يدل على أن المنهج المختلط مجدٍ للغاية في العديد من السياقات. وقد يشمل ذلك الدراسات الاستقصائية للأسر والمقابلات المفتوحة مع المخبرين الرئيسيين والملاحظات والأبحاث التشاركية من قبيل وضع الخرائط الاجتماعية وبيانات النوع الاجتماعي.

تُظهر الدروس المستخلصة من عقود من الممارسات في المجال الإنساني والتنمية أن مشاركة المجتمعات المحلية وقيادتها للبرامج التي تؤثر عليها أمر أساسي لتحقيق النجاح. ويهدف البحث التشاركي إلى استكمال الدراسات التحليلية التي تنجزها الحكومات ومقدمو المساعدات مع أخذ وجهات نظر الأشخاص المتأثرين بالنزوح بعين الاعتبار، وإشراكهم ليس فحسب بصفتهم مستفيدين، ولكن كذلك كفاعلين مسؤولين. ويتوفر النازحون ومضيفوهم على معلومات ذات قيمة كبيرة حول تجاربهم الشخصية والعقبات التي تواجههم وكيف يتوقعون التغلب عليها. إذ بدون هذه الرؤى، قد يضع مقدمو المساعدات برامج مكلفة تكون غير مناسبة أو غير مقبولة لدى المستفيدين المحتملين.

ظل نزوح النزاعات بلا هوادة في كولومبيا في عام 2019. وتعرضت مجتمعات الشعوب الأصلية في أمابار - رادو وكانيافيرال للعزل مع اشتداد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في آب/أغسطس في مقاطعة أنتيوكيا. ولا تزال مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي معرضة لخطر الإخلاء القسري والعزل.

الصورة: المجلس النرويجي للاجئين / مارسيلا أولارتي، أكتوبر 2019.

في دائرة الضوء

الفلبين

رسم صورة أشمل للنزوح الناجم عن الكوارث

تعد الفلبين إحدى الدول القليلة في العالم التي تجمع البيانات حول النزوح الناجم عن الكوارث بشكل مُمنهج، وهو أمر غير معتاد يمكنها من فهم كيفية تطور هذه الظاهرة. فغالبا ما يتوقف جمع البيانات عن النزوح إلى مكان آخر بسبب الكوارث بعد فترة وجيزة من وقوع الفاجعة، مما يعني أنه لا تتوفر سوى معلومات قليلة، إن وجدت، عن مدة نزوح الأشخاص والتغيرات التي تطال ظروفهم مع مرور الوقت.[508]

يقوم مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث في الفلبين (DROMIC) بجمع المعلومات عن عدد الأشخاص الذين تم إجلاؤهم وعدد المقيمين في الملاجئ مع مرور الوقت. وعندما تضاف مصادر أخرى، من قبيل البيانات الخاصة بمستعملي الفيسبوك مجهولي الهوية، يحصل مقدمو الخدمات الإنسانية ومخططو التنمية على تصور حاسم حول تدفقات النازحين وأوضاعهم وأنماط النزوح، مما قد يساهم في إنقاذ الحياة.

سجلت الفلبين 55 كارثة سنة 2019، مما أدى إلى حدوث 4.1 مليون حالة نزوح جديدة، أكثر من 413,000 منها وقعت بسبب تسعة زلازل كبرى. وعندما ضربت الزلازل الثلاثة المناطق الجنوبية من إقليم ميندناو خلال أسبوعين من شهر أكتوبر، شرع مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث في تسجيل الأضرار والخسائر وحالات النزوح، واستمر في القيام بذلك خلال الأشهر التالية.[509] كما تُظهِر بيانات المركز أن عدد النازحين المتواجدين في الملاجئ الرسمية وغير الرسمية ارتفع من 8,400 حالة مباشرة بعد وقوع الكارثة ليصل ذروة بلغت ما يقارب 190,000 في أوائل ديسمبر قبل أن ينخفض إلى حوالي 160,000 مع اقتراب نهاية الشهر (أنظر الشكل 24).

الشكل 24: عدد النازحين في الفلبين بعد الزلازل في أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2019

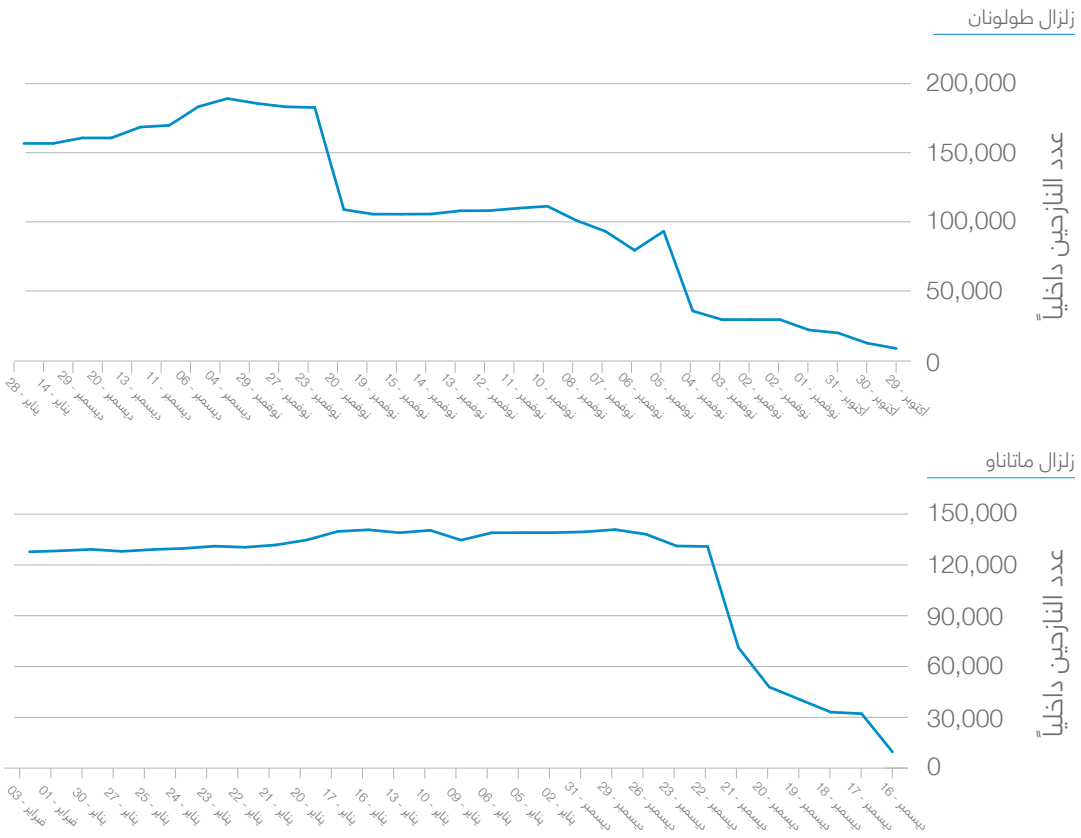

تسبب زلزال آخر بلغت قوته 6.8 درجة ضرب ماتاناو بدافاو ديل سور في شهر ديسمبر في حدوث 167,000 حالة نزوح جديدة مطيلا محنة العديد من الأشخاص الذين فروا بسبب الزلازل في شهر أكتوبر. وتظهر بيانات مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث أن العديد من الأشخاص كانوا لا يزالون نازحين شهورا بعد ذلك (انظر الشكل 24). وبالنظر إلى حجم الأضرار وإخلاء المجتمعات في المناطق المعرضة للانهيارات الأرضية، قد يظل بعض الأشخاص نازحين لفترات أطول بكثير، غير أنه لا توجد بيانات متينة للتأكد من ذلك.[510]

ويمكن أن تُكَمِّل بيانات مستعملي الفيسبوك مجموعة بيانات مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث في مثل هذه الحالات من خلال إظهار التنقلات بين الأماكن وعبر الزمن. كما تفيد البيانات كذلك في تقدير أنماط النزوح على أساس يومي، وهو أمر أساسي لفهم مدة تأثير الكارثة خلالها على منطقة معينة، وسبب تعافي بعض المدن بوتيرة أسرع من غيرها. وعند إضافتها إلى بيانات مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث، يمكن أن تعزز استجابة المساعدات الإنسانية وكذا التدابير طويلة الأمد المتخذة من طرف السلطات لتسهيل العودة وبناء القدرة على الصمود للحد من مخاطر النزوح في المستقبل.

كما أننا نتعاون مع الفيسبوك منذ سنة 2017 لوضع خرائط للنزوح باستخدام بيانات مجهولة الهوية مجمعة على مستوى المدن، وهو ما يعزز اطلاعنا على مدة نزوح الأشخاص والأماكن التي ينتقلون منها وإليها وتوقعاتهم بخصوص الحلول الدائمة.[511]

ومع تحسين المنهجية وتطويرها، سيصبح من الممكن وضع خرائط للكوارث الصغيرة والكبيرة الحجم على حد سواء، مما سيساهم في سد المزيد من الثغرات في بيانات الأوضاع التي لا تغطيها الإحصاءات الرسمية. وبما أن التكنولوجيا الرقمية أضحت متاحة بشكل أكبر وعلى نطاق واسع، يصبح من الممكن إنجاز أعمال أخرى مماثلة لجمع بيانات شاملة مثبتة وقابلة للتشغيل البيني حول مكان حدوث النزوح بسبب الكوارث وزمانه. وهو ما سيمد بدوره جهود إدارة مخاطر الكوارث بمعلومات أفضل وييسر الوصول إلى حلول دائمة.

يجري الصليب الأحمر الفلبيني تقييمات للأضرار والخسائر بعد أن ضرب إعصار أورسولا قرية فرجينيا في كولابا، بيليران يومي 24 و25 كانون الأول/ديسمبر.
الصورة: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر/ العمدة همفري ب. أوليمبا، ديسمبر 2019

ويتباين حجم وطبيعة وآثار النزوح ومخاطره بشكل كبير من وضع لآخر وكذلك حسب الأشخاص المتضررين. وتتطلب صياغة تدابير واستجابات وقائية أفضل أخذ هذه الاختلافات في الحسبان، ومَن أفضل من النازحين ومضيفيهم لإبرازها؟

وتُمكن المقاربات التشاركية الأشخاص المتأثرين والحكومات المحلية ومقدمي المساعدات وممارسين آخرين من المساهمة في كل مرحلة من المراحل، ابتداءً من صياغة السياسات والبرامج إلى تنفيذها وتقييمها. كما يتعزز هذا المستوى من المشاركة بالأركان الثلاثة للحلول الدائمة للنزوح: الدلائل والقدرات والالتزام السياسي.

ونظراً لصعوبة إجراء البحوث مع النازحين في سياقات تتسم في معظم الأحيان بالتعقد، فغالبا ما تعوزها التمثيلية، ولا يمكن تطبيق نتائجها على جميع النازحين في بلد أو منطقة معينة. إلا أنها تقدم لمحة قيمة لما ينبغي اعتباره عند وضع السياسات والبرامج. ومن الأفضل استكمال هذه البحوث الأولية ببيانات تُجمَع بشكل مُمنهج بدرجة أكبر وعلى نطاق أوسع.

من شأن الزيادة في التعاون وتحسينه أن يرفع من توفر البيانات حول النزوح الداخلي وإتاحتها

يتطلب إنتاج دلائل موثوقة تسترشد بها السياسات والبرامج التي تدعم البحث عن الحلول الدائمة العمل على أساس التعاون والشراكة. وقد استثمرت البلدان المانحة والممولون الخواص في عدد من مراكز البيانات والمبادرات خلال العقد الماضي لتوفير المعلومات قصد صياغة سياسات وبرامج أفضل حول النزوح. ويأخذ العديد من هذه المراكز شكل منصات بسيطة لتبادل البيانات موجهة بشكل أساسي للممارسين في مجال المساعدات الإنسانية. ولا تزال بيانات النزوح المقدمة بطرق تفيد التخطيط الإنمائي على المدى الطويل غير متاحة بشكل مُيسر، إلا أنه يمكن استخلاص دروس من الجهود الحديثة المبذولة في هذا المجال بخصوص بيانات اللاجئين والهجرة.[513]

أنشأت العديد من اللجان والمجموعات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة مراكز لتخزين البيانات تتيح لصناع القرار والمخططين معلومات إجمالية عن الهجرة والنزوح ترد من مصادر مختلفة. وقد أنشأت 12 دولة في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى سجلا إلكترونيا يتضمن البيانات الأساسية للهجرة بتوجيه من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.[514] كما تتوفر نظيرتها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) على قاعدة بيانات مفتوحة خاصة بالهجرة الداخلية.[515]

كما اتفق الاتحاد الأفريقي والحكومة المغربية سنة 2019 على إنشاء المرصد الأفريقي للهجرة والتنمية بمدينة الرباط. ويهدف هذا المرصد إلى جمع المعلومات وتقاسم البيانات والتحاليل بشأن قضايا الهجرة وتسهيل التنسيق بين البلدان الأفريقية من منطلق "الفهم والتوقع والعمل".[516] ومن المتوقع كذلك أن يساعد المرصد على تنسيق السياسات ومواءمة الاستراتيجيات الوطنية وتحسين تفاعل البلدان الأفريقية مع الشركاء في الخارج.[517]

وقد برزت مبادرات جديدة لتحسين بيانات النزوح الخاصة بمجموعات هشة محددة، مثل تحالف البيانات الدولي حول الأطفال المتنقلين، الذي أطلقه مؤخراً صندوق الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأوروستات وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والشركاء الرئيسيون بما فيهم مركز رصد النزوح الداخلي.[518] ويهدف هذا التعاون غير المسبوق إلى تحسين الإحصاءات المتعلقة بالأطفال المهاجرين والنازحين من خلال دعم أنظمة البيانات والقدرات داخل الدول ووضع خرائط للثغرات والتحديات والحلول. ويضم التحالف مجموعة واسعة من الموارد للنهوض بالمقاصد الواردة في أهداف التنمية المستدامة والصكوك الدولية بشأن الهجرة واللاجئين.

وسيتطلب تعزيز قاعدة الدلائل بشأن النزوح الداخلي بناء قدرات مخصصة على جميع المستويات والتزام المؤسسات لضمان استمرارها مع مرور الوقت. ويقتضي جمع البيانات حول هذه الظاهرة وتحليلها وإعداد أدوات للتخطيط ورصد التقدم، قدرات وموارد متينة. وسيكون تعزيزها من خلال إنشاء بنية تحتية تنظيمية مرفوقة بالالتزام على مستوى الميزانية في شكل مخصصات مالية تعبيراً واضحاً عن الإرادة السياسية.[519]

سبلٌ للمضي قدما: إيجاد الحوافز السياسية

يساعد تعزيز الالتزام السياسي على توفير الموارد والتراخيص الرسمية اللازمة للزيادة في جمع البيانات، كما أن العكس صحيح، إذ يساعد توفر دلائل أفضل حول النزوح الداخلي على خلق الحوافز وتعزيز الإرادة السياسية. ويمكن إبراز الحوافز التي يمكن أن تدفع الحكومات للمشاركة من خلال، على سبيل المثال، مقارنة فوائد الاستثمار في الحلول المستدامة مع التكلفة الاقتصادية المقدرة في حالة عدم اتخاذ أي إجراء. كما أن هناك مقاربة أخرى تتمثل في تقييم تأثير النزوح المتوقع في المستقبل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد بشكل عام، حيث يتم توثيق التقدم المحرز في حل مشكلة النزوح الداخلي بشكل مُمنهج والإبلاغ عنه.

كما أن هناك حاجة للبيانات حول مختلف تجارب البلدان في مجال النزوح وللدروس المستخلصة من أوضاع محددة، يمكن تطبيقها في بلدان أخرى. وقد كانت هناك عدة محاولات لتوثيق الممارسات الجيدة والدروس المستقاة من عدد من حالات النزوح، لكن لم تستخدِم أي منها مقاربة مُمنهجة تستند إلى إطار عمل متسق،[520] وهو ما يبين أننا لا نتوفر على فهم كامل لما يصلح وما لا يصلح حسب الأوضاع المختلفة، ومعرفة، إذا ما تحقق تقدم بشكل عام، وذلك هو الأهم.

وهناك مبادرة عالمية جديدة لدعم تقييم التقدم المحرز تسعى لسد هذه الثغرة. إذ يعد مؤشر النزوح الداخلي مقياسا مركبا يجمع بين مؤشرات قدرات الحكومات على معالجة النزوح وتأثيرات الأزمات الحالية والدوافع الضمنية التي قد تؤدي إلى النزوح في المستقبل أوتمكن من التوصل إلى حلول.[521]

ويراد بهذا المؤشر، الذي يعتبر أداة سهلة المنال، إطلاع غير المتخصصين على ظاهرة معقدة وفي نفس الوقت تسهيل رصد التقدم المحرز في حل مشكلة النزوح على المستويين الوطني والعالمي. كما يساعد على التعرف على التحديات والممارسات الجيدة في جميع أنحاء العالم. وتشكل المؤشرات الخاصة بمكون القدرات والسياسات المرتبطة بمؤشر النزوح الداخلي قائمة مرجعية متينة لقياس التقدم المحرز على أساس الأركان الثلاثة للحلول المستدامة.

إن تطبيق المبدأ الأساسي للمؤشر مع جعله قابلاً للتأقلم مع أوضاع بلدان محددة يسمح بوضع لوحات قيادة وطنية. وقد أعدت الحكومة الجورجية سنة 2019 أداة تقييم خاصة بالبلد بالتعاون مع مركز رصد النزوح الداخلي وأصحاب المصلحة الآخرين على المستوى الوطني لرصد التقدم المحرز في حل مشكلة النزوح عن كثب وإتاحة معلومات أفضل في إطار الجهود المبذولة لدعم النازحين والوقاية من حدوث مزيد من النزوح.

وتشمل هذه الأداة مؤشرات مرتبطة بالوضع في جورجيا، وهو ما يساعد على تقييم قدرات الحكومة في مجال البيانات والسياسات الوطنية والموارد المالية والمؤسساتية. كما تقوم بتجميع البيانات المتعلقة بعوامل مثل عدد الفيضانات والانهيارات الأرضية وقوتها، والتي قد تتسبب في نزوح جديد أو تفاقم الظروف التي يعيش فيها النازحون والمجتمعات المضيفة. وتُستخدم المؤشرات المتعلقة بحجم وحدة النزوح وأثره الاقتصادي في تقييم فعالية التدخلات التي تهدف إلى الحد منه.

ومن خلال تواجد مصادر للبيانات الممتلكة وطنيا والتي يتم تحديثها مرة كل سنة على الأقل، تقدم التجربة الجورجية مثالاً على كيفية وضع أداة وطنية يمكن أن تساعد في رصد التقدم المحرز مع مرور الزمن وبشكل أدق وأشمل.

الخلاصة

السنوات العشر القادمة

يمكن أن يشكل العقد القادم فصلاً هاماً في الجهود العالمية المبذولة للحد من النزوح طويل الأمد. وتُظهِر الأمثلة المقدمة في هذا التقرير عن الإنجازات المحققة على المستوى السياسي ومستوى السياسات وكذلك على المستوى التنفيذي، أن هناك تقدماً يُحرز وأنه يمكن استخلاص العديد من الدروس من التجارب القائمة.

إلا أنه لا يوجد لِحَد الآن أي تقييم عالمي مُمنهج لدوافع التقدم نحو حلول دائمة. وبالرغم من تجميع أمثلة على الممارسات الجيدة، هناك حاجة لإطار عمل للقيام باستعراض شامل للعمليات المتبعة للوصول إلى حلول، والعوامل التي تُسْهِم في تحقيق النجاح.

لقد تم فهم إنهاء النزوح الداخلي في أغلب الأحيان على أساس الحلول الدائمة الواردة في المبادئ التوجيهية، وهي العودة والاندماج المحلي وإعادة التوطين. وقد حدّ ذلك من طريقة تقييم الممارسات القائمة والمقاربات الجديدة الواعدة. إذ أن ما نحتاجه في السنوات القادمة هو تحليل شامل للأسلوب الذي مَكّن البلدان والمجتمعات من حل أزمات النزوح وللفرص التي أتاحت تحقيق التقدم.

وهناك اهتمام متزايد بفهم سبل التعامل مع التحديات الهيكلية والفرص الكامنة في معالجة النزوح الداخلي، إلا أن البلدان التي تسعى إلى استخلاص الدروس من تجربة نظيراتها، لا تتوفر حاليا في إطار الجهود التي تبذلها لهذا الغرض، على مصدر موثوق أو سِجِلٍّ يُمْكنها أن تعود إليه.

ولكي تتحقق تلك الفائدة، هناك حاجة إلى شراكة عالمية لجمع الممارسات والتجارب وتقييمها بشكل ممنهج وتقاسمها مع تسهيل التعلم والدعم بين النظراء. وينبغي أن يشمل هذا المسعى مجموعة من الممارسات العملية والسياسية، من جمع وتحليل البيانات والمعايير المشتركة للتخطيط والإبلاغ، إلى التنسيق والشراكة ووضع السياسات المتكاملة ورصد التقدم.

إن البلدان القادرة على إحراز التقدم وإظهار كيف أدت استثماراتها في الحوكمة والقدرات إلى حل مشكلة النزوح وجعل المجتمعات أكثر صمودا، ستتمكن من طلب مزيد من الدعم من داخل مجتمعها ومؤسساتها ومن الشركاء الخارجيين على حد سواء. وسيُمثل إنشاء قاعدة دلائل متينة للحلول عاملا أساسياً بالنسبة للدول بصفتها المستخدم الفعلي لها، مما سيعزز التملك والعمل.

وسيكون التبادل والتعاون بين الدول التي تعالج النزوح الداخلي أمرا أساسيا، إلا أنه لا يمكن تحديد مكونات الممارسات الجيدة والنجاح انطلاقا من الخارج. كما تبحث البلدان عن مساحات للحوار والتبادل المفتوح بين النظراء على المستويين الإقليمي والدولي، مع حرصها على استخدام الآليات القائمة. وينبغي أن يستثمر شركاء هذه الدول في دعم التبادل فيما بينها، حتى إذا أدى ذلك إلى تقليص ظهور المنظمات الدولية. إذ يمكنها، بغض النظر عن فرص التعلم، أن تلعب دورا مهما في الحث على تحفيز البلدان للعمل.

إمرأة تحضر الطعام في موقع للنازحين داخلياً في بونيا، إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية.
الصورة: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية / إيفو برانداو، أكتوبر 2019

المعجم

النزاع المسلح: مواجهة مسلحة بين قوات مسلحة للدول (نزاع مسلح دولي)، أو بين السلطات الحكومية والجماعات المسلحة المنظمة، أو بين هذه الجماعات داخل دولة معينة (نزاع مسلح غير دولي).[522]

العنف الطائفي: عنف مرتكب على أسس عرقية أو دينية أو طائفية لم يصل إلى عتبة النزاع المسلح غير الدولي. ويمكن للعنف الطائفي، خاصة العنف القبلي، أن يتداخل إلى حد كبير مع العنف السياسي بحيث يؤدي واحد منهما إلى اندلاع النوع الآخر من العنف.[523]

العنف الإجرامي: جرائم القتل والتهديد والابتزاز وأجواء العنف العامة لأسباب مثل عصابات المخدرات والجريمة المنظمة، أو أنشطة العصابات لم تصل إلى عتبة النزاع المسلح غير الدولي.[524]

النزوح عبر الحدود: انتقال الأشخاص القسري عبر الحدود سواء كان ذلك بسبب النزاع أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من دوافع النزوح بما في ذلك مشاريع التنمية بغض النظر عن الوضع القانوني في الدول المستقبلة.[525]

الكوارث: تعطل حاد في طريقة عيش مجموعة سكانية أو مجتمع على أي مستوى كان بسبب تفاعل أحداث خطيرة مع ظروف التعرض والهشاشة والقدرات مما يؤدي إلى واحدة من النتائج التالية أو أكثر: خسائر وآثار بشرية ومادية واقتصادية وبيئية.[526]

دافع النزوح: العوامل الهيكلية الأساسية التي تجتمع وتتداخل أو تتراكم مما يؤدي إلى ظهور الأزمة. وهناك مرادفات لهذا المصطلح مثل السبب الجذري أو الباعث أو عامل الضغط. فعلى سبيل المثال هنالك الدوافع البيئية مثل التصحر، والدوافع الاجتماعية مثل التوترات العرقية، والدوافع السياسية مثل الفساد، والدوافع الاقتصادية مثل الفقر وعدم المساواة.[527]

الحلول الدائمة: الوضع الذي لم يعد فيه للنازحين أي حاجات محددة للمساعدة أو الحماية ترتبط بنزوحهم، مما يمكنهم من الاستمتاع بحقوقهم الإنسانية دون تمييز مبني على النزوح.[528]

التدفقات: عدد الأفراد أو حالات النزوح التي تؤدي إلى زيادة العدد الكلي للنازحين أو انخفاضه (الرصيد). وتشمل التدفقات حالات النزوح الجديدة وحالات العودة والنزوح عبر الحدود والتوطين في أماكن أخرى والاندماج محليا.

الإخلاء القسري: المغادرة الدائمة أو المؤقتة للأفراد والعائلات و/أو المجتمعات لمنازلهم و/أو أراضيهم ضد رغبتهم دون الاستفادة من أشكال الحماية القانونية أو أي شكل آخر من الحماية.[529]

الاندماج المحلي: وضع يصل من خلاله نازحون سابقون، بناء على قرار طوعي ومطلع، إلى حالة من الاندماج الآمن والدائم والكريم في المنطقة التي نزحوا إليها. وتبقى تسمية نازح سارية على أولئك الذين لا تنطبق عليهم المعايير الواردة في هذا التعريف.

النزوح طويل الأمد: وضع تتوقف فيه عملية البحث عن حل مستدام للنزوح الداخلي، و/أو تهميش النازحين داخليا نتيجة لعدم حماية حقوقهم الإنسانية.[530]

نقل مكان الإقامة: نقل الأشخاص الذين تم إخلاؤهم إلى أماكن في انتظار العودة أو الانتقال للعيش في مكان آخر ضمن حدود الدولة (بشكل مؤقت)، أو نقل الأشخاص إلى مكان آخر داخل البلاد وتوطينهم فيه في حال انعدام إمكانية رجوعهم لمنازلهم أو أماكن إقامتهم (بشكل دائم).[531]

إعادة التوطين: وضع يستوطن فيه النازحون بقرار طوعي ومطلع في مكان غير مكان إقامتهم السابق أو مكان نزوحهم، بحيث يندمجون في هذا المكان بشكل آمن ودائم يحفظ كرامتهم.

العودة: تتضمن العودة -في سياق النزوح الداخلي- الانتقال من مكان النزوح إلى مكان السكن السابق. وفي حالة النزوح عبر الحدود، تعني العودة انتقال النازحين من البلد المضيف إلى الموطن الأصلي.

العائدون: ينبغي التمييز بين "اللاجئين العائدين" و"النازحين العائدين". ففي حالة النزوح الداخلي، يكون العائد شخصا كان في وضع نزوح داخلي سابقا ثم عاد بناء على اختيار طوعي ومطلع، في أمان ومحفوظ الكرامة إلى مكان إقامته المعتاد سابقا. أما بالنسبة للاجئين أو المهاجرين الذين ليس بمقدورهم العودة لمكان إقامتهم السابق، لسبب من الأسباب الواردة في وثيقة المبادئ التوجيهية، أو لعدم قدرتهم على الاندماج بشكل دائم في مكان آخر، فإنهم يبقون نازحين. كما يعتبر اللاجئون أو المهاجرون السابقون الذين يجبرون، بعد عودتهم، على الهروب من ديارهم أو مكان إقامتهم المعتاد أو مغادرته لسبب من الأسباب الواردة في المبادئ التوجيهية، نازحون أيضاً.

الخطر: احتمال فقدان الحياة، أو التعرض للإصابة، أو تدمير الأصول وهو ما قد يلحق بنظام أو مجتمع أو مجتمع محلي خلال مرحلة زمنية معينة، يحدد احتمالا حسب وجود خطر أو التعرض أو الهشاشة أو نقص في القدرات.[532]

الرصيد: عدد الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع نزوح داخلي بسبب النزاع أو الكوارث أو غيرها من العوامل التي تدفع إلى النزوح خلال فترة زمنية معينة. وفي غياب حلول دائمة، قد يشمل الرصيد النازحين الذين حاولوا العودة لمناطقهم الأصلية أو الاستقرار في مكان آخر أو الاندماج محليا في مكان نزوحهم.

المحفز: أحداث تقع في البيئة الأوسع وتهدد أمن الأفراد. قد تؤدي المحفزات أو قد لا تؤدي للنزوح، حيث يُقيم الناس مستوى التهديد الذي يمثله الحدث على أمنهم الجسدي المباشر وأمنهم الاقتصادي وقدرتهم على الفرار من منازلهم. وتنتج هذه المحفزات، التي تتسبب بشكل مباشر في حدوث النزوح، عن تفاعل معقد بين دوافع ضمنية متعددة.[533]

الهشاشة: السمات التي تحددها العوامل الجسدية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أو عمليات تزيد من قابلية الفرد أو المجتمع أو الأصول أو النظم للتأثر بتداعيات المخاطر.[534]

NOTES

1. Considering UNHCR data on refugees for 2018 as a basis: UNHCR, 'Global Trends - Forced Displacement 2018' 20 June 2019.
2. IDMC, 'Behind the Numbers: The Shadow of 2010's Earthquake Still Looms Large in Haiti' January 2020.
3. FEWS Net, '2019 Short Rains in East Africa Among the Wettest on Historical Record, East Africa Special Report', 29 January 2020.
4. Council on Foreign Relations, Global Conflict Tracker, 'Violence in the Democratic Republic of Congo' 16 March 2020, available at: https://cfr.org/interactive/global-conflict-tracker/conflict/violence-democratic-republic-congo, accessed: 17 March 2020.
5. WHO, 'WHO and partners launch emergency vaccination campaign to help contain world's largest measles outbreak' 25 September 2019.
6. OCHA, 'Global Humanitarian Overview 2020' December 2019.
7. FloodList, 'DR Congo, 600,000 Affected by Floods in 12 Provinces, Says UN' 18 December 2019.
8. ISS, 'Will the AU-led peace deal in the Central African Republic hold?' 6 March 2019.
9. Al Jazeera News, 'Fresh fighting kills 23 in Central African Republic' 15 September 2019.
10. OCHA, 'Central African Republic: Floods force thousands to flee their homes' 4 December 2019.
11. OCHA, 'Central African Republic: Floods force thousands to flee their homes' 4 December 2019; OCHA, 'Global Humanitarian Overview 2020' December 2019.
12. OCHA, 'République du Congo: Inondations. Flash Update N°1' 10 December 2019; Medium, 'Congo responds to the worst floods since 1999' 25 November 2019.
13. Reuters, 'Congo Republic signs peace accord with 'Ninja' rebels' 23 December 2017.
14. <?>IDMC, 'Sub-Saharan Africa Regional Overview, GRID2019' May 2019.
15. IDMC, 'Africa Report on Internal Displacement' December 2019.
16. Government of Nigeria, 'Statement Delivered by the Permanent Secretary Federal Ministry of Humanitarian Affairs, Disaster Management and Social Development Ms. Anetu-Aliu at the Global Refugees Forum, Geneva' 17 December 2019.
17. Amnesty International, 'Nigeria. L'attaque la plus meurtrière à ce jour de Boko Haram contre Rann fait au moins 60 morts' 1 February 2019; IDMC, 'Mid-Year Figures, Internal Displacement from January to June 2019' 12 September 2019.
18. OCHA, 'North-East Nigeria Humanitarian Situation Update, Progress on key activities from the 2019-2021 Humanitarian Response Strategy' October 2019.
19. ACAPS, 'Nigeria, Floods in Borno, Delta, Kebbi, and Kogi states, Briefing note' 17 October 2019; NRC, 'Torrential rains destroy shelters for displaced people in northeast Nigeria' 23 August 2019.
20. UNHCR, 'Maradi: a concerning new emergency situation on the Niger-Nigerian border' 20 August 2019.
21. International Crisis Group, 'Stopping Nigeria's Spiralling Farmer-Herder Violence' 26 July 2018; ACAPS, 'Middle Belt', available at: https://www.acaps.org/country/nigeria/crisis/middle-belt, accessed: 17 March 2020.
22. Africa Center for Strategic Studies, 'Ansaroul Islam: The Rise and Decline of a Militant Islamist Group in the Sahel' 29 July 2019; Africa Center for Strategic Studies, 'The Complex and Growing Threat of Militant Islamist Groups in the Sahel' 15 February 2019.
23. Voice of America News, 'Terror Attacks on the Rise in Burkina Faso' 30 April 2019; The New Humanitarian/IRIN, 'Burkina Faso, part 1: Spreading violence triggers an 'unprecedented' crisis' 17 April 2019.
24. International Crisis Group, 'Mali', available at: https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/mali, accessed: 17 March 2020.
25. World Bank Group, 'Mali Performance and Learning Review of the Country Partnership Framework for the Period of FY16-FY19' 22 August 2019; Government of Mali, Signatory Movements, 'Agreement for Peace and Reconciliation in Mali Resulting from the Algiers Process' March 2015.
26. GFDRR, World Bank Group, 'Disaster Risk Profile, Mali' 2019.
27. OCHA, 'Niger, Flash Update, Massive displacement of people in Diffa region' 4 April 2019.
28. IDMC, 'Mid-Year Figures, Internal Displacement from January to June 2019' 12 September 2019.
29. OCHA, 'West and Central Africa: Weekly Regional Humanitarian Snapshot' 18 March 2019; ECHO, 'Niger' 3 October 2013, available at: https://ec.europa.eu/echo/where/africa/niger_en, accessed: 17 March 2020.
30. IDMC, 'They call if exodus, Breaking the cycle of distress migration in Niger: Thematic series, No matter of choice: displacement in a changing climate' September 2019.
31. Government of Ethiopia, 'Some 800,000 Displaced People to Return Home around Mid-April: Steering Committee' 29 March 2019.
32. OCHA, 'Ethiopia, IDP Situation Report' May 2019.
33. OCHA, 'Ethiopia, East and West Wellega, Benishangul-Gumuz Access Snapshot' 15 May 2019; OCHA, 'Ethiopia, IDP Situation Report' May 2019.
34. OCHA, 'Ethiopia, Situation Report No. 23' 30 June 2019.
35. IDMC, "Nothing to put in your mouth', Seeking durable solutions to drought displacement in Ethiopia' December 2019.
36. IOM, 'Ethiopia Launches National Durable Solutions Initiative for Internally Displaced Persons' 6 December 2019.
37. Government of Ethiopia, 'Nation Launches Durable Solutions Initiative to Support IDPs' 6 December 2019.
38. UNHCR, 'UNHCR welcomes Ethiopia's ratification of Kampala Convention' 14 February 2020.
39. NRC, 'Conflict and drought displace 300,000 in Somalia so far this year' 22 October 2019,
40. IDMC's analysis of the PRMN dataset
41. OCHA, 'Somalia, Situation Report' 17 November 2019.
42. United Nations Somalia, 'Towards sustainable urban development in Somalia and IDP Durable Solitions at scale' September 2019.
43. United Nations Somalia, 'Somalia Durable Solutions Initiative, Factsheet' January 2019.
44. International Development Law Organization, 'Somalia launches first policy on displaced persons, refugee-returnees' 17 December 2019.
45. ReliefWeb, 'Horn of Africa: Locust Infestation' October 2019, available at: https://reliefweb.int/disaster/2019-000149-eth, accessed: 21 March 2020.
46. Tiitmamer, Nhial, 'South Sudan's devastating floods: why they happen and why they need a coherent national policy' 15 November 2019.
47. Government of South Sudan, 'Revitalised Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan (R-ARCSS)' 12 September 2018.
48. Washington Post, 'South Sudan forges 'unity government' in bid to end civil war that has killed 400,000' 22 February 2020.
49. OCHA, 'Sudan, Situation Report' 3 October 2019.
50. OCHA, 'Outbreak update, Cholera in Sudan' 23 November 2019.
51. Xinhua, 'Rwanda evacuates 6,000 residents from areas threatened by heavy rains' 19 December 2019.
52. The New Humanitarian/IRIN, 'Militant attacks complicate cyclone response in Mozambique's Cabo Delgado' 9 May 2019.
53. Club of Mozambique, 'Cabo Delgado insurgency: Expert reports over 200 attacks - Carta' 12 November 2019. .
54. Lawfare, 'Counterproductive Counterinsurgency: Is Mozambique Creating the Next Boko Haram?' 1 September 2019;

The Times. 'Mozambique calls on Russian firepower' 2 October 2019.

55. Club of Mozambique. 'Official: About 4,000 registered voters are excluded from the process in [now] uninhabited areas in Cabo Delgado - Sala da Paz' 14 October 2019; Atlantic Council. 'Ahead of elections. Mozambique grapples with violent insurgency' 11 October 2019.
56. The World Bank. 'Appraisal Environmental and Social Review Summary. Comoros Post-Kenneth Recovery and Resilience Project (P171361)' 11 November 2019.
57. Al Jazeera News. 'Cyclone Idai destroys Zimbabwe farms. deepening food crisis' 29 March 2019.
58. IDMC. 'Africa Report on Internal Displacement' December 2019.
59. ACAPS. 'Humanitarian Perspectives. Highlights from 2019 - Risks in 2020' December 2019; Anadolu Agency. 'Nigeria: Boko Haram attacks worry political leaders' 7 November 2019.
60. OHCHR. 'Mali needs comprehensive strategy to prevent violence and human rights abuses. says Independent Expert' 12 February 2019; OCHA. 'Crise Humanitaire au Sahel. Mali. Niger. Burkina Faso' May 2019; The Economist. 'The West is fighting a forgotten war against jihadists in Africa' 2 May 2019; Global Risk Insights. 'Burkina Faso: Front-line against Jihadism in West Africa' 25 July 2019.
61. BBC News. 'France confirms Mali intervention' 11 January 2013.
62. Human Rights Watch. "We used to be brothers': self-defense group abuses in central Mali' 2018; RTS. 'Le Sahel en proie aux violences djihadistes et intercommunautaires' 5 April 2019.
63. UNHCR. 'Violence displaces more than 50,000 in western Niger this year' 13 December 2018.
64. CSIS. 'Niger: A Bulwark against Further Instability in West Africa' 24 July 2019.
65. OCHA. 'Burkina Faso. Aperçu de la situation humanitaire' 9 December 2019.
66. ACAPS. 'Burkina Faso. Escalation of armed violence. Briefing Note' 1 November 2019.
67. Dataset shared by CONASUR (Government of Burkina Faso);ACAPS. 'Conflict and displacement in Mali. Niger and Burkina Faso. Briefing Note' 22 March 2019.
68. ACCORD. 'The Joint Force of the G5 Sahel. An Appropriate Response to Combat Terrorism?' 18 September 2018.
69. ACLED. 'Ten Conflicts to Worry About in 2020' 23 January 2020.
70. Nature. 'Why Cyclone Idai is one of the Southern Hemisphere's most devastating storms' 26 March 2019.
71. IDMC. 'Africa Report on Internal Displacement' December 2019; IDMC. 'Mid-Year Figures. Internal Displacement from January to June 2019' 12 September 2019.
72. IFRC. 'Mozambique cyclone: '90 per cent' of Beira and surrounds damaged or destroyed' 18 March 2019.
73. OCHA. 'Mozambique: Cyclone Idai & Floods Situation Report No. 16' 18 April 2019; OCHA. 'Zimbabwe: Floods Situation Report No. 1' 27 March 2019.
74. IOM-DTM. 'Mozambique. Cyclone Displacement Report 12' 20 December 2019.
75. OCHA. 'Cyclones Idai and Kenneth' 18 March 2019. available at: https://www.unocha.org/southern-and-eastern-africa-rosea/cyclones-idai-and-kenneth. accessed: 10 October 2019.
76. The New Humanitarian/IRIN. 'Militant attacks complicate cyclone response in Mozambique's Cabo Delgado' 9 May 2019; The New Humanitarian/IRIN. 'Fear. hunger. and mystery killers stalk Mozambique's Cabo Delgado' 4 December 2019.
77. ACAPS. 'Mozambique. Tropical Cyclone Idai - Update II' 27 March 2019; IFRC. 'Mozambique cyclone: '90 per cent' of Beira and surrounds damaged or destroyed' 18 March 2019.
78. Al Jazeera News. 'Tens of thousands evacuated as Cyclone Kenneth hits Mozambique' 25 April 2019.
79. The New Humanitarian/IRIN. 'In post-cyclone Mozambique. lots of aid but little reconstruction' 16 December 2019; World Economic Forum. 'Climate change hits the poor hardest. Mozambique's cyclones prove it' 28 May 2019.
80. IOM-DTM. 'Mozambique. Baseline Assessment. Round 6' 22 November 2019.
81. OCHA. 'Mozambique Humanitarian Dashboard' 18 December 2019.
82. IDMC. IOM-DTM. 'Eight months after Idai: Chronology of displacement. humanitarian needs and challenges going forward' December 2019.
83. The New Humanitarian/IRIN. 'Cyclone victims face bleak prospects in Mozambique resettlement sites' 10 December 2019.
84. IOM-DTM. 'Mozambique. Flash Report Rain Damages to Resettlement Sites 3 (20 - 22 January 2020)' 23 January 2020.
85. IDMC. IOM-DTM. 'Eight months after Idai: Chronology of displacement. humanitarian needs and challenges going forward' December 2019.
86. World Bank. 'World Bank Injects $130 Million in Support of Recovery Efforts in Cyclone Affected Communities' 30 September 2019; UNDP. 'UNDP steps up support to rebuild lives and livelihoods post Cyclones Idai and Kenneth - Mozambique' 16 September 2019; World Bank. 'After Cyclones Hit Mozambique. Massive Rebuild Restores Trade and Livelihoods' 13 December 2019.
87. Nile Basin Water Resources Atlas. 'The White Nile Sub-basin'. available at: http://atlas.nilebasin.org/treatise/the-white-nile-sub-basin-2/. accessed: 22 March 2020; Rebelo. Lisa-Maria. El Moghraby. Asim I.. 'The Sudd (South Sudan)' 2018; Sosnowski. Amelia. Ghoneim. Eman. 'Remote regions. remote data: A spatial investigation of precipitation. dynamic land covers. and conflict in the Sudd wetland of South Sudan' 1 April 2016.
88. UN Environment Programme (UNEP). 'Are South Sudan's wetlands in danger of drying up?' 8 July 2017.
89. ECC Platform. 'Dispute over Water in the Nile Basin' 24 March 2015. available at: https://library.ecc-platform.org/conflicts/dispute-over-water-nile-basin. accessed: 22 March 2020.
90. Al Jazeera News. 'At least five dead. dozens missing after landslides in Uganda' 5 June 2019.
91. JRS. 'South Sudan: devastating flooding displaced thousands of people' 22 March 2020.
92. OCHA. 'South Sudan: Severe flooding affects hundreds of thousands. humanitarian community responding to immediate needs' 25 October 2019.
93. UNICEF. '490,000 children affected by devastating floods in South Sudan' 25 October 2019.
94. BBC. "Emergency unfolding' in flooded South Sudan' 8 November 2019.
95. Government of South Sudan. 'MHADM Strategic Plan 2018 - 2020' 2018.
96. The New Humanitarian/IRIN. 'Floods threaten to derail South Sudan's recovery' 31 October 2019.
97. United Nations et al.. 'Abyei Inter-Agency Flood Assessment Report' October 2019; Eye Radio. 'Floods devastate Torit. Abyei. Jonglei' 11 October 2019.
98. Radio Dabanga. '73 villages damaged by floods in Sudan's White Nile state' 3 September 2019.
99. OCHA. 'Sudan Situation Report' 7 November 2019; United Nations et al.. 'Abyei Inter-Agency Flood Assessment Report' October 2019.
100. Radio Dabanga. 'Aid for vulnerable people in Abyei continues' 10 November 2019.
101. OCHA. 'Sudan Situation Report' 7 November 2019.
102. ACAPS. 'Sudan Floods' 22 August 2019.
103. Reuters. 'Sudan's major floods present first challenge for its new leader' 10 September 2019.
104. ACAPS. 'Sudan Floods' 22 August 2019; Reuters. 'Sudan's major floods present first challenge for its new leader' 10 September 2019.
105. Zeynep Kaya. 'Responses to Displacement in the Middle East' 13 February 2018.

106. UNHCR, 'Displacement and Disaster Risk Reduction', available at: https://www.unhcr.org/5665945e9.pdf, accessed: 23 March 2020; The Media Line, 'Winter Wonderland No Playground For Middle East Refugees' 18 January 2019.
107. UNHCR, 'Situation Syria Regional Refugee Response' 11 March 2019, available at: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria, accessed: 18 March 2019; World Bank Group, 'Syrian Arab Republic, Data', available at: https://data.worldbank.org/country/syrian-arab-republic, accessed: 27 March 2020.
108. Humanitarian Response, 'IDPs Tracking, Syrian Arab Republic, available at: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/idps-tracking, accessed: 23 March 2020; OCHA, 'Recent Developments in Northwestern Syria, Situation Report No. 11' 6 September 2019.
109. OCHA, 'Recent Developments in Northwest Syria Situation Report No. 8' 13 February 2020.
110. UOSSM, 'Intense Flooding Affects Over 6,500 Families In Syria' 3 April 2019; Save the Children, 'Northern Syria flooding: thousands of children at risk of further displacement' 20 December 2019.
111. Parties to the Conflict, 'Stockholm Agreement' 13 December 2018.
112. The Guardian, 'Yemen: Houthis begin Hodeidah port pullout' 11 May 2019; UN News, 'Yemen: The inauguration of five observation points in the city of Hodeidah contributed to a 'significant decrease' in the level of violence' 9 November 2019; IOM-DTM, 'Yemen, Rapid Displacement Tracking Dataset from 01 Jan to 30 Nov 2019' 5 December 2019.
113. ICG, 'The Beginning of the End of Yemen's Civil War?' 5 November 2019; UN News, 'Yemen agreement to end southern power struggle 'important step' towards peace: UN Special Envoy' 5 November 2019.
114. Middle East Eye, 'Saudi-Houthi talks raise hopes and sideline Yemen's government' 30 November 2019; Saudi Press Agency, 'Joint Forces Command of the Coalition to Restore Legitimacy in Yemen: An Initiative by the Joint Forces Command of the Coalition to Release 200 prisoners of Houthi Militia, Start Flights in Cooperation with WHO to Transport Patients from Sana'a' 26 November 2019; ACAPS, 'Crisis Insight, Yemen Crisis Impact Overview, August-October 2019'.
115. OCHA, 'Global Humanitarian Overview 2020' December 2019.
116. Thomson Reuters Foundation, 'Displaced and scared: Yemenis in limbo after almost five years' 15 January 2020; OCHA, 'Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, Mark Lowcock: Statement on Yemen' 23 December 2019; IOM-DTM, 'Yemen, Displacement Report Round 37' March 2019; MSF, 'Yemen: MSF hospital partially destroyed in Mocha attack' 7 November 2019; ACAPS, 'Crisis Insight, Yemen Crisis Impact Overview, August-October 2019'.
117. ACAPS, 'Crisis Insight, Yemen Crisis Impact Overview, January-May 2019'; Shelter Cluster, 'Impact Monitoring Report for the Shelter Cluster Programs, Yemen 2019' July 2019.
118. IOM-DTM, 'Marib City Displacement Sites, August-October 2019'.
119. IFRC, 'Yemen: Floods - Emergency Plan of Action, Update n° 001 DREF n° MDRYE007' 28 November 2019; Tasnim News, 'At Least Two Children Killed in Yemen's Heavy Rainfall' 28 May 2019.
120. OCHA, 'Yemen: Flash Floods, Flash Update No.1' 10 August 2019.
121. OCHA, 'Yemen: Flash Floods, Flash Update No. 3' 3 October 2019.
122. IOM, 'Yemen Quaterly Update, Quarter 3' September 2019; OCHA, 'Cyclones Kyarr and Maha' 1 November 2019; Thomson Reuters Foundation, 'In storm-hit Yemen, 'sin' blamed for surging climate losses' 17 December 2019; The Washington Post, 'Cyclone Kyarr is the strongest over the Arabian Sea in 12 years' 28 October 2019.
123. IDMC, 'Mid-Year Figures, Internal Displacement from January to June 2019' 12 September 2019.
124. IOM-DTM, 'DTM Flash Update, Tripoli' 27 June 2019.
125. The Guardian, 'Libya drone strike heightens fears of air war and risk of civilian deaths' 11 August 2019.
126. UN Security Council, 'United Nations Support Mission in Libya' 15 January 2020.
127. Al Jazeera News, 'After the Berlin summit, what's next for Libya?' 20 January 2020.
128. IOM-DTM, 'DTM Flash Update, Ghat & Murzuq' 17 June 2019.
129. OCHA, 'Flash Update 2: Floods in the South - West of Libya' 11 June 2019.
130. National Geographic, 'Drought turns part of Iran into a new dust bowl' 25 January 2019; BBC, 'New evacuations as Iran floods worsen' 6 April 2019.
131. IDMC, 'Flash floods submerge 90% of Iran: Could the devastation have been avoided?' May 2019; IRCS, 'Information Bulletin 12, March & April' 9 April 2019.
132. Voice of America News, 'Rain, Dam Releases Prompt Evacuations in Southwestern Iran' 6 April 2019.
133. IDMC, 'Mid-Year Figures, Internal Displacement from January to June 2019' 12 September 2019.
134. Shelter Cluster, 'Gaza escalation May 2019' 20 May 2019; Shelter Cluster, 'Gaza Escalation November 2019' 18 November 2019.
135. B'Tselem, 'Statistics on demolition of houses built without permits in East Jerusalem' 18 March 2020, available at: https://www.btselem.org/planning_and_building/east_jerusalem_statistics, accessed: 29 March 2020.
136. OCHA, 'Palestine, Humanitarian Response Plan 2020' January 2020.
137. OCHA, 'Global Humanitarian Overview 2020' December 2019; UN Security Council, 'Implementation of Security Council resolution 2334 (2016), Report of the Secretary-General' 20 March 2019; Middle East Eye, 'Israel approves new settlement, orders Hebron market bulldozed' 1 December 2019.
138. UN Human Rights Council, 'UN expert 'deeply troubled' by Israel's new settlement building' 2 March 2020.
139. Humanitarian Data Exchange, 'Iraq - Internally displaced persons dataset' , available at: https://data.humdata.org/dataset/idmc-idp-data-for-iraq, accessed: 29 March 2020.
140. OCHA, 'Iraq, Humanitarian Needs Overview 2020' November 2019.
141. The Arab Weekly, 'Rains like no other: Iraq is tested in era of climate change' 2 May 2019; OCHA, 'Iraq: Humanitarian Snapshot (as of 30 April 2019)' 27 May 2019.
142. National Geographic Society, 'Tigris River' 26 April 2019, available at: http://www.nationalgeographic.org/encyclopedia/tigris-river/, accessed: 29 March 2020; Reuters, 'Iraq closes border crossing with Iran due to floods: sources' 6 April 2019; OCHA, 'Iraq Floods: Update No. 1 (as of 3 April 2019)' 3 April 2019.
143. IOM Iraq, 'Assessing Water Shortage-induced Displacement in Missan, Muthanna, Thi-Qar and Basra' 2019; IDMC, Social Inquiry, 'When Canals Run Dry, Displacement triggered by water stress in the south of Iraq' February 2020.
144. The Syrian Observatory For Human Rights, 'About Nine years of the Syrian war: continuous killing and destruction while war criminals go unpunished' 7 January 2020.
145. Reuters, 'Russia and Turkey agree to create buffer zone in Syria's Idlib' 17 September 2018.
146. Deutsche Welle, 'Syria's Idlib caught between hell and a hard place' 30 July 2019; The Washington Post, 'Idlib could become the worst humanitarian crisis in Syria's civil war' 28 December 2019.
147. OCHA, 'Recent Developments in Northwest Syria, Situation Report No. 3' 30 December 2019.
148. MSF, 'People forced to flee camps and safe areas in Idlib Syria' 27 December 2019.
149. Humanitarian Response, 'IDPs Tracking, Syrian Arab Republic', available at: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/idps-tracking, accessed: 23 March 2020.
150. OCHA, 'North East Syria displacement' 26 November 2019.
151. The Syrian Observatory For Human Rights, 'The Syrian crisis in

November: Moscow and the regime have the "upper hand"' 1 December 2019.

152. Al Jazeera News، 'Turkey's military operation in Syria: All the latest updates' 13 October 2019; Al Jazeera News، 'Turkey's Operation Peace Spring in northern Syria: One month on' 8 November 2019; NRC، 'Desperate measures - Syrians fleeing Turkey's military operation' 17 December 2019.
153. OCHA، 'Humanitarian impact of the military operation in northeastern Syria، Situation Report #12' 19 November 2019; OCHA، 'North East Syria displacement' 26 November 2019.
154. Orient XXI، 'Syrie. L'attaque turque rebat les cartes' 20 November 2019.
155. The Syrian Observatory For Human Rights، 'The Syrian crisis in November: Moscow and the regime have the "upper hand"' 1 December 2019.
156. Amnesty International، 'Turkey is illegally deporting Syrians into war zones' 25 October 2019.
157. Amnesty International، 'Sent to a war wone. Turkey's illegal deportations of Syrian refugees' 2019.
158. IDMC، 'Spotlight Syria، GRID2019' May 2019; Human Rights Watch، 'Q&A: Syria's New Property Law' 29 May 2018.
159. Clutterbuck et al.، 'Legal preparedness for return to Syria، Forced Migration Review' October 2019.
160. The Washington Institute، 'Assad's Law 10: Reshaping Syria's Demographics' 17 September 2018; Stubblefield، Emily، Joireman، Sandra، 'Law، Violence، and Property Expropriation in Syria: Impediments to Restitution and Return' November 2019.
161. OCHA، 'Iraq، Humanitarian Needs Overview 2020' November 2019.
162. Crisis Group، 'CrisisWatch Database، Tracking Conflict Worldwide' ، available at: https://www.crisisgroup.org/crisiswatch/database، accessed: 29 March 2020.
163. OCHA، 'Iraq، Humanitarian Snapshot' 31 May 2019.
164. ACLED data
165. ICRC، 'Iraq: As death toll rises in protests، ICRC deplores loss of life and violence' 29 November 2019.
166. UN Iraq، 'Amid ongoing protests and violence، UN urges stepped up efforts to break political deadlock' 30 January 2020; The New York Times، 'Iraq in Worst Political Crisis in Years as Death Toll Mounts From Protests' 21 December 2019.
167. OCHA، 'Iraq، Humanitarian Needs Overview 2020' November 2019.
168. OCHA، 'Humanitarian Bulletin، Iraq' June 2019; OCHA، 'Iraq، Humanitarian Needs Overview 2020' November 2019.
169. UN Human Rights Council، 'End of Mission Statement by the United Nations Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons، Ms. Cecilia Jimenez-Damary، upon conclusion of her official visit to Iraq' 23 February 2020; NRC، 'Iraq: no documents، no future' 30 April 2019; UNHCR، 'Iraq، Civil docmentation for IDPs، Factsheet' November 2019.
170. IDMC، 'Iraq، Country Profile'، available at: https://www.internal-displacement.org/countries/iraq، accessed: 7 April 2020.
171. IOM، 'Reasons to Remain (Part 2): Determinants of IDP Integration into Host Communities in Iraq' 18 April 2019.
172. UN News، 'Iraq milestone: Some four million people return home، displacement drops to four-year low' 4 September 2018.
173. World Bank Group، 'Iraq، Reconstruction and Investment. Part2، Damage and Needs Assessment of Affected Governorates' January 2018.
174. IOM Iraq، 'Recovery & Community Stabilization' ، available at: https://iraq.iom.int/recovery-community-stabilization، accessed: 30 March 2020.
175. Guiu، Siddiqui، 'Why has nobody come back here?، Background paper to the 2020 Global Report on Internal Displacement' April 2020; IOM Iraq، 'Reasons to Remain: an in-depth analysis of the main districts of displacement' April 2019.
176. UN Iraq، 'Iraq، Recovery and Resilience Programme' 31 January 2018.
177. IOM، 'Overcoming Displacement in Iraq' January 2019; IOM، 'GRC Secretariat' January 2019; OCHA، 'Iraq، Humanitarian Response Plan 2019' February 2019.
178. IDMC، 'Nowhere to return to، Iraqis' search for durable solutions continues' November 2018.
179. IDMC، 'East Asia Pacific، Regional Overview، GRID 2019' May 2019.
180. WMO، 'Shoring up early warning systems for Asia-Pacific SIDS' 29 September 2017.
181. IPCC، 'Chapter 4: Sea Level Rise and Implications for Low-Lying Islands، Coasts and Communities، Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climate' 2019.
182. Chen، Fang، Guo، Huadong، 'Disaster Risks and Response Strategies in Process of Urbanization in China' 2019.
183. World Bank، 'Urban population (% of total population)، China'، available at: https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=CN، accessed: 29 March 2020.
184. JBA Risk Management، 'Two Million Evacuated in China as typhoon Lekima makes landfall in the Western Pacific' 2019.
185. NASA، 'Lekima 2019، Hurricane And Typhoon Updates' August 2019، available at: https://blogs.nasa.gov/hurricanes/tag/lekima-2019/، accessed: 29 March 2020.
186. Asia Insurance Review، 'China: Typhoon Lekima spells US$10bn economic loss in August' 10 September 2019.
187. Cabinet Office Japan، 'Damage status، etc. related to Typhoon No. 19 (令和元年台風第 19 号に係る被害状況等について)' October 2019.
188. IDMC، 'Japan، Spotlight، GRID 2019' May 2019.
189. The Economist، 'Mongolia's deadly winters are becoming more frequent' January 2020.
190. ADB Economics، 'The Impact of Typhoons on Economic Activity in the Philippines: Evidence from Nightlight Intensity' July 2019.
191. Government of Philippines، 'DSWD DROMIC Report #23 on Typhoon 'TISOY" 24 December 2019.
192. ACAPS، 'Mindanao Conflict'، available at: https://www.acaps.org/country/philippines/crisis/mindanao-conflict، accessed: 29 March 2020.
193. Crisis Group، 'The Philippines: Militancy and the New Bangsamoro' 27 June 2019.
194. Protection Cluster Philippines، 'Protection Working Group (BARMM)'، available at: http://www.protectionclusterphilippines.org/?page_id=1912، accessed: 29 March 2020.
195. Mizzima، 'Mon monsoon landslide kills 23، dozens injured' 10 August 2019; ReliefWeb، 'Myanmar: Floods - Jul 2019'، available at: https://reliefweb.int/disaster/fl-2019-000081-mmr، accessed: 29 March 2020.
196. IDMC، 'Indonesia، Country profiles'، available at: https://www.internal-displacement.org/countries/indonesia.
197. IFRC، 'Indonesia: Maluku Earthquake، Information bulletin' 17 October 2019.
198. C40 Cities، 'Jakarta: On the front line of the climate crisis' 3 April 2019.
199. NPR، 'Indonesia Plans To Move Its Capital Out Of Jakarta، A City That's Sinking' 29 April 2019; Bloomberg، 'Moving a Capital City to the Jungle' 23 January 2020.
200. C40 Cities، 'Jakarta: On the front line of the climate crisis' 3 April 2019.
201. AHA Centre، 'Situation Update No.4 - Tropical Storm Podul and Tropical Depression Kajiki' 12 September 2019.
202. The Guardian، 'Australia fires: NSW towns cut off by bushfire as Queensland residents told to leave' 2 December 2019; CNN، 'What you need to know about Australia's deadly wildfires' 14 January 2020.
203. Government of Australia، 'Severe Tropical Cyclone Veronica، 18 – 28 March 2019' May 2019; ABC News، 'Army called in to rescue residents stranded by floodwaters as Cyclone Veronica downgraded' 26 March 2019.

204. Reuters, 'Papua New Guinea volcanic eruptions force 15,000 from their homes' 30 June 2019.
205. RNZ, 'Thousands displaced by PNG volcano return home' 26 July 2019; Post Courier, '561 families flee to care centres' 6 August 2019.
206. Post Courier, 'WHP village ravaged by flood over Easter weekend' 22 April 2019.
207. OCHA, 'Asia and the Pacific: Weekly Regional Humanitarian Snapshot (9-15 April 2019)' 16 April.
208. RNZ, 'Rations handed out to those still in Fiji evacuation centres' 8 January 2019.
209. IFRC, 'Fiji: Tropical Cyclone Sarai, Operation Update Report' 25 February 2020.
210. RNZ, 'Cyclone early warning system for Pacific goes live' 18 November 2019.; WMO, 'Coastal flood forecasts become operational in Fiji' 25 November 2019.
211. Government of Fiji, 'Planned Relocation Guidelines, A framework to undertake climate change related relocation' 2018; Government of Vanuatu, 'National Policy on Climate Change and Disaster Induced Displacement 2018' 2018.
212. Crisis Group, 'Myanmar: A Violent Push to Shake Up Ceasefire Negotiations' 24 September 2019.
213. Crisis Group, 'A New Dimension of Violence in Myanmar's Rakhine State' 24 January 2019; Foreign Policy, 'It Isn't Just the Rohingya. Myanmar Is Now Attacking Buddhists in Rakhine State, Too.' 31 October 2019.
214. The Irrawaddy, 'Arakan Army Chief: 'The Entire Arakan People Support Us" 10 May 2016.
215. Crisis Group, 'A New Dimension of Violence in Myanmar's Rakhine State' 24 January 2019.
216. OCHA, 'Asia and the Pacific: Weekly Regional Humanitarian Snapshot (17 - 23 December 2019)' 24 December 2019.
217. OCHA, 'Myanmar, Humanitarian access in central Rakhine' March 2019.
218. DMG, 'Some camps in Arakan State face food shortage' 27 September 2019.
219. Crisis Group, 'Myanmar: A Violent Push to Shake Up Ceasefire Negotiations' 24 September 2019.
220. Irrawaddy, 'Ethnic Armed Alliance Extends Ceasefire for Rest of Year' 20 September 2019.
221. DMG, 'Civilians trapped in hot spot in Minbya Township gets attention' 7 August 2019.
222. OCHA, 'Myanmar, Humanitarian Needs Overview 2020' December 2019.
223. Irrawaddy, 'Karen, Mon Leaders Visit Disputed Area on Thai-Myanmar Border' 22 October 2019.
224. UNICEF, 'Myanmar Humanitarian Situation Report No. 11' November 2019.
225. Irrawaddy, 'Kachin Aid Group, Rebels to Discuss Plan to Bring Displaced Families Home' 5 March 2019; Mizzima, 'Resettlement Minister says closure of IDP camps has started' 30 August 2019; Irrawaddy, 'Gov't, Kachin Humanitarian Group Vow to Work Together on IDPs' Return' 26 April 2019; Irrawaddy, 'Parliament Pushes for Identity Cards to be Issued to IDPs' 10 May 2019.
226. Myanmar Information Management Unit (MIMU), 'Mine Action Sector' , available at: https://themimu.info/sector/mine-action, accessed: 29 March 2020.
227. News Deeply, 'Land Confiscation Is Latest Barrier to Return for Myanmar's Displaced' 15 March 2019; NRC, DS, JPF, 'Addressing Myanmar's Unsettled Restitution Gap' 10 April 2019.
228. Irrawaddy, 'Shan State IDPs Ask Myanmar Govt to Stop Development Projects on Their Land' 5 December 2019.
229. DMG, 'Temporary camps for displaced people will be closed' 3 December 2019; Government of Myanmar, 'Ministry unveils national strategy on resettlement of IDPs, camp closures' 3 December 2019.
230. OCHA, 'Myanmar, Humanitarian Needs Overview 2020' December 2019.
231. United Nations, 'Situation of human rights of Rohingya in Rakhine State, Myanmar, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights' 31 December 2014.
232. World Bank, 'Population, total - South Asia, World | Data', available at: https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=8S-1W, accessed: 3 April 2020; IDMC, 'South Asia, Regional Overview, GRID 2019' May 2019.
233. World Bank, 'Poverty headcount ratio at $1.90 a day (2011 PPP) (% of population) - South Asia, World | Data' , available at: https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.DDAY?locations=8S-1W, accessed: 3 April 2020.
234. World Bank, 'India's Poverty Profile' 27 May 2016.
235. Government of India, 'Statement on Climate of India during 2019' 6 January 2020; The Weather Channel, 'Rewind 2019: The 10 Rainiest and Driest Cities Last Year' 13 January 2020.
236. Dhaka Tribune, 'Cyclone Fani weakens, to hit Bangladesh at midnight' 3 May 2019; Al Jazeera News, 'Cyclone Fani kills dozens in India and Bangladesh' 4 May 2019.
237. World Bank, 'What states can learn from Odisha in disaster preparedness and mitigation' 14 June 2019.
238. Government of India, 'Union Home Secretary reviews the preparatory measures arising out of the Cyclonic Storm 'VAYU" June 2019; Times of India, "Very severe' Cyclone Vayu to hit Gujarat today; 2.8 lakh evacuated' 13 June 2019.
239. Livemint, 'First time in 5 yrs, northeast monsoon arrives with retreat of southwest monsoon' 18 October 2019.
240. The New Humanitarian/IRIN, 'In India, 'cattle camps' are a last resort for families facing drought' 8 May 2019; Times of India, 'Drought forces farmers to move into cattle camps' 6 June 2019.
241. France 24, 'India, Pakistan resume shelling along volatile Kashmir border' 3 March 2019.
242. News18, "Never Thought Pakistani Mortar Fire Would Reach Here': Left Shell-Shocked, Kashmiri Villagers Flee' 30 October 2019.
243. Al Jazeera News, 'India revokes Kashmir's special status' 4 September 2019.
244. Habib, Arjumand, 'The Bangladesh Cyclone Preparedness Program. A Vital Component of the Nation's Multi-Hazard Early Warning System' 2012.
245. IDMC, 'Mid-Year Figures, Internal Displacement from January to June 2019' 12 September 2019.
246. UNICEF, 'Bangladesh Cyclonic Storm Fani Situation Report No. 2' 9 May 2019; BRAC, 'Cyclone Bulbul Situation Report-2' 10 November 2019.
247. Needs Assessment Working Group (NAWG), 'Monsoon Flood 2019 Joint Needs Assessment: Phase 1 Light' 28 July 2019.
248. ECHO, 'Violent incidents in Rohingya refugee settlements' 24 August 2019.
249. The New York Times, 'Taliban Announce Spring Offensive, Even as Peace Talks Gain Momentum' 12 April 2019.
250. OCHA, 'Afghanistan, Humanitarian Needs Overview 2020' December 2019; Crisis Group, 'Afghanistan', available at: https://www.crisisgroup.org/asia/south-asia/afghanistan, accessed: 6 April 2020.cessed: 6 April 2020.
251. Reuters, 'Scores killed as Taliban, Afghan forces clash in Kunduz despite peace talks' 31 August 2019.
252. UN Security Council, 'The situation in Afghanistan and its implications for international peace and security' 10 December 2019.
253. Study of ACLED data;Amnesty International, '2019 in review - Afghanistan: Civilians continue to pay the price of conflict' 30 January 2020.
254. UN Security Council, 'The situation in Afghanistan and its implications for international peace and security' 10 December 2019.
255. IOM-DTM, 'Afghanistan — Baseline Mobility Assessment Summary Results (March—June 2019)' 1 July 2019.
256. IDMC, 'A different kind of pressure, The cumulative effects of displacement and return in Afghanistan' January 2020; Abdoh, Mohammad, Hirsch-Holland, Anna, 'Stuck in the Mud, Urban Displacement and Tenure Security in Kabul's Informal Settle-

ments' 2019.

257. IDMC, 'Spotlight, Afghanistan, GRID2019' May 2019.
258. ReliefWeb, 'Afghanistan: Drought - 2018-2019' , available at: https://reliefweb.int/disaster/dr-2018-000052-afg, accessed: 6 April 2020; IPC, 'Afghanistan, Acute Food Insecurity Analysis August 2019 – March 2020' 30 September 2019.
259. IDMC, 'A different kind of pressure, The cumulative effects of displacement and return in Afghanistan' January 2020.
260. HumanitarianResponse, 'Afghanistan, Natural Disasters', available at: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/afghanistan/natural-disasters-0, accessed: 6 April 2020; ECHO, 'Afghanistan - Floods Update, Daily Flash' 14 March 2019.
261. ACLED, 'Regional Overview – Asia' 24 September 2019.
262. Al Jazeera News, 'Afghan, Pakistani forces clash on border, three civilians killed' 28 October 2019.
263. Dawn, 'Eight more killed as rain continues to lash KP - Pakistan' 4 March 2019.
264. Flood Resilience Portal, 'A dramatic start to Nepal's 2019 monsoon season' 22 July 2019; Nepali Sansar, 'Monsoon 2019 Arrives in Nepal' 21 June 2019.
265. ECHO, 'Nepal - Floods and Landslides, Daily Flash' 14 July 2019.
266. The Himalayan Times, 'Windstorm affected Kailali denizens still await relief' 8 June 2019.
267. Kathmandu Post, 'Rebuilding work fails to progress as expected in Gorkha district' 15 March 2019.
268. The Weather Channel, 'Monsoon Receives Fresh Push, But Onset Still Expected Between June 5-8' 31 May 2019.
269. ECHO, 'Sri Lanka - Flash Floods, Flash' 27 September 2019.
270. Government of Sri Lanka, 'North-East Monsoon 2019, Situation Report Summary' 7 December 2019.
271. Hiru News, 'Colombo sky becomes black - weather forecast warning regarding thunderstorm' 23 September 2019.
272. Study of ACLED data.
273. GardaWorld, 'Sri Lanka: Security operation reported in Ampara district April 26' 26 April 2019.
274. Harvard Political Review, 'Transnational Terror: Sri Lankan Easter Attacks' 4 April 2020.
275. UN, 'Note to Correspondents: Joint Statement on Sri Lanka by UN Special Advisers on Prevention of Genocide and Responsibility to Protect - Sri Lanka' 14 May 2019.
276. IDMC, 'Americas, Regional Overview, GRID 2019' May 2019.
277. IDMC, 'Spotlight, Medellin and San Salvador, Urban displacement and criminal violence, GRID 2019' May 2019.
278. IDMC, 'Painting the full picture: Persistent data gaps on internal displacement associated with violence in El Salvador, Guatemala and Honduras' November 2019.
279. FEMA, 'Daily Operations Briefing' 3 November 2019.
280. IDMC, 'Spotlight, United States, California wildfires: urban expansion and the risk of displacement' May 2019; The Guardian, 'California's fire season has been bad. But it could have been much worse' 1 November 2019.
281. CNBC, 'More than 2 million people expected to lose power in PG&E blackout as California wildfires rage' 26 October 2019.
282. The Guardian, "So much land under so much water': extreme flooding is drowning parts of the midwest' 3 June 2019.
283. Vox, 'The severe floods soaking the Midwest and Southeast are not letting up' 11 June 2019.
284. The New York Times, 'The Great Flood of 2019: A Complete Picture of a Slow-Motion Disaster' 12 September 2019.
285. Government Technology, 'Hundreds of Ohio Households Seeking Housing after Tornadoes' 15 August 2019.
286. Government of the United States, FEMA, 'Transitional Sheltering Assistance' 8 February 2020, available at: https://www.fema.gov/transitional-shelter-assistance, accessed: 7 April 2020;Government of the United States, FEMA, 'Individuals and Households Program (IHP) - Housing Assistance' 12 October 2019, available at: https://www.disasterassistance.gov/get-assistance/forms-of-assistance/4471, accessed: 7 April 2020.
287. IDMC, 'Displacement and housing affordability in the United States' July 2019.
288. Montreal Gazette, 'Spring flooding was Quebec's major weather event of 2019' 25 December 2019.
289. CTVNews, 'Winds helping in battle against fire threatening northern Alberta town' 21 May 2019.
290. NetNewsLedger, 'Situation Update 14: Northwest Alberta wildfires' 5 June 2019.June.
291. Government of Canada, 'Response to the standing committee on indigenous and northern affairs: From the ashes: Reimagining fire safety and emergency management in indigenous communities' 17 October 2018.
292. Government of Canada, Indigenous Services, 'Government of Canada announces new investments in wildfire protection for First Nations communities' 14 August 2019.
293. World Bank Blogs, 'The Bahamas after Hurricane Dorian' 17 October 2019.
294. UN News, 'Protests, violence in Haiti prompts international call for 'realistic and lasting solutions' to crisis' 11 February 2019.
295. IDMC, 'Haiti, Country Profile', available at: https://www.internal-displacement.org/countries/haiti, accessed: 7 April 2020.
296. UN Security Council, 'Bureau intégré des Nations unies en Haïti, Rapport du Secrétaire général' 13 February 2020.
297. France Info, 'Politique et gangs en Haïti: 'Le pouvoir a perdu la guerre des rues" 12 November 2019.
298. Loop, 'Haïti: au cœur d'une lutte entre groupes armés et l'Exécutif' 15 December 2019; France Info, 'Gangs armés en Haïti : la police fait une démonstration de force' 23 January 2020.
299. IDMC, 'Behind the numbers: the shadow of 2010's earthquake still looms large in Haiti' January 2020;Miami Herald, 'Ten years after Haiti's earthquake: A decade of aftershocks and unkept promises' 8 January 2020.
300. OCHA, 'Haiti, Situation Report' 1 October 2019.
301. Milenio, 'Habitantes huyen de Coayahuautla, Guerrero, por violencia' 16 January 2019; La Jornada, 'Buscan a civiles armados que incursionaron en Coahuayutla, Guerrero' 15 January 2019.
302. Noticieros Televisa, 'Mexicanos acampan en Ciudad Juárez en espera de asilo en Estados Unidos' 14 October 2019.
303. La Jornada, 'Desalojan de puentes en Juárez a desplazados por la violencia' 8 January 2020.
304. La Verdad Juárez, 'Son niños y adolescentes el 48 % de los desplazados que huyen por Ciudad Juárez' 13 December 2019.
305. Laura Rubio Díaz Leal, 'Costos de la impunidad y desplazamiento interno forzado en México' 2019.
306. Government of Mexico, UNFPA, 'La violencia como causa de desplazamiento interno forzado, aproximaciones a su análisis en México' March 2019.
307. Comisión Mexicana de Defensa y Promoción de los Derechos Humanos (CMDPDH), 'Desplazamiento Forzado, Marco Normativo', available at: http://cmdpdh.org/temas/desplazamiento/marco-normativo, 7 April 2020.
308. Grupo Parlamentario de Movimiento Ciudadano, Senado de la República de México, 'Iniciativa con proyecto de decreto por el que se expide la ley general para prevenir, investigar, sancionar y reparar el desplazamiento forzado Interno, y se reforman diversas disposiciones de la ley general de víctimas.' October 2019.
309. The New Humanitarian, 'Briefing: The fallout of US migration policies in Mexico and Central America' 11 February 2020.
310. Amnesty International USA, 'Fleeing for Our Lives: Central American Migrant Crisis' 1 April 2016, available at: https://www.amnestyusa.org/fleeing-for-our-lives-central-american-

migrant-crisis/, accessed: 7 April 2020.

311. IDMC, 'Painting the full picture: Persistent data gaps on internal displacement associated with violence in El Salvador, Guatemala and Honduras' November 2019.
312. IDMC, 'Cause or Consequence? Reframing violence and displacement in Guatemala' May 2016; Crisis Group, 'Curtain Falls on Guatemala's International Commission against Impunity' 3 September 2019.
313. IUDOP, 'Encuesta Sobre El Desplazamiento Interno Forzado Por La Violencia, January-February 2020' (forthcoming);Alfonso Álvarez, Silvana Audia Comandari, Marielos Burgos and Miguel Artiga, 'Leaving is Living, The Impact of Family, the Economy and Violence on Migrant Children from El Salvador, Background paper to the 2020 Global Report on Internal Displacement' April 2020.
314. Government of El Salvador, 'Diario Oficial' 23 January 2020.
315. Comisión Interinstitucional para la Protección de las Personas Desplazadas por la Violencia, 'Construcción de una ley para prevenir, atender y proteger a las personas desplazadas internamente' 29 August 2017.
316. Global Protection Cluster, 'Honduras', available at: https://www.globalprotectioncluster.org/2018/07/26/honduras/, accessed: 7 April 2020.
317. BBC News, 'Downward spiral: Nicaragua's worsening crisis' 16 July 2018; Human Rights Watch, 'Rights Trends in Nicaragua, Events in 2018, World Report' 2019.
318. OHCHR, 'Press briefing note on Nicaragua' 7 February 2020.
319. Equipo Humanitario Colombia, OCHA, 'Estimación de víctimas de confinamiento, Nota Metodológica' 2 March 2020.
320. Defensoría del Pueblo, Colombia, 'Alerta temprana N° 017-19' 9 April 2019.
321. Indepaz, 'Informe especial sobre agresiones a personas defensoras de los derechos humanos y de los acuerdos de paz' 29 February 2020.
322. OCHA, 'Colombia – Emergencia por inundaciones en la región del San Juan (Chocó), Flash Update No. 2' 1 March 2019.
323. Plataforma de coordinación para refugiados y migrantes de Venezuela, 'Situación Respuesta a los Venezolanos', available at: https://r4v.info/es/situations/platform, accessed: 7 April 2020.
324. IFRC, 'South America: Forest Fires: Information Bulletin no. 1' 25 August 2019; ACT Alliance, 'Brazil: Emergency response to fires in the Brazilian Amazon' September 2019.
325. Government of Brazil, 'Sistema Integrado de Informações sobre Desastres (S2ID), Relatórios', available at: https://s2id.mi.gov.br/paginas/relatorios/index.xhtml, accessed: 7 April 2020.
326. Erika Pires Ramos, Fernanda de Salles Cavedon-Capdeville, Luiza de Moura Pallone, Andrea Zamur, 'Making disaster displacement visible in Brazil, An analysis of the official national disaster information system, Background paper to the 2020 Global Report on Internal Displacement' April 2020.
327. Instituto Igarapé, 'In Brazil, one person every minute is forced to leave their home' 14 March 2018.
328. Ibid.
329. Government of Peru, COEN INDECI, 'Informe De Emergencia N° 204 (Informe N° 63) Actividad Volcánica Del Volcán Ubinas - Moquegua' 3 November 2020.
330. OAS, 'Informe final de la auditoría de las elecciones en Bolivia: Hubo manipulación dolosa e irregularidades graves que imposibilitan validar los resultados' December 2019.
331. IFRC, 'Bolivia: Floods, Emergency Plan of Action (EPoA)', 15 April 2019; IFRC, 'Bolivia Floods, DREF Final Report' 6 January 2020.
332. IDMC, 'Mid-Year Figures, Internal Displacement from January to June 2019' 12 September 2019.
333. Paraguay TV, 'SEN continúa con la asistencia a los afectados por inundaciones a nivel país' 3 April 2019; Clarín, 'Inundaciones en Paraguay: la llegada del frío complica a las familias desplazadas' 13 May 2019.
334. Government of Paraguay, 'Reporte de Inundaciones en Alto Paraguay' 2019.
335. Government of Paraguay, 'Más de 160.000 familias damnificadas fueron y seguirán siendo asistidas por el Gobierno Nacional' 1 July 2019.
336. Clarín, 'Inundaciones en Paraguay: la llegada del frío complica a las familias desplazadas' 13 May 2019.
337. France 24, 'Paraguay: más de 70.000 familias afectadas por inundaciones tras intensas lluvias' 30 May 2019.
338. Ultima Hora, 'Itaipú desarrolla aplicación para prevenir desbordes de ríos' 19 March 2019.
339. Providencia de Santa Fe, 'Emergencia agropecuaria 2019, Portal de Tramites', available at: https://www.santafe.gob.ar/index.php/tramites/modul1/index?m=descripcion&id=245101, accessed: 7 April 2020.
340. Government of Uruguay, Sinae, 'Informe Inundaciones Enero 2019' January 2019.
341. Infobae, 'Más de 5 mil personas están desplazadas por las lluvias en Uruguay' 18 June 2019.
342. SINAE, 'Manual de usuarios, MIRA versión 2.6' 6 November 2019; El Telégrafo, 'Sinae centralizará información de afectados en situaciones de riesgo con plataforma digital MIRA y apoyo de organismos' 4 October 2019.
343. UNHCR, 'Venezuela: the largest exodus of Latin America - UNHCR Philippines'.
344. Plataforma de coordinación para refugiados y migrantes de Venezuela, 'Situación Respuesta a los Venezolanos', available at: https://r4v.info/es/situations/platform, accessed: 7 April 2020.
345. New York Times, 'What 52,000 per cent inflation can do to a country', November 2018.
346. IMF, 'World Economic Outlook (October 2019) - GDP, current prices' , available at: https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO, accessed: 7 October 2019. Wall Street Journal, 'Venezuela's Economic Collapse Explained in Nine Charts' 25 March 2019.
347. Based on data provided by UNHCR which collected the information from national governments. The regularity of updates varies for each government, ranging from monthly to yearly.
348. FAO, 'The State of Food Security and Nutrition in the World' 2019.
349. CSIS, 'Unraveling the Water Crisis in Venezuela' 10 December 2019.
350. Human Rights Council, 'Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the situation of Human rights in the Bolivarian Republic of Venezuela', 4 July 2019.
351. The Guardian, 'Blackouts plunge Venezuela into chaos as minister blames saboteurs', 23 July 2019.
352. OCHA, 'Venezuela Humanitarian Response Plan July 2019 – December 2019', 14 August 2019.
353. Observatorio Venezolano de Violencia, 'Informe Anual de Violencia 2019', December 2019; InSight Crime, 'InSight Crime's 2019 Homicide Round-Up', 28 January 2020.
354. Plataforma de coordinación para refugiados y migrantes de Venezuela, 'Situación Respuesta a los Venezolanos', available at: https://r4v.info/es/situations/platform, accessed: 7 April 2020.
355. UNHCR, 'US$1.35 billion needed to help Venezuelan refugees and migrants and host countries' 13 November 2019.
356. UNHCR, 'Death threats and disease drive more Venezuelans to flee' 21 May 2019.
357. Human Rights Watch, 'The Venezuelan Exodus, The Need for International Protection and the Region's Response' 2018.
358. Universidad Católica Andrés Bello, 'Encuesta nacional de condiciones de vida en 2019', (forthcoming).
359. WMO, 'Hurricane Dorian causes devastation in Bahamas' 3 September 2019.
360. IDMC, 'Silent Disasters: Preparing for the King Tide' March 2020; NOAA Tides & Currents, 'Tide Predictions', available at: https://tidesandcurrents.noaa.gov/noaatidepredictions.html?id=TEC4623&units=metric&bdate=20190814&edate=20190914

&timezone=LST/LDT&clock=12hour&datum=MLLW&interval=hilo&action=dailychart، accessed: 30 March 2020.

361. WHO، 'Hurrican Dorian، Situation Report No. 6' 5 September 2019; AP News، 'Report: Hurricane Dorian inflicted $3.4B losses on Bahamas' 15 November 2019.
362. WHO، IDB، ECLAC، 'Assessment of the Effects and Impacts of Hurricane Dorian in the Bahamas' 15 November 2019.
363. Miami New Times، 'Hurricane Dorian: Evacuees From Bahamas Awaiting Visa Extension in Florida' 7 January 2020.
364. The Guardian، "The poor are punished': Dorian lays bare inequality in the Bahamas' 14 September 2019; PDC، NEMA، BNGIS Centre، 'Hurricane Dorian Response، The Bahamas. Satellite-Based Preliminary Damage Assessment Abaco & Grand Bahama' 5 September 2019.
365. OCHA، 'Guiding Principles on Internal Displacement' 1998.
366. IOM، 'IOM Tracks Repatriations of Haitian Migrants from The Bahamas' 15 November 2019، available at: https://www.iom.int/news/iom-tracks-repatriations-haitian-migrants-bahamas، accessed: 30 March 2020; The Guardian، "The poor are punished': Dorian lays bare inequality in the Bahamas' 14 September 2019.available at: https://www.iom.int/news/iom-tracks-repatriations-haitian-migrants-bahamas، accessed: 30 March 2020;
367. Fielding، William J.، Ballance، Virginia، et al.، 'The Stigma of Being 'Haitian' in The Bahamas' 18 September 2008.
368. Ibid.
369. Government of Bahamas، 'Applying for Citizenship'، available at: https://www.bahamas.gov.bs/wps/wcm/connect/mof_content/internet/all+services/c/applying+for+citizenship، accessed: 30 March 2020.
370. Government of Bahamas، 'Abaco Shanty Town Assessment Report' 2018.
371. MapAction، 'The Bahamas: Hurricane Dorian، Needs assessment and analysis - Abaco' September 2019; The Tribune، 'More than 300 Haitians feared missing after Dorian' 16 September 2019.
372. OCHA، 'Bahamas، Hurricane Dorian: One Month After' 4 October 2019.
373. IOM-DTM، 'The Bahamas — Hurricane Dorian – Round 3 Dashboard (November 2019)' 26 November 2019; IOM-DTM، 'The Bahamas — Hurricane Dorian – Site Assessment – Round 2 (October 2019)' 26 November 2019; EyeWitness News، '585 Dorian evacuees remain in govt. shelters' 26 November 2019.
374. OHCHR، 'Press briefing note on Bahamas' 11 October 2019; EyeWitness News، 'UN agency: Halt Haitian deportations' 16 October 2019; IOM-DTM، 'The Bahamas — Hurricane Dorian – Site Assessment – Round 2 (October 2019)' 26 November 2019.
375. The Tribune، 'Attorney General tells migrants who lost jobs in storm to leave country' 30 September 2019; The Nassau Guardian، 'Haitians living in church on Abaco hope for future in Bahamas' 2 October 2019.
376. IOM-DTM، 'The Bahamas — Hurricane Dorian – Site Assessment – Round 3 (November 2019)' 26 November 2019.
377. EyeWitness News، 'BCC alarm over immigration's 'desecration' of the church' 18 November 2019.
378. EyeWitness News، 'Top engineer calls for robust enforcement of building code' 16 December 2019.
379. EyeWitness News، 'Low-cost govt. subdivisions for Dorian victims' 13 December 2019.
380. EyeWitness News، 'Davis: Govt. must support Hurricane Dorian shelterees' 5 December 2019.
381. The Tribune، 'Haitian deportations 'hit Dorian rebuilding" 3 January 2020.
382. Fielding، William J.، Ballance، Virginia، et al.، 'The Stigma of Being 'Haitian' in The Bahamas' 18 September 2008، p.42.
383. The Weather Channel، 'Earthquake Rattles Albania، Injuring 4، Damaging Dozens of Homes' 1 June 2019;CBC، 'Albania inspects quake damages، sees over 100 aftershocks' 22 September 2019.
384. Caritas، 'Earthquakes in Albania' 30 November 2019.
385. IFRC، 'Albania: 32,000 people still homeless three months on from devastating earthquake' 14 February 2020.
386. FloodList، 'Russia، Irkutsk Floods Leave 18 Dead، 8 Missing' 2 July 2019.
387. CatNat، 'Nouvelles inondations dans la région russe d'Irkoust' 28 July 2019.
388. TASS، 'Some 5,000 houses recognized as not fit to be lived in after flooding in Irkutsk region' 18 August 2019.
389. Le360، 'Russie : 109 maisons détruites dans des incendies de forêt' 20 April 2019.
390. Euronews، "Low chance' Siberia wildfires will be brought under control: Greenpeace fire expert' 11 August 2019.
391. IDMC، 'Ukraine، Country Profiles' ، available at: https://www.internal-displacement.org/countries/ukraine، accessed: 1 April 2020.
392. UNHCR، 'Internally Displaced Persons (IDP)، Ukraine'، available at: https://www.unhcr.org/ua/en/internally-displaced-persons، accessed: 31 March 2020.
393. Government of Ukraine، 'Addressing protracted internal displacement and fostering durable solutions: Progress and opportunities to positively impact the lives of IDPs، Presentation at the GP20 Steering Group Meeting' 27 June 2019; Global Protection Cluster، 'Ukraine، Law and Policy Database'، available at: https://www.globalprotectioncluster.org/2018/07/27/ukraine/، accessed: 31 March 2020.
394. OSCE، Press Statement of Special Representative of OSCE Chairperson-in-Office in Ukraine and in the Trilateral Contact Group in Minsk on 1 October 2019، accessed: 04.05.2020.
395. Diario16، 'Incendios forestales en España: 2019، el quinto peor año en la última década' 20 August 2019.
396. La Vanguardia، 'El fuego de Gran Canaria، el más grave de este 2019' 20 August 2019; El País، 'Un nuevo incendio 'de gran potencial' obliga a desalojar varios núcleos de Gran Canaria' 17 August 2019.
397. El País، 'Estabilizado el incendio de Gran Canaria tras tres días de intenso trabajo de los equipos de extinción' 14 August 2019.
398. Earth Observatory، NASA، 'Fire Races Across Gran Canaria' 19 August 2019.
399. ECHO، 'Spain - Floods، ECHO Flash List' 13 September 2019; The Local، 'Gota Fría: Spain on flood alert as temperatures plummet and storms forecast' 21 October 2019.
400. France Info، 'Ce que l'on sait du séisme de magnitude 5،4 qui a touché la Drôme et l'Ardèche' 11 November 2019; La Croix، 'Un mois après le séisme، Le Teil se prépare à une longue reconstruction' 11 December 2019.
401. The Conversation، 'Whaley Bridge dam collapse is a wake-up call: concrete infrastructure will not last forever without care' 5 August 2019.
402. Derbyshire Constabulary، 'Further update on the Whaley Bridge incident' 2 August 2019.
403. The Climate Coalition، 'Home Truth، How climate change is impacting UK homes' 2020.
404. Committee on Climate Change، 'UK housing، Fit for the future?' February 2019.
405. La Provincia، 'Dervio، Emergenza Finita Gli Sfollati Possono Rientrare' 12 June 2019.
406. ANSA، 'Terremoto del Mugello، sale a 600 il numero degli sfollati - Toscana' 10 December 2019.
407. BBC، 'One dead as volcano erupts on Italian island' 3 July 2019.
408. UN Geneva، 'Regular Press Briefing by the Information Service' 15 October 2019.
409. FloodList، 'Tajikistan and Afghanistan – 5 Killed in Floods and Landslides' 10 June 2019; IFRC، 'Tajikistan: Floods، Emergency Plan of Action (EPoA)' 18 June 2019.
410. IFRC، 'Tajikistan: Floods، Emergency Plan of Action (EPoA)' 18 June 2019.

411. UNHCR, 'Central Asia, Global Appeal Update' 2011.
412. UNHCR, 'Kyrgyzstan Situation, 2011 Supplementary Budget Requirements' January 2011.
413. Radio Free Europe, '150 Kyrgyz Villagers Evacuated Near Tajik Border As Tensions Flare Over Raising Of National Flags' 22 July 2019; 24KG, 'Border conflict. Evacuees provided with humanitarian assistance' 16 March 2019.
414. UN News, 'Tuesday's Daily Brief: Refugees, indigenous languages, Niger, Syria and Kyrgyzstan' 17 December 2019.
415. Figures have been calculated based on IDMC methodology of assessing the costs of internal displacement and updated with 2019 data of people living in internal displacement in the context of conflict and disasters:IDMC, 'The ripple effect: economic impacts of internal displacement' February 2019.
416. Government of Azerbaijan, 'Second Voluntary National Review of the Republic of Azerbaijan on the implementation of 'Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development" 2019.
417. Government of Bosnia and Herzegovina, 'Voluntary Review, Implementation of Agenda 2030 and the Sustainable Development Goals in Bosnia and Herzegovina' April 2019.
418. UN-DESA, 'Voluntary National Reviews .:. Sustainable Development Knowledge Platform', available at: https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/, accessed: 13 April 2020.
419. UNDRR, 'What is the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction?', available at: https://www.undrr.org/implementing-sendai-framework/what-sf, accessed: 11 April 2020.
420. Platform on Disaster Displacement, 'Mapping the Baseline, To What Extent Are Displacement and Other Forms of Human Mobility Integrated in National and Regional Disaster Risk Reduction Strategies?' October 2018.
421. Government of Vanuatu, 'Vanuatu Climate Change and Disaster Risk Reduction Policy 2016-2030' 2015.
422. Government of India, 'National Disaster Management Plan' May 2016.
423. UNDRR, 'Sendai Framework Monitor Home page', available at: https://sendaimonitor.undrr.org/, accessed: 11 April 2020.
424. Phil Orchard, 'Protecting the Internally Displaced: Rhetoric and Reality' 2018.
425. United Nations Partnerships for SDGs platform, 'Leaving No One Behind: Integrating vulnerable (IDPs and Returnees) into the Urban Fabric and enhancing Housing, Land and Property Rights: Legal/Policy Development and Implementation (SDG 1, SDG 5 and SDG 11)' 1 March 2017.
426. IOM, 'Ethiopia Launches National Durable Solutions Initiative for Internally Displaced Persons' 6 December 2019; Birhan Teka, 'Drought Induced Internal Displacement Management in Ethiopia: Promising Trajectories, Background paper to the 2020 Global Report on Internal Displacement' April 2020.
427. CNN, 'Climate refugees cannot be sent back home, United Nations rules in landmark decision' 20 January 2020; BBC News, 'Climate refugees can't be forced home - UN' 20 January 2020.
428. Routed Magazine, 'Choosing to stay or go' 15 June 2019.
429. Refugees International, 'Durable Solutions in Somalia: Moving From Policies to Practice for IDPs in Mogadishu' 16 December 2019.
430. IDMC, 'City of flight, New and secondary displacements in Mogadishu, Somalia' November 2018; The Independent, 'Mogadishu flooding as heaviest rainfall for 30 years hits Somalia 'killing six people" 21 May 2018.
431. IDMC, 'No land, no water, no pasture: The Urbanisation of Drought Displacement in Somalia' March 2020.
432. Government of Somalia, 'National Development Plan 2017-2019' October 2017; Tana, 'IDP Policy in Mogadishu' 28 December 2018.
433. Government of Somalia, 'National Policy on Refugee-Returnees and Internally Displaced Persons (IDPs)' 2019.
434. African Union, 'African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa (Kampala Convention)' 23 October 2009; UNHCR, 'UNHCR welcomes Somalia's ratification of the Kampala Convention' 27 November 2019.
435. Pires Ramos, Erika et al., 'Making disaster displacement visible in Brazil. A review of the national disaster data collection and information system. Background Paper to the 2020 Global Report on Internal Displacement', April 2019.
436. Government of Brazil, 'Sistema Integrado de Informações sobre Desastres (S2ID), Relatórios', available at: https://s2id.mi.gov.br/paginas/relatorios/index.xhtml, accessed: 7 April 2020.
437. IDMC, 'Africa Report on Internal Displacement' December 2019.
438. Government of Uganda, 'The National Policy for Internally Displaced Persons' August 2004.
439. Government of South Sudan, 'National Framework for the Return, Resettlement and Reintegration of Displaced Persons' February 2017.
440. Government of Burundi, 'Arusha peace and reconciliation agreement for Burundi' 28 August 2000.
441. Platform on Disaster Displacement, 'Mapping the Baseline, To What Extent Are Displacement and Other Forms of Human Mobility Integrated in National and Regional Disaster Risk Reduction Strategies?' October 2018.
442. Government of Burkina Faso, 'Plan National Multi Risques de Préparation et de Réponse aux Catastrophes' 2009; Government of Namibia, 'National Disaster Risk Management Plan' 2011.
443. Secretariat of the Pacific Regional Environment Programme, 'Fiji's Displacement Guidelines Launched at the Moana Blue Pacific Pavilion' 12 December 2019; Thomas, Adelle, Benjamin, Lisa, 'Policies and mechanisms to address climate-induced migration and displacement in Pacific and Caribbean small island developing states' 8 January 2018.
444. IDMC, 'Africa Report on Internal Displacement' December 2019.
445. Governments of the Latin-American and Caribbean countries, 'San José Declaration on Refugees and Displaced Persons' 7 December 1994; Governments of the Latin-American and Caribbean countries, 'Brazil Declaration, "A Framework for Cooperation and Regional Solidarity to Strengthen the International Protection of Refugees, Displaced and Stateless Persons in Latin America and the Caribbean"' 3 December 2014; UNHCR, OAS, 'San Jose Action Statement' 7 July 2016; Governments of the Commonwealth of Independent States countries, 'CIS treaty on support to refugees and forced migrants' 24 September 1993; OSCE, 'The Lisbon Document' 1996; Parliamentary Assembly, Council of Europe, 'Recommendation 1631 - Internal displacement in Europe' 25 November 2003; Global Protection Cluster, 'Regulatory Frameworks on Internal Displacement, Global, regional and national developments' 2016.
446. International Conference on the Great Lakes Region, 'Protocol on the Property Rights of Returning Persons' 30 November 2006.
447. IGAD, 'Regional Consultative Process 2019, A Regional Exchange on Experiences in Supporting Resilience and Durable Solutions to Internal Displacement in the IGAD Region' 7 October 2019.
448. Personal communication from Beth Ferris, 14 February 2020.
449. ISS Africa, 'Do the African Union's annual themes deliver?' 11 February 2020.
450. Platform on Disaster Displacement, 'Press Release by Co-Chairs of the UN Secretary-General's High-Level Panel on Internal Displacement on commencement of the Panel's work' 21 February 2020.
451. UN Sustainable Development Group, 'United Nations Sustainable Development Cooperation Framework' June 3, 2019
452. UN Sustainable Development Group, 'Common Country Analysis: UNDAF Companion Guidance', June 2017.
453. UN Office of Human Resources Management Department of Management, 'The Essential Guidebook for Senior Leaders of the United Nations Secretariat', October 2017; UNA-UK, 'UN

briefings: Human Rights up Front', October 23, 2019.

454. Mercy corps, Woodrow Wilson School, 'Rethinking return, Lessons from Colombia, Liberia and Nigeria' March 2019.
455. IDMC, 'No land, no water, no pasture: The Urbanisation of Drought Displacement in Somalia' March 2020.
456. Tana, 'IDP Policy in Mogadishu' 28 December 2018.
457. OCHA, 'Reducing Protracted Internal Displacement: a Snapshot of Successful Humanitarian-Development Initiatives' June 2019.
458. Econometría Consultores, 'Evaluación Externa del Programa Conjunto ACNUR-PNUD "Construyendo Soluciones Sostenibles – TSI"', April 2016.
459. Bolkvadze, Tamar, 'Participation of and coordination between national and local stakeholders to adequately address the durable solution needs of IDPs in Georgia. Good examples and challenges from Georgia. Background paper to the 2020 Global Report on Internal Displacement, 2019.
460. Rebosio Calderon et al., 'Georgia - Transitioning from status to needs based assistance for IDPs: a poverty and social impact analysis', 2016.
461. OCHA, 'Agenda for Humanity, The Grand Bargain' , available at: https://www.agendaforhumanity.org/initiatives/3861, accessed: 12 February 2020.
462. IDMC, 'Global Report on Internal Displacement (GRID) 2019, May 2019.
463. Global Center on Adaptation, 'Locally Led Action Track' , available at: https://gca.org/global-commission-on-adaptation/action-tracks/locally-led-action, accessed: 12 April 2020; Soanes, Marek, Rai, Neha, et al., 'Delivering real change: Getting international climate finance to the local level' 2017. available at: https://gca.org/global-commission-on-adaptation/action-tracks/locally-led-action, accessed: 12 April 2020.
464. Soanes, Marek, Rai, Neha, et al., 'Delivering real change: Getting international climate finance to the local level' 2017.
465. Schoenmaker, Dirk, Schramade, Willem, 'Financing environmental and energy transitions for regions and cities: creating local solutions for global challenges' 2019; Franco, Isabel B., Tracey, James, 'Community capacity-building for sustainable development' 7 May 2019.
466. Soanes, Marek, Rai, Neha, et al., 'Delivering real change: Getting international climate finance to the local level' 2017.
467. IDMC, 'No land, no water, no pasture: The Urbanisation of Drought Displacement in Somalia' March 2020.
468. Soanes, Marek, Rai, Neha, et al., 'Delivering real change: Getting international climate finance to the local level' 2017; Schoenmaker, Dirk, Schramade, Willem, 'Financing environmental and energy transitions for regions and cities: creating local solutions for global challenges' 2019; Franco, Isabel B., Tracey, James, 'Community capacity-building for sustainable development' 7 May 2019.
469. Walnycki, Anna, 'Local development from global finance: How to extend and deepen the impact of 2030 development finance' 2016; OCHA, 'Reducing Protracted Internal Displacement: a Snapshot of Successful Humanitarian-Development Initiatives' June 2019.
470. Government of Danemark, DANIDA, 'The World 2030: Denmark's strategy for development cooperation and humanitarian action' January 2017.
471. OCHA, 'Reducing Protracted Internal Displacement: a Snapshot of Successful Humanitarian-Development Initiatives' June 2019.
472. Levine et al., 'Multi-year humanitarian funding: A thematic evaluation' July 2019; Sida et al., 'A Multi-Year Thematic Evaluation of DFID's Multi-Year Humanitarian Funding Approach in the Democratic Republic of Congo' April 2018; Sida et al., 'A multi-year thematic evaluation of DFID's multi-year humanitarian funding approach in Sudan' December 2018; OCHA, 'Reducing Protracted Internal Displacement: A Snapshot of Successful Humanitarian-Development Initiatives' June 2019
473. Harild, Niels, Christensen, Asger, et al., 'Sustainable Refugee Return: Triggers, constraints, and lessons on Addressing the development challenges of forced displacement' 2015.
474. Mercy corps, Woodrow Wilson School, 'Rethinking return, Lessons from Colombia, Liberia and Nigeria' March 2019.
475. UN, 'Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development' 13 June 2015.
476. The World Bank, 'US$31.5 Million to Help Improve Services for Migrants from Venezuela and Host Communities in Colombia' 12 April 2019.
477. UNDP in Somalia, 'Somalia increases peace building efforts with launch of 2019 UN Peacebuilding Fund' 19 February 2019.
478. The World Bank, 'World Bank Group Strategy for Fragility, Conflict, and Violence 2020–2025' 27 February 2020.
479. Statistical capacity assessments such as Sustainable Development Solutions Network et al, 'Data for Development, A Needs Assessment for SDG Monitoring and Statistical Capacity Development' April 2015; FAO, 'Statistical Capacity Country Profiles for SDG Indicators | Sustainable Development Goals', available at: http://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/statistical-capacity-cp-for-sdg-indicators/en/, accessed: 12 April 2020.
480. NRC, 'Responding Rapidly to Sudden Population Displacements (French)' 29 June 2018; IDMC, 'Africa Report on Internal Displacement' December 2019.
481. Humanitarian Response, 'Mecanisme de Réponse Rapide', available at: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/mali/rrm, accessed: 12 April 2020.
482. Rapid Response Mechanism Mali, 'FAQ | Mécanisme de réponse rapide du Mali - Tableau de bord d'activités', available at: https://rrm-mali-public.org/en/faq/, accessed: 12 April 2020.
483. IDMC, 'Internal Displacement Data: From Challenge to Opportunity, Part 2, GRID 2019' May 2019; IDMC, 'Africa Report on Internal Displacement' December 2019.
484. IDMC, 'Disaster Displacement, a Global Review, 2008-2018' May 2019.
485. Disaster Management Centre, Government of Sri Lanka, 'Situation Reports', available at: http://www.drrweb.dmc.gov.lk/index.php?option=com_dmcreports&view=reports&Itemid=273&report_type_id=1&lang=en, accessed: 12 April 2020.
486. Disaster Management Centre, Government of Sri Lanka, 'Present situation', available at: http://www.dmc.gov.lk/index.php?lang=en, accessed: 12 April 2020.
487. Disaster Management Centre, Government of Sri Lanka, 'Disaster Information Management system in Sri Lanka, DesInventar', available at: http://www.desinventar.lk/, accessed: 12 April 2020.
488. Expert Group on Refugee and Internally Displaced Persons Statistics, 'Technical Report on Statistics of Internally Displaced Persons: Current Practice and Recommendations for Improvement' January 2018; Natalia Krynsky Baal, Laura Kivelä and Melissa Weihmayer, 'Improving IDP data to help implement the Guiding Principles, Forced Migration Review 59' October 2018.
489. Government of Colombia, 'Ley 1448, Ley de Víctimas y Restitución de Tierras' 2011; Unidad para las Víctimas, Government of Colombia, 'The Victims Unit review' 23 November 2016, available at: https://www.unidadvictimas.gov.co/en/la-unidad/victims-unit-review/28230, accessed: 12 April 2020.
490. Expert Group on Refugee and Internally Displaced Persons Statistics, 'Technical Report on Statistics of Internally Displaced Persons: Current Practice and Recommendations for Improvement' January 2018; Government of Bosnia and Herzegovina, 'Federalno ministarstvo raseljenih osoba i izbjeglica – Zvanina web stranica', available at: https://fmroi.gov.ba/, accessed: 12 April 2020.
491. See for example:Paris 21, 'Advanced Data Planning Tool (ADAPT)', available at: https://paris21.org/advanced-data-planning-tool-adapt, accessed: 12 April 2020; Paris 21, 'Proposing a framework for Statistical Capacity Development 4.0' 2018; 'Conference of European Statisticians, Road Map on Statistics for Sustainable Development Goals' 2017; Government of Poland, 'Knowledge Databases', available at: http://swaid.stat.gov.pl/en/SitePages/StronaGlownaDBW.aspx, ac-

cessed: 13 April 2020; Government of Russia, 'Federal State Statistic Service', available at: https://eng.gks.ru/, accessed: 13 April 2020.

492. IOM, 'IOM, FAO Lead Partnership for Disaster Risk Reduction in West and Central Africa' 31 January 2020.
493. Global IDP Survey, NRC, 1998: 'Internal displaced people. A global survey' 1998.
494. IDMC, 'Global Internal Displacement Database', available at: http://www.internal-displacement.org/database/displacement-data, accessed: 31 October 2019.
495. IDMC, 'Spotlight Data Triangulation, GRID 2019' May 2019.
496. IDMC, 'Internal Displacement Data: From Challenge to Opportunity, Part 2, GRID 2019' May 2019.
497. IDMC, 'Urban Internal Displacement: Risk, Impacts and Solutions, Part 3, GRID 2019' May 2019.
498. IDMC, 'Global Disaster Displacement Risk, A Baseline for Future Work' 2017.
499. IDMC, 'Assessing the impacts of climate change on flood displacement risk' December 2019.
500. IDMC, 'Hidden in plain sight: The Differentiated Impacts of Internal Displacement', available at: https://www.internal-displacement.org/research-areas/differentiated-impacts, accessed: 13 April 2020.
501. IDMC, IMPACT, Plan International, 'Women and Girls in internal displacement, Thematic series: Hidden in plain sight' March 2020.
502. IDMC, 'Assessing the Severity of Displacement, Thematic Report' February 2020.
503. Guiu, Siddiqui, 'Why has nobody come back here?, Background paper to the 2020 Global Report on Internal Displacement' April 2020.
504. IOM, 'Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq Four Years in Displacement' 13 November 2019; Brookings, Universitat Bern, et al., 'IASC Framework on Durable Solutions for Internally Displaced Persons' 2010.
505. Faten Ghosn, 'Lessons from History: Ending Internal Displacement in Post-Civil War Lebanon, Background paper to the 2020 Global Report on Internal Displacement' April 2020.
506. United Nations, World Bank, 'Pathways for Peace : Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict' 2018.
507. Hodge, George, Prahara, Pamungkas, et al., 'Comparing Population Displacement Estimates from Mobile Network Data and Other Sources, Working Paper: Evidence from the Highlands Earthquake in Papua New Guinea' 2019; Eugenia Giraudy, Paige Maas, et al., 'Facebook releases improved Displacement Maps for crisis response' 13 January 2020.
508. IDMC, 'Disaster Displacement, a Global Review, 2008-2018' May 2019.
509. DSWD DROMIC, 'Report #11 on the Earthquake Incident in Tulunan, North Cotabato' 24 October 2019.
510. IOM-DTM, 'Mindanao Earthquakes Rapid Assessment, Philippines - Region XI and XII' 13 November 2019.
511. Eugenia Giraudy, Paige Maas, Shankar Iyer, Zack Almquist, JW Schneider, Alex Dow, 'Measuring Long-Term Displacement using Facebook Data, Background paper to the 2020 Global Report on Internal Displacement' April 2020; Facebook Data for Good, 'Home', available at: https://dataforgood.fb.com/, accessed: 13 April 2020; Facebook Data for Good, 'Displacement Maps'.
512. IDMC, 'Global Report on Internal Displacement (GRID) 2018' May 2018.
513. For example, the Migration Data Portal hosted in Berlin: IOM, 'Global Migration Data Portal', available at: https://migrationdataportal.org/, accessed: 13 April 2020 or the Joint Data Centre in Copenhagen: The World Bank, 'UNHCR-World Bank Group Joint Data Center on Forced Displacement Fact Sheet' September 2019.
514. UNECE, 'Migration statistics', available at: https://www.unece.org/stats/migration.html, accessed: 13 April 2020; UNECE, 'Statistical Database', available at: https://w3.unece.org/PXWeb2015/pxweb/en/STAT/STAT__30-GE__99-MCH_1/, accessed: 13 April 2020; UNECE, 'Guidance on Data Integration for Measuring Migration' February 2019.
515. ECLAC, 'Migración Internacional, Interna y Urbanización' 20 January 2015, available at: https://www.cepal.org/es/migracion, accessed: 13 April 2020.
516. The North Africa Post, 'Morocco, AU Sign Headquarters Agreement of African Migration Observatory' 11 December 2018.
517. The Globe Post, 'African Observatory for Migration and Development (OAMD) is Win-Win for Morocco' 8 August 2018; Morocco World News, 'Morocco, AU Agree to Establish Migration Observatory in Rabat' 31 May 2019.
518. UNICEF, IOM, et al., 'Lack of Quality Data Compounds Risks Facing Millions of Refugee and Migrant Children' 3 March 2020.
519. Fox et al., 'Measuring political commitment and opportunities to advance food and nutrition security: piloting a rapid assessment tool', Health Policy and Planning, June 2015.
520. For example: OCHA, 'Reducing Protracted Internal Displacement: a Snapshot of Successful Humanitarian-Development Initiatives' June 2019; Mooney, Erin, 'Enhancing the National Response to Internal Displacement, A guide to Good Practices by Council of Europe Member States' 2017; DRC, 'Responding to displacement: 10 good practices' December 2019; DRC, ReDSS, 'Review of Durable Solutions Initiatives in East and Horn of Africa, Good practices, challenges and opportunities in the search of durable solutions' 2016. One notable exception has been a comparative study conducted by the Brookings Institute in 2011: Elizabeth Ferris, Erin Mooney, and Chareen Stark, 'Assessing National Approaches to Internal Displacement: Findings from 15 Countries, Chapter 1, From Responsibility to Response: Assessing National Approaches to Internal Displacement' 1 November 2011.
521. IDMC, 'Monitoring Progress to Reduce Internal Displacement, Building a global Internal Displacement Index' March 2019.
522. ICRC, 'Exploring Humanitarian Law. Glossary. Terms used in EHL', 2009.
523. UNODC, 'Chapter 4: Homicide, Violence and Conflict. Global study on homicide', 2013.
524. IDMC, 'Forced displacement linked to transnational organised crime in Mexico', May 2012.
525. IDMC, 'The displacement continuum, research agenda and call for partners', November 2017.
526. UN General Assembly, 'Report of the open-ended intergovernmental expert working group on indicators and terminology relating to disaster risk reduction', December 1, 2016.
527. IDMC, 'Understanding the root causes of displacement: towards a comprehensive approach to prevention and solutions', December 8, 2015.
528. The Brookings Institution-Bern Project on Internal Displacement, 'Annex I: Glossary, IASC Operational Guidelines on the protection of persons in situations of natural disasters', January 2011.
529. UN Habitat, OHCHR, 'Forced Evictions, Fact sheet No.25/Rev.1', 2014.
530. OCHA, 'Breaking the impasse, Reducing Protracted Internal Displacement as a Collective Outcome', 2017.
531. The Brookings Institution-Bern Project on Internal Displacement, 'Annex I: Glossary, IASC Operational Guidelines on the protection of persons in situations of natural disasters', January 2011.
532. UN General Assembly, 'Report of the open-ended intergovernmental expert working group on indicators and terminology relating to disaster risk reduction', December 1, 2016.
533. IDMC, 'Understanding the root causes of displacement: towards a comprehensive approach to prevention and solutions', December 8, 2015.
534. UN General Assembly, 'Report of the open-ended intergovernmental expert working group on indicators and terminology relating to disaster risk reduction', December 1, 2016.

الجدول 1
موجز للأرقام الرئيسية

التعاريف

عمليات نزوح جديدة: يتوافق هذا مع حالات نزوح جديدة خلال عام 2019.

إجمالي عدد النازحين داخلياً: يتوافق هذا مع إجمالي عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي اعتباراً من 31 ديسمبر 2019.

البلد أو الإقليم	عمليات النزوح الجديدة في 2019 (النزاع)	عمليات النزوح الجديدة في 2019 (الكوارث)	إجمالي عدد النازحين حتى 31 ديسمبر 2019 (نزاع)	إجمالي عدد النازحين حتى 31 ديسمبر 2019 (كوارث)
منطقة أبيي		40,000	31,000	26,000
أفغانستان	461,000	117,000	2,993,000	1,198,000
ألبانيا		33,000		32,000
الجزائر		3,200		
أنغولا		6,700		1,100
الأرجنتين		23,000		
أستراليا		25,000		15,000
النمسا		270		
أذربيجان		140	351,000	100
جزر البهاما		9,800		600
بنغلاديش	520	4,086,000	427,000	88,000
بربادوس		100		100
بلجيكا		10		
بنين	190	5,000	3,700	
بوليفيا	31	77,000	31	1,900
البوسنة والهرسك		270	99,000	
البرازيل		295,000		1,400
بوركينا فاسو	513,000		560,000	
بوروندي	530	27,000	23,000	12,000
كمبوديا		70,000		1,300
الكاميرون	67,000	24,000	969,000	28,000
كندا		41,000		6,800
جمهورية افريقيا الوسطى	96,000	102,000	592,000	95,000
تشاد	58,000	30,000	176,000	27,000
تشيلي		3,900		1,600
الصين		4,034,000		220,000
كولومبيا	139,000	35,000	5,576,000	1,600
جزر القمر		19,000		19,000
الكونغو	2	166,000	134,000	107,000
كوستا ريكا		390		
كوت ديفوار	330	720	303,000	400
كوبا		9,900		2,100
قبرص			228,000	
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		6,400		900
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,672,000	233,000	5,512,000	168,000
جيبوتي		10,000		
جمهورية الدومنيكان		4,900		18
الاكوادور		1,100		200
مصر	4		65,000	
السلفادور	454,000	1,900		
أثيوبيا	1,052,000	504,000	1,414,000	390,000
فيجي		5,000		600

بسبب التقريب، قد لا تتطابق بعض الأعداد الكلية مع إجمالي الأرقام المنفصلة.

البلد أو الإقليم	عمليات النزوح الجديدة في 2019 (النزاع)	عمليات النزوح الجديدة في 2019 (الكوارث)	إجمالي عدد النازحين حتى 31 ديسمبر 2019 (نزاع)	إجمالي عدد النازحين حتى 31 ديسمبر 2019 (كوارث)
فرنسا		6,200		2,000
بولينيزيا الفرنسية		30		4
غامبيا		4,000		4,000
جورجيا			301,000	
ألمانيا		680		
غانا	2,300	16,000	230	15,000
اليونان		2,800		
غرينادا		26		
غوام		450		
غواتيمالا		21,000	242,000	1,300
غينيا		18		18
غينيا بيساو		410		400
هايتي	2,100	1,200	2,100	51,000
هندوراس		390	247,000	
هونغ كونغ، الصين		210		
هنغاريا		110		
الهند	19,000	5,018,000	470,000	590,000
إندونيسيا	23,000	463,000	40,000	104,000
إيران		520,000		180,000
العراق	104,000	37,000	1,555,000	300
إسرائيل		1,200		200
إيطاليا		3,400		
اليابان		265,000		88,000
الأردن		46		
كينيا	1,800	74,000	162,000	1,400
كوريا		5,600		1,700
كوسوفو			16,000	
قيرغيزستان	770			
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		103,000		5,400
لبنان		4,300	7,000	200
ليبيريا		600		600
ليبيا	215,000	4,600	451,000	
لوكسمبورغ		190		
مقدونيا			140	
مدغشقر	1,000	5,700	3,000	1,400
ملاوي	150	117,000	150	54,000
ماليزيا		63,000		15,000
جزر المالديف		300		
مالي	284,000	6,600	208,000	6,300
جزر مارشال		200		
مارتينيك		2		
موريتانيا		6,600		
موريشيوس		1,000		100
مايوت		10,000		
المكسيك	7,100	16,000	345,000	
منغوليا		13		
المغرب		200		
موزمبيق	5,300	506,000	110,000	132,000
ميانمار	80,000	270,000	457,000	41,000
ناميبيا		2		
نيبال		121,000		29,000
نيوزيلندا		1,300		11
نيكاراغوا		580		19
النيجر	57,000	121,000	195,000	121,000

البلد أو الإقليم	عمليات النزوح الجديدة في 2019 (النزاع)	عمليات النزوح الجديدة في 2019 (الكوارث)	إجمالي عدد النازحين حتى 31 ديسمبر 2019 (نزاع)	إجمالي عدد النازحين حتى 31 ديسمبر 2019 (كوارث)
نيجيريا	248,000	157,000	2,583,000	143,000
جزر مريانا الشمالية		870		12
النرويج		620		
سلطنة عمان		1,100		
باكستان	16,000	100,000	106,000	15,000
فلسطين	1,500	2	243,000	
بنما		240		30
بابوا غينيا الجديدة	1,300	31,000	14,000	11,000
باراغواي		54,000		
بيرو	35	10,000	60,000	5,800
الفلبين	183,000	4,094,000	182,000	364,000
بولندا		18		
البرتغال		640		
بورتوريكو		240		5
رومانيا		460		
روسيا		12,000	1,800	3,500
رواندا		12,000		5,500
المملكة العربية السعودية		260		
السنغال		4,400	8,400	100
صربيا		300		
سيرا ليون	2,500	5,300	5,500	2,500
جزر سليمان		31		
الصومال	188,000	479,000	2,648,000	600
جنوب أفريقيا	2,300	1,700	250	100
جنوب السودان	259,000	294,000	1,352,000	246,000
إسبانيا		23,000		
سيريلانكا	1,700	87,000	27,000	4,900
سانت لوسيا		25		8
سانت فنسنت وجزر غرينادين		230		
السودان	84,000	272,000	2,134,000	272,000
السويد		47		
سويسرا		10		
سوريا	1,847,000	17,000	6,495,000	2,900
تايوان، الصين		13,000		600
طاجيكستان		4,800		2,100
تنزانيا		11,000		1,300
تايلاند		61,000	41,000	400
توجو	2,000		2,000	
ترينداد وتوباغو		48		3
تونس	4	32	4	
تركيا	2,000	540	1,099,000	100
أوغندا	2,300	130,000	32,000	1,100
أوكرانيا	60		730,000	
الإمارات العربية المتحدة		220		20
المملكة المتحدة		12,000		1,500
الولايات المتحدة الأمريكية		916,000		37,000
أوروغواي		22,000		
فانواتو		1,000		100
فنزويلا		320		300
فييت نام		89,000		7,200
اليمن	398,000	31,000	3,635,000	400
زامبيا		1,300		100
زمبابوي		52,000		52,000

الجدول 2

أكبر أحداث النزوح الناجمة عن الكوارث لكل منطقة في عام 2019

منطقة	اسم الحدث	شهر بدأ الكارثة	البلدان والأقاليم	حالات النزوح الجديدة	مصادر الشكل
 9,601,000 36.3% من إجمالي النزوح الناجم عن الكوارث					
	إعصار ليكيما (دنا)	أغسطس	3 دول وإقليم واحد الصين الفلبين تايوان (الصين) اليابان	2,138,000 2,097,000 38,465 2,708 44	الحكومة الحكومة الحكومة الحكومة
	إعصار كاموري (تيسوي)	نوفمبر	دولة واحدة وإقليم واحد الفلبين غوام (الولايات المتحدة)	1,424,000 1,423,667 19	الحكومة الحكومة
	موسم الفيضانات - يونيو - يوليو 2019	يونيو	الصين	1,298,000	الحكومة
 9,529,000 38.3% من إجمالي النزوح الناجم عن الكوارث					
	إعصار فاني	مايو	دولتين الهند بنغلاديش	3,487,000 1,821,042 1,666,043	الحكومة الحكومة والمنظمات غير الحكومية
	موسم الرياح الموسمية	مايو	الهند	2,623,000	الحكومة والسلطات المحلية
	إعصار بلبل	نوفمبر	دولتين بنغلاديش الهند	2,293,000 2,106,918 186,218	الحكومة المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية
 3,448,000 13.9% من إجمالي النزوح الناجم عن الكوارث					
	إعصار إيداي	مارس	أربع دول موزمبيق ملاوي زمبابوي مدغشقر	640,000 478,169 110,110 50,905 500	الحكومة المنظمة الدولية للهجرة المنظمة الدولية للهجرة الحكومة
	فيضانات الصومال (غو رينز)	اكتوبر	الصومال	407,000	PRMN (شبكة مراقبة الحماية والعودة)
	فيضانات السودان	مايو	السودان	272,000	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

منطقة	اسم الحدث	شهر بدأ الكارثة	البلدان والأقاليم	حالات النزوح الجديدة	مصادر الشكل
1,545,000 6.2% من إجمالي النزوح الناجم عن الكوارث	إعصار دوريان	أغسطس	سبع دول الولايات المتحدة جزر البهاما سانت فنسنت وجرينادينز كندا بربادوس غرينادا سانت لوسيا	464,000 453,903 9,840 232 214 102 26 25	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية الحكومة والسلطات المحلية IOM; WHO، IDB، UN ECLAC Government via CDEMA (Caribbean الحكومة عبر CDEMA (وكالة إدارة طوارئ الكوارث الكاريبية) خدمات السكان الأصليين في كندا ووسائل الإعلام الحكومة عبر CDEMA (وكالة إدارة طوارئ الكوارث الكاريبية) الحكومة عبر CDEMA (وكالة إدارة طوارئ الكوارث الكاريبية) الحكومة عبر CDEMA (وكالة إدارة طوارئ الكوارث الكاريبية)
	حريق هائل - كينكيد (كاليفورنيا)	اكتوبر	الولايات المتحدة الأمريكية	190,000	الحكومة
	حريق هائل - سادلردج (كاليفورنيا)	اكتوبر	الولايات المتحدة الأمريكية	100,000	الحكومة
631,000 2.6% من إجمالي النزوح الناجم عن الكوارث	فيضانات إيران	مارس	إيران	500,000	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و IRCS (جمعية الهلال الأحمر الإيراني)
	فيضانات العراق	مارس	العراق	37,000	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و IRCS (جمعية الهلال الأحمر العراقي)
	فيضانات اليمن	سبتمبر	اليمن	15,000	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و المجموعة العالمية للمأوى
101,000 0.4% من إجمالي النزوح الناجم عن الكوارث	زلزال ألبانيا	نوفمبر	ألبانيا	32,000	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
	حرائق الغابات في إسبانيا	يناير	إسبانيا	18,000	الدفاع المدني
	فيضانات روسيا (إيركوتسك)	يونيو	الاتحاد الروسي	10,000	المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية "ECHO"

بسبب التقريب، قد لا تتطابق بعض الأعداد الكلية مع إجمالي الأرقام المنفصلة.

التعاريف

حالات النزوح الجديدة: يتعلق الأمر بحالات النزوح الداخلي الجديدة التي وقعت خلال 2019.

العدد الكلي للنازحين: العدد الكلي للأشخاص الذين يعيشون في وضع نزوح داخلي حتى 31 ديسمبر2019.

الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة: يتعلق الأمر بالنازحين الذين تحدد الجهات التي تزودنا بالبيانات أنهم عادوا، أو استوطنوا من جديد أو اندمجوا محليا خلال عام 2019، والذين تشير الدلائل التي توصل بها مركز رصد النزوح الداخلي إلى أن هذا التقدم نحو حلول مستدامة إما أنه جزئي فقط بالنظر لظروف عيشهم، أو أن التقدم المبلغ عنه نحو حلول مستدامة لا يمكن تأكيده أو التحقق منه، بسبب انعدام الأدلة الكافية. ويُعزى انعدام الأدلة الكافية إلى الثغرات في البيانات الواردة من مصادرنا وشركائنا، والتي لا يمكن تفسيرها أو تبريرها.

''التدفق الجزئي': يحيل على النازحين الداخليين الذين قد يكونون حققوا تقدما نحو الحلول المستدامة خلال عام 2019، وهو تقدم يعتبره مركز رصد النزوح الداخلي جزئيا فقط. وكما هو الأمر بالنسبة لحالات النزوح الجديدة، تتعلق الأرقام بالنسبة لهذه الفئة بالتحركات وليس بالأفراد، نظرا لأن البيانات التي حصلنا عليها من مصادرنا ومزودينا بالبيانات قد تشمل أعداداً احتسبت مرتين.

'الرصيد الجزئي': يحيل على النازحين الذين لا يحققون إلا تقدماً جزئيا نحو الحلول المستدامة، والذين يعتبر أنهم لا يزالون في هذا الوضع مع نهاية السنة باعتبار أن البيانات المقدمة حول ظروفهم تمكننا من تحديد عددهم التقريبي في تلك اللحظة من الزمن.

'الظروف غير المثبتة': تحيل على عدد النازحين داخليا الذين حدد مزودونا بالبيانات أنهم عادوا، أو استوطنوا من جديد أو اندمجوا محليا في عام 2019، إلا أنه لا توجد دلائل متوفرة تؤكد تقدمهم نحو حلول مستدامة. وباعتبار أن ذلك يستند إلى بيانات غير مكتملة، أو يقدم مستوى غير كاف من الدلائل للتثبت من وضع هؤلاء النازحين، فإن الأرقام في هذه الفئة تشير كذلك إلى التحركات عوض الأشخاص، لأن المعلومات التي حصلنا عليها لا تمكننا من تحديد حتى العدد التقريبي للأشخاص النازحين.

الجدول 3
النزوح بسبب النزاع والعنف في عام 2019

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
منطقة أبيي		31,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين داخلياً في منطقة أبيي إلى استقصاءين للنوايا أجرتهما المنظمة الدولية للهجرة في أباثوك وأغوك في شهري أبريل ونوفمبر 2017. بناءً على تحليل هذه البيانات، قمنا بطرح العدد التقديري للأسر التي تعتبر نفسها مندمجة محلياً في منطقة نزوحها. كما أدرج مركز رصد النزوح الداخلي سنة 2018 النازحين حديثاً ضمن هذا الرقم. ويرتكز هذا التقدير على تحليل بيانات مصفوفة تتبع النزوح لنظام تتبع الأحداث الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة، الذي حدد أولا أحداث النزوح بسبب الهجمات المسلحة في مدينة أبيي منتصف يوليو 2018. ولم يسجل مركز رصد النزوح الداخلي أية حالة نزوح جديدة في عام 2019.
أفغانستان	461,000	2,993,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين داخلياً في أفغانستان إلى تحليل بيانات مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة التي تم جمعها من المبلغين الرئيسيين بين ديسمبر 2017 ويونيو 2019. ويعتمد مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لعدد حالات النزوح الجديدة في سنة 2019 بشكل أساسي على عدد الأشخاص الذين تم تسجيلهم من خلال نظام تتبع النزوح الخاص بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كنازحين حديثاً تم التحقق من وضعهم. كما تم تضمين بيانات من تقرير رصد عمليات الإخلاء القسري الصادر عن المجلس النرويجي للاجئين. وحيث إن وكالات المساعدات الإنسانية لا تتحقق من العديد من حالات النزوح قصيرة الأمد أو الثانوية، فمن المحتمل أن يكون عدد عمليات النزوح الجديدة المبلغ عنها من طرف مركز رصد النزوح الداخلي أقل مما هو مسجل في الواقع.

بسبب التقريب، قد لا تتطابق بعض الأعداد الكلية مع إجمالي الأرقام المنفصلة.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
أرمينيا					8,400	يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي الخاص بأرمينيا إلى بيانات استقصاء خرائطي نشرها المجلس النرويجي للاجئين ومديرية الهجرة واللجوء التابعة لوزارة الخارجية في عام 2004. وأشار الاستقصاء إلى أن معظم النازحين في أرمينيا نتيجة النزاع مع أذربيجان عام 1994 والبالغ عددهم حوالي 8,400 أعيد توطينهم في ظروف مجهولة. ونظراً لنقص المعلومات المحدثة عن وضعهم، فقد اعتبر مركز رصد النزوح الداخلي أن حالات إعادة التوطين تلك هي حالات لم يتم التحقق منها.
أذربيجان		351,000		301,000		يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين داخلياً في أذربيجان إلى تحليل البيانات المقدمة من طرف لجنة شؤون اللاجئين والنازحين داخلياً، حيث تَبيّنَ إلى غاية شهر ديسمبر 2019 وجود حوالي 651,000 نازح داخلي في البلاد نتيجة للنزاع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان على ناغورنو- كاراباخ. وينقسم هذا العدد إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم 351,000 شخصا يعيشون في حالة نزوح طويل الأمد ولايزالون يستفيدون من خدمات السكن والتوظيف والتعليم والصحة؛ والمجموعة الثانية تضم 300,000 شخصا أُبلغ عن نقل مكان إقامتهم. وقد اعتبر مركز رصد النزوح الداخلي أن المجموعة الثانية حققت حلاً جزئياً لنزوحها لأن أفرادها أعيد نقل مكان إقامتهم ويتلقون المساعدة من الحكومة، لكنهم يعيشون في مساكن مؤقتة.
بنغلاديش	520	427,000	29			يشمل تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين داخليا في بنغلاديش مجموعتين: الأولى تضم نازحي أراضي هضبة شيتاغونغ الفارين من نزاع مسلح داخلي حدث بين عامي 1973 و1997، والثانية تشمل المجتمع البهاري الناطق بالأوردو المعروفين أيضاً باسم "الباكستانيين العالقين"، والذين نزحوا خلال حرب استقلال بنغلاديش عام 1971. وفي غياب تقديرات محدثة لأعداد هذه المجموعات، يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لنازحي أراضي هضبة شيتاغونغ على استقصاء أجراه مركز بحوث التنمية البشرية عام 2009، وهو منظمة غير حكومية محلية. ويستند تقديرنا للنازحين البهاريين على دراسة تحديد السمات طلبتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2006 وأنجزتها منظمة محلية أخرى يطلق عليها اسم "الفلاح". ويشمل تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين داخليا أيضاً الأشخاص النازحين عام 2019، حُدد وضعهم من خلال الرصد القائم على الأحداث استناداً إلى خمسة مصادر إعلامية مختلفة أُستُخدِم بعضها المقارنة الثلاثية للبيانات والتثبت. وبناءً على هذه التقارير، نُدرج كذلك الأشخاص الذين ورد أنهم قد عادوا إلى مساكن مدمرة على أنهم أحرزوا تقدم جزئي نحو حلول دائمة.
بنين	190	3,700				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في بنين والعدد الكلي لحالات النزوح الجديدة لسنة 2019 إلى بيانات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وتقارير وسائل الإعلام المحلية الصادرة عن وكالة بنين برس، التي تم جمعها من خلال قاعدة بيانات مشروع بيانات الأحداث ومواقع النزاع المسلح. وتشير إلى الأشخاص النازحين بسبب الاشتباكات بين الرعاة والمزارعين في مقاطعة أتاكورا في يوليو 2018 وديسمبر 2019. وقد أدرج مركز رصد النزوح الداخلي هؤلاء الأشخاص في تقديراته في غياب أي دلائل تشير إلى عودتهم إلى ديارهم أو توصلهم لشكل آخر من أشكال الحلول الدائمة.
بوليفيا	31	31				يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين داخلياً في بوليفيا إلى رصد وسائل الإعلام للعنف السياسي الذي أعقب الانتخابات المنظمة ما بين 20 أكتوبر و16 نوفمبر 2019، بناءً على ستة مصادر إعلامية مختلفة استُخدِم بعضها للمقارنة الثلاثية للبيانات والتثبت. وحسب وسائل الإعلام وتقارير أخرى للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم ببوليفيا، نزحت حوالي 10 أسر (31 شخصاً) بعد أن دمرت الغوغاء منازلهم في مدن تشوكيساكا وإل ألتو ولاباز وأورورو وبوتوسي.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
البوسنة والهرسك		99,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين داخليا في البوسنة والهرسك إلى الإحصاءات الحكومية الرسمية التي تُستمد بشكل كبير من قوائم المفوضية الانتخابية في البلاد. وقد تشاركت البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة هذه الإحصاءات مع مركز رصد النزوح الداخلي. حدث النزوح نتيجة للنزاعات التي أعقبت تفكك يوغوسلافيا السابقة، وتم تحديث البيانات آخر مرة سنة 2015. ويعيش أكثر من نصف النازحين في البلاد في جمهورية صربيا، وأكثر من ثلثهم في اتحاد البوسنة والهرسك مع أقلية في مقاطعة برتشكو.
بوركينا فاسو	513,000	560,000				تستند تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين داخلياً في بوركينا فاسو وعدد حالات النزوح الجديدة في عام 2019 إلى بيانات المجلس الوطني للمساعدة وإعادة التأهيل في حالات الطوارئ التابع للحكومة. وتمثل التقديرات نسبيا أكبر زيادة على مستوى العالم نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وأقاليم الوسط الشمالية والشرقية والشمالية للبلاد، حيث ارتفع العدد الكلي للنازحين بشكل كبير من 47,000 في نهاية عام 2018 إلى 560,000 عاما واحدا بعد ذلك. وقد حد تزايد انعدام الأمن، الذي جعل عملية جمع البيانات أكثر تعقيداً، من ثقة مركز رصد النزوح الداخلي في الأرقام.
بوروندي	530	23,000			25,000	يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين داخلياً في بوروندي بشكل أساسي إلى تحليل بيانات المنظمة الدولية للهجرة. وقد فر معظم النازحين في البلاد عام 2015 من العنف السياسي، إلا أن خطر وقوع حالات أخرى من العنف من جديد أدى إلى استمرار النزوح بما في ذلك خلال عام 2019. وتشمل الأرقام كذلك انخفاضا بنحو 25,000 في إجمالي عدد الأشخاص الذين تم الإبلاغ عن عيشهم في حالة نزوح نتيجة للنزاع بين عامي 2018 و2019 مع تحسن الوضع الأمني. أخذ المركز الحسبان بشأن هذا التغيير الأشخاص الذين يعيشون في ظروف لم يتم التحقق منها نظرا لعدم التمكن من الحصول على معلومات حول أوضاعهم. وترتكز تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد حالات النزوح الجديدة في عام 2019 على تقارير شهرية صادرة عن المنظمة الدولية للهجرة حول عدد النازحين بسبب الأحداث الاجتماعية والسياسية.
الكاميرون	67,000	969,000	12,000			يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين داخلياً في الكاميرون وعدد حالات النزوح الجديدة عام 2019 إلى بيانات مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة رصد حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش"، وكذا إلى تقارير إعلامية صادرة عن مؤسسة طومسون رويترز وجون أفريك. وتشمل الأرقام النازحين بسبب الأزمة الإقليمية الناجمة عن التمرد المتواصل في منطقة أقصى الشمال وعن زيادة العنف، كجزء من الأزمة التي يعيشها الناطقون باللغة الإنجليزية، في الأقاليم الشمالية الغربية والجنوبية الغربية والغربية والساحلية. وقد تفاقمت هذه الأزمة بشكل كبير مما أدى إلى إجراء تقييمات في مناطق جديدة، وهو ما يفسر الزيادة الملحوظة في عدد النازحين عام 2019. كما يشمل الرقم الكلي كذلك النازحين الذين فروا من المناطق الناطقة بالإنجليزية إلى منطقة أداماوا ومنطقة الوسط، حسب إفادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومبادرة المنظمات الإنسانية الكاميرونية. واستناداً إلى تحليلها لبيانات مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة حول الأشخاص العائدين بمنطقة أقصى الشمال عام 2019، تُدرِج تقارير مركز رصد النزوح الداخلي الأشخاص الذين تم الإبلاغ عن إقامتهم في مساكن أو ملاجئ متضررة أو مدمرة والأشخاص الذين تم الإبلاغ عن عودتهم إلى منازل غير متضررة باعتبار إحرازهم تقدماً جزئياً نحو حلول دائمة.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
جمهورية إفريقيا الوسطى	96,000	592,000	105,000	296,000	34,000	يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين داخلياً في جمهورية إفريقيا الوسطى إلى تقارير مفوضية حركة السكان التي تم حذف الأشخاص النازحين بسبب الكوارث منها. كما يستند تقديره لحالات النزوح الجديدة في عام 2019 إلى تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية حركة السكان، مستكملة بتحليل للمعلومات الإضافية من التقارير التي نشرتها المنظمات الدولية ووسائل الإعلام المحلية. ويعتبر المركز أن رقم النزوح الجديد أقل مما هو عليه في الواقع، وهو ما يعزى إلى عدم التمكن من الاطلاع على كافة تقارير النزوح. واستناداً إلى تحليل بيانات مفوضية حركة السكان ومصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة وبيانات آلية الاستجابة السريعة، خلص المركز إلى أن 296,000 شخص توصلوا إلى حلول جزئية بمحاولتهم العودة إلى ديارهم حتى نهاية شهر ديسمبر 2019، بمن فيهم 105,000 شخص تمكنوا من ذلك خلال السنة. وعلى أساس تحليل بيانات مفوضية حركة السكان للنصف الثاني من السنة، خلص المركز أيضاً إلى أن 34,000 شخصا حاولوا العودة، إلا أنه لم يكن من الممكن التأكد من ظروفهم.
تشاد	58,000	176,000				تستند تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في تشاد ولإجمالي حالات النزوح الجديدة عام 2019 إلى بيانات مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، بالإضافة إلى تقارير إعلامية إضافية صادرة عن "صوت أمريكا". وتشير الأرقام في المقام الأول إلى الأشخاص الذين تسبب التمرد المسلح المتواصل في إقليم لاك والعنف القبلي في أقاليم موين شاري ووادي وسيلا في نزوحهم. وتعزى الزيادة في حالات النزوح الجديدة إلى تطبيق أداة تتبع الطوارئ التي تشكل جزءا من مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة في مقاطعة لاك وإلى تدهور الوضع الأمني في البلاد. ولم يجد مركز رصد النزوح الداخلي دلائل تثبت تمكن النازحين في أقاليم موين شاري ووادي وسيلا من العودة إلى ديارهم أو البحث عن حل آخر، وبالتالي فهو يعتبرهم لا يزالون في حالة نزوح.
كولومبيا	139,000	5,576,000		2,164,000		يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في كولومبيا إلى تحليل البيانات الصادرة عن سجل الضحايا الحكومي الذي يسجل عدد ضحايا الحرب الأهلية في البلاد. ويشمل سجل الضحايا الحكومي كل النازحين منذ سنة 1985، بمن في ذلك أولئك الذين لقوا حتفهم أو أحرزوا تقدماً في سعيهم لإيجاد حلول دائمة. وقد عمل المركز مع المسؤولين عن سجل الضحايا الحكومي لتقدير عدد الأشخاص الذين لا يزالون يعيشون في حالة نزوح، وذلك باستبعاد الحالتين المذكورتين آنفا. ويعتمد تقدير المركز لعدد الأشخاص الذين أحرزوا تقدماً جزئياً نحو الحلول الدائمة على تحليل بيانات سجل الضحايا الحكومي حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المسجلين، إذ خلص إلى أن 1,621,186 شخصاً تغلبوا على مواطن ضعفهم المتعلقة بالسكن ولم شمل الأسرة وتحديد الهوية والتوثيق والتغذية والصحة والتعليم والدخل، بينما تغلب 542,456 شخصاً على مواطن ضعفهم المرتبطة بالسكن فقط. ويعكس العدد التقديري لحالات النزوح الجديدة في عام 2019 توقعات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة على أساس بيانات سجل الضحايا الحكومي للسنوات السابقة.
الكونغو	2	134,000				يعتمد تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في جمهورية الكونغو على تحليل البيانات التي قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والإنسانية التابعة للحكومة بجمعها. وقد شمل تقييم الوزارة الذي أجري في شهر أغسطس 2018 الأشخاص النازحين بسبب النزاع الذين يعيشون في مقاطعات بوينزا والكونغو برازافيل وكويلو وليكومو بول وبوانت نوار.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
كوت ديفوار	330	303,000				يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في كوت ديفوار بشكل أولي إلى تقييم الدائرة المشتركة لتحديد سمات النازحين داخليا التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2014 التي تشير للنازحين خلال حرب 2003-2002 وأزمة 2011-2010السياسية. يعتبر هذا الرقم في تراجع. ويشمل العدد الاجمالي لسنة 2019 أيضا النازحين في سنة 2017 نتيجة المنازعات على الأراضي بين مجتمعي باولي ووي، الذين أُبلغ أنهم لم يعودوا بعد، والأشخاص الذين دمرت منازلهم في شهر مايو 2018 خلال منازعة على الأراضي بين مجتمعي طورا وبوركينابي جياندیه في مقاطعة بيانكوما، وكذا الأشخاص الذين نزحوا في مايو وسبتمبر وأكتوبر 2019 بسبب العنف الطائفي في فالي دوباندا ما وساساندرا-ماراهوي. ويستند المركز في تقديره لحالات النزوح الجديدة لعام 2019 إلى تقارير إعلامية صادرة عن الوكالة الإيفوارية للأنباء.
قبرص		228,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في قبرص إلى الأرقام التي قدمها وفد البلد إلى الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي، حيث إدراجها في تقرير عن النازحين في القارة نُشر عام 2018 بمناسبة الذكرى العشرين لاعتماد وثيقة المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي. وتشمل تلك الأرقام النازحين منذ اندلاع النزاع المسلح مع تركيا واحتلال هذه الأخيرة للجزء الشمالي من الجزيرة عام 1974.
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,672,000	5,512,000			4,542,000	يستمد مركز رصد النزوح الداخلي تقديراته لإجمالي عدد النازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولإجمالي حالات النزوح الجديدة عام 2019 من بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مستكملة ببيانات صادرة عن مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة. وتستند بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى عمليات تقييم تم التثبت منها صادرة عن شركائه في المجال الإنساني حول تنقلات السكان بين أكتوبر 2017 وأكتوبر 2019. واستُكمِلت البيانات المتعلقة ببعض الأقاليم بعمليات تقييم على مستوى القرى أنجزت باستعمال مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة. وتتوفر بيانات عن النزوح بشأن 17 إقليما. وسجلت إيتوري وشمال كيفو وجنوب كيفو أكبر عدد من النازحين. كما أبلغ كل من مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن أعداد كبيرة من العائدين. إلا أن المركز لم يتلق دلائل كافية على توصل النازحين إلى حلول دائمة أو حتى جزئية لنزوحهم، لذا تم تصنيفهم على أنهم يتواجدون في ظروف لم يتم التثبت منها. وترتبط الزيادة الكبيرة منذ تقدير السنة الماضية في إجمالي عدد النازحين في المقام الأول بالاعتبارات المنهجية والنطاق الجغرافي المحدود بدرجة أكبر للبيانات المستخدمة في إصدار تقديرات السنة السابقة.
مصر	4	65,000		6,300		يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في مصر بشكل أولي إلى تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) لعام 2018 الذي اعتمد على الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية لتقييم دمار المساكن، فضلا عن المقابلات التي أجريت مع الأسر المتضررة في شمال سيناء. وقد استكمل المركز هذا التحليل بتقارير إعلامية صادرة عن وسائل إعلام محلية مثل "مدى مصر" و"العالم القبطي". ويرتكز تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لعدد الأشخاص الذين أحرزوا تقدماً جزئياً نحو الحلول الدائمة على البيانات التي قدمتها الحكومة المصرية من خلال بعثتها الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن التعويضات الممنوحة للأسر النازحة في شمال سيناء. وتستند تقديرات المركز لعدد حالات النزوح الجديدة في عام 2019 إلى تقارير الجريدة الإلكترونية "مدى مصر" حول عدد قليل من الأشخاص فروا من هجوم شنه مقاتلون على قراهم الواقعة كذلك في شمال سيناء.
السلفادور	454,000				510	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لحالات النزوح الجديدة في السلفادور إلى تحليل لاستقصاء تمثيلي أجري بين شهري يناير وفبراير 2020 من طرف معهد الرأي العام بجامعة أمريكا الوسطى. وقد استنبط المركز نتائج الاستقصاء بناء على التوقعات السكانية من أحدث إحصاء للسكان في البلاد نُشر عام 2007. كما وفرت المديرية الوطنية الحكومية لرعاية الضحايا والهجرة القسرية معلومات حول التقدم المحرز نحو الحلول الدائمة .

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
إثيوبيا	1,052,000	1,414,000	1,203,000	1,203,000	1,700	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في إثيوبيا إلى تحليل لمصادر عديدة: بيانات تقييم مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة التي تغطي معظم أنحاء البلاد، ولبيانات استقصاء تقييم أوضاع القرى من خلال المصفوفة في منطقة كاماشي في إقليم بنيشنقول غُمُز وفي منطقة شرق ووليجا في إقليم أوروميا، وكذا لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي تم جمعها من السلطات المحلية لجيديو بمنطقة الأمم والشعوب الجنوبية. ويشمل الرقم أيضاً 90,000 نازحا أفادت المصفوفة أنهم حاولوا العودة، لكن انتهى بهم المطاف بالعيش في المخيمات والملاجئ الجماعية أو مع أسر مضيفة. وقد قام المركز بحساب تقدير عدد حالات النزوح الجديدة لعام 2019 من خلال تحليل الزيادات في الأرقام التي نشرتها المصفوفة وحالات النازحين الجدد التي حددتها مصادر أخرى، منها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية وقاعدة بيانات مشروع مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (ACLED) والمفوضية الأوروبية. ويستند المركز في تقدير هل مجموع النازحين الذين توصلوا إلى حلول جزئية أو يعيشون في ظروف لم يتم التثبت منها في عام 2019 والبالغ عددهم 1.2 مليون شخص إلى تحليل بيانات مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة المستقاة من مسوحات تقييم أجريت على مستوى القرى.
جورجيا		301,000				تشير تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في جورجيا إلى ثلاث حالات منفصلة، اثنتان منها تتعلقان بالنازحين بسبب النزاعات الانفصالية في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا أوائل التسعينيات ونزاع 2008 بين روسيا وجورجيا، والتي أبلغت عنها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سنتي 2008 و2009. أما الحالة الثالثة فتخص النازحين داخلياً في 11 إقليم، استنادا إلى البيانات التي وفرتها وزارة النازحين داخلياً من الأراضي المحتلة، حول العمل والصحة والشؤون الاجتماعية.
غانا	2,300	230			2,000	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في غانا إلى رصد تقارير وسائل الإعلام عن النزوح الناجم عن الاشتباكات الطائفية بين مجتمعي كوكومبا وتشوكوسي والهجمات المسلحة لمجتمع الفولاني على القرى في المنطقة الشمالية. وتصدر هذه التقارير عن جريدتي "جوي أونلاين" و"غانا ويب" الإلكترونيتين، وكانت موضوعا للمقارنة الثلاثية للبيانات وتم التثبت منها بالرجوع إلى المعلومات المحصلة من قاعدة بيانات مشروع مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (ACLED). ويستند المركز في تقديره لحالات النزوح الجديدة ولعدد الأشخاص الذين يعيشون في ظروف لم يتم التثبت منها في عام 2019 إلى بيانات صادرة عن منظمة إدارة الكوارث الوطنية التابعة للحكومة، والتي كانت موضوعا لمقارنة ثلاثية للبيانات باستخدام تقارير وسائل الإعلام المحلية. وقد تسببت الاشتباكات بين مجتمعي كوكومبا وتشوكوسي والهجمات المسلحة لمجتمع الفولاني على القرى في المنطقة الشمالية في حالات جديدة للنزوح. ولم يتمكن المركز من الحصول على بيانات حول ظروف النازحين الذين ورد أنهم عادوا إلى ديارهم بعد نزوحهم، لذلك صنف المركز حالات العودة هذه في فئة الظروف غير المثبتة.
غواتيمالا		242,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في غواتيمالا إلى الرقم الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان لسنة 1997 حول الأشخاص الذين وجدوا أنفسهم في وضع نزوح داخلي عقب الحرب الأهلية في البلاد. ويعد هذا الرقم متقادما، بيد أن المركز لم يحصل على أي دليل يشير إلى توصل هؤلاء النازحين إلى أي شكل من أشكال الحلول الدائمة.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
هايتي	2,100	2,100				تشمل تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في هايتي أربع مجموعات من حالات نزوح جديدة في عام 2019، والتي لم يتم الحصول بشأنها على أية معلومات حول محاولات العودة أو التقدم نحو حلول دائمة لنزوحهم. وتستند هذه التقديرات إلى تقارير إعلامية صادرة عن "ألتربريس" و"لونوفيليست" و"فيديث". وهي ترتبط بالأزمة الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد، مما أدى إلى انتشار العنف بشكل واسع خلال السنة، خصوصا في شكل عنف العصابات الإجرامية. ولم يجد مركز رصد النزوح الداخلي أية دلائل تبين أن النازحين كانوا قادرين على العودة إلى ديارهم أو البحث عن أي شكل من أشكال الحلول الدائمة، وبالتالي فقد احتُسب الأشخاص النازحين في سنة 2019 كجزء من العدد الكلي للنازحين داخليا في البلاد حتى نهاية السنة.
هندوراس		247,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في هندوراس إلى نتائج أحدث عملية لتحديد السمات التي نفذتها في عام 2018 المفوضية الحكومية المشتركة بين الوكالات لحماية الأشخاص النازحين بسبب العنف. وتشكل هذه العملية امتدادا لتلك التي تم تنفيذها في عام 2015، والتي قامت باستقصاء 836 حالة نزوح و837 أسرة لغرض المقارنة، وشمل 78 بلدية عبر 16 مقاطعة. ويشمل عدد النازحين الأشخاص النازحين بسبب العنف وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان بين عامي 2004 و2018.
الهند	19,000	470,000	760		7,200	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في الهند إلى مراجعة الأبحاث والتقارير الأكاديمية الصادرة عن ثلاثة عشر مصدراً إعلامياً مختلفاً، حيث تم استخدام بعضها للمقارنة الثلاثية للبيانات والتثبت. وتشمل الأرقام النازحين بسبب النزاع المسلح والعنف الطائفي والسياسي، إلا أن ثقتنا في هذا التقدير محدودة نظراً لأن الكثير من البيانات التي يعتمد عليها متقادمة. وتستند تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد حالات النزوح الجديدة في عام 2019 إلى الرصد القائم على الأحداث، كما تعتمد بشكل أولي على تقارير وسائل الإعلام ومنشورات أخرى. وينبني تقديرنا لعدد النازحين الذين أحرزوا تقدماً جزئياً نحو الحلول الدائمة أيضاً على التقارير الإعلامية، إذ يشمل حركات العودة وإعادة التوطين المبلغ عنها والتي لا توجد دلائل ملموسة على أنها أدت إلى الوصول إلى حلول دائمة. كما يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لعدد الأشخاص الذين لم يتم التثبت من ظروفهم إلى تقارير وسائل الإعلام والحكومة، حيث يشمل جميع حالات العودة وإعادة التوطين المبلغ عنها عام 2019 والتي لا يمكن التأكد منها. كما اعتُبِر النازحون الذين ظل مكان وجودهم مجهولا حتى نهاية السنة جزءا من فئة من لم يتم التثبت من ظروفهم.
إندونيسيا	23,000	40,000			31,000	تستند تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في إندونيسيا ولعدد حالات النزوح الجديدة في عام 2019 إلى تقارير وسائل الإعلام والرصد القائم على الأحداث من أربعة مصادر مختلفة، أستخدم بعضها للمقارنة الثلاثية للبيانات والتثبت. ويشمل العدد الكلي للنازحين الأشخاص النازحين بسبب العنف الطائفي أو عنف المتمردين بين عامي 1998 و2004 والذين لم يتمكنوا أو لم يرغبوا في العودة إلى ديارهم منذ ذلك الحين، والأشخاص النازحين بين 2007 و2013 بسبب الهجمات على الأقليات الدينية، والأشخاص الذين تم إخلاؤهم قسراً نتيجة المنازعات على الأراضي. كما يشمل كذلك هذا العدد الأشخاص النازحين بسبب النزاع الانفصالي طويل الأمد في بابوا، والذي تسبب عام 2019 في معظم حالات النزوح الجديدة. وتدخل حالات العودة من النزوح الجديد المبلغ عنها في سنة 2019 في فئة الظروف التي لم يتم التثبت منها نظراً لعدم وجود دلائل كافية حول أوضاع العائدين. وتعتبر تقديرات المركز متحفظة بسبب نقص البيانات الصادرة عن الحكومة أو عن أي وكالة أخرى حول النزوح المرتبط بالنزاع.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
العراق	104,000	1,555,000	456,000	4,852,000		يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في العراق بشكل أولي إلى تحليل البيانات الصادرة عن عملية تقييم التنقلات باستعمال مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة. ويشمل هذا العدد 1.5 مليون نازح بسبب النزاعات منذ 2014، و22,000 نازح عادوا لكنهم يعيشون مع أسر مضيفة أو في مستوطنات غير رسمية أو في ملاجئ جماعية. كما يشمل العدد التقديري لحالات النزوح الجديدة في 2019، 16,000 نازح لأول مرة و79,000 شخص نزحوا للمرة الثانية خلال السنة و9,000 شخص نزحوا مرة أخرى بعد محاولتهم العودة. واستناداً إلى تحليل البيانات من "استقصاء مؤشر العودة" الصادر عن مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، صنف المركز 4.8 مليون حالة عودة تم الإبلاغ عنها، 456,000 منها حدثت في 2019، في فئة الحلول الجزئية، نظراً لأنه لم يكن ممكنا تحديد ما إذا كان الأشخاص المعنيين لا يزالون يعيشون في وضع هشاشة يرتبط بنزوحهم في موطنهم الأصلي.
كينيا	1,800	162,000				يشمل تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في كينيا حالات عديدة ويستند إلى بيانات من مصادر مختلفة، منها الهيئة الوطنية لإدارة الجفاف والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية (ستاندرد ميديا، وكالة أنباء كينيا، ديلي نيشن). ويتضمن العدد النازحين خلال سنوات 2007 و2008 و2017بسبب العنف المرتبط بالانتخابات، ونازحين آخرين بسبب العنف الطائفي والنزاعات على الموارد والهجمات التي شنتها حركة الشباب في2017 و2018 و2019.كما يستند المركز في تقديره لعدد حالات النزوح الجديدة في سنة 2019 إلى البيانات التي نشرتها وسائل الإعلام المحلية والهيئة الوطنية لإدارة الجفاف. ويعتبر المركز أن الرقم أقل مما هو عليه في الواقع، إذ أن الإبلاغ عن النزوح الداخلي في كينيا محدود في نطاقه الجغرافي وانتظام جمع البيانات.
كوسوفو		16,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في كوسوفو إلى قاعدة بيانات وطنية تتكلف بها وزارة المجتمع والعودة التابعة للحكومة تخص الأشخاص النازحين نتيجة لنزاع 1999-1998. ويتم تحديث قاعدة البيانات هذه بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاء آخرين، حيث تستخدم لتقديم المساعدة للأسر النازحة. ويرجع الانخفاض الطفيف في عدد النازحين منذ سنة 2018 إلى الأشخاص الذين أبلغت المفوضية عن عودتهم داخل كوسوفو.
قيرغيزستان	770				170,000	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لحالات النزوح الجديدة في قيرغيزستان إلى رصد وسائل الإعلام وبيانات النزوح التي نشرتها جمعية الهلال الأحمر في قيرغيزستان والسلطات المحلية والجهات المعنية بالطوارئ، وكذا المصادر الإعلامية كراديو أوروبا الحرة و24 كي جي. وقد سجل المركز 770 عملية إجلاء بعد اشتباكات على طول الحدود مع طاجيكستان. ويستند تقدير الأشخاص الذين يعيشون في ظروف لم يتم التثبت منها إلى التقارير التي نشرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2011، والتي تبرز النزوح الداخلي في البلاد بعد الاشتباكات الطائفية في2010، بالإضافة إلى المعلومات الواردة من المصادر الإعلامية المذكورة أعلاه.
لبنان		7,000	2,400	22,000		يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في لبنان إلى بيانات الأونروا حول الفلسطينيين النازحين في سنة 2007 من مخيم نهر البارد للاجئين الذي يعتبر مكان إقامتهم الاعتيادي، والذين لم يتمكنوا من العودة إليه أو تحقيق أي شكل من أشكال الحلول الدائمة. كما يقدر المركز استناداً إلى بيانات الأونروا أن حوالي 2,400 شخص نازح في 2007 قد حققوا تقدماً جزئياً نحو الحلول الدائمة في 2019 بالعودة إلى مخيم اللاجئين.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
ليبيا	215,000	451,000	14,000	514,000		يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في ليبيا بشكل أولي إلى تقارير مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، والتي تشير إلى الأشخاص النازحين بسبب النزاع في البلاد. كما يتضمن هذا الرقم عدد الأشخاص الذين حاولوا العودة ولم يتمكنوا من ذلك والذين قدر عددهم على أساس تحليل بيانات المصفوفة. ويستند المركز في تقديره لعدد حالات النزوح الجديدة في 2019 إلى تحليل بيانات نظام تعقب الأحداث الخاص بالمصفوفة. وقد كانت البيانات الخاصة بالشهرين الأخيرين من السنة محدودة بسبب انخفاض الإبلاغ. ويعتمد المركز في تقديره لعدد الأشخاص الذين أحرزوا تقدما نحو الحلول الجزئية إلى تحليل تقارير مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة بشأن العائدين الذين تم الإبلاغ عنهم، ويشمل الأشخاص الذين يعيشون في منازلهم السابقة أو الجديدة أو منازل مستأجرة أو في أي نوع آخر من أنواع الملاجئ، مع غياب دلائل كافية للإشارة إلى أن ذلك يمثل حلولاً دائمة.
مقدونيا		140				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في مقدونيا إلى البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة العمل والسياسات الاجتماعية الحكومية، والتي تهم الأقليات الألبانية النازحة سنة 2001 بسبب العنف. ويعود آخر تحديث لهذا الرقم إلى العام 2017. وحتى سنة 2019، لا تتوفر إلا بيانات محدودة حول الظروف المعيشية للنازحين والتقدم الذي قد يكونون قد أحرزوه في سعيهم للوصول إلى حلول دائمة.
مدغشقر	1,000	3,000			390	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين وحالات النزوح الجديدة في عام 2019 والظروف التي لم يتم التثبت منها في مدغشقر إلى تحليل بيانات تقييم مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة لسنة 2018، التي تشير إلى حالات النزوح التي تسببت فيها عصابات داهالو، مستكملة ببيانات صادرة عن أربعة مصادر إعلامية مختلفة استخدم بعضها للمقارنة الثلاثية والتثبت. وقد تم الحصول على هذه التقارير من خلال قاعدة بيانات مشروع مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (ACLED). ونظراً لغياب دلائل حول عمليات عودة النازحين الذين أبلغ عن فرارهم من منازلهم في سنتي 2018 و2019، فإن المركز يعتبر هؤلاء الأشخاص لا يزالون نازحين أو أشخاصا لا يمكن التحقق من إحرازهم تقدما نحو حلول دائمة.
مالاوي	150	150				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في ملاوي وعدد حالات النزوح الجديدة في عام 2019 إلى تقارير وسائل الإعلام المحلية حول أعمال العنف التي اندلعت في شهري أكتوبر ونوفمبر، وذلك من خلال أربعة مصادر إعلامية مختلفة استخدم بعضها للمقارنة الثلاثية والتثبت. ونظراً لغياب دلائل على أن الأشخاص الذين تم الإبلاغ عن نزوحهم حديثاً في سنة 2019 كانوا قادرين على العودة أو تحقيق حلول دائمة، يرى المركز أنه لا يمكن التحقق من إحرازهم لتقدم نحو هذه الحلول.
مالي	284,000	208,000			13,000	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في مالي إلى البيانات التي تم الحصول عليها من لجنة حركة السكان، والتي تستند بدورها إلى بيانات مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، والتي تم تجميعها باستخدام بيانات تسجيل النازحين. ويشمل هذا الرقم الأشخاص الذين نزحوا بسبب العنف الطائفي والنزاعات العرقية. ويعتمد المركز في تقديره لعدد حالات النزوح الجديدة على البيانات التي تم الحصول عليها من آلية الاستجابة السريعة في مالي بقيادة المجلس النرويجي للاجئين، والتي تقدم تقارير عن حوادث النزوح التي تم التثبت منها والمرتبطة بنفس الأسباب. ويمكن أن تُعزى الزيادة في كلا الرقمين منذ السنة السابقة إلى تدهور الوضع الأمني في البلاد. كما يقوم المركز بالإبلاغ لأول مرة عن عدد النازحين داخلياً في مالي الذين لا يمكن التحقق من تقدمهم نحو حلول دائمة، كما سجلت ذلك لجنة حركة السكان.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
المكسيك	7,100	345,000			120	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في المكسيك وعدد حالات النزوح الجديدة في عام 2019 إلى عمليات الرصد الإعلامي التي أنجزها المركز بالاشتراك مع اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها (CMDPDH)، وكذلك إلى تقديرات العدد السابق للنازحين في بداية الفترة التي قدمتها اللجنة المذكورة. ويتعلق إجمالي عدد النازحين بالأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاعات السياسية والإقليمية وأنشطة الجماعات المسلحة المنظمة بما في ذلك العصابات الإجرامية وكارتلات الاتجار بالمخدرات. كما تستند تقديرات المركز لعدد حالات النزوح الجديدة والظروف التي لم يتم التثبت منها في سنة 2019 إلى البيانات التي قام بجمعها بالاشتراك مع اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، عبر الرصد الإعلامي القائم على الأحداث. وتشير تقديرات المركز لعدد الأشخاص الذين يعيشون في ظروف لم يتم التثبت منها إلى 122 شخصاً أبلغ عن عودتهم إلى منازلهم، إلا أنه لم تتوفر معلومات إضافية بشأنهم.
موزمبيق	5,300	110,000				يستند تقدير مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في موزمبيق إلى خطة المنظمة الدولية للهجرة للاستجابة للأزمات، والتي تقدم معلومات محدثة حول عدد الذين نزحوا بسبب الأزمة في المناطق الشمالية والوسطى من إقليم كابوديلجادو في عام 2019. كما تتضمن بيانات أقدم عن مجموعة من الأشخاص نزحوا بسبب العنف السياسي في عام 2016في إقليمي مانيكا وسوفالا استكملت بتقارير وسائل الإعلام المحلية عن العنف السياسي في سنة 2019، وذلك من خلال خمسة مصادر إعلامية مختلفة استخدم بعضها للتثليث والتثبت. ويُستمد تقدير عدد حالات النزوح الجديدة لعام 2019 من هذه التقارير الإعلامية، والتي تتضمن في المقام الأول معلومات عن تدمير المساكن المرتبط بالهجمات في كابوديلجادو. وقد أبلغت مصادر إعلامية محلية عن حالات عنف في أقاليم سوفالا ونامبولا ومانيكا.
ميانمار	80,000	457,000		21,000	26,000	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في ميانمار إلى بيانات مختلفة المصادر تغطي مناطق مختلفة من البلاد، خصوصا مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM)، ومجموعة المأوى، وتجمع الحدود. ويشمل هذا الرقم كذلك أعدادا جديدة من النازحين في ولايتي راخين وتشين تم الإبلاغ عنهم من طرف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وحكومة ولاية راخين ووسائل الإعلام. ويستند تقدير المركز لعدد حالات النزوح الجديدة في 2019 إلى تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسائل الإعلام الوطنية وقاعدة بيانات مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (ACLED) ومجموعة كارين لحقوق الإنسان (KHRG). ويستند تقديرنا لعدد النازحين الذين حققوا تقدما جزئيا نحو حلول دائمة إلى تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمجموعات المعنية بإدارة المخيمات، والإيواء، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حول النازحين الذين حاولوا العودة أو إعادة التوطين أو الاندماج محليا خلال السنوات السابقة والذين ترصدهم هذه المنظمات. ويشمل عدد الحالات التي لم يتم التثبت من ظروفها حالات العودة التي أبلغ عنها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية كحالات مؤقتة، وتلك التي وردت في وسائل الإعلام. ونظرا لمحدودية الوصول إلى النازحين في ميانمار، فإن ثقة المركز في هذه التقديرات محدودة.
نيبال				100,000		يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في نيبال إلى الأرقام الحكومية التي يوفرها المنسق المقيم للأمم المتحدة التي تشير إلى أن ما يزيد عن 100,000 نازح خلال النزاع الماوي بين 1996 و2006 قد حصلوا على حزمة إعانات للعودة. وبناء على معلومات سياقية وفرها المنسق المقيم للأمم المتحدة من مصادر حكومية، يرى المركز أن هؤلاء النازحين خلال النزاع الماوي حاولوا العودة أو إعادة التوطين، إلا أنه يعتبر ذلك حلولا جزئية لعدم توفر معلومات تتبع مواقعهم أو ظروفهم، كما أبلغ على أن حزم الإعانة للعودة اقتصرت على تقديم دعم مالي مؤقت.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
النيجر	57,000	195,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في النيجر ولعدد النازحين الجدد خلال سنة 2019 بشكل أولي إلى البيانات التي تقدمها الإدارة الإقليمية الحكومية لسجل الحالة المدنية واللاجئين لإقليم ديفا، ومجموعات الحماية في أقاليم مرادي وطاوا وتيلابيري. وقد تم الحصول على البيانات من خلال المسوحات التي أجرتها السلطات المحلية. كما تعكس تقديرات المركز المعلومات التي تم الحصول عليها من مجموعة الحماية الخاصة بالنزوح الناتج عن الهجمات في مرادي وطاوا وتيلابيري المرتبط باتساع رقعة العنف انطلاقا من مالي وبوركينا فاسو. وقد سجل إقليم ديفا أعلى عدد للنازحين في البلاد حتى تاريخ 31 ديسمبر 2019 بسبب التمرد المسلح المتواصل في منطقة بحيرة تشاد.
نيجيريا	248,000	2,583,000	90,000			يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في نيجيريا وعدد النازحين الجدد سنة 2019 إلى تقارير مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وتقارير من سبعة مصادر إعلامية، استخدم بعضها للمقارنة الثلاثية للبيانات والتثبت. وقد استعمل المركز هذه المصادر لتحديد هوية الأشخاص النازحين بسبب النزاع والعنف. وشملت الأرقام أيضا حالات نزوح جديدة المرتبطة بالعنف الإجرامي. نشرت مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة تقديرات محدثة لعدد النازحين في ولايات الشمال الشرقي والشمال الأوسط والشمال الغربي في عام 2019. وتعزى الزيادات المسجلة إلى التمرد المستمر في منطقة بحيرة تشاد وكذلك إلى العنف الإجرامي والطائفي المتصاعد في ولايات الشمال الغربي والشمال الأوسط، وإلى تغطية أوسع لجمع المعلومات وإلى إبلاغ وسائل الإعلام بما في ذلك في ولايات لم تتم تغطيتها من قبل. وبناء على تحليل تقارير مصفوفة تتبع النزوح، قام المركز بتصنيف أكثر من 90,000 نازح داخليا كأشخاص توصلوا إلى حلول جزئية لنزوحهم سنة 2019.
باكستان	16,000	106,000	36		45,000	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في باكستان إلى البيانات الصادرة عن جناح الطوارئ المعقدة التابع لسلطة إدارة الكوارث بخيبر باختونخوا (KPDMA) والتي تغطي عملياتها لجمع المعلومات خيبر باختونخوا والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية (FATA)، سابقا حيث يعيش الأشخاص حالات نزوح طويلة الأمد نتيجة للعمليات العسكرية. وتعتبر المعلومات التي جمعتها سلطة إدارة الكوارث الوطنية التابعة للحكومة حول مناطق أخرى أقل شمولية ومن المحتمل أن تقلل من تقدير عدد النازحين الذين يعيشون في تلك المواقع. لذلك يعزز المركز تغطيته لهذه المناطق بالرصد الذي تقوم به وسائل الإعلام، من خلال استخدام بيانات من أربعة مصادر مختلفة والتي استعمل البعض منها للمقارنة الثلاثية للبيانات والتثبت. وتعتمد تقديرات المركز لعدد النازحين الجدد في 2019 على البيانات الصادرة عن سلطة الولاية لإدارة الكوارث (SDMA) في إقليمي أزاد جامو وكشمير الخاضعين للإدارة الباكستانية. وتشمل هذه التقديرات أيضا حالات النزوح التي تسببت فيها أحداث صغيرة الحجم أبلغت عنها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. كما يستند المركز في تقديره للنازحين الذين حققوا تقدما جزئيا نحو حلول دائمة إلى بيانات العودة المبلغ عنها والتي تم الحصول عليها من سلطة الولاية لإدارة الكوارث (SDMA) وهيئة إدارة الكوارث بخيبر باختونخوا (KPDMA) والرصد المنجز من طرف وسائل الإعلام.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
فلسطين	1,500	243,000	5,900		47,000	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في فلسطين إلى تحليل البيانات المستمدة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومجموعة الإيواء ومركز بديل للإقامة الفلسطينية وحقوق اللاجئين. وتشمل التقديرات الأشخاص الذين نزحوا حديثا في 2019 وكذلك الأشخاص النازحين منذ عدة عقود والذين لا تتوفر بشأنهم معلومات محدثة. كما تعتمد تقديرات المركز لعدد النازحين الجدد في 2019 على مجموعة الإيواء وتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتشير إلى الأشخاص الذين نزحوا بسبب هدم منازلهم والإفراغ وإغلاق الممتلكات ومصادرتها في الضفة الغربية، وأولئك الذين فقدوا منازلهم بسبب تصاعد العنف في غزة. وينبني تقديرنا لعدد الأشخاص الذين حققوا تقدما جزئيا نحو حلول دائمة على تحليل بيانات مجموعة الإيواء حول عدد المنازل التي أعيد بناؤها في غزة عام 2019. وتستند تقديرات المركز لعدد النازحين الذين لم يتم التثبت من ظروفهم إلى الدراسة التي أنجزها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والتي تشير إلى أن 47,000 شخص عادوا إلى منازلهم المهدمة، والتي لا يمكن الحصول بصددها علي أية معلومات إضافية أو دلائل ملموسة.
بابوا غينيا الجديدة	1,300	14,000				تستند تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في بابوا غينيا الجديدة إلى بيانات مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة. ويعتبر المركز هذا الرقم متحفظا وتقريبيا نظراً لمحدودية إمكانية الوصول إلى المجتمعات النازحة وعدم وجود أية مصادر أخرى يمكن التثبت من خلالها من بيانات المنظمة الدولية للهجرة. وتعتمد تقديرات المركز لعدد النازحين الجدد في عام 2019 على بيانات المنظمة الدولية للهجرة بالإضافة إلى تقارير وسائل الإعلام.
بيرو	35	60,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي النازحين في البيرو إلى المعلومات المستمدة من وزارة المرأة والفئات الهشة التي تحتفظ بسجل للنازحين داخليا. ويضم السجل النازحين خلال النزاع بين الحكومة والجماعات المسلحة في الفترة ما بين 1980 و2000، والأشخاص الذين تم نقل إقامتهم بسبب الهجمات العنيفة منذ سنة 2000. وتستند تقديرات عدد النازحين الجدد خلال سنة 2019 إلى التقارير الإعلامية الصادرة عن الوكالة البيروفية للأنباء وجريدة (دياريو ليبري) حول الأشخاص الذين تم إجلاؤهم بسبب العنف الطائفي.
الفلبين	183,000	182,000	115,000		8,300	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في الفلبين وعدد النازحين الجدد خلال سنة 2019 إلى تقارير المركز الحكومي لرصد عمليات الاستجابة للكوارث والمعلومات، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي تقدم أرقاما حديثة وتراكمية لحوادث النزوح الداخلي. وتعتبر المفوضية السامية للاجئين المصدر الأولي لبيانات النزوح لإقليم ميندناو، ومركز رصد عمليات الاستجابة للكوارث والمعلومات بالنسبة للمناطق الأخرى. فعلى غرار السنوات السابقة، تعزى معظم حالات النزوح خلال سنة 2019 للهجمات المسلحة والعنف السياسي والتوترات الطائفية في ميندناو.
روسيا		1,800			460	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في روسيا إلى البيانات المستمدة من المصلحة الاتحادية للإحصاءات القومية الحكومية، والتي ترتكز بدورها على الأشخاص المسجلين لدى وزارة الداخلية كنازحين قسرا داخل البلاد بسبب العنف والمضايقات والاضطهاد ابتداءً من 1 يناير 2019. ويتمثل تقدير الحالات غير المؤكدة في الفرق بين إجمالي الأرقام الرسمية لسنتي 2018 و2019.
السنغال		8,400			16,000	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في السنغال إلى البيانات الحكومية لسنة 2019. وقد أظهرت الأرقام تراجعا مهما بالمقارنة مع السنوات السابقة لأنه تم تحديثها لتعكس الاتجاهات السائدة مؤخرا بالنسبة لحالات العودة ونقل مكان الإقامة وإعادة التوطين المبلغ عنها. ونظرا لغياب الدلائل على سبب انخفاض عدد النازحين، وضع المركز الفارق بين أرقام 2018 و2019 في فئة الظروف غير المثبتة. وكانت عمليات النزوح قد نجمت في الأصل عن نزاع انفصالي بين حركة القوى الديموقراطية لكازامانص والقوات المسلحة الوطنية خلال تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الحالي.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
سيراليون	2,500	5,500				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في سيراليون وعدد النازحين الجدد في 2019 إلى العديد من التقارير الإعلامية التي تذكر كمصادر لها منظمة كاريتاس الدوليّة والحركة العالمية للغابات المطيرة. ويشمل العدد الإجمالي للنازحين الأشخاص النازحين بسبب العنف الذي تلي الانتخابات في أبريل 2018 والاشتباكات في إقليم بوجيهون في سنة 2019. وفي ظل غياب أية دلائل على تمكن النازحين من العودة أو تحقيق أشكال أخرى من الحلول الدائمة، يستمر المركز في اعتبار أنهم لا يزالون نازحين.
الصومال	188,000	2,648,000			9,000	يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في الصومال إلى تقديرات مجموعة العمل المختصة في إدارة المعلومات الصادرة في فبراير 2018 والتي تم جمعها من مصادر تشمل مقابلات مع مخبرين أساسيين وتقييمات ميدانية وبيانات مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، وتقييمات المنظمات غير الحكومية المحلية وبيانات تسجيل النازحين المجمعة من طرف مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات. ونظرا لأن البيانات لم تكن مفصلة بشكل واضح حسب أسباب النزوح، فإن العدد يشمل الأشخاص الذين نزحوا بسبب كل من النزاع والكوارث. ويستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لعدد النازحين الجدد سنة 2019 إلى المعلومات الصادرة عن شبكة رصد الحماية والعودة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومبادرة المجلس النرويجي للاجئين؛ وهي بيانات حللها المركز بشكل مستقل. كما تستند التقديرات المتعلقة بالأشخاص الذين حققوا تقدما جزئيا نحو حلول دائمة إلى تحليلنا لبيانات شبكة رصد العودة والحماية.
جنوب أفريقيا	2,300	250	2,000			تشير تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لعدد النازحين الجدد في جنوب أفريقيا في 2019 إلى حلقات عنف بدافع كره الأجانب حدثت في مارس وأبريل وسبتمبر. وهو رقم مستمد من عدد حالات الوصول إلى مراكز الإيواء في إقليمي جوتينغ وكوا زولو ناتال، والتي بلغ عنها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة رصد حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش". كما أن تقديرات المركز لعدد النازحين في جنوب أفريقيا ترتكز كذلك على بيانات صادرة عن "هيومن رايتس ووتش" والتي لم يكن بإمكانها الحصول على أي معلومات بشأن محاولات العودة أو الحلول الأخرى. كما أن التقديرات المتعلقة بالحلول الجزئية تشير إلى الأشخاص الذين عادوا وبنوا بيوتهم من جديد عقب أحداث العنف التي وقعت في سبتمبر بناء على تقارير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
جنوب السودان	259,000	1,352,000	276,000	901,000		يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لعدد النازحين في جنوب السودان إلى تقييمات التنقل لمصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة. كما يشمل هذا العدد 80,000 من اللاجئين العائدين الذين يعيشون في حالة نزوح. ويستند تقدير المركز لعدد النازحين الجدد في 2019 إلى دمج بيانات مستمدة من تقييمات التنقل لمصفوفة تتبع النزوح والرصد القائم على الحدث الصادرين عن المنظمة الدولية للهجرة، والتي اعتمدت على بيانات صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، متتبع الحدث لمصفوفة تتبع النزوح، مبادرة "Reach"، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة إضافة إلى تقارير وسائل الإعلام المحلية الصادرة عن راديو دبنقا وراديو تمازج. ومن المحتمل أن يكون هذا العدد أقل مما عليه الأمر في الواقع بسبب غياب جمع ممنهج للبيانات على مستوى الميدان. ويستند كذلك تقدير حالات الحلول الجزئية والتي وصلت 901,000 مع نهاية 2019 إلى عمليات تقييم التنقل لمصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، ويشمل 276,000 حالة عودة تم التبليغ عنها خلال السنة.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
سريلانكا	1,700	27,000			11,000	تشمل تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في سريلانكا جميع الأشخاص الذين لا يزالون ينتظرون إعادة توطينهم منذ نهاية الحرب الأهلية سنة 2009 كما أبلغت عن ذلك وزارة إعادة التأهيل وإعادة التوطين والشؤون الدينية الهندوسية. وقد تم استكمال ذلك بتقارير حول الأفراد الذين حددوا كنازحين في عام 2018 من أربعة مصادر إعلامية، استخدم بعضها للمقارنة الثلاثية للبيانات والتثبت. ولم توجد أية معلومات للتأكد إذا ما كان الأشخاص الذي نزحوا في 2018 قد حققوا تقدما نحو إيجاد حلول دائمة. كما يشمل هذا العدد نازحين جدد في 2019 تم التعرف عليهم باستعمال الرصد القائم على الحدث. ولم يتمكن المركز من الحصول على أية معلومات بشأن عودتهم المحتملة أو تقدمهم نحو إيجاد حلول دائمة. وتشكل نفس المجموعة كذلك جزءا من تقديرات النازحين الجدد والتي تضم مجموعتين أخريين تم التعرف عليهما باستعمال الرصد الإعلامي القائم على الأحداث.
السودان	84,000	2,134,000		484,000		يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في السودان إلى تحليل البيانات من تقرير مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة في أكتوبر 2019 التي تغطي ولايات دارفور الخمس وجنوب وغرب كردفان، وكذلك البيانات التي نشرتها لجنة المساعدات الإنسانية الحكومية وأرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الخاصة بولاية النيل الأزرق. ولم يتم تغطية ولاية سنار التي تشير التقارير إلى استضافتها للنازحين مما يجعل العدد الإجمالي دون الواقع. وتستند تقديرات المركز لعدد النازحين الجدد في 2019، إلى بيانات صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومجلس الأمن الدولي والمفوضية الأوروبية، والعملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والتقارير الإعلامية المحلية لراديو دبنقا وسودان تيربيون. وقد تضاعف العدد مقارنة مع السنة الماضية؛ ويعزى ذلك إلى تصاعد العنف في غرب دارفور نهاية 2019 وكذلك إلى تصاعد العنف الطائفي في جميع أرجاء البلاد. وقد صنف المركز جميع حالات العودة التي أبلغت عنها المنظمة الدولية للهجرة في أكتوبر 2019 على أنها حلول جزئية. ونظرا لأن البيانات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة إلا النازحين والعائدين المسجلين في الولايات المذكورة أعلاه، وباعتبار أنه لم يتم تحديث إلا جزء من البيانات في 2019، من المحتمل أن يكون العدد الحقيقي لمحاولات العودة أعلى بكثير مما تم الإبلاغ عنه.
سوريا	1,847,000	6,495,000	342,000	1,431,000		يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لعدد النازحين في سوريا إلى تحليل البيانات الصادر عن برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية. وقد جمع المركز عدد النازحين مع عدد الأشخاص المتأثرين بالأضرار التي لحقت بالملاجئ والذين نزحوا داخل مجتمعاتهم. ويستند تقدير عدد النازحين الجدد إلى تحليل المركز للبيانات التي حصل عليها من برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية ومن مجموعة العمل المعنية بالنازحين في سوريا. ويعتبر هذا العدد دون الواقع لأنه يقصي الأشخاص الذين نزحوا منذ أقل من 30 يوما. واعتبارا للمستويات المرتفعة لانعدام الأمن وغياب الخدمات والبنية التحتية، يعتبر المركز جميع حالات العودة التي وثقها برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية حلولا جزئية.
تايلند		41,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره عدد النازحين في تايلند إلى البيانات الواردة في دراسة أنجزتها جامعة هارفارد سنة 2010، التي تعتمد بدورها على نتائج الدراسة الاستقصائية التي قامت بها جامعة الأمير سونغكلا لتقييم نتائج التمرد العرقي والانفصالي على البوذيين في جنوب البلاد. ونظرا لعدم وجود آلية ممنهجة لتحديد الضحايا وتقديم المساعدة للنازحين داخليا والمجتمعات المحلية المتضررة، ونظرا كذلك لكون البيانات المتوفرة تعود إلى سنوات عديدة، فإن ثقة المركز في هذا الرقم ضعيفة.
توغو	2,000	2,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين داخلياً في توغو وعدد النازحين الجدد سنة 2019 إلى المعلومات المجمعة عبر الرصد القائم على الحدث من خلال قاعدة بيانات مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (ACLED) والتقارير الإعلامية الصادرة عن راديو فرنسا الدولية لأفريقيا. وقد نجمت حالات النزوح الجديدة عن نزاع حول الأراضي بين مجتمعي الجانجان وتشوكوسي في جاندو (إقليم أوتي الجنوبي) في شهر يونيو. ولم يتمكن المركز من الوقوف على أية دلائل عن محاولات للعودة أو أية حلول دائمة أخرى، ولذلك يعتبر المركز أن هؤلاء الأشخاص ما يزالون نازحين.

البلد أو المنطقة	حالات النزوح الجديدة	العدد الكلي للنازحين	الحلول الجزئية والظروف غير المثبتة			ملاحظات حول الأعداد
			تدفق جزئي	رصيد جزئي	ظروف غير مثبتة	
تونس	4	4				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين داخليا في تونس وعدد النازحين الجدد سنة 2019 إلى حدث واحد تم التعرف عليه من خلال رصد وسائل الإعلام والحصول على المعلومات المتعلقة به من قاعدة بيانات مشروع مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (ACLED). فقد نزحت عائلة نتيجة عنف المقاتلين في منطقة القطار. وهذه هي المرة الأولى التي يسجل فيها المركز حالة نزوح مرتبط بالنزاع والعنف في تونس.
تركيا	2,000	1,099,000				تشمل تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين داخليا في تركيا ثلاث مجموعات: الأشخاص الذين يعيشون في وضع نزوح طويل الأمد منذ اندلاع النزاع التركي الكردي في تسعينيات القرن الماضي، والأشخاص الذين نزحوا خلال العمليات الأمنية في منطقة جنوب شرق الأناضول سنتي 2015 و2016، والأشخاص الذي فروا من الهجمات العابرة للحدود المرتبطة بالتطورات العسكرية في الشمال الشرقي لسوريا في أكتوبر 2019. وتستند تقديرات المركز بخصوص المجموعة الأولى إلى البيانات التي نشرتها جامعة حجة تبة سنة 2006. أما مصدر المعلومات المتعلقة بالمجموعة الثانية فهو محضر جلسة برلمانية في نوفمبر 2018 التي ذكر خلالها المسؤولون الأتراك عدد المنازل المدمرة أثناء العمليات العسكرية في سيزر وسور بديار بكر وهكاري وإيديلن وماردين ونصيبين وسيلوبي ومركز سيرناك ويوكسكوفا. أما البيانات المتعلقة بالمجموعة الثالثة فاستمدت من إفادة صحفية موجزة للأمم المتحدة ذكر خلالها المتحدث باسم المفوض السامي لأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن آلافا من الأشخاص في مدينة تركية مجاورة للحدود مع سوريا قد أجبروا على النزوح من بيوتهم. وقد نتجت الموجة الأخيرة للنزوح في تركيا عن تبادل إطلاق النار عبر الحدود خلال الهجوم التركي في شمال شرق سوريا في أكتوبر 2019. ونتيجة لذلك، تم الإبلاغ عن تسجيل 2,000 حالة نزوح جديدة.
أوغندا	2,300	32,000				يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين داخلياً في أوغندا وعدد النازحين الجدد في 2019 إلى بيانات منظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" وجريدة الديلي مونيتور. ويمثل الرقم الأول عدد النازحين ما بين 2016 و2019 والذين لم يتم الحصول على أي دلائل ملموسة عن محاولاتهم العودة أو تحقيقهم لأي حل دائم. أما الرقم الثاني فيتعلق بأربعة أحداث وقعت في 2019 بسبب الاشتباكات الطائفية وأشكالا أخرى من أعمال العنف.
أوكرانيا	60	730,000	260			يستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لإجمالي عدد النازحين في أوكرانيا وعدد النازحين الجدد في 2019 إلى البيانات والمعلومات المقدمة من طرف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، والمجلس النرويجي للاجئين ومجموعة الحماية. وقد أبلغت وزارة السياسة الاجتماعية الأوكرانية عن وجود 1,434,585 نازح داخلي مسجل بتاريخ 31 ديسمبر 2019، إلا أن المركز يقدر وجود ما بين 730,000 ومليون نازح داخلي بناء على معلومات حصل عليها من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركائه في العمل الإنساني تتعلق بأعداد النازحين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ويعزى التفاوت بين أرقام الوزارة وأرقام المكتب إلى أن العديد من الأشخاص المسجلين في قاعدة بيانات الوزارة لم يعودوا نازحين إلا أنهم بقوا مسجلين كوسيلة للحصول على معاشاتهم لأن الحصول عليها مشروط بالتسجيل كنازح داخلي. ولا تعرف أعداد النازحين في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. ويستند مركز رصد النزوح الداخلي في تقديره لعدد النازحين الجدد إلى الرصد القائم على الأحداث والتقارير الإعلامية من أربعة مصادر إعلامية، استخدم بعضها للمقارنة الثلاثية للبيانات والتثبت.
اليمن	398,000	3,635,000	26,000	1,193,000	9,000	تهم تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي لإجمالي عدد النازحين في اليمن الأشخاص الذين تم الإبلاغ عن نزوحهم بسبب النزاع في 2014 في التقييم الأساسي 37 لمصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة. وقد أنجز التقييم في 22 محافظة خلال شهر نوفمبر 2018، إلا أنه لم ينشر إلا في مارس 2019. كما احتسب المركز عدد النازحين الجدد خلال سنة 2019 بناء على بيانات مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة. ويعتبر هذا العدد عددا تقريبيا ومتحفظا بسبب محدودية إمكانية الوصول إلى النازحين وعدم استقرار الأوضاع الأمنية. وأبلغت المصفوفة كذلك عن عودة 1,193,000 شخص حتى ديسمبر 2019، وعن 26,300 حركة عودة خلال 2019؛ إلا أن المركز يعتبر أن هؤلاء النازحين لم يحققوا إلا حلولا جزئية، بالنظر إلى أنه من غير المحتمل أن تمكنهم الظروف في مناطق العودة من حلول دائمة. وتتطابق تقديرات المركز بشأن الأشخاص الذين لم يكن ممكنا التحقق من ظروفهم مع عدد الأشخاص الذين أبلغت المصفوفة أنهم "غادروا" مكان نزوحهم في 2019، إلا أنه لا تتوفر عنهم أية معلومات إضافية.

الأوراق البحثية المرجعية

استفاد التقرير العالمي حول النزوح الداخلي لعام 2020 من مساهمات العديد من الشركاء، ومعاهد البحوث والخبراء المستقلين الذين مدوا التقرير الرئيسي بأوراق بحثية مرجعية. ويمكن الاطلاع على النسخ الكاملة لهذه الأوراق على الموقع الالكتروني:
http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2020

التنسيق والمشاركة في جورجيا: التدابير التي نجحت وتلك التي لم تنجح

أمثلة جيدة وتحديات من جورجيا

تمار بولكفادز، المجلس الدنماركي للاجئين

إن موضوع التنسيق ومشاركة النازحين ليس أمرا جديدا بالنسبة لجورجيا التي وضعت عدة آليات خاصة بالتنسيق ومشاركة المواطنين. وبقدر ما يمكن لجورجيا أن تقدم من خلال تجاربها أمثلة إيجابية، بقدر ما تقدم كذلك مثالا على الأطر التي توضع وتبقى بدون جدوى إذا لم تنفذ على أرض الواقع. ويعتبر التنسيق بين أصحاب المصلحة ومشاركة النازحين مهمة صعبة تتطلب توفر القدرات والإرادة لدى أصحاب المصلحة (لاسيما الهيئات الحكومية) إلى جانب جهود التأييد والمناصرة من طرف المنظمات غير الحكومية والنازحين أنفسهم. وعلاوة على ذلك، يبين مثال جورجيا أنه ينبغي التنسيق ليس فحسب على المستوى الأفقي بين الدول وأصحاب المصلحة الإقليميين والمحليين، ولكن ينبغي كذلك التنسيق أفقيا بين هذه المؤسسات.

وبالنظر إلى الموارد المالية المحدودة وحاجات النازحين غير المُلباة، يُمثل التنسيق بين أصحاب المصلحة ومشاركة النازحين في تحديد الأولويات أمرا وثيق الصلة بالموضوع. ومن شأن البرمجة المنسقة بين الدول وهيئات السلطات المحلية إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، أن يزيد من وقع الدعم المقدم وضمان تملك الأشخاص النازحين لقضيتهم.

في هذه الورقة، سأعرض بإيجاز خلفية النزوح وإطاره القانوني في جورجيا، ثم سأتناول بمزيد من التفصيل التنسيق والمشاركة في معالجة قضايا النازحين على عدة مستويات، ثم أنهي بتوصيات موجهة لجورجيا ولدول أخرى متأثرة بالنزوح الداخلي.

إدارة النزوح الداخلي بسبب الجفاف في إثيوبيا: مسارات واعدة

بيرهانتيكا

أصبح النزوح الداخلي مصدراً للقلق بالنسبة للعديد من الدول والمنظمات غير الحكومية نظرا لمعدل تزايده عبر العالم. وعلى نفس المنوال، يبعث النزوح الداخلي بسبب الجفاف، والمتواجد منذ السبعينيات، على القلق في إثيوبيا. ويسعى هذا البحث المكتبي إلى استكشاف وتحليل المسارات المتعاقبة لهياكل إدارة النزوح الداخلي بسبب الجفاف في إثيوبيا تحت حكم ثلاثة أنظمة متتابعة: خلال حكم الإمبراطور هيلا سيلاسي الأول، ونظام ديرغ المعروف بإديولوجيته الشيوعية، والجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية، الحزب السياسي الحالي الذي يحكم منذ 29 سنة. وانطلاقا من تحليل البيانات، وجد البحث أنه، وعلى خلاف ما كان عليه الأمر خلال حكم هيلا سيلاسي ونظام ديرغ اللذان اعتمدا تدابير تركز على الانتعاش لمعالجة النزوح الداخلي، فإن التدابير التي يتم اتخاذها تحت نظام الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية تركز على الوقاية، وهي تدابير واعدة أكثر.

المغادرة للبقاء على قيد الحياة

تأثير الأسرة والاقتصاد والعنف على الأطفال المهاجرين من السلفادور

ألفونسو ألفاريز، سيلفانا أوديا كوماندراري، ماريلوس بورغوس وميغيل أرتيغا، مكتب الرؤية العالمية في السلفادور

بالرغم من أن الهجرة تمثل توجها شائعا في تاريخ السلفادور الحديث، إلا أن الدلائل تبقى محدودة حول منظور ودوافع الأطفال وتجاربهم في إطار عمليات الهجرة النظامية وغير النظامية. وأنجزت مؤسسة الرؤية العالمية، وهي منظمة دولية تركز على الأطفال والتنمية والعمل الإنساني والمناصرة، دراستين حول الهجرة في السلفادور من خلال استجواب الأطفال ومقدمي الرعاية مباشرة، للوصول إلى فهم أعمق لظاهرة الهجرة في السلفادور خلال أحدث حالات الهجرة: الهجرة الجماعية للأطفال في عام 2014 وهجرة القوافل في 2018. وعلى أساس نتائج هذه الدراسات، وجدت مؤسسة الرؤية العالمية أن لأطفال السلفادور ثلاثة دوافع رئيسية للهجرة: لم الشمل العائلي، الإقصاء الاقتصادي و/أو الفرص الاقتصادية في مكان آخر، والهروب من العنف الاجتماعي داخل مجتمعاتهم. وتقدم هذه الورقة دلائل على دوافع الهجرة هذه- كما عبر عنها الأطفال ومقدمي الرعاية الأساسية في السلفادور- إلى جانب توصيات موجهة لأصحاب المصلحة المتعددين المشاركين في معالجة هذه المسألة.

دروس من التاريخ: إنهاء النزوح الداخلي في لبنان ما بعد الحرب

فاتن غصن، جامعة أريزونا

بعد خمس عشرة سنة من الحرب الأهلية المدمرة (1990-1975)، تم تنفيذ استراتيجيتين لمعالجة الدمار والنزوح. وتباين تطبيق هذه الخطط عبر البلاد وعبر الزمن لتأثرها بالعلاقات المبنية على القوة والتنافس السياسي بين المسؤولين الحكوميين. وقد شهدنا مستويات مختلفة للعودة نتيجة لذلك.

وإذا ما عرفنا العودة بأنها سلسلة متواصلة، يمكن أن نحدد مناطق مختلفة تظهر أنه في الوقت الذي لم تسجل فيه العديد من المناطق أي حالة للعودة (كما هو الأمر بالنسبة لعرمون) تعرف مناطق أخرى تباينا فيما يخص العودة، وهو ما يعني أن بعض المناطق عرفت عودة جزئية دائمة (أي أن عددا من الذين هربوا سابقا عادوا إلى مناطقهم الأصلية كما هو الحال في منطقة عاليه). وشهدت مناطق أخرى عودة موسمية (أي خلال عطلة نهاية الأسبوع أو العطلة الصيفية كما يحدث في قرية الخيام). كما شهد عدد من المناطق عودة دائمة وكاملة (كما حدث في القريّه). وأثرت ثلاثة عوامل في تباين معدلات العودة: 1) الفرص الاقتصادية والأنشطة الإنمائية 2) جبر الضرر/التعويضات و3) المصالحة.

إبراز النزوح الناجم عن الكوارث في البرازيل

تحليل نظام المعلومات الوطني الرسمي الخاص بالكوارث

إيريكا بريس راموس، فرناندا دي سالي سكافيدون كابدوفيل، لويزا دي مورا بالون، أندريا زامور، شبكة جنوب أمريكا للهجرة البيئية

يتوقف وضع خرائط للنزوح الناجم عن الكوارث وفهمه وإدارته بشكل أفضل على تحسين جمع البيانات، الأمر الذي يمكن أن يعزز بدوره عملية اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة. وأنجزت شبكة أمريكا الجنوبية للهجرة البيئية دراسة حول نظام المعلومات الوطني الخاص بالكوارث في البرازيل لتحديد الثغرات المرتبطة بمنهجية جمع وتنظيم البيانات وتقاسمها، والتي تعوق إنتاج دلائل موثوقة حول النزوح بسبب الكوارث في البرازيل. إذ لا يشمل الإطار القانوني الوطني للحد من مخاطر الكوارث المعمول به في الوقت الراهن وكذا الحوكمة مفاهيم تعكس أوضاع النازحين، مما يحول دون تحديد هويتهم ورصد الظاهرة. كما تم الوقوف على ثغرات أخرى ذات صلة، كالتحديات المرتبطة بالبيانات الخاصة بالأحداث بطيئة الوقوع وعدم توفر بيانات كافية عن رصد أوضاع ما بعد الكارثة. ولذلك لا يظهر النازحون بسبب الكوارث في البرازيل في السياسات والقوانين الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث. وسيُمكن تحسين جمع البيانات المتصلة بالنزوح الناجم عن الكوارث في البرازيل من تدارك نواقص تعوق في الوقت الراهن ظهور النازحين ووضع استراتيجيات ناجحة للاستجابة.

قياس النزوح طويل المدى باستخدام بيانات الفيسبوك

أوجينياجيرودي، بيج ماس، شانكار أير، زاك ألمكيست، ألكس دو، جي شنايدر، الفيسبوك

كل سنة، تدفع الكوارث ملايين الأشخاص إلى النزوح من بيوتهم بسبب المخاطر الطبيعية. وتحتاج المنظمات الإنسانية إلى التوفر على بيانات دقيقة عن عدد النازحين وكيف يتباين ذلك العدد عبر الزمن. إلا أنه وفي أغلب الأحيان، تفتقر المنظمات الإنسانية للبيانات الدقيقة لتحديد ذلك. في هذه الورقة، نقدم مقاربة جديدة لنموذج تم إعداده بالتعاون مع مركز رصد النزوح الداخلي، باستخدام البيانات المجمعة ومجهولة الهوية من الفيسبوك الخاصة بالتموقع لقياس أنماط النزوح خلال الأسابيع والشهور التي تلي الكوارث. وتساهم هذه المقاربة في تدارك عدة نواقص في البيانات، كوضع تقديرات يومية للنازحين وفهم إلى أين نزحوا ومدة النزوح. كما تستكشف هذه الورقة بعض الأفكار المستمدة من أزمتين بشكل خاص: إعصار فاني في الهند وبنغلاديش وإعصار هاجيبيس في اليابان.

التجديد في توفير المأوى خلال فترة ما بعد الكوارث

آيريس ريو، مؤسسة بيوت "داروما"، جامعة كامبريدج، باحثة في الدراسات العليا

عندما تحدث كارثة في المدن، يمكن أن تتسبب ملاجئ الطوارئ المكتظة في المرض والعنف الجنسي وتفاقم ظروف العيش بالنسبة للنازحين. ومع ذلك، توجد ملاجئ غير رسمية أخرى يقدمها متطوعون عفويون في شكل مساحات مشتركة وغرف فندقية شاغرة وصالات نوم مشتركة. لا تعتبر هذه الملاجئ أكثر ملاءمة للغرض فحسب، بل إنها تتيح فرصة لتقليص عدد النازحين الذين لا يجدون مأوى ملائم.

هذه الدراسة التي تستند إلى استعراض الأدبيات والمقابلات شبه المنظمة مع متطوعين عفويين في أستراليا واليابان والولايات المتحدة تبحث في القضايا المتصلة بالعملية الحالية لتوفير المأوى والتي تعيق التقديم الفعال لخدمات المأوى غير الرسمية في حالات الطوارئ عند حدوث الكوارث في المدن. تستكشف هذه الدراسة، التي تركز بشكل خاص على مدن بلدان متقدمة، كيف يمكن لمنصة رقمية أن تحسِّن وتبسِّط الترتيبات الخاصة بالمأوى بين المتطوعين العفويين والنازحين لتسريع التقدم نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي للحد من خطر الكوارث.

لماذا لم يعد أحد إلى هذا المكان؟

رصد الظروف المادية والاجتماعية في الأماكن الأصلية لفهم أنماط عودة النازحين داخليا

بحث اجتماعي من إعداد روجيه غيو، نادية صديقي

يمكن أن يساعد توفر بيانات أفضل وأكثر محلية بشأن الظروف المادية والاجتماعية للعودة على فهم السبب وراء عودة النازحين بشكل كامل إلى بعض الأماكن المتأثرة بالنزاع وعدم عودتهم إلى أماكن أخرى. وانطلاقا من نظام الرصد الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة من خلال مصفوفة تتبع النزوح بسبب النزاع في العراق، والتي تُقيم 1,700 موقعا بدأ السكان يعودون إليه بعد أن نزحوا منه بسبب النزاع مع داعش، أعددنا إطارا للمؤشرات وأضفنا إليه النمذجة الإحصائية لقياس العلاقة بين الظروف المادية والاجتماعية المحلية واحتمال عودة النازحين لتلك الأماكن. وتبرز الورقة بناء ومنهجية إطار التسجيل ونظامه مطبقا في سياق مرحلة ما بعد النزاع، قبل تحديد الدروس المستفادة من تطبيقه والتي قد يجدها الآخرون مناسبة لاستكشاف طرق استخدام أكثر دقة لحركات النزوح والعودة. وأخيرا نستكشف سُبل الاستفادة من الأدوات القائمة على البيانات لوضع استجابات موجهة للسكان المحتاجين، بالإضافة إلى أطر شاملة أوسع مرتبطة بالنزوح وبالتوتر الذي يلازم السعي لتعميم هذه الأدوات والأطر مع الحرص على ملاءمتها للسياق وقابليتها للتطبيق.

رصد التغلب على هشاشة ضحايا النزوح القسري في كولومبيا

أوسكار إيفان ريكو فالنسيا. وحدة الاهتمام الشامل بالضحايا وجبر ضررهم، كولومبيا

أدى النزاع المسلح داخل كولومبيا إلى نزوح حوالي 8 مليون شخص خلال ستين عاما. ولرصد التقدم للوصول لحلول مستدامة للنازحين داخليا، بدأت وحدة شؤون الضحايا في 2015 في إنجاز تقييمات لأوجه الهشاشة المرتبطة بالنزوح. ويتم التقييم مرتين في السنة بالاستناد إلى السجلات الإدارية والاستقصاءات الخاصة بالأسر التي تنجزها الوكالات الرسمية الحكومية. ويُطبق هذا القياس على ضحايا النزوح الداخلي المسجلين في سجل الضحايا الوحيد، وهو سجل رسمي عند الطلب أنشئ في 1997. ويتم حساب مؤشر إعادة التوطين الاقتصادي والاجتماعي لكل فرد من النازحين. ويعكس التغلب على أوجه الهشاشة المرتبطة بالنزوح، على أساس مقاربة قائمة على حقوق الإنسان، مدى تمتع الفرد بالحقوق التالية: تحديد الهوية، الصحة، المساعدة النفسية والاجتماعية، التعليم، الغذاء، السكن اللائق، لم شمل الأسرة وإدرار الدخل. وتُستعمل نتائج تقييم الهشاشة لأغراض تخصيص ميزانية البلديات والوكالات العمومية واستهداف البرامج الاجتماعية.

كلمة شكر وتقدير

الفريق المعني بالتقرير العالمي حول النزوح الداخلي

الإدارة: ألكساندرا بيلاك وبينا ديساي

التنسيق: فيسينتي أنزيليني

المؤلفون الرئيسيون: فيسينتي أنزيليني، بينا ديساي وكليمنس ليدوك

المؤلفون المساهمون والقائمون على التحليل: كليمنتين أندريه، جولييت بينيت، أدريان كالفو فالديراما، كريستيلكازابات، بابلو فيراندیز، فينسنت فونج، جاستن جينيتي، إيفانا هاجمانوفا، مانويلا كوركا، مارتا ليندستروم، سكوت لويد، ماريا تيريزا ميرندا إسبينابيثديوناوند، رافاهاميشباتن، سيلفان بونسير، ألفارو ساراديزا ميراندا، كلوي سيدني ولويزا ياسوكاوا.

الاتصالات والعلاقات الخارجية: ليا بيرجارا، تهامي الصبيح الدافالي، ستيفن كيلي، كاريسا كوك، حسن محمدي، راشيل ناتالي، فرانكيباريش، جون فيليبس، دون فوت وسوزي زراكوزا.

التخطيط والتصميم: غريغوري فان دير دونك

الخرائط: ماريا تيريزا ميراندا إسبينوزا

المحرر: جيريمي لينارد

المساهمات الخارجية والدعم

يتقدم مركز رصد النزوح الداخلي بالشكر الخاص للأشخاص التالية أسماؤهم على ما قدموه من نصائح قيمة:

فريق الخبراء المعني بالتقرير العالمي حول النزوح الداخلي لعام 2020: أليهون أبيبي (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، كارولين بهنسون (البنك الدولي)، أليسون بروان (جامعة كارديف)، ساموليتشونغ (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، إليزابيث فريس (معهد بروكينغز وجامعة جورج تاون)، كاثرين لون غرايسن (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، سليم الحق (المركز الدولي لتغير المناخ والتنمية)، كاري مايز (المنظمة الدولية للهجرة)، سورتشا أوكالاجان(معهد التنمية الخارجية)، لورا روبيوديا ليل (المعهد التكنولوجي المستقل في المكسيك)، إليزابيث فيكمان (إمباكتإنيشياتيفز)، غريتا زيندار (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، وكارولين زيكجراف (مرصد هوغو، جامعة ليدج).

الاستعراض من طرف الأقران: هيلين أترافي (مكتب الأمم المتحدة في إثيوبيا)، مارتينا كاترينا (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، روجر دوثي (المركز الدولي للعدالة الانتقالية)، لورا كيفيلد (منظمة إنقاذ الطفولة)، دانيال ماكغواير (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، فيل أوركارد (جامعة ولونغونغ، أستراليا)، لورينزا روسي (المنظمة الدولية للهجرة) وأتيلسولبريغ (منصة حول النزوح بسبب الكوارث).

الوثائق المرجعية والمساهمات الخارجية: ألفونسو ألفاريز، وسيلفانا أوديا كوماندراري، وماريليوس بورغوس وميغيل أرتيغا (وورلد فيجن (الرؤية العالمية) السلفادور)، تمار بولكفادزي (المجلس الدنماركي للاجئين)، يوجيناجيرودي، بايج ماس، شانكارإيير، زاك المكيست، جيه دبليو شنايدر وأليكس داو (الفيسبوك)، فاتن غصن (جامعة أريزونا)، روجر جويو ونادیا صديقي (تحقيق اجتماعي)، إريكا بيريس راموس، فرناندا دي ساليسكافيدونكابدفيل، لويزا دي مورا بالوني وأندريا زامور (ريساما، شبكة أمريكا الجنوبية للهجرات البيئية)، أوسكار إيفان ريكو فالنسيا (وحدة الاهتمام المتكامل وتعويض الضحايا، كولومبيا)، وإيري إيريس ريو (داروما، عضو مؤسس، جامعة كامبريدج) وبيرهانتيكا.

شكر خاص لحكومات البلدان التالية على التزامها ودعمها في جمع البيانات المتعلقة بالنزوح الداخلي وتحليلها:

ألبانيا، أستراليا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، كندا، كولومبيا، السلفادور، جورجيا، غانا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، العراق، جمهورية الكونغو، جمهورية كوريا، مالي، المكسيك، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، باكستان، الفلبين، قطر، السنغال، صربيا، سلوفينيا، سريلانكا، السودان، سويتزرلاند، توغو، أوغندا، أوكرانيا،واليمن.

كما نتقدم بالشكر لمكاتب المجلس النرويجي للاجئين (NRC) في أفغانستان، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، العراق، هندوراس، المكتب الإقليمي للقرن الإفريقي، الأردن، كينيا، لبنان، مالي، ميانمار، النيجر، نيجيريا، باكستان، فلسطين، السنغال، الصومال، جنوب السودان، سوريا، أوغندا، أوكرانيا، فنزويلا واليمن.

الشكر موصول للمنظمة الدولية للهجرة، مع شكر خاص لنونو نونيس، ستيفاني دافيوت، محمد رزقي، دنكان سوليفان، راؤول سوتو، المنسقين الإقليميين في هيئة تتبع الهجرة (داميان جوسيلمي، كيارا لوتشيني، لورينزا روسي) والمكاتب القطرية في أفغانستان، جزر الباهاما، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السلفادور، إثيوبيا، هايتي، الهند، إندونيسيا، العراق، مالي، مدغشقر، ميانمار، موزمبيق، نيبال، نيجيريا، النيجر، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، السنغال، الصومال، جنوب السودان، سريلانكا، سوريا، أوكرانيا واليمن.

نشكر مكاتب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في أفغانستان وبوركينا فاسو وتشاد وكولومبيا والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وأمريكا اللاتينية ومكتب منطقة البحر الكاريبي وميانمار ونيجيريا والأراضي الفلسطينية المحتلة والفلبين والصومال وجنوب السودان وسوريا والمكتب الإقليمي لتايلاند، وأوكرانيا والمكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا.

نشكر مكاتب وكالة الأمم المتحدة للاجئين في أفغانستان وأرمينيا وبوروندي وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والأردن وكوسوفو وميانمار والنيجر ونيجيريا وباكستان والفلبين وصربيا والصومال وسريلانكا وأوكرانيا.

كما نشكر المؤسسات التالية على تعاونها المستمر: الحق؛ جامعة أندري بيلو الكاثوليكية؛ مشروع تقييم القدرات (ACAPS)؛ موقع النزاع المسلح ومشروع بيانات الأحداث (ACLED)؛ بنك التنمية الكاريبي؛ مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات في ميانمار؛ مجموعة النفوذ المدنية للأمم المتحدة القابضة؛ اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها (CMDPDH)؛ القرم SOS كريستوسال. قسم علوم النظم البيئية في زيورخ (ETH)؛ قسم الإحصاء، جامعة أكسفورد؛ مديرية التأهب للكوارث واللاجئين؛ مركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية (JRC)؛ برنامج Facebook's Data for Good؛ قائمة الفيضانات، منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW)؛ برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP)؛ مجموعات عمل إدارة المعلومات في الصومال وإثيوبيا؛ معهد وجامعة الرأي العام التابع للجامعة المركزية الأمريكية (UCA)؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ مجموعة الأزمات الدولية؛ الاتحاد الدولي للصليب الأحمر (IFRC)؛ مركز التنسيق الوطني للصليب الأحمر الأسترالي؛ خدمة التنميط المشتركة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)؛ مركز PRIO قبرص؛ مجموعة الحماية أوكرانيا.

يعتبر مركز رصد النزوح IDMC مصدر المعلومات والتحليلات الموثوقة على الصعيد العالمي، فمنذ تأسيس المركز في عام 1998 كجزء من المجلس النرويجي للاجئين قدمنا للمجتمع الدولي خدمات اتسمت بالثقة والدقة والاستقلال. يزود علمنا قطاع السياسات والقرارات التنفيذية بالبيانات التي تحسن من حياة الملايين من الأشخاص الذين يعيشون تجربة النزوح الداخلي، او ممن هم عرضة لخطر النزوح في المستقبل.

The Internal Displacement Monitoring Centre
rue de Varembé، 1202 Geneva، Switzerland 3
info@idmc.ch | 3600 552 22 +41

www.internal-displacement.org
www.facebook.com/InternalDisplacement
www.twitter.com/IDMC_Geneva

تمت الترجمة إلى اللغة العربية
بالشراكة والتعاون مع قطر الخيرية

قطر الخيرية
QATAR CHARITY